وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس– المدية–

كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر في الفترة 2004–2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع: علوم التسيير، تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة:

سعيداني سعاد

تحت إشراف الأستاذة:

د/ قويدر الويزة

لجنة المناقشة:

شريفي خيرة	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
قويدر الويزة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
حيدوشي عاشور	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
حميدي كلثوم	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
بلعيد ذهبية	أستاذة محاضرة –أ–	مدرسة. د.ع.ت	عضوا ممتحنا
خليفة منية	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس– المدية–

كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة الجزائر في الفترة 2004–2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع: علوم التسيير، تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة:

سعيداني سعاد

تحت إشراف الأستاذة:

د/ قويدر الويزة

لجنة المناقشة:

شريفي خيرة	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
قويدر الويزة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
حيدوشي عاشور	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
حميدي كلثوم	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
بلعيد ذهبية	أستاذة محاضرة –أ–	مدرسة. د.ع.ت	عضوا ممتحنا
خليفة منية	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة خميس مليانة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

قال الله تعالى: " رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك إني من المسلمين" الأحقاف: الآية 15

اشكر الله عز وجل واحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن هداني إلى سبيل العلم وسخرني له

وبعد الشكر لله أولا وأخرا أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد دون استثناء لإكمال هذا العمل

إلى الأستاذة المشرفة قويدر الويزة التي لم تبخل علي بمساعدتها ونصائحها وتوجيهاتها لانجاز هذا العمل جزيل الشكر والعرفان

إلى أستاذي وقدوتي شبوطي حكيم الذي رافقني طيلة المسار الدراسي كل التقدير والاحترام

إلى الأستاذ كمال مولوج نعم الأستاذ ونعم السند

إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

إلى كافة أساتذة وأستاذات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية بجامعة المدية أسمى عبارات التقدير

إلى كافة الطاقم الإداري بالكلية

شكر خاص للأساتذة: مناصري أحمد، وسام حوسين، بن قانة اسماعيل، جلول شويرب، بوخرص عزيز، صغيري سيدعلي، معوشي عماد، جغلاف علي على تقديم يد العون لي

والقائمة تطول ولا يسعني المقام لإحصائها فالشكر موصول للجميع

الإهداء

أتمنى أن يكون هذا العمل صدقة جارية منحتها لوالدي على روحه الطاهرة ووفاء له وتحقيقا لأمنياته في تربيتي وتعليمي

إلى من لا يغيرها الزمن عني نبع الحنان والوفاء أمي، أقوى سبب بعد الله في قوتي وتعليمي وتفوقي أهديها عملي الذي كان مناصفة مع تضحياتها ومجهوداتها.

إلى من اختاره الله لي، شريك الروح زوجي عبد المالك رفيق دربي وسندي في كامل مشواري على تشجيعه لي وطول صبره معي

إلى فلذات أكبادي كل الامتنان والعفو نظير تحملهم وصبرهم عني:

عبد الغفور، إياد، محمد إسلام حفظهم لي المولى وجعلهم قرة عين لي

إلى سند ظهري أخوي محمد أمين وبشير

إلى عزيزاتي وحبيباتي: حسينة، بشرى، هجورة.

إلى زميلاتي حليمة، حياة، سارة، سمية

إلى عائلتي الكبيرة صغيرا وكبيرا دون أن أنسى منهم أحدا وعلى رأسهم حبيبي قاسم وجدتي حدة والياقوت

إلى أساتذتي الكرام

إلى زميلاتي وزملائي في العمل

أهدي ثمرة تضحياتي

مستخلص:

ارتأت الدولة الجزائرية الاستثمار الصناعي سبيلا واعدا لتحقيق التنمية المستدامة، والتخلص من شبح التبعية للاقتصاد الريعي والبلدان المتقدمة ما جعلها تعمل على تشجيع وتطوير هذا القطاع، حيث هدفت الدراسة التي بين أيدينا إلى البحث في أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، تسليط الضوء عن مدى اهتمام الدولة بالقطاع، أهم النتائج التي توصل إليها وإبراز مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

ومن اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى بناء وتحليل نموذج قياسي للدراسة فاحتوت الدراسة ثلاث فصول تم من خلالها الإجابة على الإشكالية: فصلين نظريين حول الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة، فصل تطبيقي للدراسة التحليلية والقياسية لمؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة.

وقد أثبتت الدراسة هشاشة القطاع وعدم قدرته على المنافسة، حيث تمثلت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسب ضئيلة، إضافة على تناقص نسبة مساهمة القطاع الصناعي ككل بما فيه الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الوطني، كما توصلت الدراسة إلى ضعف مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة لهشاشة القطاع وعدم مرافقته من قبل الدولة حيث أثر سلبا على الجانب البيئي من خلال الاستهلاك المفرط للموارد البيئية وانتشار الملوثات الصناعية في الهواء والمجمعات المائية بسبب ضعف البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الصناعي، التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract: The Algerian state saw industrial investment as a promising way to achieve sustainable development, and to get rid of the specter of dependency on the rentier economy and developed countries, which made it work to encourage and develop this sector, Where the study before us aimed to research the impact of industrial investment in achieving sustainable development, to shed light on the extent of the state's interest in the sector, the most important findings it reached, and to highlight the position of the industrial sector in the national economy.

In order to capture the various aspects of the subject, we used the descriptive analytical approach, in addition to building and analyzing a standard model for the study. The study contained three chapters through which the problem was answered: two theoretical chapters on industrial investment and sustainable development, and an applied chapter for the analytical and standard study of indicators of industrial investment and sustainable development.

The study proved the fragility of the sector and its inability to compete, as the contribution of the industrial manufacturing sector to the GDP was represented in small percentages, in addition to the decreasing percentage of the contribution of the industrial sector as a whole, including the extractive industry, in the national economy. The contribution of the industrial manufacturing sector to the GDP in small percentages, in addition to the decreasing percentage of the contribution of the industrial sector as a whole, including the extractive industry, to the national economy, The study also found the weak contribution of the small and medium enterprises sector in achieving sustainable development due to the fragility of the sector and its lack of accompaniment by the state, as it negatively affected the environmental side through the excessive consumption of environmental resources and the spread of industrial pollutants in the air and water complexes due to weak infrastructure.

Keywords: industrial investment, sustainable development, environment.

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	/
الإهداء.....	/
مستخلص.....	/
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الملاحق.....	VII
مقدمة.....	أ- د
الفصل الأول- ماهية الاستثمار الصناعي.....	
تمهيد.....	2
المبحث الأول- مفهوم الاستثمار.....	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....	3
المطلب الثاني: أنواع، تصنيفات ومجالات الاستثمار.....	7
المطلب الثالث مبادئ، محددات وأدوات الاستثمار.....	13
المطلب الرابع: مخاطر ومحفزات الاستثمار.....	22
المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول الصناعة.....	26
المطلب الأول: مفهوم الصناعة.....	26
المطلب الثاني- نشأة وتطور قطاع الصناعة.....	34
المطلب الثالث- تنافسية وتطور القطاع الصناعي وأهمية التحديث الصناعي.....	45
المطلب الرابع- الهيكل الصناعي.....	49
المبحث الثالث- ماهية الاستثمار الصناعي.....	57
المطلب الأول- مفهوم الاستثمار الصناعي.....	57
المطلب الثاني- استراتيجيات الاستثمار الصناعي.....	65
المطلب الثالث- العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي والتحديات التي تواجهه وشروط نجاحه.....	74

خلاصة الفصل الأول.....	84
الفصل الثاني– مدخل للتنمية المستدامة.....	/
تمهيد.....	87
المبحث الأول– مفهوم التنمية وعلاقتها بالبيئة.....	88
المطلب الأول– مفهوم التنمية.....	88
المطلب الثاني– معوقات التنمية.....	95
المطلب الثالث– علاقة البيئة بالتنمية.....	98
المبحث الثاني– مفهوم التنمية المستدامة.....	105
المطلب الأول– نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة.....	105
المطلب الثاني– مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.....	113
المطلب الثالث– مؤشرات التنمية المستدامة.....	121
المبحث الثالث– نظريات، أهداف ومعوقات التنمية المستدامة.....	130
المطلب الثاني– نظريات التنمية المستدامة.....	130
المطلب الثاني– أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030	140
المطلب الثالث– معوقات التنمية المستدامة.....	143
المبحث الرابع– الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة.....	145
المطلب الأول– نظريات التنمية التقليدية.....	145
المطلب الثاني– النماذج التي تربط الاستثمار مع النمو الاقتصادي.....	151
المطلب الثالث– نماذج التنمية المستدامة.....	159
الفصل الثالث– الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.....	/
تمهيد.....	166
المبحث الأول– واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر.....	167
المطلب الأول– أداء الاستثمار الصناعي في الجزائر.....	167
المطلب الثاني– الإستراتيجية الجديدة لإنعاش التنمية الصناعية.....	178
المطلب الثالث– مجهودات الدولة في تشجيع الاستثمار الصناعي وحماية البيئة في الجزائر	183
المبحث الثاني– دراسة تحليلية لمؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في الجزائر.....	192
المطلب الأول– المؤشرات الاقتصادية.....	192

المطلب الثاني- مؤشرات الاستدامة الاجتماعي.....	222
المطلب الثالث- المؤشرات البيئية.....	227
المبحث الثالث-دراسة قياسية لأثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....	231
المطلب الأول- أسباب اختيار النماذج والدراسات السابقة.....	231
المطلب الثاني- قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.....	234
المطلب الثالث- قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية.....	240
المطلب الرابع- قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية البيئية.....	245
خلاصة الفصل الثالث.....	252
خاتمة	253
قائمة المراجع.....	262
قائمة الملاحق.....	280

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي.....	194
02	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.....	195
03	القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.....	196
04	الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	203
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2005-2018.....	208
06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية.....	209
07	معدل تغطية الواردات الصناعية بالصادرات الصناعية.....	210
08	استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي خلال الفترة 2005-2016 حسب المصدر.....	214
09	تطور معدل البطالة.....	222
10	نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال.....	223
11	عدد العمال في القطاع الصناعي خلال الفترة 2007-2018 حسب الفروع الصناعية.....	
12	نسبة وعدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	225
13	عدد العمال في القطاع العمومي الصناعي.....	226
14	تطور عدد أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية بالنسبة إلى إجمال م، ص، م.....	226
15	الانبعاثات الغازية الملوثة.....	227
16	مساحة الغابات إلى إجمالي الأراضي.....	228
17	الأولوية التي توليها المؤسسات الجزائرية الصناعية للتحديات البيئية الرئيسية	229

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الحلقة المفرغة للفقر.....	09
02	أبعاد التنمية المستدامة متداخلة.....	118
03	أبعاد التنمية المستدامة متكاملة.....	118
04	تربط أبعاد التنمية المستدامة.....	119
05	المدرج البياني للتوزيع الطبيعي لتوزيع للبواقي.....	240
06	التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي.....	244
07	المدرج التكراري لتوزيع البواقي.....	250

قائمة الملاحق:

الرقم	**اسم الملحق**
01	تطور الناتج الداخلي الخام
02	تطور عدد السكان خلال الفترة 2005-2018
03	تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري 2005-2018
04	التطور السنوي في معدلات استخدام القدرات الإنتاجية في الفروع الصناعية
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الصناعة التحويلية 2005-2018
06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الإستخراجية خلال الفترة 2005-2018
07	صادرات وواردات الاستثمار الصناعي
08	الصادرات والواردات الصناعية نسبة الى الصادرات والواردات
09	الامتيازات الممنوحة للمستثمرين
10	أهم الهيئات الاستثمارية في الدولة

مقدمة

مقدمة

يعتبر الاستثمار الصناعي من بين الركائز الأساسية في تحقيق أهداف عملية التنمية المستدامة، فهو من الاستثمارات الهامة والداعمة للاقتصاد في مختلف البلدان العالمية، وقد عرف التاريخ ثلاث ثورات صناعية كبرى انطلقت الأولى منها من المملكة المتحدة نهاية القرن الثامن عشر، ونشأت الثانية في الولايات المتحدة وألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، أما الثالثة فكانت بقيادة الولايات المتحدة واليابان نهاية القرن العشرين، ويتسم عصر الثورة الذي يعيشه العالم اليوم بانتشار النظم الإلكترونية المادية.

فمن أهم أولويات الاستثمار الصناعي النهوض بجميع محاور التنمية لأجل تحقيقها، حيث تحقق الدولة من خلال الاستثمار في قطاع الصناعة نقلة نوعية بين الدول، فتعمل على تطوير وزيادة منافسة المنتجات المحلية التي تساهم في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، إضافة إلى توفر مختلف السلع المحلية للدولة مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي ووقف الاستيراد الذي يستنزف العملة الصعبة، كما يتيح تطور الاستثمار الصناعي فرصا هامة للتصدير وهي ميزة هامة من مميزاته نظراً لما تدره هذه العملية من أرباح على البلد، وفي الجانب الاجتماعي يعمل الاستثمار الصناعي على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من معدلات البطالة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حركة الأموال بين المواطنين والأفراد، والتي تفعل بدورها تنشيط حركة السوق وتحسن القوة الشرائية للنقود، كما تقلل من حالات الركود الاقتصادي الذي يعتبر أحد الحالات السلبية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

وقد تميزت الفترة المحددة للدراسة في الاقتصاد الجزائري بتحولات جذرية على مختلف الأصعدة خاصة على مستوى الوضع الأمني الذي تميز بنوع من الاستقرار ابتداء من سنة 2005 مقارنة بسنوات التسعينيات وما شهدته الفترة من عدم الاستقرار الأمني مما ساهم في تحسين مناخ الاستثمار وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت الجزائر تحسنا هاما على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وتعتبر أبرز العوامل التي أدت إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة المداخيل من العملة الصعبة وتحسن وضع ميزان المدفوعات، حيث توحي مختلف المؤشرات الاقتصادية أن الجزائر عاشت بحبوحة مالية ابتداء من سنة 2004 كان بإمكانها تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية شاملة ومتوازنة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التبعية الاقتصادية.

من خلال هذا العرض السابق تجدر الإشارة إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الصناعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة

خلال الفترة 2004-2018؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

- ما هو الإطار النظري للاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة؟
- ما هو واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر وكيف أثر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- هل ساهم الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا اقتراح مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يمثل الاستثمار الصناعي توظيف رؤوس الأموال في مختلف المشاريع الصناعية، وتعتبر التنمية المستدامة نتاج تطور الفكر التنموي والاهتمام بعلاقة البيئة والتنمية.
- تساهم القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- يساهم القطاع الصناعي الجزائري في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التخفيف من حدة البطالة.
- يؤثر الاستثمار الصناعي في البعد البيئي من خلال انتشار الملوثات الصناعية في البلد نظرا لضعف البنية التحتية وغياب الرقابة.
- يؤثر الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على الاستثمار في القطاع الصناعي تزامنا مع بحث الدولة وزيادة اهتمامها في الفترة الأخيرة بمختلف سياسات إنعاش هذا القطاع وترقيته حتى يكون بديلا لقطاع المحروقات والموارد الناضبة للاستعداد إلى مرحلة ما بعد النضوب، من خلال تحضير وتهيئة البدائل الإستراتيجية، الحد من الواردات الصناعية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، المساهمة في زيادة قيمة الصادرات الصناعية، تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال المنتوج المحلي وهو ما يتحقق بالتركيز على الثروات الدائمة ومن بينها الاستثمار الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف الموضوع: تهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى التعرف على مدى تأثير الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس الأثر باستخدام بعض الأساليب الإحصائية ومن هذه الأهداف نذكر:

- الإحاطة بالجانب النظري للاستثمار الصناعي، أهميته في الاقتصاد الوطني ومختلف الاستراتيجيات المشجعة له.
- التعرف على مفهوم التنمية وعلاقتها بالبيئة وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهم المؤشرات العالمية التي تم إعدادها من اللجنة العالمية للبيئة.
- تحليل واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر ومدى تأثيره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- التعرف على مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حدود الدراسة: أجريت الدراسة على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري لقياس اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، ولتكون الدراسة أكثر دقة تم تحديد الفترة الزمنية من سنة 2004 إلى سنة 2018 للتعرف على واقع الاستثمار ونتائجه بعد مختلف التعديلات والإجراءات التي مست فترة الدراسة.

المنهج والأدوات المستخدمة: من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الأطروحة اعتمدنا مجموعة من المناهج المتناسقة والمتكاملة كما يلي:

- تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي في الفصل الأول والثاني للإلمام بمفاهيم الاستثمار ومختلف التطورات التي طرأت عليه والتعرف على الاستثمار الصناعي والجوانب المتعلقة به، والتعرف على مفهوم التنمية وكيف تطور هذا الأخير وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة.
- تم استخدام المنهج الإحصائي التحليلي في الفصل الثالث لإحصاء مختلف مؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة وتحليل وتقييم مؤشرات الاستثمار الصناعي للتعرف على قدرة تأثيرها في مؤشرات التنمية المستدامة.
- أما الفصل الثالث فقد اعتمدنا الاقتصاد القياسي لتحليل وقياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة استعانة بالرياضيات والأساليب الإحصائية بغية تحليل واختبار إشكالية الدراسة.

عينة البحث: تم إجراء الدراسة على بعض مؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة وفقا لمتطلبات البحث واعتمادا على البيانات والمعلومات المتوفرة.

المؤشرات المستقلة: تمثلت في نسبة النمو في القيمة المضافة في القطاع الصناعي، نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي، القيمة المضافة في قطاع الصناعة الاستخراجية، نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العمال في الاقتصاد.

المؤشرات التابعة: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون كنسبة من الناتج القومي إلى إجمالي الدخل القومي.

الدراسات السابقة: من اجل إعداد هذه الأطروحة تم الاطلاع على عدد كبير جدا من الأطروحات والمقالات العلمية والتي لا يمكن ذكرها كلها وفيما يلي نذكر بعضها وأقربها إلى الدراسة:

أطروحات الدكتوراه:

الدراسة الأولى: معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا- أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق 2015: تناولت هذه الأطروحة دراسة دور الاستثمارات بصفة عامة في تحقيق التنمية المستدامة أما دراستنا فقد خصصت الاستثمار الصناعي فقط كما قام الباحث بدراسة التأثير عن طريق تحليل البيانات بينما اعتمدنا الدراسة القياسية في موضوعنا ويكمن وجه الشبه بين الدراستين في كونهما تبحثان عن تأثير الاستثمار في مؤشرات التنمية المستدامة.

الدراسة الثانية: محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009: اهتمت دراسة الباحث بالتنمية المستدامة على وجه الخصوص حيث توسع فيها من خلال دراسة تطور مفهومها ابتداء من النمو وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة كما تطرق الباحث إلى دراسة اثر سياسة التنمية على الاستدامة في الجزائر وعلى التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في الجزائر، وخلصت دراسة الباحث إلى أن مفهوم التنمية لا يزال حديثا كما أن مؤشرات التنمية التقليدية لم تعد كافية ووجب تطويرها بتطور مفهوم التنمية المستدامة، ودعا

الباحث إلى ضرورة توفر الحكم الراشد وهو السبيل الأقرب للحفاظ على موارد الأجيال القادمة، وقد تم اعتماد هذه الدراسة كمرجع لدراستنا للتوغل في مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومختلف عناصرها.

الدراسة الثالثة: أطروحة مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018: اشتملت الدراسة على موضوع أساسي هو التعرف على مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري على منافسة المنتجات الأوروبية والأجنبية، حيث تمت مقارنة الجزائر مع الدول المجاورة مصر، تونس والمغرب، بما أنها من أهم الدول المنافسة للجزائر في الأسواق الأوروبية والإفريقية، وتتشابه الدراسة مع موضوعنا في مدى أهمية القطاع الصناعي، واختلفت دراستنا عن هذه الدراسة كونها تركز على تنافسية القطاع الصناعي أما الدراسة التي بين مدى فهي تركز على تأثير الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، وبالرغم من أنها تحوي عنصر المنافسة في طياتها كونه عامل مهم في تطوير القطاع الصناعي وتحسين نتائجه إلا أن الدراسة لم ترتكز عليه بل اتخذت منه عنصرا في البحث، ونطمح في هذا البحث إلى إضافة اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسة الرابعة: أطروحة أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017-2018: تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الاهتمام بالاستثمارات التي تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة ، كما اختلفت عن دراستنا كونها أحاطت بالاستثمار في جميع القطاعات خارج قطاع المحروقات أما الدراسة التي بين أيدينا فقد اهتمت بالاستثمار الصناعي ككل، كما ركزت كلا الدراستين على الجانب البيئي في الجزائر وعلاقته بالاستثمارات الصناعية، واهتمت الباحثة أسماء حدانة في الجانب التطبيقي بدراسة حالة مصنع الاسمنت عين التوتة باتنة بالإضافة على اثر الزراعة على البيئة في ولاية الوادي وقد ركزت دراستنا على تحليل اثر الاستثمارات الصناعية ككل في الجزائر على التنمية المستدامة،

الدراسة الخامسة: عبد الوهاب شنيخر، مخاطر التلوث الصناعي وأساليب معالجته دراسة حالة القطاع الصناعي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، حيث تضمنت هذه الدراسة البحث في الأسباب الناجعة لمكافحة التلوث الصناعي التي لا تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتشابه الدراسة مع دراستنا في الجانب البيئي للدراسة حيث اهتمت الدراسة بالتنمية البيئية ودراسة مختلف الموارد البيئية وطرق

الحفاظ عليها إضافة إلى البحث في أساليب الحد من انتشار الملوثات الصناعية، واهتمت دراستنا بقياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية البيئية والتعرف على أهم الملوثات التي يخلفها هذا الأخير.

المقالات العلمية:

المقال الأول: عبد العظيم الواحد شكري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014 دراسة قياسية باستخدام أساليب إحصائية حديثة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية 2015: اهتم الباحث بقياس اثر بعض العوامل على القيمة المضافة في القطاع الصناعي وكيفية تأثيرها عليها وتتشابه الدراسة مع دراستنا كونها تهتم بتحليل بعض مؤشرات الاستثمار الصناعي للفترة كما تختلف عن دراستنا كونها تقيس العوامل المؤثرة على مؤشرات الاستثمار الصناعي، بينما تقيس دراستنا اثر مؤشرات الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

المقال الثاني: عبده الحمصي، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية المتوسطية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق: درس الباحث إشكالية الصناعات التحويلية وقدرتها على مجابهة التحديات الإقليمية والدولية، وقد خلصت دراسته أن الصناعات التحويلية تحوي ركنا هاما في الاقتصاد السوري كونها تساهم إلى جانب القطاع الزراعي والسياحي وقطاع الطاقة في تكوين الناتج الإجمالي وتامين مصادر العملات الأجنبية وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في الاهتمام بالقطاع الصناعي، وتختلف عنها كون دراسة عبده الحمصي خصصت القطاع التحويلي فقط ودرست مساهمته في الاقتصاد الوطني.

صعوبات البحث: لا يخلو أي بحث من الصعوبات مهما كان بسيطا كون العلم ليس له حدود ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الأطروحة نذكر:

- شساعة الموضوع وتشعبه فحاولنا قدر المستطاع انتقاء ما هو مفيد وقريب من عنوان الموضوع، فالتنمية المستدامة مصطلح حديث لازال يشوبه العديد من الاختلافات حسب مختلف المفكرين وأيضا حسب مختلف البلدان، كما أن الاستثمار الصناعي موضوع هام إلا أن ضعف القاعدة الصناعية في البلدان النامية تجعل من دراسته وقياس مؤشراته أمرا صعبا.
- كما أن توفر البيانات من بين أكبر الصعوبات التي تم التعرض لها خلال القيام بالبحث سواء بالنسبة لمشكل تغافل الإدارات ونقص تركيزها على أهمية البحث العلمي، أو من حيث البيانات والمعلومات الغير كافية

المنشورة على مختلف الصفحات والمواقع، مما جعل اختيار بيانات البحث رهن البيانات المتوفرة أكثر مما يتوقف على احتياجات الدراسة.

- تم التعرض في إعداد البحث إلى مشكلة الدراسة القياسية نظرا لقصر مدة الدراسة وصعوبة إعداد نموذج قياسي بهذه الفترة بالإضافة إلى نقص الخبرة لعدم التخصص في الدراسات القياسية.

هيكل الدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها بغرض البحث في مدى تأثير الاستثمار الصناعي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة تبرز الإشكالية الرئيسية، أهمية الموضوع، أهدافه وهيكل الدراسة، حيث تطرقنا في فصول البحث إلى العناصر التالية:

الفصل الأول– ماهية الاستثمار الصناعي: يشتمل الفصل على ثلاث مباحث رئيسية، يمثل المبحث الأول مفهوم الاستثمار تم التعرف فيه على مختلف الجوانب النظرية للاستثمارات تعريف، أهمية وأهداف بالإضافة إلى تطور الاستثمار في المدارس الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه موضوع الصناعة وأهميتها وسبل تطريها وأهم الاستراتيجيات المتبعة لتطيرها، كما تطرقنا في المبحث الثالث لمفهوم الاستثمار الصناعي والتعرف على مختلف الجوانب النظرية له.

الفصل الثاني– مفهوم التنمية المستدامة: تمت معالجة هذا الفصل من خلال أربعة مباحث كالتالي: المبحث الأول معنون بمفهوم التنمية وعلاقتها بالبيئة تطرقنا فيه إلى مفهوم عملية التنمية، أهميتها وأهدافها، التطور التاريخي الذي عرفه هذا المصطلح وعلاقة التنمية مع البيئة، المبحث الثاني وتمت الإحاطة بمفهوم التنمية المستدامة في من خلال عرض بوادر ظهور المصطلح واهم التطورات التي حصلت في تعريفه وأهدافه إضافة إلى أهم المؤشرات التي يتم قياس التنمية المستدامة من خلاله، كما تم تخصيص المبحث الثالث لنظريات وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، أما المبحث الرابع والأخير فقد تناولنا فيه علاقة الاستثمار الصناعي بالتنمية المستدامة من خلال مختلف النظريات الاقتصادية.

الفصل الثالث– الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تطرق المبحث الأول إلى واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر من خلال التعرف على أهم خصائص الاستثمار الصناعي في الجزائر، نقاط القوة والضعف التي يتميز بها إضافة إلى جهود الدولة في محاولة ترقية هذا الأخير، أما المبحث الثاني المعنون بدراسة تحليلية لمؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في

الجزائر فقد تناول دراسة تحليلية لمجموعة هامة من مؤشرات الاستثمار الصناعي، تحليل أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة ومجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة تم من خلالها التعرف على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة، واشتمل المبحث الثالث الوارد تحت عنوان دراسة قياسية لأثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مجموعة من النماذج القياسية لدراسة اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ممثلة في نموذج قياسي لدراسة أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، نموذج قياسي ثاني لدراسة أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ونموذج قياسي ثالث لدراسة اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية البيئية.

وفي الأخير تم اختتام الدراسة بخاتمة تمثل حوصلة الدراسة تشمل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الوصفية، الدراسة التحليلية والدراسة القياسية بالإضافة إلى التعرف على مدى تحقق الفرضيات، أهم التوصيات التي يقترحها البحث وآفاق الدراسة المستقبلية.

نموذج الدراسة:

المغير التابع	المتغيرات المستقلة
التنمية المستدامة	التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية
التنمية الاقتصادية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة في القطاع الصناعي، الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
التنمية الاجتماعية: معدل البطالة	عدد العمال في القطاع الصناعي، الاستثمار في الم، ص،م ،
التنمية البيئية: نصيب الفرد من الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الاستخراجي، الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: ماهية الاستثمار الصناعي

تمهيد:

يمثل الاستثمار أداة تهدف إلى تعظيم العوائد وتلبية حاجيات ورغبات المستثمر من خلال توفير المناخ الملائم له، حيث تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار أقرب الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

كما أصبحت الصناعة تمثل محرك رئيسي في مختلف الدول النامية باعتبارها جوهر عملية التنمية والقاطرة التي تجر الاقتصاد الوطني للازدهار، فهي تساهم في نقل الاقتصاد إلى مستويات ذات أهمية بالغة تساعد على تحقيق قيمة مضافة هامة تسهم بدورها في رفع معدلات النمو، فنمو الصناعة يؤدي إلى نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى، تطوير العمل الاجتماعي، زيادة إنتاجية العمل وكذا تحقيق الميزة التنافسية الديناميكية للارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي لتوفير الاحتياجات المحلية والتقليل من قيمة الواردات والمساهمة في رفع الصادرات لجلب العملة الصعبة وبالتالي توفير إمكانية متزايدة لتحقيق التنمية المستدامة.

حيث تسعى الدول النامية إلى تطوير بيئة استثمارية قادرة على احتضان استثمارات صناعية ذات قاعدة قوية تمكن من تحقيق كفاءة ونجاعة القطاع الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق قدرة تنافسية عالية مقارنة مع جودة المنتجات الأجنبية.

ومن اجل التعرف على مختلف جوانب الاستثمار الصناعي ارتأينا تخصيص الفصل الأول للجانب النظري للاستثمار الصناعي تحت عنوان ماهية الاستثمار الصناعي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

المبحث الثاني: عموميات حول الصناعة

المبحث الثالث: ماهية الاستثمار الصناعي

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار

يمثل الاستثمار العمود الفقري لاقتصاديات الدول باختلاف أنظمتها، فهو يساهم في توظيف رؤوس الأموال وخلق الطاقات الإنتاجية ومضاعفة الثروات التي تساعد في زيادة الدخل الفردي والوطني، بالإضافة إلى زيادة قيمة الصادرات والحد من الواردات وبالتالي تنشيط ميزان المدفوعات والميزان التجاري كما يساهم في خلق مناصب الشغل للتخفيف من حدة البطالة مما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد.

المطلب الأول– مفهوم الاستثمار: اهتم المفكرون والاقتصاديون بمصطلح الاستثمار كونه من المصطلحات الشائعة، كما أنه يتميز بجملة من الخصائص تجعله محرك رئيسي وفعال في النظام الاقتصادي.

الفرع الأول– تعريف الاستثمار: تعددت مفاهيم الاستثمار لاختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها، فهو مصطلح شائع لدى الكثير من المفكرين والاقتصاديين والكتاب، ويمكن أن نستعرض بعض المفاهيم فيما يلي:

أولا– تعريف الاستثمار كمصطلح لغوي: يمكن تعريف الاستثمار لغويا كما يلي:

1. **استثمر:** الاستثمار مأخوذ من الثمار وهو الزيادة، ويقال وظف ماله لزيادة دخله أو طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[1]، وقد يكون ذلك بالتجارة أو الزراعة أو الصناعة.....الخ

ثانيا– تعريف الاستثمار اصطلاحا: يعرف الاستثمار اصطلاحا بعدة صيغ نذكر من بينها:

1. يصطلح كينز على الاستثمار بأنه الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعينة[2]
2. الاستثمار بالمفهوم الواسع هو جلب المال سواء بالشكل المادي أو المالي بهدف تحقيق الربح[3].

---

[1]: عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص55.

[2]: جون مينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2010، ص116.

[3]. Alain BRUNO et Christian ELLEBOODE ; Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, 2eme édition, 2010, édition Ellipse, PARIS,P237.

3. كما يعرف الاستثمار على أنه الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع[1].
4. وعرف أيضا انه قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية ، أو هو المكائن والمباني والمخزون السلعي[2].

نستنتج أن الاستثمار نشاط يهدف إلى توظيف الفوائض النقدية والمدخرات بواسطة أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك تضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل الحصول على طاقات إنتاجية جديدة والمحافظة على قيمة الموجودات الحالية لزيادة الربح ومضاعفة الثروات والحصول على امتيازات دائمة لتامين الخدمات في المستقبل.

الفرع الثاني– خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي[3]:

أولا– تكاليف الاستثمار: تتمثل تكاليف الاستثمار في مجموع المصروفات المرتبطة بشراء العدد والآلات الرأسمالية، والمباني والمواد الخام، وأجور العمال والخدمات العامة[4]، حيث يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتقسم إلى تكاليف ابتدائية ممثلة في مجموعة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع يتم إنفاقها في بداية المشروع إلى أن تحقق هذه الأخيرة تدفقات نقدية مثل: الأراضي، المعدات، المباني، الآلات التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيدية وتمثل هذه الأصول الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، وتكاليف تشغيلية يتم إنفاقها في مرحلة الاستغلال مثل النقل، التأمين، الأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

ثانيا– التدفقات النقدية: هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها على مدى حياة المشروع الاستثماري مخصوم منها مستحقات الاستثمار كالضرائب، الرسوم، والمستحقات الأخرى.

رابعا– القيمة المتبقية: هي الجزء الذي لم يهتلك من التكاليف الأولية للاستثمار وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا للمؤسسة، أي تضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

---

[1]. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي عمان، الأردن، بدون طبعة ،2010، ص 64.

[2]: ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015، ص15.

[3]: قحطان السيوقي، اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص، ص 303.305. بتصرف.

4 : سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، الشروق، 2008، الجزء الأول، ص209.

ثالثا– مدة حياة المشروع: هي مدة الحياة الاقتصادية للمشروع والذي تمثله حالة العطاء الجيد والتدفق النقدي الموجب، ويستند في تحديدها على الحياة المادية لمختلف الوسائل والتركيز على دورة حياة المنتج.

الفرع الثالث: أهداف وأهمية الاستثمار: يمثل الاستثمار ركيزة هامة ودعامة أساسية في الدولة لرفع معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة وتتضح أهميته من خلال الأهداف المرجوة منه والمزايا المحققة من خلاله.

أولا– أهمية الاستثمار: يمثل الاستثمار عامل حيوي ورئيسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي وتنمية الثروات الوطنية، فهو ذو أثر فعال في زيادة الدخل القومي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، حيث يتحكم هذا الأخير في معدل النمو الاقتصادي من جهة وفي كيفية هذا النمو من جهة أخرى وتتعدى أهمية الاستثمار الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى المحيطة بالمجتمع كالجانب الاجتماعي والبيئي والثقافي ويمكن إبرازها في بعض العناصر التالية[2]:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين،
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي في الدولة؛
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة؛
- إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجيات المواطن، وتصدير الفوائض منها وجذب العملة الأجنبية لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

ثانيا– أهداف الاستثمار: تهدف المشاريع التي تحتضنها الدولة بالإضافة إلى تحقيق الأرباح إلى تحقيق النفع العام وتحقيق التنمية، أما المشاريع التي تؤطر من قبل المستثمرين الخواص فتهدف إلى تعظيم الأرباح والعوائد.

---

[1]: عمر توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000، ص15،16.

[2]: موسى نوري شقيري وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص20.

1. **على المستوى العام**: يكون الهدف من عملية الاستثمار تحقيق المنفعة العامة التي تساهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء المرافق العمومية كالجامعات، المستشفيات، المدارس، ومختلف المرافق العمومية... ويمكن إيجاز أهداف الاستثمار العام فيما يلي[1]:

أ. **تقديم خدمة معينة للجمهور**: يمثل الهدف من المشاريع الاستثمارية تقديم خدمات معينة ومختلفة لتلبية جملة من احتياجات المجتمع وتختلف هذه الخدمة باختلاف المجالات والقطاعات المستثمر فيها.

ب. **تنمية قطاع معين من القطاعات**: توجه الاستثمارات إلى مجالات وقطاعات مختلفة كالقطاع الخدمي، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، ويكون ذلك بهدف تنمية وترقية القطاع المستثمر فيه.

ت. **مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي**: يتحقق هذا الهدف من خلال إعادة توزيع الدخول، فإنشاء المشاريع الاستثمارية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق أرباح وزيادة في الدخول، إضافة إلى ما تقدمه هذه المشاريع الاستثمارية من مخرجات وخدمات مختلفة، لتحقيق المنفعة العامة والحصول على موارد مالية لتغطية النفقات وهذا ما يتناسب مع طبيعة النظام الإسلامي من خلال تحقيق المنفعة العامة[2].

ث. **امتصاص البطالة**: باستقطاب أكبر عدد ممكن من العمالة وتوظيف المهارات واليد العاملة الغير مستغلة.

ج. **تحسين وضع ميزان المدفوعات**: يساهم التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق التوازن النسبي في ميزان المدفوعات من خلال العمل على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.

ح. **زيادة القدرة الأمنية وتحقيق الاستقرار السياسي**: حيث أن المشاريع الاستثمارية التي توفر أساس اقتصادي قوي ترفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي، وتساهم في تعزيز القدرات التفاوضية مع الدول والمنظمات الأخرى، وبالتالي تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي، وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق اكبر قدر من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم المبيعات[3]

مما سبق يتضح أن فوائد الاستثمار تعم صاحبها، إضافة إلى توفير حاجيات المجتمع المحلي والوطني وحتى الدولي من خلال عملية التصدير، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] : مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص16

[2] : قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، بدون سنة، ص11

[3] : عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص22.

2. **على المستوى الخاص:** تتمثل أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمر وراء توظيف أمواله فيما يلي[1]:

أ. **الحفاظ على قيمة الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر:** يسعى المستثمر إلى عدم تبديد ثروته من خلال دراسة المخاطر المتوقعة وتجنب التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، والتنويع في مجالات الاستثمار، والاستخدام الأكفأ للأصول المستثمرة.

ب. **تحقيق أقصى عائد ممكن:** يمثل الربح أهم العوامل التي تدفع المستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين، قد تكون بنك أو مصنع أو مزرعة....الخ، ويتم ترتيب بدائل الاستثمار وفقا لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل.

ت. **تحقيق السيولة:** تمثل قدرة المستثمر دفع وسداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها، أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد[2].

ث. **استمرارية الدخل وزيادته:** يمثل هذا الهدف أهم طموحات المستثمر لتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ثم قدراته الإنتاجية من خلال تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة[3].

المطلب الثاني– أنواع، تصنيفات ومجالات الاستثمار

تصنف الاستثمارات حسب الميادين والقطاعات الموجهة إليها، كما تصنف حسب الأهداف المسطرة من قبل المستثمرين، ويمكن التمييز بين أهم أنواعها وتصنيفاتها ومجالاتها وفقا لمجموعة من المعايير.

الفرع الأول– أنواع الاستثمار: يقسم الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاديين إلى نوعين أساسيين هما الاستثمار الحقيقي والاستثمار الظاهري، نتناولها بالتفصيل فيما يلي:

أولا– الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية: يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر وتساهم في خلق قيمة مضافة وتسمى أيضا استثمارات الأعمال والمشروعات فهي تقوم على شراء وتكوين أو إنتاج الأصول

[1] : مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص، ص16،12.

[2] : نفس المرجع السابق، ص، ص13، 15

[3] . هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص21

الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (معدات، آلات، تجهيزات تقنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، زيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة[1].

ثانيا– الاستثمار الظاهري: يتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية[2]، وينقسم الاستثمار الظاهري بدوره إلى صنفين:

1. **الاستثمارات المالية:** يتمثل الاستثمار المالي في معاملات تنشأ بين الأفراد، وتتجسد في تداول الأوراق المالية، كالأسهم والسندات، فهي عبارة عن وثائق ومستندات تبرهن على حق حاملها بمطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها[3]، إلاّ أنّ هذه العملية لا تنشأ عنها أي منفعة اقتصادية إضافية ولا تؤثر في زيادة الطاقة الإنتاجية بالرغم من الارتفاع الذي قد يحدث في سعر الورقة المالية المتداولة، كما أن هناك حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، مثلا إصدار شركة صناعية مساهمة لتمويل عملية توسع محتملة، فهذه العملية تحمل في ثناياها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا لأن الأموال التي تحصل عليها الشركة من الإصدار تستخدمها في تمويل شراء أصول حقيقية جديدة مثلا آلات أو معدات تساهم بعد استخدامها في خلق منافع اقتصادية جديدة، إلا أن المدلول الاقتصادي لهذه الأوراق ينتهي في السوق الأولية أما جميع ما سيطرأ عليها من تداول في السوق الثانوي فيما بعد فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي.

2. **الاستثمار في الموجودات المستعملة:** ويتمثل في المشتريات من السلع الإنتاجية المستعملة التي كانت موجودة من قبل، أي تملك جميع أنواع الأصول الرأسمالية القديمة المستعملة[4].

الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار: تختلف باختلاف المعيار المعتمد عليه، أو الهدف منه أو الهيئة المؤطرة له.

أولا– الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي: الاستثمار الإجمالي هو القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة، متضمنة الاهتلاك والتقادم، أما الاستثمار الصافي

---

[1]. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط5،2011، ص210.

[2]. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص170.

[3]. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص16.

[4]. محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص211.

فهو عبارة عن ما يتبقى من الاستثمار الإجمالي بعد نزع الاستثمار التعويضي الذي يخصص لتعويض النقص في قيمة السلع الرأسمالية نتيجة للاستخدام (الاهتلاك) أو نتيجة للتطور التكنولوجي (التقادم)[1].

ثانيا– الاستثمار التلقائي والاستثمار التابع: الاستثمار المستقل هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد ومن أمثلة ذلك: استثمارات الحكومة لإقامة الصناعات الثقيلة، الصناعات الحربية[2]، بحيث تعوض هذه الاستثمارات أثمانها في فترات طويلة، أما الاستثمار التابع فهو الاستثمار الذي يتبع الدخل، أي كلما ارتفع الدخل فان الاستثمار لإنتاج سلع رأسمالية جديدة يرتفع، والعكس صحيح[3]، فالاستثمار التابع يجعل الدخل الوطني (y) يرتبط بحجم الاستثمار (i) حيث أن كل زيادة في(y) ستؤثر على[4](i)، حيث يقبل المستثمرون على هذا النوع من الاستثمار بدافع الأرباح.

ثالثا– الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية: ويمكن تعريفها كما يلي:

1. **الاستثمارات المحلية**: هي فرص الاستثمار المتاحة في السوق المحلية والتي تهدف إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة، عن طريق مختلف أدوات الاستثمار مثل العقارات، الأوراق المالية، المشاريع التجارية، برؤوس أموال محلية دون مشاركة الأجانب أو رؤوس أموالهم أي رؤوس الأموال الأجنبية[5]،
2. **الاستثمارات الخارجية**: تتمثل الاستثمارات الأجنبية في توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية[6]، وتمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف لإنشاء فروع شركات في هذه الدول، بهدف تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، إلاّ أن المستثمر بالخارج بالنهاية يعمل وفقاً لصالحه وصالح أرباحه فقد تصبح هذه الدول تعاني من التبعية الاقتصادية وهذا ما يؤثر سلباً على اقتصادها ويطلق على هذا النوع بالاستثمار

---

[1] : بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 123،

[2]. سميح مسعود، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3]. عمر صخري، مرجع سابق، ص170.

[4] : بريش السعيد، مرجع سابق، ص،ص 123، 124

[5]. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص52.

[6]. جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص24.

الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لتدفقات القروض الائتمانية طويلة الأجل والتي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض فتسمى بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة عادة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[1]، وتكون هذه الاستثمارات مختلطة عندما تجمع بين رؤوس الأموال المحلية و رؤوس الأموال الأجنبية[2]، فالاستثمار الثنائي من أكثر الأشكال شيوعا في البلدان النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنان معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية القائمة في بلده، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة والتي يمكن من خلالها تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

خامسا– تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها: تختلف أهداف الاستثمار من مؤسسة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى ويمكن توضيح بعض أنواع الاستثمارات استنادا إلى الهدف المسطر من خلالها:

1. **استثمارات توسعية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى توسيع المشاريع ومضاعفة طاقتها الإنتاجية، بإضافة أصول إنتاجية جديدة كشراء الآلات والمعدات، كما يمكنها التوسع من خلال إضافة منتجات جديدة إلى السوق والبحث عن نقاط بيع جديدة لمنتجاتها.
2. **استثمارات إحلالية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى استبدال المكائن والمعدات القديمة بمكائن جديدة، ويعود سبب الاستبدال إما لاستهلاك الآلة، أو بسبب التقادم التكنولوجي[3]، حيث تهدف هذه العملية إلى الاقتصاد في النفقة الخاصة بالتصليح وصيانة الآلات القديمة، وكذلك رفع الطاقة الإنتاجية للمشروع كما

[1]: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص19.

[2]: عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص52.

[3]: ALAIN BRUNO et CHRISTIAN ELLEBOODE, dictionnaire d'économie et des sciences sociales, opcit, p285.

يتعين على المؤسسة تحديد الأصل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وأيضا تحديد الوقت المناسب لعملية التجديد والإحلال.

3. **الاستثمارات التي تفرضها الدولة:** يتوجب على المؤسسات عموما وتماشيا مع القوانين العامة أن تقوم بنفقات تخص أغراضا اجتماعية غير مرتبطة مباشرة بنشاط المؤسسة كالمطاعم، النظافة، الأمن ومحاربة التلوث وتعتبر هذه النفقات هامة وإجبارية ولا يمكن أن ينتظر منها مردود مباشر على المؤسسة.
4. **استثمارات ابتكارية أو تطورية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى خفض تكلفة الوحدة المنتجة في المؤسسة وإقحام منتجات جديدة إلى السوق أو تغيير طبيعة المنتجات السائدة في السوق نفسها حيث تعتمد على التغيرات التكنولوجية لتلبية أذواق المستهلكين أو لمواكبة التطور التكنولوجي وزيادة القدرة على المنافسة[1].

سادسا– تصنيف الاستثمار حسب الشكل القانوني: تصنف حسب الشكل القانوني إلى ثلاثة أنواع:

1. **استثمارات خاصة:** هي الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد، المستثمرون، الشركات الخاصة والقطاع الخاص عامة من إنفاق لحسابهم الخاص[2]، وهي من أهم الاستثمارات السائدة في المجتمعات خاصة الرأسمالية منها، وتتميز هذه الأخيرة بتحقيق الأرباح لصاحبها أو للمؤسسة المنجزة خاصة وهذا ما يسمح بارتفاع الحافز على زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، وتتسم بمرونة الإدارة والتنظيم وسهولة اتخاذ القرارات.

2. **استثمارات عامة:** هو الاستثمار الذي يكون في شكل استثمار حكومي أو قطاع أعمال عام وتؤول ملكيته دائما إلى الملكية العامة[3]، حيث تقوم بإنجاز هذه المشاريع الدولة بصفتها المالك لها بهدف تحقيق التنمية الشاملة وإشباع الحاجات العامة، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ومن أمثلة هذه الاستثمارات الطرقات، المطارات، السدود، حماية المحيط، وتخضع هذه الاستثمارات للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من قدرة القائمين عليها على اتخاذ القرارات أي تسوده المركزية، ويتميز بعوائد متدينة فالحكومة تهدف غالبا من وراء هذا الاستثمار إلى تقديم خدمة معينة للمواطن، أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى[4].

---

[1]: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007، ص272.

[2]: محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص211.

[3]: نفس المرجع السابق، ص53.

[4]: مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص22

3. **استثمارات مشتركة:** يجمع هذا النوع من الاستثمار بين القطاع العام والخاص، حيث تقوم الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال توجيه الدعوة للخواص للمشاركة في الاستثمارات والمشاريع الضخمة، وذلك عن طريق شراء حصص في المنشآت الحكومية سواءً كانت إنتاجية أو خدمية، فهو يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة بنسب متفاوتة إلا أن إدارة الاستثمارات المختلطة تكون في معظم المنشآت المشتركة من حق الدولة.

رابعا– تصنيف الاستثمارات حسب المدة الزمنية: تصنف حسب المدة الزمنية إلى ثلاثة أنواع متمثلة في:

1. **الاستثمار طويل الأجل:** والذي تزيد مدته عن 5 سنوات، فهو يسعى إلى تحقيق عائد على المدى الطويل، ويتميز بأنه يتحمل المخاطر ولا يتعجل الربح وقابل للاستمرار عبر الزمن[1]، ويتميز بضخامة المبالغ النقدية، تعاظم درجة الخطورة المرتبطة بالاستثمار، فهناك علاقة طردية بين العمر الإنتاجي للاستثمار ودرجة المخاطرة، ومن أمثلتها إيداع الأموال لدى البنوك، أو الاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل.
2. **الاستثمارات متوسطة الأجل:** والتي تتراوح مدتها من سنة إلى 5 سنوات، ويعتبر هذا النوع من أكثر الاستثمارات شيوعا ويتم نشاطها خلال دورات استغلالية محددة، من أمثلتها: مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات، شراء أوراق مالية لمدة تقل عن 5 سنوات، استئجار أصل معين وتشغيله.
3. **الاستثمارات قصيرة الأجل:** تتعلق مدة حياتها بدورة استغلال واحدة لا تزيد عن السنة، وتسمى أيضاً الاستثمارات التشغيلية، وتدر عوائدها في نفس الدورة، فهي تتميز بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، ومن أمثلتها الاستثمارات المالية ذات المدة الزمنية القصيرة، أو التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

الفرع الثالث– مجالات الاستثمار: تنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى نوعين حسب المجال الذي توجه له إيرادات هذه الاستثمارات وتفيد هذه التقسيمات في التخطيط للاستثمار:

أولا– الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت: يقوم مصطلح تكوين رأس المال على حقيقة أن المجتمع لا يجند كل طاقته الإنتاجية لخلق سلع الاستهلاك المباشر، بل إنه يحول قسما منها لصناعة وإنتاج السلع الرأسمالية، أي أن تعبير تكوين رأس المال يتحدد من الناحية العلمية بتراكم رأس المال المادي[2]، حيث يمثل هذا الاستثمار كل

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص49

[2]: سميح مسعود، مرجع سبق ذكره، ص208.

إضافة إلى الأصول المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها، وهي أصول دائمة الاستعمال وتسمى بالأصول المعمرة يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية، والتي صممت لتدعم القدرة الإنتاجية في المستقبل[1]، ويتكون رأس مال ثابت بزيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية: مثل المباني، الآلات، المعدات.. الخ، أو بطريقة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية مثل بناء السدود، تشييد الطرق...الخ، حيث يرفع هذا النوع من الاستثمارات الطاقة الإنتاجية في الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي.

ثانيا– الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: يعمل التوسع في المخزون السلعي على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف فالتغير في المخزون السلعي إنما ينعكس أساسا في التغير في الاستثمار من سنة لأخرى، يتكون المخزون السلعي من سلع تامة الصنع وسلع نصف مصنعة ومواد أولية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل تشمل سلع وسيطة وسلع استثمارية وعليه فإن التغيير في المخزون أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار[2].

المطلب الثالث– مبادئ، محددات وأدوات الاستثمار: يتحدد الاستثمار بمجموعة من العوامل والمبادئ والتي تسهل على المستثمر عملية الاختيار واتخاذ قرار الاستثمار والتوجه إلى المجال المرغوب فيه مما يجعل المستثمر يولي أهمية كبرى للعوامل والأدوات الاستثمارية التي تؤثر على فعاليته.

الفرع الأول– مبادئ الاستثمار: تتمثل أهم مبادئ الاستثمار فيما يلي:

أولا– مبدأ الاختيار: يبحث المستثمر الرشيد عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات ويراعي في اختياره حصر البدائل المتاحة وتحديدها، والقيام بالتحليل الاستثماري لهذه البدائل والموازنة بينها في ضوء نتائج التحليل لاختيار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة أن يستعين بالوسطاء الماليين[3].

---

[1]: جيمس جيوارتيني، ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص252.

[2] : Thierry Ananou, Investissement et caoital, Mémo seuil, Paris 1997, p,08.

[3]: زياد رمضان، مرجع سابق، ص288 .

ثانيا– مبدأ المقارنة: وذلك بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح والمقارنة بين البدائل.

ثالثا– مبدأ الملائمة: أن تتلاءم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع لكفاءته وخبراته لتسهيل مهمة إدارة هذه الاستثمارات[1]، وملائمة الاستثمار لرغبات وميول المستثمر بالإضافة إلى دخله وقدراته المالية.

رابعا– مبدأ الخبرة والكفاءة: من اجل نجاح الاستثمار الذي تم اختياره، يجب أن يتمتع المستثمر فيه بقدر كاف من الخبرة والكفاءة، وإلاّ يتم الاستعانة بالمستشارين الذين يتمتعون بالقدرة والخبرة في هذا المجال.

خامسا– مبدأ التنويع: يعمل تنويع الاستثمارات على التقليل من درجة المخاطر، غير أن هذا المبدأ ليس مطلق نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم تطبيقه على أرض الواقع،

الفرع الثاني– محددات الاستثمار: تتمثل أهم محددات الاستثمار فيما يلي:

أولا– الفائض الاقتصادي: عرفه الاقتصادي بول باران أنه الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع الذي يمكن بلوغه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيا وفي ظل ظروف الاستخدام الأمثل لكل الموارد الإنتاجية المتاحة وبين الحجم الأمثل للاستهلاك الذي يختاره المجتمع، والشكل التالي يوضح العلاقة التي تربطه.

الشكل 1–1: الفائض الاقتصادي والاستثمار



المصدر: إعداد الباحثة استنادا ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 1999، ص53

[1]: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص270

ومن خلال الشكل يتضح أن حجم الفائض الاقتصادي له أهمية بالغة في تقرير المستقبل الاقتصادي وتحقيق التنمية والتنمية المستدامة للبلد إذا تم استخدامه بكفاءة وفاعلية في عمليات الاستثمار المنتجة، حيث يعتقد الاقتصادي باران بأن هذا الفائض كمفهوم لا محل له إلا في نظام اقتصادي يعتمد التخطيط الشامل وأن زيادة معدلات الاستثمار هي انعكاس لزيادة الفائض الاقتصادي الفعلي وتمثل زيادته انعكاس لمستوى الدخل الوطني، الذي ينجم عن زيادة الطاقة الإنتاجية والأخيرة تنجم عن زيادة الاستثمار.

ثانيا– سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة كلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار والتوسع الرأسمالي، وتبين الدراسات الحديثة أن مرونة الطلب الاستثماري بالنسبة للتغير في سعر الفائدة تكون كبيرة لأن أغلب المشاريع الاستثمارية تعتمد على القروض، فإذا تم الاستثمار في كل المشاريع المربحة فإن أي زيادة جديدة في الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة، إذ كلما انخفض سعر الفائدة زاد الاستثمار[1]، ويتحدد سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية في النظام الاشتراكي، أمّا في النظام الرأسمالي فيحدد كل بنك سعر فائدة يتلاءم وطبيعة حجم الائتمان، مع تحديد سقف للفائدة يحدد من قبل البنك المركزي والسلطة النقدية هي البنك المركزي[2].

ثالثا– الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل الكفاية الحدية للاستثمار معدل العائد الصافي المتوقع من إضافة وحدة استثمار جديدة[3]، ويعتبر من أهم العوامل المحددة للاستثمار إذ ينبغي أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى أو يساوي سعر الفائدة، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة زاد الاستثمار والعكس صحيح، وتكون العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة عكسية إذا ما كانت الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة، وطردية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال إذا ما افترضنا ثبات معدل الفائدة[4]، وتمثل الكفاية الحدية

---

[1]: طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1997 ، ص125.

[2]: حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص110.

[3]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان احمد محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 115.

[4]: سميح مسعود، مرجع سابق، ص42.

الاجتماعية مدى ما يقدمه مشروع للمشاريع الأخرى وما يحققه من قيمة مضافة وما يستخدمه من مواد أولية محلية وما يوفره من فرص عمل.

رابعا– معدل التغير في الدخل: تتوقف قرارات رجال الأعمال الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة أو الحصول على معدات جديدة على مستوى الدخل المستقبلي[1]، فعدما يتغير الدخل في الاتجاه الموجب بالزيادة يرتفع الطلب على السلع الاستهلاكية مما يلزم بزيادة إنتاج هذه السلع لسد حاجيات المجتمع لها، وتتطلب هذه الزيادة الرفع من الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار، وعندما يتغير الدخل بالاتجاه السالب فإن الطلب على الإنتاج يكون منخفضاً مما يخفض الإنفاق الاستثماري على المشروعات القائمة، والاستثمارات الجديدة.

خامسا– الأرباح المحققة: يمكن اعتبار الأرباح من بين أهم محددات الاستثمار حيث أن ارتفاع الربح المحقق يثير الرغبة في زيادة حجم الاستثمار بينما انخفاضه قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمار وربما الاكتفاء باستبدال المستهلك (الاهتلاك) من رأس المال في المشروع[2]، ويحفز الربح المحقق المشاريع الاستثمارية عن طريق التمويل الذاتي، إذ تلجأ مؤسسات الأعمال غير القادرة أو الراغبة في اقتراض الأموال إلى تخصيص أرباحها المحتجزة كلياً أو جزئياً في تمويل مشروعاتها الاستثمارية، مما يجعل من الأرباح مصدراً هاماً للأموال القابلة للاستثمار، وبالتالي فإن الطلب على الاستثمار خلال فترة زمنية معينة هو دالة حجم الأرباح المتحققة خلال هذه الفترة[3].

سادسا– توقعات المستثمرين: يؤكد كينز في كتاباته أن المستثمر لا يقبل على الاستثمار إلاّ إذا توقع الربح، وتحقيق الدخل من هذه المشاريع الاستثمارية أثناء حياتها الاقتصادية، فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح، وترتبط توقعات المستثمرين بطبيعة السياسة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات أو لتوجيهها لمجالات معينة[4]، كما يعتمد الدخل المتوقع على مدى تطور الإنتاجية المادية الآلية الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها، السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية وفقا لظروف السوق والطلب

[1]:ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص180.

[2]: طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص127.

[3]: نفس المرجع السابق، ص127.

[4]: إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص103

المستقبلي، تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الإنتاجية.

من خلال ما سبق يتبين أن سعر الفائدة ليس عاملا مهما بحد ذاته، بل يتعلق الأمر بقدرة المستثمرين على تحقيق إيرادات كافية لتغطية كلفة الحصول على الأموال، كذلك تحقيق نسبة من الأرباح حتى يكون المشروع الاستثماري مربحا، وتؤدي هذه العوامل إلى التفاؤل في توقعات المستثمرين والاستمرار في الاستثمار.

سابعا– التقدم العلمي والتكنولوجي: يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور أنواع جديدة من الآلات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، مما يحفز المستثمر على إحلال الآلات الجديدة محل القديمة لمواكبة المنافسة السائدة في السوق، ورفع كفاءة الإنتاج وبالتالي الرفع من الكفاية الحدية لرأس المال (الاستثمار)، كما يساهم التقدم التكنولوجي بإدخال منتجات حديثة تقتضي إقامة استثمارات جديدة لإنتاجها ويحفز على ذلك ارتفاع مستوى الطلب على هذه المنتجات وانخفاضه على المنتجات القديمة، فالتقدم العلمي والتكنولوجي يرفع قيمة معدل العائد ويتمثل ذلك بانتقال منحنى الطلب بالاستثمار (منحنى الكفاية الحدية لرأس المال) إلى اليمين، أي يزيد عند كل مستوى من مستويات أسعار الفائدة[1].

الفرع الثالث– أدوات الاستثمار: تمثل أداة الاستثمار الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار[2]، وتعد هذه الأدوات محددا أساسيا لنوع الاستثمار ويمكن التمييز بين أدوات الاستثمار المالي وأدوات الاستثمار الحقيقي.

أولا– الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية من أهم وابرز أدوات الاستثمار، وتمثل بالتحديد الاستثمار المالي، وأصبحت هذه الأخيرة تلعب دورا هاما لما يميزها من خصائص ولما توفره للمستثمر من مزايا خلافا عن باقي الأدوات، وتختلف الأوراق المالية وفقا لمجموعة من المعايير والمقاييس المختلفة، فمن حيث الملكية تقسم إلى أدوات دين وأدوات ملكية، وتصنف من حيث الزمن إلى أوراق مالية طويلة الأجل وأخرى أوراق مالية قصيرة الأجل، كما أنها تقسم حسب الدخل المتوقع لهذه الأوراق إلى أوراق مالية ذات دخل ثابت، وأوراق مالية ذات دخل

[1]: طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص126.

[2]: زياد رمضان، مرجع سابق، ص42.

متغير، وتتغير هذه الأوراق أيضا من حيث درجة الخطورة التي تتعرض لها وتصنف من الأقل إلى الأكثر خطورة، وفيما يلي سنعرض أهم الأوراق المالية مرتبة وفقا للمعيار الزمني:

1. **الأوراق المالية طويلة الأجل:** تأخذ عدة أشكال ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ. **الأسهم:** هي أدوات ملكية تخول لصاحبها الحصول على جزء من موجودات الشركة المالية الحقيقية، ويتم إصدارها بواسطة شركات المساهمة لتمويل احتياجاتها طويلة الأجل ويمكن التمييز بين نوعين من الأسهم:

ج. **الأسهم العادية:** هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة، تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول، وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها، ولا تمثل هذه الأسهم التزاما ماليا على الشركة فإذا ربحت الشركة وزعت أرباحا، وإذا خسرت لا يشكل السهم العادي عبئا عليها، كما أنه ليس للسهم العادي تاريخ استحقاق محدد فليس من الضروري تخصيص مبالغ إطفاء لها كما هو الحال في السندات ولذلك تعتبر الأسهم مصدر ثقة وأمان وليست كالسندات عبء ودين[1]، ويتمتع حملتها بمجموعة حقوق حددتها الأعراف.

ح. **الأسهم الممتازة:** يتميز السهم الممتاز بقيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية، فالقيمة الاسمية هي قيمة السهم في وثيقة الإصدار، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تتحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه، أمّا القيمة الدفترية فتتمثل بقيمة هذه الأسهم في السجلات مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة[2]، وتعتبر هذه الأسهم من أدوات ملكية لا تلتزم الجهة المصدرة لها بتاريخ محدد لرد قيمتها، وسميت ممتازة لأولويتها في الحصول على حقوقها بالنسبة للأسهم العادية في بعض الحالات مثل توزيع الأرباح، أو الأموال الناتجة عن تصفية أعمال الشركات.

ب. **السندات:** هي أوراق مالية قابلة للتداول تمثل أدوات مديونية ذات دخل ثابت، تتراوح مدة استحقاقها من 10 إلى 40 سنة عامة، وهو ما يميزها بالأمان وعدم المخاطرة، حيث أن علاقة الدائنية والمديونية تربط بين مصدر السندات باعتباره مدينا، وأصحاب السندات باعتبارهم دائنين، ومحل هذه العلاقة مبلغ من المال أقرضه الطرف الثاني مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى الطرف الأول[3]، وهي ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها

[1]: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص209.

[2]: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص207.

[3]: سميح مسعود، مرجع سابق، ص386.

جهات عديدة مثل الدولة والشركات وتطرح للتداول على الأفراد والمؤسسات[1]، حيث تسترد قيمتها الاسمية والفوائد المترتبة عنها عند تاريخ استحقاقها.

ت. **المحفظة الاستثمارية:** يستخدم المستثمر مجموعة من الأدوات الاستثمارية وذلك عن طريق اختيار أنسبها وأقلها مخاطرة لتحقيق أهدافه، حيث تمثل هذه التوليفة من الأدوات الاستثمارية المحفظة الاستثمارية، وتضم أدوات مالية كالأسهم والسندات والمشتقات والودائع والقبولات والأذونات والأوراق وحسابات الصرف الأجنبي، وأدوات حقيقة كالعقارات والمعادن النفيسة والنتاجات الفنية.. وكل ما لا يوجه للانتفاع الترفيهي وللاستهلاك المظهري، بل يكرس للأغراض الاستثمارية وتحقيق الأرباح[2]، وبالرغم من أن تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها أمر صعب إلا أن المستثمر يستطيع أن يضع إطارا للتوزيع الاحتمالي لهذا العائد ولتقدير المخاطر المحيطة به، أي مدى التذبذب المحتمل أن يتعرض له[3].

2. **الأوراق المالية قصيرة الأجل:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **الأوراق التجارية:** هي من بين أدوات الاستثمار المالي قصيرة الأجل حيث تتراوح مدة استحقاقها من شهر إلى تسعة أشهر، وتمثل هذه الأخيرة أدوات اقتراض للقطاع الخاص تصدر من قبل الشركات الضخمة ذات المراكز الائتمانية القومية، ولا تحمل هذه الأوراق نسبة فائدة وإنما تباع بنسبة خصم من قيمتها بواسطة خبراء السوق أو من قبل الشركات المصدرة مباشرة، ولذلك فإن معدل الفائدة عليها يكون ضمنيا ويعتمد على نسبة الخصم ومدّة الاستحقاق، وتتركز آلية تداول هذه الأوراق في شراء المستثمرين هذه الأوراق عندما تكون قيمتها السوقية منخفضة، والاحتفاظ بها إلى أن ترتفع هذه القيم للاستفادة من الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع وبعد ذلك يجري ترقب انخفاض الأسعار من جديد لشراء الأوراق المعنية وبذلك يمكن إعادتها إلى المؤسسات أو الجهات المصدرة لها[4].

ب. **القبولات:** هي أدوات نقدية قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين 30 و270 يوم، تنشأ لتمويل التجارة الخارجية بسبب الترتيبات الائتمانية قصيرة الأجل، تستخدم في الغالب كضمان للمصدرين في قيمة البضاعة المصدرة

---

[1]: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص211.

[2]: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص222.

[3]: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، الجزء الأول، ص237.

[4]:هوشيار معروف، مرجع سابق، ص144.

وذلك طيلة الفترة الممتدة بين تأكيد البضاعة من قبل المستوردين، وحصول المصدرين على قيمة البضاعة بعد شحنها، ويمكن للمصدرين الأجانب الاحتفاظ بوثائق الضمان المصرفي هذه حتى يحين موعد استحقاقها كاملة وذلك بشكل خاص للبنوك التجارية[1]، حيث تعود المسؤولية الأخيرة لتسديد المدفوعات المطلوبة إلى البنوك، إضافة إلى ذلك فإنه قد تقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم والاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث تقوم بتحصيل كامل قيمتها الاسمية فتربح الفرق[2].

ت. **العملات**: تعتبر من أهم أدوات الاستثمار المالي لما تتمتع به من سيولة تامة وتتعرض إلى مخاطر التضخم فقط، تأخذ شكل مسكوكات معدنية أو عملة ورقية تصدرها الحكومة ويستخدمها الجمهور لأغراض التبادل أو كمستودع للقيمة، ويتم التعامل بها في أسواق العملات الأجنبية بواسطة سعر الصرف، والذي يمثل سعر استبدال عملة معنية بعملة أخرى[3]، ومن أمثلتها: الدولار الأمريكي، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني، ومن أسواقها: سوق نيويورك، سوق باريس، سوق فرانكفورت، سوق لندن.

ث. **القروض تحت الطلب**: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ومن شروطها أنه يحق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء[4].

ج. **شهادات الإيداع**: هي وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل فائدة محدد فهي تمثل اعترافا من البنوك التجارية بحق حاملها بما أودع فيها من المال لأجل محدد[5]، تتميز بعوائد مرتفعة نسبيا وسهولة البيع عند توفر الأسواق الخاصة بها مما زاد من إقبال الشركات الكبرى على شرائها وتداولها.

ح. **أذونات الخزينة**: تصدر من قبل الحكومة للمستثمرين الراغبين فيها كالبنوك وشركات التأمين، ولا تزيد مدة استحقاقها عن سنة، قابلة للتسويق ولا تحمل سعر فائدة محدد وإنما تباع بخصم على القيمة الاسمية[6].

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص138.

[2]: زياد رمضان، مرجع سابق، ص47.

[3]: نفس المرجع السابق، ص49.

[4]: نفس المرجع السابق ، ص46.

[5]: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص180.

[6]: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصاريف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص110.

ثانيا– أدوات الاستثمار الحقيقي: تتمثل أدوات الاستثمار الحقيقي في العناصر التالية:

1. **العقارات**: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، فهي تتمتع بدرجة عالية من الأمان لأن المستثمر يحوز على أصول حقيقية يتمتع بحق التصرف فيها، وتكون المتاجرة في العقار إمّا بشكل مباشر وذلك في حالة شراء المستثمر عقار أو أصل حقيقي مثل: المباني، الأراضي، وسائل النقل... وتكون لصاحبه الحرية المطلقة للتصرف فيه "استثماره لمدة طويلة الأجل بغية تحقيق العوائد، بيعه أو تأجيره" أو بشكل غير مباشر عن طريق شراء سندات عقارية مصدرة من قبل بنوك عقارية أو المشاركة في محفظة مالية متخصصة بالعقارات، ولحملة هذه السندات المضمونة بعقارات الاستيلاء على هذه الضمانات في حالة عجز المدين عن سداد قيمتها.
2. **السلع**: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار مثل القطن، البن، الشاي إضافة إلى بعض المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاتين، وهو ما أسفر عن تكوين أسواق متخصصة أو بورصات لهذه السلع على غرار بورصات الأوراق المالية ومن أمثلة هذه البورصات نجد بورصة القطن بنيويورك، بورصة الذهب بلندن، بورصة البن في البرازيل، بورصة الشاي في سيريلانكا...الخ، حيث يتم التعامل فيها بين المستثمرين عن طريق البيع والشراء المباشر بغية تحقيق الأهداف، كما يتم التعامل فيها عن طريق عقود خاصة تسمى التعهدات المستقبلية وهي عبارة عن عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار، غالباً ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة، بتاريخ معين في المستقبل، مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد[1]، وتشبه المتاجرة بالسلع الأوراق المالية في الكثير من الأوجه إلا أن التجارة بالسلع غالبا ما تكون أكبر مخاطرة من التجارة بالأوراق المالية.
3. **المشروعات الاقتصادية**: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي أو خدمي، وتتمثل هذه المشاريع في توظيف رؤوس أموال ومجهودات جماعية تقوم على أصول حقيقية كالمباني، الآلات، المعدات ووسائل النقل...الخ، من اجل إنتاج سلع وخدمات تهدف إلى تحقيق عوائد مستمرة وبشكل منتظم، تحقيق مناصب شغل إضافية وإشباع حاجات الأفراد

[1]: نفس المرجع السابق، ص،ص43.44.

الحقيقية، وبالتالي المساهمة في خلق القيمة المضافة التي تزيد من ثروة المستثمر وتنعكس في شكل زيادة على الناتج الوطني وتتميز المشروعات الناجحة ببعض الخصائص منها:

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عادة عائدا معقولا ومستمرا، وبالتالي المشروع الاقتصادي من بين أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر؛ تحقيق عائد مرتفع، وبشكل منتظم؛
- توفر للمستثمر ميزة الملائمة، إذ يختار المستثمر من المشروعات ما يتناسب مع ميوله وتخصصه؛
- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان لأنه يحوز أصولا حقيقية لها قيمة ذاتية ودرجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير؛
- المحافظة على رأس المال الأصلي، إضافة إلى تحقيق مكاسب رأسمالية جديدة نتيجة ارتفاع قيمة الاستثمار؛
- حق إدارة أصول المشروع؛
- يلعب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى نظرا لما يدره من سلع وخدمات حقيقية توفر إشباعا حقيقيا لأفراد المجتمع، إضافة إلى امتصاص جزء كبير من العمالة الوطنية وبالتالي التخفيض من حدة البطالة.

المطلب الثالث: مخاطر ومحفزات الاستثمار: يتعرض المستثمر إلى مجموعة من المحفزات والمخاطر قبل وأثناء حياة المشروع توجهه لاختيار انسب المشاريع وأقلها مخاطرة من خلال المقارنة بين المحفزات والمخاطر:

الفرع الأول– مخاطر الاستثمار: تعرف المخاطر حسب قاموس ويبستر بأنها: "فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة"[1]، كما يعرفها (BETTI 1982 وزملائه) على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد – التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً[2]، أمّا عن مخاطر الاستثمار فيمكن تعريفها على أنها التقلبات المنتظمة أو غير المنتظمة، الدورية أو غير الدورية، الشاملة أو الجزئية التي تحدث في قيم الأصول الاستثمارية و/أو عوائدها المتوقعة في ظروف عدم التأكد السائدة في الأسواق المالية والنشاطات الاقتصادية على المستويين: المحلي والدولي[3]، ويعتبر تقييم مخاطر الاستثمار أمر ضروري، لأنه من الصعب تجنب جل المخاطر وبالتالي يجب اتخاذ

[1]: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2007، ص356.

[2]: خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص254.

[3]: هويشار معروف، مرجع سابق، ص253.

قرار الاستثمار بناء على المشروع الذي يحقق أكبر عائد اقتصادي، واستنادا إلى رغبة المستثمر فهناك مشاريع استثمارية آمنة وتحقق عائدا اقتصاديا محدود أو متوسط، كما أنه توجد بعض المشاريع الاستثمارية التي تتصف بدرجة عالية من المخاطر ويصاحبها تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة، وتنقسم مخاطر الاستثمار عادة إلى نوعين:

أولا– مخاطر نظامية: تتعلق بالنظام المالي العام وتعتبر مخاطر كلية كونها تنشأ من البيئة والمحيط وليس للمشروع الاستثماري دور رئيسي فيها، فهي تؤثر على جميع المستثمرين أو عامتهم، وتعتبر التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا المصدر الرئيسي للمخاطر النظامية، نتيجة اختلاف العوائد بسبب تغير أسعار الأدوات الاستثمارية والتي تتمثل أساسا في[1]:

1. **مخاطر أسعار الفائدة:** يؤثر التقلب في معدل الفائدة في السوق على العائد المتوقع من الاستثمار[2]، فيعمل على زيادة الفجوة والفارق في العوائد التي سيحققها المستثمرين بين انخفاض وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي يتوجه المستثمرين نحو الودائع والحسابات البنكية نظرا لضمان الفائدة دون مخاطرة.
3. **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق نتيجة للاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية....في الدولة أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة[3]، وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار أصول الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها.
1. **مخاطر التضخم والائتمان:** يؤدي التضخم إلى انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤثر سلبا على صاحب المشروع، جراء عدم تمكنه من سداد التزاماته المالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، كما تتعرض لهذه المخاطر الاستثمارات في الأوراق المالية المتحفظة مثل الاستثمارات في السندات الحكومية حيث أن استرداد الأموال مضمون لكن القوة الشرائية للنقود تقل بسبب تزايد معدلات التضخم[4].

[1]: ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص317، 318.

[2]:. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، الجزء الأول، ص247.

[3]: نفس المرجع السابق، ص247.

[4]: عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار؛ مرجع سابق، ص342.

ثانيا– مخاطر غير نظامية: تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام، فهي خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ويمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري أو حسابها بالانحراف المعياري[1]، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1. **مخاطر النشاط الصناعي:** يتعرض النشاط الصناعي إلى بعض المخاطر التي تنعكس سلبا على المتعاملين في هذا النشاط من خلال الأسهم الخاصة بها فمثلا التطور العلمي وظهور آلات ومعدات منافسة للآلات المستعملة يؤثر على المشروع وإنتاجيته بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال[2].
2. **مخاطر قانونية واجتماعية:** تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار، إضافة إلى بعض العادات الاجتماعية والقوانين السائدة كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق المستهلكين من بين المخاطر التي قد تتعرض لها سن التشريعات المتعلقة بالتأميم أو المصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم[3].
3. **مخاطر إدارية ومالية:** هي السلوكيات اللاحضرية مثل التهرب الضريبي، إهمال البحث والتطوير، اعتماد سياسات استثمارية غامضة....الخ وهذا ما يؤثر سلبا على نسبة السيولة ممّا يؤدي إلى عجز المستثمر لسداد ما عليه من واجبات والتزامات، وتنجم هذه المخاطر نتيجة لتفشي بعض ظواهر التخلف في الكثير من الدول أو قصور في بعض وظائف الإدارة (والمنشأة) خاصة بالنسبة لصنع القرارات[4].

الفرع الثاني– محفزات الاستثمار: يعتبر وجود فوائض نقدية ومدخرات محرك هام للاستثمار، وبمرافقته مع مجموعة من المحفزات يمكن تحويل المدخرات إلى استثمارات وخلق القيمة المضافة، ومن بين هذه المحفزات[5]:

---

[1]: ناظم نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص319.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سابق ص201.

[3]: علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص63.

[4]: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص262.

[5]: محمد عيسى خلفان، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص،ص51،50

أولا– الوعي الاستثماري: إن توفير درجة عالية من الوعي الاستثماري للأفراد يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري ويقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة وعدم تجميدها في البنوك.

ثانيا– توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعملية الاستثمار: وهو ما يتطلب توفير الحد الأدنى من الأمان الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار مثل خلق قوانين وتشريعات تحمي حقوق المستثمرين محليين وأجانب، تنظم المعاملات في الأسواق المالية وتوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ثالثا– توفير سوق مالي كفؤ وفعال: وهو توفير المكان والزمان المناسبين لإعطاء المستثمرين فرصة استثمار أموالهم، والمقترضين فرصة الحصول على تلك الأموال، كما يعطي فرص اختيار المجال المناسب من حيث أداة الاستثمار والتكلفة والمخاطرة، وما يميز السوق المالي من حيث الكفاءة هو صفة الديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث، توسيع هذا السوق والتسهيلات المناسبة له وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

المبحث الثاني– مفاهيم عامة حول الصناعة

تمثل الصناعة أحد أهم مداخل التطور الاقتصادي والعلمي التكنولوجي الذي يمكن من استغلال واستثمار الخامات والموارد الطبيعية السائدة في البلد والمحافظة عليها، عن طريق تحويلها إلى سلع واستخدامات متعددة تسهم في إشباع حاجات الأفراد الاستهلاكية وكذا توفير متطلبات مختلف القطاعات الأخرى من خدمات وسلع إنتاجية ووسطية، إضافة إلى دورها في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل ومساهمتها في تكوين الناتج الإجمالي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات[1].

المطلب الأول– مفهوم الصناعة

تعتبر الصناعة عملية متشابكة متعددة الجوانب وذات أبعاد مختلفة فهي مرتبطة بمختلف القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في آن واحد، ويعتمد تصنيفها على مستوى تطور الإنتاج الصناعي فهي بمثابة النواة الجوهرية التي تستند عليها مختلف البلدان.

الفرع الأول– تعريف وخصائص الصناعة: إن تعدد أراء وأفكار الاقتصاديين في تعريف الصناعة جعلها تتسم بجملة من الخصائص تميزها عن باقي القطاعات ويمكن تعريفها كما يلي:

أولا– تعريف الصناعة: تتميز الصناعة بجملة من التعاريف نذكر البعض منها فيما يلي:

1. الصناعة هي مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة، كما يقصد بالصناعة المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني والإنتاجي الذي ينقسم إلى النشاط الإنتاجي والتحويلي، والصناعة في معناها الأشمل تضم الصناعات الإستخراجية التعدينية والصناعات التحويلية[2].
2. تعريف المدرسة الحدية: هي مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا[3]، إلا أن هذا التعريف يتنافى والواقع العملي إذ أنه لا توجد صناعة ومشاريع تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق.

---

[1]: الحمصي عبده، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية –المتوسطية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002، ص89.

[2]: محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص23

[3]: B.D.G. fortman ; theory of competitive policy, north Holland publishing co, Amsterdam; 1996, p125

3. كما تعرف أنها التغييرات التي تطرأ على المادة، فكل مادة جرت عليها عمليات تغيير في تكويناتها تعتبر سلع مصنعة أو نصف مصنعة مهما جرت عليها أو ساهمت فيها من أيدي عاملة إلى نوع من الأتمتة[1].

من خلال المفاهيم السابقة يمكن القول أن الصناعة تتمثل في سلسلة من العمليات التي تقوم على استخراج وتحويل المواد الخام الأولية إلى مواد جديدة مصنعة أو نصف مصنعة تستخدم كمواد استهلاكية وأخرى إنتاجية لإشباع الرغبات والحاجات والمساهمة في تطوير إنتاجية القطاعات الأخرى وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الآلات والمعدات وأدوات التجهيز الأخرى.

ثانيا– مفهوم التصنيع: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) التصنيع على أنه: تلك العملية التي يتم بموجبها تعبئة جزء من الموارد الإنتاجية المحلية من اجل تكوين قطاع صناعي تحويلي ناضج ومتكامل قادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، وبما يكفل تحقيق التنويع في الهيكل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي[2].

ومن خلال التعريف السابق يتبين أن التصنيع يتألف من مجموعة من العناصر تؤدي إلى تغيير جذري في الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل القومي[3]:

أ. **يعتبر التصنيع تغيير جذري للبنيان الاقتصادي:** يسهم في رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والتقليل من مساهمة القطاعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم في التشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى بما يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية.

ب. **التصنيع يمثل عملية بناء للاستثمار الصناعي على تصور استراتيجي معين:** فهو لا يعني زيادة عدد المصانع فحسب، بل يهدف في الأمد الطويل إلى الوصول إلى بنيان صناعي ناضج ومتكامل يشمل الأنواع المختلفة من الصناعات (الاستهلاكية– الوسيطة – الصناعات الإنتاجية)

---

[1]: حسن خلف راضي، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000–2011 دراسة تحليلية، دار البداية ناشرون وموزعون، همان، الطبعة الأولى 2014، ص110.

[2] : محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 36.

[3]: عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص 40

ت. **التقدم المستمر في أساليب الإنتاج:** يعتبر التصنيع الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتطوير التخصص وتقسيم العمل وهو ما يؤمن تحقيق تقدم مستمر في إنتاجية العمل ورفع مستوى المهارات والخبرات التكنيكية.

ثالثا– الفرق بين الصناعة والتصنيع: تمثل الصناعة محور التصنيع، حيث تتميز الصناعة بمفهوم أعم من التصنيع فهي تشتمل مختلف النشاطات الاستخراجية مثل: النفط، الغاز، خامات المعادن، الفحم والمياه الجوفية....الخ، إضافة إلى النشاطات التحويلية مثل تحويل الخامات والموارد الأولية إلى بضائع للاستهلاك النهائي أو سلع وسيطة أو سلع إنتاجية أو رأسمالية، إنتاج الكهرباء، معالجة الغاز الطبيعي، إنتاج بخار الماء، إلا أن عملية التصنيع تقتصر على النشاطات التحويلية دون النشاطات الاستخراجية، فلا يمكن اعتبار الدول التي تمتلك قطاعاً ضخماً من الصناعة الاستخراجية دولاً مصنعة لأنها تفتقد إلى قطاع الصناعة التحويلية المتطورة.

رابعا– المنشآت الصناعية (المصنع، المنشأة، المشروع، المؤسسة والشركة): تمثل هذه المصطلحات المكان أو الحيز الذي تتم فيه عمليات التصنيع، وفيما يلي نتناولها بشيء من التفصيل:

1. **المصنع:** يمثل المصنع تجمع من الأفراد في مكان معين ووقت معين والقيام بعمل معين وهو يعني الورشة أو المنشاة التي تتم فيها العمليات التصنيعية أي تحويل المواد الأولية أو السلع الوسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظر هذا المصنع سلع نهائية وتتم عملية التحويل المذكورة بإخضاع المواد أو السلع الوسيطة إلى بعض العمليات الصناعية[1].
2. **المؤسسة:** تمثل هيكل اقتصادي واجتماعي يظم فرد أو عدة أفراد يعملون بطريقة منظمة من أجل خلق منتجات أو خدمات إلى زبائن في بيئة تنافسية أو غير تنافسية، كما أنها الوحدة التي تتولى الإدارة أي اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتسويق إلى غير ذلك من القرارات التي تؤثر على إنشاء المشروع وفي حصوله على أقصى ربح ممكن، وتسمى أيضا بالمشروع أو الشركة وقد لا يكون هناك اختلاف بين المصنع (الوحدة الإنتاجية) والشركة (الوحدة الإدارية) أو بمعنى آخر كون الشركة والمصنع هما نفس الشيء وذلك في حال امتلاك الشركة لمصنع واحد[2].

[1]: محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، 1992، ص126.

[2]: نفس المرجع السابق، ص 126، 127

3. **الشركة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا الموضوع من ربح أو خسارة[1].

خامسا– خصائص الصناعة: تتميز الصناعة بجملة من الخصائص نذكر بعضها فيما يلي[2]:

- تعتبر الصناعة من الأنشطة الكثيفة مقارنة بالحرف الأخرى مثل الزراعة والرعي، وتتركز في مساحات محدودة وحسب نوع كل صناعة وطبيعتها إضافة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى؛
- تمثل أوسع الحرف انتشارا وتعد مناطق التركز الصناعي أكثف سكانا مقارنة بالنشاطات الأخرى؛
- تعد الصناعة مكملة لبعض الحرف الأخرى مثل: الإنتاج الزراعي: طحن الحبوب غزل ونسيج القطن، صيد الأسماك: تعليب الأسماك وحفظها، تربية الحيوانات: إنتاج اللحوم وحفظها ومنتجات الألبان، قطع الأخشاب: إنتاج لب الخشب، إنتاج البترول: صناعة تكرير البترول والصناعات البتر وكيماوية.
- يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري، فالصناعة تعتبر وسيلة فعالة لارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل العمال ونمو وتطوير الحضارة البشرية
- تشغل دورا هاما في العلاقات بين الدول وتوجيه سياستها وتساهم بجزء كبير في الدخل القومي للدول؛

الفرع الثاني – أهداف وأهمية الصناعة: تتولى الصناعة استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها إلى مختلف السلع والخدمات التي تساهم في إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع، وبالتالي فهي تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية المستدامة وبذلك أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويرها نظرا للأهمية التي تكتسبها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا– أهداف الصناعة: أصبحت تلعب الصناعة في نظر أنصار التصنيع دورا أساسيا في النهضة العامة للاقتصاد وفي إقامة الشروط الموضوعية للنمو العام في القوى الإنتاجية، وينطلق العديد من الاقتصاديين من فرضية مفادها

[1]: هارون العشي، مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص1، 2018، ص31

[2]: حمو جميلة، التصنيع في الجزائر وأثره على البيئة، دراسة حالة مؤسسة إنتاج الاسمنت بواد السلي الشلف ECDE ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2011/2010، ص 25

أن عدم وجود قاعدة صناعية في البلد هو السبب الأول في ضعف جميع الفروع الاقتصادية[1]، وتهدف الصناعة إلى:

1. **تحقيق تنمية متوازنة وسريعة:** يضمن التصنيع تحقيق الأهداف الآتية للدول النامية[2]:

- تحقيق تنمية متوازنة وسريعة من خلال رفع درجات استغلال الموارد والنهوض بإنتاجية العمل كماً ونوعاً؛
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تقليص التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة وتحقيق تقدم مستمر في المكانة الدولية وفي تقسيم العمل الدولي؛
- التخفيف من حدة البطالة حيث تستوعب عملية التصنيع المزيد من اليد العاملة خاصة وان القطاع الزراعي في معظم الدول النامية عرف عزوف تام عن اليد العاملة نظرا لضعف المداخيل التي يدرها؛
- تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحاضر لمختلف الدول النامية لتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

2. **تقوية العلاقة التكاملية بين الصناعة والزراعة:** من بين الأهداف الرئيسية التي تصبو إليها الصناعة هي تطوير العلاقة التكاملية بين قطاع الصناعة والزراعة عن طريق تنمية القطاع الزراعي وتحويله لفائدة القطاع الصناعي بجعله فرعاً من فروع الإنتاج الصناعي ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الإجراءات:

- تحسين الإنتاجية الزراعية عن طريق توفير التقنيات الزراعية، وتأمين المدخلات الوسيطة محليا كالأسمدة والأدوات البلاستيكية وأدوات تحسين التربة التي تعتمد على الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية؛
- تركيز الزراعة على إنتاج المواد الأولية أو المدخلات الوسيطة لعدد من الفروع الصناعية، كالصناعات الغذائية، الصناعات المطاطية والجلدية، وصناعة التبغ..، لتدعيم التوسع في الصناعات التحويلية؛
- سد احتياجات المجتمع الريفي من المواد الغذائية المصنعة، أدوات منزلية وغيرها من مخرجات القطاع الصناعي حيث تمثل العمالة الزراعية سوقا لتصريف واستيعاب المنتجات الصناعية، إضافة إلى تحقيق الفائض في الإنتاج الزراعي لسد احتياجات الصناعة فهي تمثل منفذاً أو سوقاً ذا طلب مرتفع لهذه السلع؛
- تضمن الصناعة تأمين وسائل نقل مناسبة ومجهزة، وتتولى الزراعة تجهيز أنشطة الصناعة بالأيدي العاملة.

[1]: حسن خلف راضي، مرجع سابق، ص108

[2] : عادل العطار، الضرورات الموضوعية لتطوير القطاع العام في البلدان النامية، مطبعة الشعب، بغداد 1977، ص 5.

3. **حل مشكلة عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات:** أصبح لزاما على الدول النامية إتباع سياسة التصنيع من اجل الحد من استنزاف العملة الصعبة وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات:

- تقوية قطاع التجارة من خلال رفع وتحسين كفاءة الإنتاج وهو ما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا والحد من واردات المواد الاستهلاكية، ورفع قيمة الصادرات لتوليد العملة الأجنبية والحد من استنزافها؛
- استغلال المواد الأولية التي تصدر بشكل خام مثل القمح والنفط والقطن وغيرها من المواد الأولية وتحويلها إلى مواد مصنعة ونصف مصنعة ذات قيمة مالية أكبر تساهم في خلق القيمة المضافة ودعم خزينة الدولة؛
- تحويل قطاع الصناعة إلى سوق لتسويق كثير من المنتجات الزراعية حيث يدفع نمو بعض الصناعات إلى النمو في صناعات أخرى والتي تكون مرتبطة بصورة أمامية أو خلفية فضلا عن قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات وسلع صناعية جديدة مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي[1]؛

4. **تصحيح الاختلالات الهيكلية:** تمثل الصناعة الوسيلة الأنجع لتحسين البنية التحتية والهيكل العام وتصحيح الاختلال الهيكلي للقطاع الصناعي من خلال[2]:

- إحداث تغييرات جذرية في قوى وأساليب الإنتاج وتغيير التركيب السلعي للناتج القومي؛
- زيادة سريعة في معدلات نمو الدخل القومي؛
- تطوير قدرات ومهارات العاملين؛
- تنويع هيكل الصادرات وزيادة الأهمية النسبية للصادرات الصناعية.

ثانيا – أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني: إن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة الدخل الفردي كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وتبرز أهمية الصناعة في النقاط التالية[3]:

---

[1]: عبد العظيم عبد الواحد ألشكري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014، دراسة قياسية باستخدام أساليب إحصائية حديثة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية ولاقتصادية، المجلد 18 العدد4 لسنة 2016، ص04

[2]: عبد الهادي يفوت، أهمية التصنيع لعملية التنمية، منشورات الاتحاد العربي، بيروت، 1984، ص11

[3]: مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، الأردن 2005، ص 39-41

- استيعاب اليد العاملة وزيادة فرص التشغيل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا لدول العالم، كما أنها ترتبط بالقطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية ما يجعلها محفزة على النمو المستدام؛
- تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة؛
- خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما يساهم في ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة؛
- تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطور القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات حيث لا يمكن لأي دولة تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية؛
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوى يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية؛

وتكمن مهمة الصناعة أيضا[1]:

- في أنها أداة يؤمن بها بصورة منتظمة وسائل للتراكم وتوجهها نحو الاستثمارات الإنتاجية؛
- أداة لتأمين انسياب مستمر للوسائل الداخلية والخارجية منسقة مع حاجات الاقتصاد في سبيل النمو؛
- تؤمن الصناعة إنتاجا متفوقا وتعمل على جلب اليد العاملة المستخدمة في الزراعة لصالح القطاع الصناعي.

الفرع الثالث – مزايا وسلبيات الصناعة: تكتسب الصناعة مكانتها من المزايا العديدة التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا حيويا في تنمية الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يلعب دورا هاما في دفع وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن سوء التخطيط واستخدام سياسات غير ناجعة قد ينجم عنه سلبيات متعددة في القطاع الصناعي.

أولا– مزايا الصناعة: ومن أبرز المزايا التي تنتج عن القطاع الصناعي نذكر[2]:

[1]: حسن خلف راضي، مرجع سابق، ص108

[2]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، ص، 38،39.

- ارتفاع متوسط إنتاجية العمل مقارنة مع النشاط الزراعي أو غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع بتطور القطاع الصناعي، كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى رفع مستوى المهارة وارتفاع مستوى التنظيم والإدارة ومنه رفع مستوى الإنتاجية؛
- وفورات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى، الأمر الذي يمكن من جني ثمار هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، وبالتالي تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة؛
- تتمتع الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكيه ضمنية تجعلها محفزة على النمو التراكمي؛
- تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية؛
- للصناعة إمكانيات واسعة نسبيا في استيعاب الأيدي العاملة من بقية القطاعات وخاصة الزراعة وبذلك تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي وفي القطاعات الخدمية ذات العلاقة؛
- تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة؛
- تمثل القطاع الوحيد الذي يوفر وسائل الإنتاج الضرورية لتطور الصناعة ذاتها وتطور بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

ثانيا– سلبيات الصناعة: أدى إتباع البلدان النامية سياسة الصناعات المعوضة للاستيراد إلى السقوط في فخ تعويض الاستيراد، فقد ظلت حبيسة مرحلة الصناعات الاستهلاكية ولم تقوى على العبور إلى مرحلة الصناعات الوسيطة والإنتاجية، مما أدى إلى ظهور مجموعة من السلبيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- أدى استخدام الأسلوب كثيف رأس المال إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدخول وارتفاع معدلات الفقر.
- أدى تعويض الاستيراد إلى ضيق السوق وعدم الاستفادة من وفورات الحجم؛
- أخفقت هذه السياسة في تحقيق الهدف الرئيسي للتصنيع وهو وتصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي عن طريق تعديل المساهمات النسبية في الناتج المحلي لصالح الصناعة؛
- أسهم تعويض الاستيراد في تعزيز التبعية التكنولوجية لاعتماده على التقنية المستوردة، فضلاً عن تعزيز التبعية التجارية لاعتماده على استيراد المدخلات الوسيطة وقطع الغيار من الخارج؛

- تغير هيكل الاستيراد لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية أدى إلى زيادة استنزاف النقد الأجنبي وتفاقم العجز.

وباستثناء هذه البلدان تمكنت بلدان شرق آسيا الحديثة من تخطي فخ تعويض الاستيراد بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص عن طريق تبني مجموعة من السياسات مكنتها من إحداث الفرق وتنويع الإنتاج الصناعي ورفع كفاءة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، حيث شجعت المصارف على منح القروض للقطاع الخاص بأسعار فائدة منخفضة في مجال السياسة النقدية، وتخفيض الضرائب الأنشطة الصناعية في مجال السياسة المالية.

المطلب الثاني– نشأة وتطور قطاع الصناعة

مر القطاع الصناعي بعدة مراحل كان لها الأثر الكبير على تطوير عملية التصنيع، حيث سجل التاريخ ثلاث ثورات صناعية كبرى تعود الأولى إلى نهاية القرن الثامن عشر وانطلقت من المملكة المتحدة والثانية في نهاية القرن التاسع عشر نشأت في الولايات المتحدة وألمانيا والثالثة في نهاية القرن العشرين بقيادة الولايات المتحدة واليابان، أما عصر الثورة الذي يعيشه العالم اليوم فيتسم بانتشار النظم الإلكترونية المادية وبظهور المصنع الأخضر المتسم أجهزته بالشبكة والتوظيف الأمثل للموارد وترشيدها[1].

الفرع الأول– نشأة قطاع الصناعة: يعود نشوء الصناعة وتطورها إلى فترات تاريخية طويلة تعود بداياتها إلى المجتمع البدائي، وقد مرت الصناعة في عرض تطورها بعدة مراحل نجملها فيما يلي[2]:

أولا– مرحلة الصناعة المنزلية: تمثلت الصناعة في بدايتها في نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي، فقد كانت المرأة تقوم بحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل الزراعي وأدوات الطبخ ومختلف الأدوات الضرورية للمنزل وللإنتاج إلى جانب عمله الأساسي في الزراعة، واتسمت بالعمل اليدوي والوسائل البدائية وكان الهدف الأساسي منها هو تلبية احتياجات العائلة دون تخصيص أي شيء للسوق وقد استمر هذا النوع من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطور المجتمع البدائي.

[1]:المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تغيير النموذج المعتمد من اجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2017/30 المملكة المغربية، ص 25

[2]: مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص14-16 ، بتصرف.

ثانيا– مرحلة الحرفية: تطور النشاط الصناعي وتحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين في القرية كحرفيين مثل: الحدادين، النجارين، الصاغة، الخزفيين، النساجين وغيرهم، فكان نشاطهم مخصص للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط، ويرتكز عمل الحرفيين على إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع المنتجات الصناعية وعرضها للبيع في السوق دون الحاجة إلى توصية مسبقة، وقد بقي النشاط الحرفي حتى القرون الوسطى ووصلت أعلى مستوياتها من خلال بناء الورشات في الدول الأوروبية فمهدت لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة، وبقيت بعض الحرف كالنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية من النشاطات الرئيسية حتى اليوم في كثير من البلدان كالهند وباكستان وإيران، مصر...الخ

ثالثا– مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المعمل الصغير): يقوم رب العمل باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة مقابل صنع منتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية، مما يسهل من بسط الرقابة داخل المعمل ويخلق جو من المنافسة بين العاملين، إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل والذي يساهم في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح.

رابعا– مرحلة المشغل الرأسمالي: هو الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل وتميزت هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج وتخصص أدوات العمل المستخدمة مما أسفر عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل مقارنة مع المراحل السابقة كما أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية، وانتشرت المعامل في الدول الأوروبية ابتداء من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في انجلترا واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر.

خامسا–مرحلة الصناعة الآلية: قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات والمكائن بعد الثورة الصناعية حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات العلم والتكنولوجيا في الصناعة إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات والتكنولوجيا التي لم تكن موجودة آنذاك كالمكائن البخارية والطاقة الكهربائية وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعة الخفيفة وانتقلت بعدها إلى الصناعات الثقيلة.

الفرع الثاني– تطور قطاع الصناعة وظهور الثورات الصناعية: تمثل الثورة الصناعية التغيرات السريعة التي حدثت نتيجة التغيرات التكنولوجية في أنماط التصنيع التقليدية التي تحولت من الصناعة كثيفة استخدام القوة

البشرية إلى الصناعة كثيفة رأس المال الصناعي الموظف في الآلات والمعدات التقنية[1]، وقد أسهمت الثورات الصناعية في انتقال البشرية إلى مراحل النمو والازدهار ويمكن إجمال الثورات الصناعية التي حدثت فيما يلي:

أولا– الثورة الصناعية الأولى industry 1.0: بدأت شرارتها في بريطانيا عام 1733 بابتكار آلات جديدة لصناعة الغزل والنسيج تمثلت في آلة تستخدم لصناعة القطن، ثم انتشرت لتشمل صناعات أخرى، وبلدان أخرى مثل بلجيكا فرنسا ألمانيا، أمريكا واليابان، ويؤرخ لها بداية من اكتشاف المحرك البخاري والطاقة البخارية والتي يرجع الفضل في تطويرها للاستخدام الصناعي إلى توماس سافري سنة 1698 حينما تم استخدامه لمضخات بدائية لرفع المياه، وينجح توماس نيوكومن سنة 1712 في تصنيع أول محرك بخاري وانتشر هذا المحرك بشكل واسع خارج انجلترا وعمم بفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والسويد بعد وفاة نيوكمن، وتم تطوير هذا المحرك عن طريق رفع كفاءته من قبل جيمس وات سنة 1769 وذلك بتخفيض تكلفة الوقود المستخدم به بنسبة 75%[2]، كما استطاع روبرت فولتون تصنيع أول محرك بخاري بأمريكا سنة 1780 ليستخدم في تسيير القوارب البحرية، ولم تلعب رؤوس الأموال دورا كبيرا في بداية تكوين الثورة الصناعية، حيث أن استثمارات الثورة الصناعية كانت صغيرة جدا ومقتصرة على الحرفيين أو تتم في إطار شركات صغيرة دون تعاون التجار وأصحاب البنوك في لندن فهؤلاء كانوا يستثمرون أموالهم الكبيرة في السابق في الأعمال التجارية والتحويلية وحملات النهب الامبريالية ولم يكن لديهم اهتمام يذكر بالثورات التقنية لأنهم لم يدركوا ذلك إلا في وقت متأخر عندما سيطروا على الشركات الصناعية وأمدوها بالقروض[3].

ثانيا– الثورة الصناعية الثانية industry 2.0: ظهرت بوادرها سنة 1850 ويؤرخ لها من سنة 1871 إلى 1914 بمطلع الحرب العالمية الأولى عندما عمم استخدام الآلة البخارية لتشغيل البواخر وتطوير السكك الحديدية ويعزى الفضل لتحديث المحرك البخاري إيذانا بالثورة الصناعية الثانية إلى ريتشارد ترفيتك وبلاكسميث سنة 1799[4]، وتميزت هذه الثورة بتطور المصانع والإنتاج الشامل ذي الكميات الضخمة، وظهور وتمديد الجديد

[1] : محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 12

[2] : نفس المرجع، ص 13

[3]: ادرينانو بينايون، العولمة نقيض التنمية، دور الشركات غير الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص47.

[4]: محمد إبراهيم عبد الرحيم ، نفس المرجع، ص 15

من الصناعات مثل صناعة الفولاذ والكهرباء واستخدام الطاقة الكهربائية للصناعات الضخمة كما شهدت هذه الفترة تقدما في صناعات التلفونات ولمبات الكهرباء والفوتوغراف الحاكي بالإضافة إلى خزانات ومحركات وقاطرات الاحتراق[1]، وتسارعت خطى التصنيع في أمريكا مما جعلها تقود الثورة الصناعية الثانية خاصة في مجال البحث والتطوير والتقدم التقني والتكنولوجي بعد فشل انجلترا في المحافظة على ريادة الثورة الصناعية لضخامة تكاليف البحث والتطوير وكذلك مختلف الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا.

ثالثا– الثورة الصناعية الثالثة industry3.0: بدأت عام 1969 مع انتشار الكمبيوتر وإرسال أول رسالة عن طريق الإنترنت، ودخول الكمبيوتر في الاتصالات والتصنيع والتعليم[2]، حيث قاد هذه الثورة الحاسوب وعرفت ب "الثورة الرقمية"، تميزت بالتحكم الآلي لخطوط الإنتاج والروبوتات وتقنيات العلوم المادية والحيوية والتعقُّب من خلال الأقمار الصناعية (Controllers) والطباعة ثلاثية الأبعاد وشبكة الانترنت، وقد مهدت الثورة الصناعية الثالثة للكثير من التطبيقات أهمها: الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، مواقع التواصل الاجتماعي(Social Media) والشبكة العنكبوتية للأشياء (Internet of Things IoT).

الفرع الثالث– الثورة الصناعية الرابعة ومستجداتها industry 4.0: يقف العالم اليوم على أعتاب ثورة صناعية جديدة لم يشهد التاريخ البشري مثلها إطلاقا "Fourth Industrial Revolution" تختلف عن سابقاتها من حيث السرعة والنطاق ومستوى التعقيدات، وظهرت الثورة التي عرفت بأنها تسونامي التقدم التكنولوجي في ألمانيا عام 2011[3]، واجتاحت بلدان العالم المتقدم وأطلقت سلسلة من السلع والخدمات ومنظومات العمل الذكية في جميع القطاعات، واتجهت نحو بلدان العالم الأخرى بشكل انتقائي من حيث البلدان الأغنى أولاً، أو من حيث التقنيات الثورية الحديثة الأكثر ربحية أولاً، كما أن البلدان العربية ليست بمنأى عن آثار الثورة الصناعية الرابعة ويتوقع أن تستهدف بلدان مجلس التعاون الخليجي أولاً، بوصفها الأغنى والأكثر استقراراً، وبدأت ملامح هذه الثورة فعلاً بالظهور في بعض البلدان، كدولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[1]: عميش يوسف عميش 2017، الثورة الصناعية الرابعة الموقع: http://ammanxchange.com اطلع عليه بتاريخ: 16/01/2021

[2]:الكاملي عبد القادر، الثورة الصناعية الرابعة فرصة لنا أم تهديد، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/15، متاح على الموقع:
http://www.pwc.co;/gx/en/industries/industry-4.0html

[3]: سلام محمد ماهر، مستقبل البشرية في حقبة الثورة الصناعية الرابعة، مجلة حوار "شرق–غرب" العدد 13 ماي 2017،2017 اطلع عليه بتاريخ: 16/01/2021، الموقع: https://sharqgharb.net

أولا– تعريف وإطار الثورة الصناعية الرابعة: أدت هذه الثورة إلى ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات وآليات خاصة من قبل الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء لمواكبة مستجداتها ومواجهة التحديات التي تفرضها، وذلك بغية الاستفادة من الفرص التي توفرها هذه الثورة لتحقيق التنمية المستدامة.

1. **تعريف الثورة الصناعية الرابعة:** هي مزيج من الأنشطة والعوالم المختلفة (الفيزيائية، البيولوجية والرقمية) التي من شأنها أن تقلص الهوة بين كل ما هو مادي وما هو رقمي في الحياة اليومية[1]، أو وهي التأثير الذي خلفته التكنولوجيا والانترنت والحواسيب على مختلف قطاعات التنمية بظهور الإنسان الآلي والروبوت وتقنية النانو والطباعة ثلاثية الأبعاد والطائرة بدون طيار والسيارة ذاتية القيادة والحوسبة الرقمية والعولمة[2].

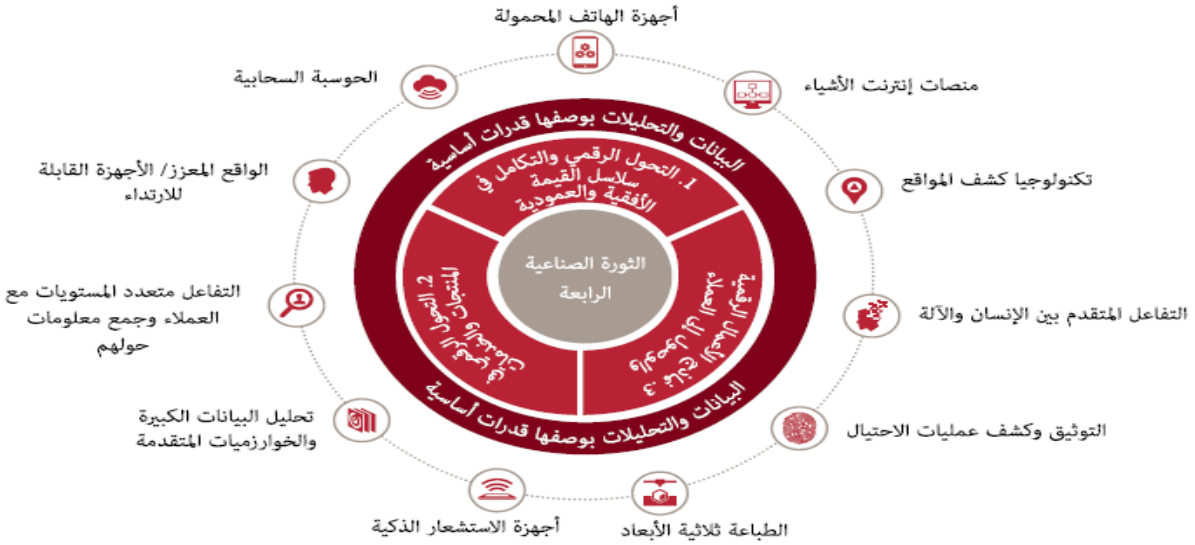
نستنتج أن الثورة الصناعية الرابعة تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والتطبيقات الالكترونية التي تعزز الصناعة والإنتاج كالطباعة الثلاثية الأبعاد والمدن الذكية، إضافة إلى التجارة الإلكترونية والهواتف الذكية، فهي تعني زيادة دمج أنظمة آلات ذكية متصلة بالإنترنت لتجعل دور مديري المصانع خلق وتكوين شبكة من الآلات التي لا تقوم فقط بعمليات الإنتاج بأقل قدر من الأخطاء، ولكن يمكنها أن تغير بشكل مستقل وذاتي أنماط الإنتاج وفقاً للمدخلات الخارجية مع احتفاظها بدرجة عالية من الكفاءة.

2. **إطار الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الرقمية المساهمة:** تؤثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مجموع البيانات والتحليلات كونها تعتبر القدرات الرئيسية التي تشتغل عليها عن طريق تحليلها وتفسيرها والعمل بنتائجها، ويمكن الاعتماد على هذه النتائج والتي تؤدي بدرها إلى الوصول إلى التحول الرقمي للمنتجات والخدمات، التحول الرقمي لسلاسل القيمة الأفقية والعمودية، نماذج الأعمال الرقمية والوصول إلى العملاء.

[1]: المعولي ناصر بن راشد، تسونامي تكنولوجي يجتاح العالم ويعيد هيكلة الحياة، البوابة الإعلامية، وزارة الإعلام، سلطنة عمان، تاريخ الاطلاع: 2021/01/16 على الموقع: https://omaninfo.om/topics/

[2]: منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، دول التعاون تدخل الثورة الصناعية الرابعة بتأن، دورية التعاون الصناعي في الخليج العربي، دورية ربع سنوية العدد 117 ، يوليو 2017 ، قطر، ص 01.

الشكل2-1: الإطار العام لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة



المصدر: تقارير الثورة الصناعية الرابعة، استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (industry4.0) في الشرق الأوسط لعام 2016، pwc، اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/15، ص06، متاح على الموقع: https://www.pwc.com/gx/en/industries/industry-4.0.html

ثانيا– إيجابيات وسلبيات الثورة الصناعية الرابعة: تقود الثورة الصناعية الرابعة مجموعة من المحركات الرئيسية أهمها: الذكاء الصناعي، الروبوتات، السيارات ذاتية القيادة، الطابعات ثلاثية الأبعاد، البيانات الضخمة والعملات الافتراضية مثل البيتكوين وإيثريوم وإنترنت الأشياء والنانو تكنولوجي والبيو تكنولوجي وتقنيات توليد وتخزين الطاقة، الحوسبة الكمومية، وتمكنت هذه الثورة من تحقيق فوائد هامة للإنسان لم يسبق لها مثيل في الثورات السابقة، إلا أن عدم وضع استراتيجيات مسبقة وفعالة لإدخال هذه الثورة تنجم عنه سلبيات.

1. **إيجابيات الثورة الصناعية الرابعة وفوائدها:** وتتمثل الايجابيات والفوائد فيما يلي[1]:

- توفير خدمات صحية عالية الجودة وتقليص المدة الزمنية اللازمة لعمليات التطوير والتحديث؛
- وصول المنجزات إلى العالم في فترة قصيرة بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات التي تنمو نموا أسيا لا خطيا؛
- تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد تلعب دورًا مهمًا في صناعة الأطراف الصناعية والسيارات؛
- تقنية إنترنت الأشياء بإمكانها أن تعمل على ربط كافة الأجهزة المنزلية بالهواتف الذكية، الأمر الذي يسمح للفرد بالتحكم بكافة مقتنياته المنزلية عن طريق هاتفه الذكي؛

[1]: المعولي ناصر بن راشد، تسونامي تكنولوجي يجتاح العالم ويعيد هيكلة الحياة، مرجع سابق.

- أما عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي فتظهر مساهمتها في خدمة الإنسان عن طريق الدور الواضح الذي تلعبه في إنجاح العمليات الجراحية وعمليات البحث والإنقاذ؛
- ساعدت السيارات ذاتية القيادة على التقليل من أعداد الحوادث وخدمة كبار السن وذوي الإعاقة؛
- تعمل الأجهزة الملبوسة على المحافظة على المستوى المطلوب من اللياقة البدنية للأفراد؛
- تساعد الروبوتات الإنسان في تقديم المساعدات التي يحتاجها في مجالات كثيرة مثل التصنيع والصيانة والتنظيف والجراحة، حيث تشير الأرقام إلى أن مبيعات الروبوتات الصناعية ارتفعت بنسبة (170%) خلال عامي 2009 و2011؛
- وعلى صعيد الشركات العالمية التي تتميز بالإبداع أشار إلى شركة أوبر أكبر شركة لسيارات الأجرة في العالم التي لا تمتلك أي مركبة خاصة بها، وشركة أربنب التي تعد أكبر شركة في العالم في مجال تزويد الإقامة ولكنها لا تمتلك أي عقار، وشركة واتس أب التي تتعامل مع ثلاثة مليارات رسالة يوميًا دون امتلاكها لأي خوادم والكثير من النماذج الناجحة التي تعتمد على الفكر والإبداع والذكاء الصناعي؛
- توقع البيئة الاقتصادية مستقبلا أكثر تنظيما وتنافسا وأكثر ملائمة لتحقيق معدلات عالية من الرفاهية.

2. **سلبيات الثورة الصناعية الرابعة**: تم التطرق لسلبيات الثورة الصناعية الرابعة خلال الدورة السادسة والأربعون لمنتدى دافوس الاقتصادي سنة 2016، حيث توصل المؤتمر إلى أن الثورة الصناعية الرابعة ستفرض في الوقت ذاته تحديات غير مسبوقة على المجتمعات البشرية ومن بين هذه التحديات[1]:

- تشترط إعادة هيكلة اقتصادية شاملة، مقرونة بهيكلة اجتماعية، وبالتالي ستؤثر على القيم الثقافية والاجتماعية الفردية والمجتمعية؛
- تؤكد تقديرات خبراء الاقتصاد أن أتمتة الصناعة من شأنها أن تقلص فرص العمل إلى 50%، خاصة بين الفئات الوسطى والدنيا أي أصحاب الوظائف البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرات علمية وتقنية عالية؛
- اضمحلال دور الشركات المتوسطة والصغيرة في العملية الإنتاجية، وهيمنة الشركات الكبرى، مشيرا إلى أن أكثر الجرائم في المستقبل ستكون جرائم ترتكبها الآلة كنتيجة لصعوبة التصدي للهجمات الإلكترونية التي سوف تكون أكثر ذكاء وتعقيدا.

[1] : المعولي ناصر بن راشد، تسونامي تكنولوجي يجتاح العالم ويعيد هيكلة الحياة، مرجع سابق.

- التأثير على بنية المجتمع وهيكله الحالي نتيجة القضاء على الوظائف القائمة، وفي الوقت نفسه إيجاد وظائف جديدة مثل: المرشد السياحي الفضائي والمحامي الافتراضي ومهندس سيارات ذاتية القيادة وطيار طائرة بدون طيار وفني جراحة توسع ذاكرة مربي المواشي المستنسخة وغيرها من الوظائف غير النمطية؛
- تراجع أوضاع الطبقات المتوسطة في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة والنامية، وقد حذّرت منظمة العمل الدولية من ذلك التراجع وما قد ينجم عنه من قلاقل واضطرابات اجتماعية وسياسية واسعة[1]؛
- وقد توصل التقرير الصادر عن المركز الأوروبي الياباني للتعاون الصناعي أن الروبوت في عام 2025 سيحمل مفهومًا مختلفًا عما كان عليه، فهو لن يكون رجلا آليًا، أو ذراعا قادرا على القيام بمهام معقدة فحسب، بل سيأخذ أدوارًا ذات أبعاد إنسانية، وسيصبح قادرًا على التعايش مع البشر، حيث سيكون قادرا على الاعتناء بالمرضى، وتسلية المسنين، والمساهمة في تربية الأطفال، والقيام ببعض الأعمال المنزلية، وهو ما يزيد من انتشار البطالة على أفق واسع، وأشارت الدراسة التي أعدها منتدى دافوس الاقتصادي إلى أن الثورة الصناعية الرابعة ستخلق تحديات كبرى لسوق العمل العالمي، عندما يحل الروبوت الآلي بديلا للإنسان، ويقوم بنفس المهام بأكثر دقة ومهارة وأقل تكلفة وجهد، وبحسب شركة ماكنزي الاستشارية، فإنه يمكن استبدال نصف العمالة القائمة حاليًا بالآلة والتقنية، ما يوفر حوالي16 تريليون دولار سنويًا (رواتب عالمية ويتوقع في آفاق 2030 أن تستولي الروبوتات على % 38 من الوظائف في الولايات المتحدة الأميركية و % 30في بريطانيا و % 35 في ألمانيا و % 21 في اليابان[2].

ثالثا–واقع وآفاق تطبيق الثورة الصناعية الرابعة في الدول العربية وأثرها على والتنمية المستدامة: من خلال متابعة الأوضاع الراهنة لاقتصاديات الدول العربية يتبين أن المراحل السابقة للثورة الصناعية (الأولى، الثانية والثالثة) لم تصل بعد إلى جميع المناطق والقطاعات بنفس القوة والمستوى، فهناك تفاوت واضح بين هذه الاقتصادات وبين القطاعات الاقتصادية داخل الدولة العربية الواحدة، مما يزيد من نسبة التحديات والصعوبات لراسمي السياسات الاقتصادية والصناعية، فهي تحتاج إلى استراتيجيات وسياسات من نوع خاص لتتعامل مع قطاعات

[1]:irvina Wladawsky-berqer, the fourth industrial revolution-risks and benefits external URL: accessed in January,02,2018:
HTTP://bloq.irvinqwb.com/bloq/2017/02/challenges-of-the-fourth-industral revolution.html,.

[2]: أحمد الشاعر التحول للرقمية، الثورة الصناعية الرابعة، الموقع: https://www.alaraby.co.uk/ اطلع عليه بتاريخ 2020/12/20.

وصناعات متفاوتة وذات سرعات متعددة من حيث التكنولوجيا والإنتاجية والدعم المطلوب لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، للاستفادة من الفرص التي توفرها هذه الثورة لتحقيق التنمية المستدامة.

1. **التحديات التي تواجه الدول العربية في استقطاب الثورة الصناعية الرابعة:** ارتبط مفهوم الثورة الصناعية الرابعة بأتمتة الصناعة والتقليل من عدد الأيدي العاملة، حيث يصبح الإنسان يشغل دور المراقبة والتدقيق فقط، ويتوقع أن تؤدي هذه الثورة إلى إحداث تغييرات هامة تتجاوز ما أحدثته الثورات السابقة وتخلق فرصا جديدة للتنمية إلا أنه سينجم عنها تهميش بعض الفئات ومواجهة العديد من التحديات[1]:

- ضرورة إنشاء أطر مؤسسية وطنية متخصصة للإشراف على تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بالتحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تنسيق الجهود بين الجهات المعنية، ووضع استراتيجيات وطنية؛
- العمل على إرساء إطار تشريعي يلاءم الاقتصاد الرقمي والصناعة الرقمية، لضمان عدالة المنافسة؛
- تشجيع الحاضنات الصناعية المعرفية والبحثية بالتعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية؛
- إلزام الحكومات العربية التشاور مع القطاع الخاص لتشجيع الصناعات على مواكبة هذه الثورة من خلال حزمة من السياسات الصناعية والتجارية لتشجع التحديث التكنولوجي والتحول الرقمي في مجال الصناعة؛
- انخفاض إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية مقارنة بالصناعات الاستخراجية العربية، وذلك بسبب تدني كفاءة التكنولوجيا، وانخفاض مستوى تأهيل وتدريب العنصر البشرى في هذه الصناعات؛
- اختفاء بعض الوظائف خصوصاً البسيطة منها ومحدودة المهارات، في المقابل سيزيد الطلب على الوظائف ذات المهارات الرقمية، ووظائف تحليل البيانات؛
- تتركز المستجدات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة في استخدام الصناعات لإنترنت الأشياء، التكنولوجيا الحديثة والذكاء الصناعي والروبوت، وتوفير البيانات الضخمة عن الصناعات المختلفة وزيادة الطلب على خدمات تحليل البيانات الصناعية، واستخدام المنصات الوطنية المتكاملة للصناعات، وتوفير الحماية

[1]: مغاوري شلبي علي، القاهرة، الثورة الصناعية الرابعة، الدول العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/20، على الموقع: https://www.awalan.com/Article/1100/

للصناعات المختلفة من الهجمات الإلكترونية، ولا تزال معظم الدول العربية قاصرة ولا تمتلك الأساسيات اللازمة للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي؛

- تتطلب محاولات التكيف مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة إعادة هيكلة اقتصادية شاملة، تلحق بها بالضرورة بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية متطورة بما يتلاءم مع المضمون الجديد، والمقدرة على تحمل نتائج تغيّر القيم الثقافية والاجتماعية التي ستفرض على هامش الثورة الصناعية الرابعة؛
- ضرورة تكثيف جهود القطاعين العام والخاص لتطوير وتنمية مهارات الأيدي العاملة لتواكب التطورات التكنولوجية والصناعية التي ستحدثها الثورة الصناعية الرابعة؛
- إن استفادة الدول العربية من الثورة الصناعية الجديدة يعتمد على دعم التفاعل الذكي بين التكنولوجيا والموارد البشرية، وتوفير بيئة مناسبة تتاح فيها للصناعة كافة الأنظمة والهيكليات والتمويل اللازم؛
- ضرورة إقامة تعاون مع الدول التي تمتلك قدرات في مجال الصناعة الرقمية والرائدة في مجال التحول الرقمي، للاستفادة من تجاربها في تعزيز فرص الاستثمار وإنشاء شركات جديدة مرتبطة بتقنيات الثورة في الدول العربية؛ لجعل الصناعات والخبرات الصناعية العربية فاعلة ومؤثرة في الثورة الصناعية الرابعة مستقبلا.
- الاهتمام بأصحاب الحرف النادرة وحمايتهم، ودعمهم بقروض ميسرة من أجل الاستفادة من قدراتهم في منظومة مرتبطة بنظم الثورة الصناعية الرابعة، وتستخدم تقنياتها لإبراز قيمة مضافة جديدة يمكن تصديرها؛

2. **مساهمة الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية:** تعمل التطبيقات الفعّالة للتقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة على رفد التنمية المستدامة من خلال الفرص التنموية التالية:

- أن توجه الدول العربية نحو دعم التحول الرقمي في القطاع الصناعي أصبح عاملاً أساسياً لتحديث الصناعة والتعامل الفعال مع مستجدات وتحديات الثورة الصناعية الرابعة، ودعم خطط التنمية المستدامة؛
- تلعب الفرص المصاحبة للثورة الصناعية دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة جراء ظهور قطاعات جديدة بالكامل في التكنولوجيا الرقمية إلى الدول العربية إن تم تبني رؤية مشتركة بينها؛
- توفير فئات جديدة من الوظائف لم تكن موجودة في السابق، مثل المجالات الجديدة التي تتيحها الطابعات الثلاثية الأبعاد للتصميم والإنتاج، وبرمجة الروبوتات والأنظمة الذكية، السيارات الذاتية القيادة؛

- توفير الآلاف من الفرص للقوى العاملة، باستهداف هذه القطاعات مبكرا على المستوى المحلي والدولي وتعزيزها استباقياً، مما يساهم في استقطاب المستثمرين مبكراً، وضخ موارد مالية إضافية للاقتصاد العالمي[1]
- التحول في الاقتصاد الصناعي صوب الاقتصاد الرقمي والمعرفي، المبني على أساس المعرفة، قصر حياة المنتج، محدودية الموظفين، الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، بيئة متقلبة، وجود سلع وخدمات جديدة[2].
- تؤكد العديد من المؤشرات أن الثورة الصناعية الرابعة ستقدم منتجات جديدة ومنتجات ذكية، كما ستوفر فرصاً ذهبية لقطاع الصناعة في الدول العربية لاستخدام الطاقة التقليدية بمعدلات أقل، واستخدام طاقة نظيفة ومستدامة بتكاليف أقل، ما يحقق مراعاة البعد البيئي ويرفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية وتحقيق التنمية الصناعية العربية المستدامة؛
- مواكبة الثورة الصناعية الرابعة من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي كمصدر هام لتعزيز فرص التنمية المستدامة للصناعات العربية، استنادا على التقنية الرقمية، وترجمة الخزين التراثي والمعرفي العربي إلى مادة خام قابلة للتوظيف في عملية التنمية والى إرساء أسس اقتصاد معلوماتي معرفي عربي يرسي على أسس صناعية معرفية عربية تمتلك مقومات المنافسة عالميا أو على الأقل تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي[3]؛

أصبح الاقتصاد الرقمي يشكل نقطة انطلاق هامة للتكيف مع هذه الثورة انطلاقا من العوامل التالية[4]:

- أن الاقتصاد الرقمي ذاته هو منتج للثورة التكنولوجية الجديدة، وهو الشكل الاقتصادي الجديد لتخصيص الموارد الجديدة، ويجسد المتطلبات الملازمة للابتكار مركزيا؛
- الاقتصاد الرقمي يسهم كثيرا في تحسين كفاءة الاستفادة من الموارد وأفضل تعبير للتنمية الخضراء؛
- الاقتصاد الرقمي يقلل من حواجز تدفق المعلومات ويقوم بتسريع تدفق عناصر الموارد وتحسين كفاءة مقاربة العرض مع الطلب، ويساعد على تحقيق التنمية المنسقة بين المناطق الحضرية والريفية؛

[1]: سلام محمد ماهر، مستقبل البشرية في حقبة الثورة الصناعية الرابعة، مرجع سابق.

[2]:Loudon, Kenneth & Loudon ,Jane. Management Information System, Prentice Hall International Icn, United State Of America, (2002) ,p 4.

[3]: حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، مركز البحوث ، الرياض ، 2006 ص 14.

[4]:عمر حوتية، دعم التحول الرقمي في الصناعات العربية كخيار استراتيجي للتكيف مستجدات الثورة الصناعية الرابعة وتعزيز فرص التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، التصنيع والتنمية المستدامة، مايو 2018، القاهرة، مصر، ص98.

- أن أهم سمة للاقتصاد الرقمي هو الاعتماد على الإنترنت، وسمة الإنترنت هو الانفتاح والتقاسم ما يجعله يخلق مزيد من فرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتقاسم ثمار التنمية للمناطق المتخلفة؛

المطلب الثالث– تنافسية وتطور القطاع الصناعي وأهمية التحديث الصناعي

أدى التطور الاقتصادي لمختلف بلدان العالم إلى ظهور مناخ تنافسي قوي، حيث أصبح لزاما على المؤسسات الصناعية الاهتمام بالمتعاملين المنافسين لها في مجال نشاطها للمحافظة على مراكزها وتطويرها لأقوى المراكز في الأسواق الناشطة فيها، ويعتبر التحديث الصناعي من بين الاستراتيجيات والخطط التي تصبو إليها مختلف الاقتصاديات حيث تواجه الصناعة تحديا كبيرا لاختيار التكنولوجيات الحديثة وتحديث القائم منها.

الفرع الأول– تنافسية القطاع الصناعي: تعبر تنافسية القطاع الصناعي عن حالة المزاحمة بين مختلف الشركات والاقتصاديات لكسب أكبر حصة في الأسواق المحلية والعالمية لأطول فترة ممكنة.

أولا– تعريف المنافسة وتنافسية القطاع الصناعي: تعتبر كل من المنافسة وتنافسية القطاع الصناعي شكل من أشكال السوق يعبر عن درجة التفاعل والمواجهة بين المؤسسات من أجل الهيمنة على الأسواق.

1. **المنافسة:** تمثل شكل من أشكال تنظيم الاقتصاد يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الاقتصاديين بشكل يؤثر في تحديد السعر[1]، وهي ظاهرة إستراتيجية تعبر عن درجة التزاحم بين المؤسسات في السوق للاستحواذ على أكبر حصة منه وبناء مركز تنافسي محمي يتأسس على الوقوف في وجه المنافسين ومحاولة التفوق عليهم من خلال تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات[2].
2. **تنافسية القطاع الصناعي:** وتعرف تنافسية القطاع الصناعي أنها قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية[3]، وتعرف أنها قدرة القطاع على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بكفاءة وفعالية أفضل من المنافسين الآخرين في

[1]: زغدار أحمد، المنافسة – التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص12

[2]: طالب مريم، تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية، جامعة الشلف، 2010، ص01.

[3]:مخضار سليم، أطروحة دكتوراه، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، 2017-2018، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، ص18.

السوق الدولية وفي ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا[1].

ثانيا– الميزة التنافسية والقدرة التنافسية الصناعية: هي المهارات والتكنولوجيات والموارد التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق درجات أعلى من الكفاءة والإنتاجية والجودة وقد حدد مايكل بورتر صاحب نظرية الميزة التنافسية "جامعة هارفاد" مجموعة عوامل محددة لها معتمدا عل الأسس الجزئية للاقتصاد ويمكن تلخيصها بأربع نقاط أساسية[2]: "ظروف عوامل الإنتاج ومدى توافرها، ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه، الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث ورود البيئة الاستثمارية والتجارية والتشريعية المعززة للقدرة التنافسية، وضع الصناعات المرتبطة والسائدة لذلك النشاط ودرجة وجودها وتطورها"

حيث أوضح بورتر Porter انه على المؤسسة قبل وضع أي إستراتيجية فهي مطالبة بالتعرف على شدة المنافسة القائمة داخل بيئتها الصناعية لان البيئة هي التي تحدد قواعد العمل التنافسي[3]، فالحدة التنافسية في قطاع ما قد تكون محدودة ويعيش نوعا من الهدوء لكن يقابل هذا الوضع وضع آخر تكون فيه المؤسسات في حالة منافسة شديدة بينها، وينبغي على المؤسسة عند مسح البيئة الصناعية مراجعة وتقييم الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل أو القوى التنافسية ودرجة تأثيره على نجاح المؤسسة فكلما زادت قوة هذه العوامل ضعفت قدرة المؤسسة على رفع أسعار منتجاتها وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أرباح أكثر ومن بين هذه العوامل:

1. **شدة المنافسة بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع أو نفس الصناعة:** هي مستوى الصراع القائم بين المؤسسات الموجودة في قطاع اقتصادي أو صناعة معينة، وتتخذ المنافسة شكل المناورة من اجل الحصول على الموقع المتميز الذي يمنح للمؤسسة مزايا خاصة، باللجوء إلى وسيلة تعتمد بشكل أساسي على المنافسة بواسطة السعر أو إدخال منتجات جديدة أو تحسين الخدمات المقدمة للزبائن[4].
1. **القوة التفاوضية للموردين:** يؤثر الموردين على المؤسسات العاملة في قطاع ما تأثيرا مباشرا على المردودية وذلك بتأثيرهم على أسعار المواد ونوعيتها ومدة التسليم وكذلك الكميات المطلوبة من طرف المؤسسات.

---

[1]:بلقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، ملتقى حول التنافسية العربية، المهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص03.

[2] : Gérard Garibaldi ; l'analyse stratégique ; édition d'organisation, 3eme édition ;France ; 2001 ; p142-149.

[3]:M. Porter, competitive strategy, New York, free press, 1980, p 03.

[4] : يونس إبراهيم حيدر، التحليل الاستراتيجي، أساليبه ونماذجه وأدواته، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2005، ص 132.

2. **القوة التفاوضية للزبائن:** يستخدم الزبائن القوة التفاوضية من أجل تخفيض الأسعار والحصول على خدمات ومنتجات بجودة عالية، وتزداد القدرة التفاوضية للزبائن من خلال عدة عوامل مثلا أهمية الزبون بالنسبة للمؤسسة وعدد الزبائن حيث كلما كان عدد الزبائن قليلا كلما زادت قدرتهم التفاوضية والعكس صحيح، كما تعمل البدائل المتاحة وتكاليف تبديل المورد للزبائن أيضا على تعزيز القوة التفاوضية للزبائن.
3. **تهديدات الداخلين الجدد في القطاع أو في الصناعة:** يعتبر المستثمرين الجدد من أهم العوامل التي تؤثر على تنافسية المؤسسة الصناعية، حيث تكون لديهم الرغبة والمؤهلات الجيدة مثل الآلات الحديثة والتكنولوجيات المتطورة في بداية النشاط وبالتالي القدرة على اقتحام السوق والتأثير على مردودية القطاع من خلال تخفيض الأسعار وإدخال التقنيات الحديثة على السلعة، لذلك يجب على المؤسسة الصناعية أخذهم بعين الاعتبار ومحاولة تحديث القطاع باستمرار.
4. **تهديدات المنتجات البديلة:** يشكل وجود سلعة بديلة خطرا على الصناعة فيؤثر على الأرباح المتوقعة في القطاع من خلال عدة عوامل من بينها مستوى الأسعار النسبية، تكاليف التحول ورغبات وميول الزبائن، حيث تجد المؤسسات التي تهمل البدائل المحتملة نفسها خارج الصناعة تنافسيا، ولتعزيز القدرة التنافسية يجب على المؤسسات البحث المستمر على البدائل واختيارها لتعزيز موقعها أمام المنافسين[1].
5. **القوة النسبية لأصحاب المصالح الآخرين:** أضاف هذا العامل الاقتصادي فريمان Freeman إلى قائمة العوامل التي حدها بورتر، ويتمثل هذا العامل في أصحاب المصالح والبيئة الصناعية وهي الحكومات، حاملي الأسهم، النقابات، المقرضين واليد العاملة الخبيرة حيث تختلف أهمية أصحاب المصالح الآخرين من صناعة إلى أخرى وبالتالي لا يمكن تجاهلها كقوة مؤثرة على جاذبية الصناعة[2].

الفرع الثاني– العوامل التي ساهمت في تطور القطاع الصناعي: من العوامل التي ساهمت في تطويره نجد:

1. **توسع السوق الداخلية:** وقد توسعت هذه الأسواق بتأثير مجموعة من العوامل أهمها:

- تفكك العلاقات الإنتاجية للمجتمع الإقطاعي ونشوء بذور علاقات إنتاجية رأسمالية؛
- تطور وتوسع الصناعات الحرفية وتطور وسائل الإنتاج وصولاً إلى استخدام الآلات؛

[1] : Smith G, Amold R, Bizzell B, Business Strategy and policy, Houghton Mifflin Pub, 1985, p37
[2] : Freeman,R, Strategic Management, Pitman Publishing, Boston, 1984, p 141

- تطور وسائل النقل والاتصالات؛
- تطور وسائل التبادل التجاري نتيجة التحول من المقايضة إلى نظام التبادل النقدي؛

2. **توسع السوق الدولية:** بتأثير مجموعة من العوامل أهمها:

- حركة الاكتشافات الجغرافية.
- التقدم في أساليب الإنتاج نتيجة التقدم التكنولوجي المستمر والتطور العلمي واتساع نطاق الاختراعات
- التراكم المستمر والواسع في رؤوس الأموال.

3. **تحول الفكر الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي:** حيث اعتبر الكلاسيك أن الصناعة قطاع رائد وقائد للنمو الاقتصادي بعد أن دافع أفكار الفيزوقراط عن القطاع الزراعي، والمركانتليون عن القطاع التجاري.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انهيار النظام الإقطاعي، وتحطيم الصناعات اليدوية وتهيئة الظروف لظهور الصناعات الكبيرة القائمة على التكنيك الآلي، وتوجت هذه المرحلة في النهاية بالثورة الصناعية، وما تبعها من تطورات سريعة غيرت الأساس المادي للهيكل الاقتصادي من هيكل زراعي إلى هيكل صناعي.

الفرع الثالث– استراتيجيات التحديث الصناعي: إن انخفاض معدلات النمو الصناعي والمشاكل الهيكلية التي تعاني منها الصناعة في بلدان العالم النامي جعل من النظر إلى إعادة هيكلة وتحديث الصناعة أمرا ملحا وتحديا لا مناص منه، من خلال التطوير الكامل للكفاءات والقدرات الإنتاجية للصناعة بشكل عام، لذلك يتوجب على الدولة تطوير وسائل الإنتاج وذلك بإدخال وسائل أكثر حداثة والذي يؤدي بدوره إلى تطوير وسائل الإنتاج في باقي القطاعات مثل الزراعة وكذلك القضاء على بدائية وسائل الإنتاج التي تؤدي إلى تقليل حجم المنتجات وتدني مستوى جودتها مما يؤثر سلبا في مجمل الإنتاج، العمل على استخدام التكنولوجيا العالية في العملية الإنتاجية كي يستطيع الإنتاج أن يؤدي دوره على الشكل المطلوب والمواكب للتطور العصري الذي وصلت إليه العلوم الحديثة[1]، وقد تلجأ هذه البلدان إلى عمليات إغلاق ودمج وتصفية وإعادة تنظيم لبعض المشروعات الصناعية من اجل تحقيق التحديث الصناعي ومن بين أهم عناصر تحديث الصناعة نذكر[2]:

[1] : باسم الجميلي سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2006، ص 130.131

[2]: محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 85، 86

- استغلال القدرة الإنتاجية للآلات من خلال التعديلات في التصاميم والصيانة المحسنة المستمرة؛
- تحسين تكنولوجيا الإنتاج أو تغيير هيكل الإنتاج بإجراء التوسع إلى الحجم المناسب اقتصاديا سواء بالدمج أو الغلق؛
- إعادة توطين المصانع والعمال في المواقع المناسبة؛
- إعادة رسم الخريطة الصناعية؛
- تحديد الأدوار النسبية التي يمكن أن تلعبها الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع صناعات الحجم الكبير؛
- إيجاد وتبني تعريفات واضحة لمفهوم الصناعات لكل قطاع على حدا؛
- إنشاء مراكز تطوير الأبحاث الصناعية؛
- إنشاء وتطوير مراكز التطوير والتأهيل المهني والتدريب.

وهنا تجدر الإشارة بأنه زاد سطوع الثورة الصناعية الجديدة المتمثلة بالحواسيب والثورة التكنولوجية للتركيز على الصناعات الالكترونية المتقدمة حتى ترادف التطور الصناعي في شتى مجالات تنمية الاقتصاد الصناعي وبالأخص في مجال الصناعات الثقيلة والإلكترونية، فقد بات الشغل الشاغل للاقتصاديين النظر في كيفية تطوير وتحديث القدرات الصناعية لإحداث التحديث الصناعي وإحالة المجتمع من الاقتصاديات القائمة على الأنماط الصناعية التقليدية إلى مجتمع معرفي يعتمد على الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثالث– الهيكل الصناعي

تمثل بنية القطاع الصناعي أو الهيكل الصناعي النسب أو الأوزان النسبية للفروع الصناعية المختلفة في إجمالي الناتج الصناعي[1]، ويتشكل الهيكل الصناعي لكل بلد نتيجة لمجموعة من العوامل تكون الدافع لاختيار هيكل معين، وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت بناء هيكل صناعي متوازن لمختلف البلدان وللتعرف على الهيكل الصناعي أكثر نستعرضه بشيء من التفصيل.

الفرع الأول– مفهوم الهيكل الصناعي: يتكون الهيكل الصناعي من الفروع الصناعية ويعرف كما يلي:

[1] : مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص 69

أولا– تعريف الهيكل الصناعي: يتمثل في المساهمات النسبية لمجموعة الفروع والأنشطة الصناعية في القيمة المضافة الإجمالية، تكوين رأس المال، عدد العمال مقارنة بالمستوى الإجمالي للقطاع الصناعي، وتتحدد وضعية الهيكل الصناعي من حيث الاختلال والتوازن فهل هو هيكل تهيمن عليه الفروع الصناعية الخفيفة النامية أم الفروع الصناعية الثقيلة أم هو هيكل متوازن عن طريق مقدار مساهمات الفروع الصناعية المختلفة.

من خلال التعريف يتبن أن الهيكل الصناعي يتكون من مجموعة من العناصر تربطها علاقات معينة:

1. **عناصر الهيكل الصناعي:** يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في المؤسسات الصناعية التي تتوزع بين فروع صناعية مختلفة يضم كل فرع عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أومن حيث الاستخدامات
2. **العلاقات:** يشتمل مفهوم الهيكل الصناعي على مجموعة من الترابطات والعلاقات القائمة بين الفروع والأنشطة الصناعية والقنوات التي تعمل على نقل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة من فرع صناعي إلى أخر، ومن أبرز تلك القنوات الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية، التشغيل، التنويع الإنتاجي.

ثانيا– العوامل المؤثرة في تحديد الهيكل الصناعي: يتشكل الهيكل الصناعي للبلدان النامية من الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الوسيطية، أما البلدان المتقدمة فهي تتميز بهيكل صناعي متوازن ومتنوع تتقارب فيه الأوزان النسبية للصناعات الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية، ومن أهم عوامل تحديد الهيكل الصناعي[1]:

1. **بنية الطلب:** تكمن الغاية من الإنتاج الصناعي في تلبية الطلب فإذا عرفنا كيف يتطور الطلب على مختلف السلع والخدمات عندما ينمو الاقتصاد القومي، فإن ذلك يعطينا فكرة عن كيفية تطور بنية القطاع الصناعي، وطبيعة التغيرات في تلك البنية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تهمين الفروع الصناعية الخفيفة بشكل عام والفروع الصناعية الاستهلاكية بشكل خاص على هيكل الإنتاج الصناعي في الدول النامية بشكل عام والدول الفقيرة بشكل خاص، بينما تهمين الفروع الصناعية الثقيلة وبخاصة الفروع الإنتاجية على هيكل الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة، وتتأثر بنية الطلب بمستويات الدخول، فأصحاب الدخول المنخفضة يخصصون الجزء الأعظم من دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الضرورية، والنسبة الضئيلة المتبقية تنفق على السلع الكمالية وعلى العكس من ذلك أصحاب الدخول المرتفعة يخصصون نسبة ضئيلة من دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الضرورية، والنسبة المرتفعة المتبقية تنفق على السلع

[1]:Paul A, Samuelsson, Economics, McGraw-Hill Company, New York, 1973,pp: 208-210.

الكمالية، وتسمى هذه العلاقة بقانون أنجل الذي ينص على تناقص نسبة الدخل المنفق على استهلاك المواد الغذائية مع ارتفاع حصة الفرد من الدخل.

2. **حجم السكان:** كلما زاد حجم السكان وزاد معدل انتشارهم زاد حجم السوق الداخلية، وكلما انخفض عدد السكان وارتفعت نسبة تمركزهم في مواقع معينه ضاق حجم السوق، ويسهم ذلك بدوره في مستوى الطلب على السلع الصناعية كما يؤثر على اتجاهات التغير في الهيكل الصناعي.
3. **الموارد الطبيعية:** عندما توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام الداخلة في الإنتاج الصناعي، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للسلعة الصناعية المنتجة، وينعكس كل ذلك على التنمية الصناعية بشكل عام وعلى الهيكل الصناعي بشكل خاص.
4. **السياسات الصناعية:** هي مجموعة الإجراءات والأدوات لتي تستخدمها الحكومة كالتعريفة الجمركية وغير الجمركية، الدعم وسعر الصرف، الائتمان الصناعي، أسعار الفائدة، الإعفاء الضريبي للتأثير على القرارات الصناعية، وتنعكس هذه السياسات على اتجاه التنمية الصناعية سواء المتعلقة بتشجيع الصناعات المعوضة للاستيراد أو صناعات التصدير، كما تنعكس على الهيكل الصناعي وتطوير مستوى التكنولوجيا وخلق المهارات ورفع مستوى الإدارة والتنظيم، فالدول التي تتدخل بشكل فعال في التنمية الصناعية قد تعطي الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة في مراحل مبكرة من النمو الصناعي وبالتالي تسهل عملية التغيير في الهيكل الصناعي أما الدول التي تقتصر على استخدام الوسائل غير المباشرة من خلال المحفزات والإعانات لتحقيق نمط التطور المنشود (الاقتصاد الحر) فقد تحصل على نتائج اضعف من تأثير التدخل المباشر، فكلما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة مباشرة وفعالة كلما تحقق تطور أسرع في هيكل القطاع الصناعي.

ثالثا – بنية القطاع الصناعي: ينظر إلى الهيكل الصناعي من عدة زوايا حسب الفروع الصناعية المكونة له.

1. **الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية:** يتكون الهيكل الصناعي وفقا للعملية الإنتاجية من:

أ. **الصناعات الاستخراجية:** هي إحدى فروع الصناعة المهمة والتي يكون أساس النشاط فيها هو استخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وهي تشمل اكتشاف الخامات واستخراجها والعمليات اللازمة لفصلها عن المواد الغريبة وذلك بهدف تسهيل نقلها إلى مناطق استخدامها[1]، وتتطلب هذه الصناعة في

[1] : فاروق محمد السعيد راشد، التنظيم الصناعي والإداري، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، 2001، ص 42.

معظم الأحوال خبرة كبيرة في مجال اكتشاف واستخراج الخامات ومناولتها ومثال ذلك التنقيب عن البترول واستخراجه كما تتطلب استخدام آلات ومعدات حديثة.

ب. **الصناعات التحويلية:** هي الصناعات التي تختص بتغيير الخامات والمواد الأولية المستخرجة من باطن الأرض أو من على سطحها سواء خامات معدنية أو زراعية أو حيوانية من حيث الهيئة أو الشكل أو النوع أو الخواص لتحويلها إلى سلع صالحة للاستخدام المباشر مثل صناعة قضبان السكة الحديدية والسكر وغيرها، أو سلع وسيطية لإقامة صناعة تحويلية أخرى مثل صناعة ألواح الصلب، والصناعات التحويلية تشمل في الواقع الكثير من الصناعات، لذلك تقسم إلى مجموعات على أساس نوع العمليات الصناعية أو أغراض الإنتاج إلا انه يبقى في بعض الأحيان نوع من التداخل ومنها: الصناعة المعدنية، الصناعة الهندسية، الصناعة النسيجية، الصناعة الكيماوية، الصناعة الغذائية، الصناعة الدوائية[1].

1. **الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة:** تقسم حسب أهمية المنتوج إلى نوعين من الصناعات[2]:

أ. **الصناعات الثقيلة:** تضم كل الفروع التي تستخرج المواد الخام وتعالجها لإنتاج وسائل الإنتاج مثل الصناعات الهندسية والكيماوية والبتر وكيماوية وصناعة المواد الإنشائية وصناعة الورق.

ب. **الصناعات الخفيفة:** تضم الفروع التي تعالج المواد الزراعية والمعدنية غير الحديدية والخشب والمواد الكيماوية التي تنتج سلع الاستهلاك.

2. **بنية القطاع الصناعي حسب ملكية المشروع:** حسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات:

أ. **القطاع الصناعي الخاص:** هو كل استثمار صناعي مملوكا ملكية خاصة لفرد أو أكثر هدفه تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل التكاليف ويقوم هذا الأخير على الحافز الفردي الذي يعتبر أساس نجاح كل مشروع[3].

ب. **القطاع العام الصناعي:** هي المشاريع التي تمتلكها الدولة وتهدف في غالب الأحيان إلى تحقيق المنافع العامة ولا يكون الهدف منها تحقيق الأرباح فقط، وتتولى الحكومة هذه المشروعات نظرا لضخامة رأس المال المطلوب وضآلة العائد المنتظر.

---

[1] : نفس المرجع السابق، ص 43

[2] : مدحت كاظم القرشي، مرجع سابق، ص70

[3] : هارون العشي، مرجع سابق، ص 40، 41

ت. **القطاع الصناعي المختلط:** تشترك الحكومة جزئيا في بعض المشروعات الصناعية وتترك الجزء الآخر من رأس المال إلى المستثمرين سواء كانوا أفرادا أو شركات خاصة، وهذا النوع من المشروعات المختلطة يشجع القطاع الخاص على الاشتراك وذلك فضلا عن ضمان حد أدنى من الأرباح[1].

3. **بنية القطاع الصناعي حسب حجم المشروع:** يتكون القطاع الصناعي حسب حجم المؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ويمكن التمييز بينها من بعض المعايير كما يلي:

أ. **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل ما بين 1 و250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها خمسمائة (500) مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية.

- **المؤسسة المصغرة:** تعرف المؤسسة المصغرة أنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل 10إلى 40 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- **المؤسسة المتوسطة:** تشغل هذه المؤسسة ما بين 50 و250 عامل ويكون رقم أعمالها محصورا بين 200 مليون دينار ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و500 مليون دينار.
- **الصناعات الكبيرة:** توظف هذه الصناعات أكثر من 500 عامل بالإضافة إلى دورها المعتبر في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الداخلي أي الوطني، أو على مستوى السوق الدولية في شكل فروع لها كالشركات المتعددة الجنسيات.

4. **تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة:** حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE 2005) يمكن تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف[2]:

أ. **الصناعات منخفضة التكنولوجيا:** تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية

[1] : محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص19

[2] : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي، 2013، ص12

والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب. **الصناعات متوسطة التكنولوجيا:** تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ت. **الصناعة عالية التكنولوجيا:** من أهم مميزاتها أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا ويتمثل هذا النوع في الصناعات الكيميائية، صناعة الآلات والمعدات الالكترونية والحواسيب، صناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، الصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

5. **التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية:** حسب التصنيف القياسي الدولي ISIC الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية فان القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية[1]:

أ. **التعدين والمقالع (المحاجر):** وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية تتمثل في استخراج الفحم الحجري، النفط الخام، الغاز الطبيعي واستخراج خامات المعادن وأنواع أخرى من التعدين.

ب. **الكهرباء، الماء والغاز:** تضم الصناعات المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها والماء والغاز.

ت. **الصناعة التحويلية:** تضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية، ومن أهم هذه الفروع[2]:

- صناعة تعدين المعادن السوداء كإنتاج الحديد والصلب، الفولاذ، والصفائح؛
- صناعة تعدين المعادن الملونة كإنتاج النحاس، الزنك، الرصاص، الألمنيوم والقصدير؛
- تحويل المعادن كإنتاج الصناعات المعدنية، الآلات، الأجهزة، ووسائط النقل والتكتيك الالكتروني وغيره
- الصناعات الكيماوية؛
- صناعة الورق والطباعة والنسيج بأنواعها؛
- صناعة الأحذية الجلدية؛

[1] : مدحت القرشي، مرجع سابق ص71.

[2] : خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص14.

الفرع الثالث– نظريات الهيكل الصناعي: اختلف الاقتصاديون في طريقة تكوين الهيكل الصناعي فظهرت مجموعة من النظريات حاولت تفسير التغير في الهيكل الصناعي لمختلف الدول نذكرها فيما يلي[1]:

أولا– المجموعة المؤيدة للنظرية الأولى: يرى أصحاب هذه النظرية أن الهيكل الصناعي يأخذ شكلاً انتقاليا من مرحلة إلى أخرى، فيبدأ بالصناعات الاستهلاكية الأساسية ثم الصناعات الوسيطية ثم الصناعات الثقيلة، ويفسر التغير في العرض والطلب التغير في الهيكل الصناعي، فمن ناحية العرض فإن التعلم خلال التصنيع وتراكم التصنيع والخبرة والمعرفة يمكن من إقامة صناعات ذات محتوى تكنولوجي أكثر تعقيدا وأكثر كثافة رأسمالية أو أكثر حاجة إلى الخبرة والمهارة والقدرات الإدارية والتنظيمية، ومن ناحية الطلب فازدياد حجم الصناعات الاستهلاكية يؤدي إلى ازدياد حجم السوق الخاص بالصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية.

ثانيا– المجموعة المؤيدة للنظرية الثانية: تفترض هذه المجموعة أن الانتقال من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الوسيطية ومن ثم إلى الصناعات الإنتاجية جاء تحت تأثير مفهوم المضاعف والمعجل، فالتحول من نمط الصناعات الخفيفة إلى نمط الصناعات الثقيلة سيأتي بطريقة تلقائية ودون الحاجة إلى التدخل الحكومي، والتوسع في الصناعات الخفيفة سيحفز على تسريع أو تعجيل التوسع في الصناعات الثقيلة لأن الطلب على السلع الوسيطية والسلع الإنتاجية هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية الخفيفة، فارتفاع حجم الطلب على السلع الاستهلاكية سيؤدي إلى ارتفاع مضاعف الاستثمار في الصناعات الخفيفة، وسيحفز ذلك على التوسع في الصناعات الإنتاجية لتوفير الآلات والمكائن للصناعات الاستهلاكية وبالتالي زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة لهذه السلع وهذا يؤدي إلى التوسع في حجم الصناعات الإنتاجية ذات الصلة بإنتاج وسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع الاستثمارية، وتحث هذه الأخيرة على الانتقال من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الاستثمارية نتيجة لمفعول المعجل الذي يقوم على أساس أن الطلب على أدوات الاستثمار يحكمه النمو في الاستهلاك النهائي.

ثالثا– المجموعة المؤيدة للنظرية الثالثة: ترى هذه المجموعة ان التوسع في الاستثمار في الصناعات الرأسمالية الثقيلة والصناعات الإنتاجية من شأنه أن يؤدي في المراحل اللاحقة إلى التوسع في الاستثمار في الصناعات

[1]: محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص، ص 464-466

الاستهلاكية والخفيفة وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي تحت تأثير المعجل المعكوس، وقد أوصى هيرشمان وفيلدمان بضرورة تطبيق فكرة المعجل المعكوس على الدول النامية، لخلق طاقات إنتاجية قادرة على رفع مستوى الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ولتنفيذ فكرة المعجل المعكوس أوصى هيرشمان بضرورة اللجوء إلى تدخل الحكومة واستخدام مبدأ التخطيط لتسريع بناء القاعدة المادية لقطاع الصناعة التي ستؤول إلى بناء قطاع صناعي ناضج ومتكامل يضم المراحل الصناعية (الإنتاجية، الوسيطية، الاستهلاكية).

المبحث الثالث– ماهية الاستثمار الصناعي

يعتبر الاستثمار الصناعي من بين المحاور الكبرى في النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمار الزراعي والتجاري، حيث يمثل هذا الأخير العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل بدورها على تحقيق التنمية المستدامة لأي بلد، وتعتمده العديد من الدول خاصة الصناعية منها كإستراتيجية فعالة للنهوض باقتصادياتها نظرا لما يلعبه من دور هام في تطوير الهيكل الاقتصادي.

المطلب الأول– مفهوم الاستثمار الصناعي: حظي الاستثمار الصناعي باهتمام مختلف الدول من أجل النهوض به باعتباره ركيزة أساسية وقطاع حيوي تعتمده الدول لتطوير هيكلها الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول– تعريف وأهمية الاستثمار الصناعي: يقوم الاستثمار الصناعي على التحول الهيكلي والانتقال من وضع لوضع آخر أكثر تقدما يستند إلى الإلمام بالآلات والمعدات الصناعية حيث تؤدي زيادة الاستثمار الصناعي إلى زيادة الدخل من خلال مضاعفة الاستثمار كما أن تحقيق العوائد يرافقه مجموعة من المخاطر.

أولا– تعريف الاستثمار الصناعي: اختلف الاقتصاديون والمفكرون في إعطاء تعريف موحد للاستثمار الصناعي بالرغم من الأهمية البالغة لهذا المصطلح وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف الشائعة:

1. يعرف الاستثمار الصناعي انه توظيف رؤوس الأموال في مشاريع صناعية جديدة.
2. يمثل الاستثمار الصناعي عملية تحويل حجم من الأصول إلى عينة صناعية إذ يكون الغرض منها خلق طاقات إنتاجية صناعية أو توسيعها أو تحديثها وبالتالي تحويل المجتمع من مجتمع زراعي أو استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي صناعي[1].
3. الاستثمار الصناعي هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية الحقيقية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل[2].

[1] : صائب إبراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، 2017، ص375-380

[2] : شوام بوشامة، تقييم واختيارات الاستثمارات، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2003، ص25

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الصناعي إذ أنه يمثل جانب من جوانب عمليات التنمية الاقتصادية يتحقق عن طريق تنظيم معين تتحد فيه قوى العمل بغية إنتاج المنتجات والخدمات الصناعية والتي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح وإشباع الحاجات والرغبات المختلفة للأفراد، وكذلك تطوير وتحديث الهيكل الاقتصادي للبلد من اجل رفع الكفاءة الإنتاجية.

ثانيا – أهمية الاستثمار الصناعي: تكمن أهمية الاستثمار الصناعي في تحديد الفرص الاستثماريّة الصناعيّة، بالارتكاز على تحليل العرض والطلب والتعرّف على أحدث التكنولوجيّات المتعلّقة بالممارسات الصناعيّة النظيفة، وتقديم منتجات تشكّل قيمة مضافة عبر استخدام الموارد المتاحة، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي أي كلما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي اكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل[1].

وقد عملت الدول المتقدمة لفترات طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية ومنتجات أولية زراعية ومعدنية حتى يتسنى لها الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة[2]، إلا أن الوضع المتخلف الذي آلت إليه هذه الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية على اثر التقلبات العنيفة التي هزت أسعار المواد الأولية أدى بها إلى مراجعة استراتيجياتها وخططها عن طريق إحداث تغييرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية، ومن بين أهم الاستراتيجيات التي توجهت إليها هذه البلدان الاستثمار الصناعي بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه من اجل تحقيق زيادة في الدخول ورفع مستويات المعيشة لأفرادها، حيث قدمت حجج قوية للتركيز على الاستثمار الصناعي كحل جذري لمشكلة التخلف الاقتصادي يمكن إبرازها في النقاط التالية[3]:

[1]: عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ظبي، 2014، ص: 03

[2]: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003، ص:108

[3] : باسم الجميلي، مرجع سابق، ص، ص23،24، بتصرف

- تأخذ أهمية الاستثمار الصناعي مكانتها بتأثيرها في النظم الاجتماعية وتطورها، فظهور الثورة الصناعية والمجتمع الصناعي غير كثيرا من مسيرة الإنسانية، أدى إلى انتقالها إلى مرحلة جديدة يأخذ فيها التطور التقني والنشاط الصناعي المحور الأساس في بناء المجتمع والدولة؛
- يعتبر المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والزراعة سواء على مستوى رفدهما بالوسائل والأدوات أو على مستوى تحويل معطياتهما إلى سلع وخدمات صالح للاستخدام البشري؛
- توفير السلع والحاجات الغذائية والتي تحقق للمجتمع ما يسمى بالأمن الغذائي؛
- يعتمد الاستثمار الصناعي على تطور التكنولوجيا، وبما أن التكنولوجيا ذات خصائص تحريضية وتراكمية فإن عملية تغير الهيكل الاقتصادي تندفع إلى الأمام بقوة، ولما كان المجال الاقتصادي جزءاً مهماً في مجمل البنية الاجتماعية الشمولية فإن تغير هذا الهيكل ينعكس بقوة على جميع المجالات الأخرى، السياسية والثقافية والاجتماعية والصحية مما يؤدي إلى تغيير اندفاعي في مجمل الهيكل الاجتماعي.
- زيادة الاستثمار الصناعي يترتب عليه ازدياد القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي على امتصاص القوة العاملة وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع كما تظهر أهميته في رفد القطاعات التنموية الأخرى بكافة الاحتياجات والمستلزمات كالكهرباء والنقل والمواصلات والصحة والتعمير والتربية والإدارة.
- زيادة الدخل القومي للدولة إذ أنه يزيد الناتج القومي بمعدل أعلى من المعدل الذي يمكن أن يحققه أي قطاع آخر كالقطاع الزراعي؛
- يعبر عن مستوى المعيشة بمؤشر مركب يشمل جوانب الحياة ككل وليس فقط جانب الاستهلاك، مما جعل الاستثمار الصناعي والنشاط الصناعي التحويلي واحدا من أهم النشاطات التي تخلق قدرا كبيرا من القيم المضافة، وبالتالي فان تعزيز هذا النشاط وتوسيعه سيؤدي إلى ارتفاع وتحسين مستوى المعيشة، حيث يؤدي الاستثمار الصناعي وفي قطاع الصناعة التحويلية على الخصوص إلى تغيير في مجمل البنية الاجتماعية، إذ انه قد تعطي النشاطات الإستخراجية أو الزراعية أو السياحية دخولاً مرتفعة أيضاً، إلا أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك فقط، لكن مفهوم مستوى المعيشة لا يقتصر على مستوى الاستهلاك فقط وإنما يتعداه إلى تحسين مؤشر التنمية البشرية، فقد يكون دخل الفرد في دولة نفطية تعتمد على النشاطات الاستخراجية أكبر من دخل الفرد في دولة صناعية إلا أن مستوى المعيشة في الدولة الصناعية

أو مؤشر التنمية البشرية سيكون أعلى من مثيله في الدولة النفطية على الرغم من أن المواطن في هذه الدولة يستطيع الحصول على مستوى أعلى من الاستهلاك الشخصي.

الفرع الثاني– التخطيط وأهداف الاستثمار الصناعي: يمثل الاستثمار الصناعي الوحدة الإنتاجية والنواة الأساسية للصناعة حيث يمارس هذا الأخير نشاطا إنتاجيا من نوع ما من أجل تحقيق الأرباح أو لأهداف أخرى تتحدد في ضوء العوامل الداخلية والخارجية للمشروع، ويستند قرار الاستثمار الصناعي على التخطيط للهدف أو الأهداف المختارة من قبل المشروع، باعتباره شيء مهم يتحكم في عمل وأداء المشروع في السوق.

أولا– مفهوم التخطيط: ينصرف جوهر التخطيط الصناعي للكشف على أوجه الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والمتوقعة في القطاع الصناعي لتحقيق الأهداف المحددة.

1. **تعريف التخطيط**: هو عملية فنية تستهدف إعداد الخطة الصناعية التي تحكم نشاط القطاع الصناعي وتطوره، شريطة أن تخضع ذلك للضوابط والقواعد والأصول العامة التي تحكم العملية التخطيطية عموما، ويتمثل في إعداد جملة الإجراءات التي تتخذها السلطة المركزية وترمي إلى تحقيق أهداف معدة مسبقا من قبل السلطة المركزية للوصول بعملية التصنيع إلى المستوى المطلوب[1].

نستنتج أن التخطيط وسيلة علمية وعقلانية تستخدم من اجل تنظيم سلسلة من العمليات الصناعية المترابطة والمتعاقبة من خلال وضع الأولويات التي تساعد في تحقيق الأهداف المقررة للقطاع الصناعي ككل، ويتحقق ذلك بإتباع إستراتيجية معينه خلال مدة زمنية معينة مع تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف.

2. **أهداف التخطيط الصناعي**: من شأن التخطيط الصناعي أن يعمل على:

- تحديد الأهداف شريطة أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأهداف القومية والقطاعات الأخرى؛
- تحديد الإمكانات المادية والبشرية والمالية المتاحة والمتوقعة؛
- تحديد الإجراءات والسياسات بما يضمن الإمكانات وتوجيهها بشكل أفضل بما يحقق الأهداف المرجوة[2].

[1] : باسم الجميلي، مرجع سابق، ص، ص20، 21

2 : عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، التخطيط الصناعي، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1989، ص47

ثانيا– أهداف الاستثمار الصناعي: تتجسد الأهداف الرئيسية للاستثمار الصناعي فيما يلي:

1. **أهداف المستثمر:** من بين أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمر في قطاع الصناعة نجد ما يلي:

أ. **تعظيم الربح:** يمثل تعظيم الربح الهدف التقليدي والأوسع انتشارا بين الأهداف في نظرية المشروع وفي الاقتصاد الصناعي، ويستند مبرر هذا الهدف على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم الذي ينظر إليه كإنسان اقتصادي (Economic man) يعمل لأجل الربح، وإن مجهوده بالنهاية يقيم من خلال الفائض الذي يحققه من المشروع، ومن خلال النظر إلى واقع الأمور في عالم اليوم فقد نجد دلائل كافية تؤيد هدف تعظيم الربح، حيث ينظر إلى المشروع على أنه كفؤ إذا كان يحقق مستوى جيد من الأرباح[1].

ب. **تعظيم المبيعات:** إن الواقع التنظيمي والمؤسساتي للاستثمارات الصناعية يبرز وجود عدة مقاربات جديدة مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم دالة ما للمشروع ومن بين هذه الأهداف نجد تعظيم مبيعات المشاريع الصناعية وتعظيم عوائد هذه المبيعات ومنه الصناعة بمجملها.

ج. **تعظيم نمو المشروع الصناعي:** يقوم المشروع هنا بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي مثل : المبيعات، الأرباح، الأصول، أو قيمة الأسهم ...الخ ضمن محددات وقيود معينة، فهناك من اقترح مثل هذا الهدف مثل الاقتصادي: baumal في حين دعا البعض إلى تعظيم نمو إجمالي الأصول الإنتاجية للمشروع، وقد يعادل هدف تعظيم الأرباح المحتجزة المتاحة لإعادة الاستثمار مثل: penrose.

د. **تعظيم قيمة المشروع:** تم اقتراح هذا الهدف على أساس أن يؤخذ على أنه قيمة رأس المال، إلا أن قيمة المشروع الصناعي معبر عنها بزيادة سعر السوق لرأس المال المملوك حيث يعتمد على المستوى الحالي للأرباح وكذلك على الأرباح المستقبلية المتوقعة من المشاريع الصناعية.

2. **الأهداف الإدارية:** في ظل الانفصام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة واتساع حجمها ونطاق نشاطها وتعقد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف جديدة تعبر عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات والمكافآت التي يحصل عليها العاملون، الرضا الوظيفي وغيره، إضافة إلى المصروفات الإدارية التي تلبي احتياجات وطموحات الإدارة من خلال تحقيق أقصى ربح.

1: مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر عمان ط01، 2001 ص، ص17، 18.

3. **أهداف تنموية:** يسهم التخطيط الجيد للاستثمار الصناعي في تحقيق الأهداف التنموية الآتية[1]:

- توفر الاستثمارات يرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بما يضمن تغير الهيكل الاقتصادي لصالح ارتفاع المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية.
- الاستمرار في عملية الإنتاج والاستثمار ويكون ذلك بتخصيص جزء من الإنتاج لإدامة عملية الإنتاج ذاتها عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج عوضا عن تلك التي استهلكت أو إنتاج وسائل إنتاج جديدة لصناعة جديدة حتى يغدو الإنتاج متواصلا؛
- تطوير الاستثمار الصناعي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن التوسع في الإنتاج وتزايد القوة العاملة يسري بالنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات ويرتفع بالتالي الميل إلى الادخار وهكذا تستمر التفاعلات الاقتصادية في موجات توسعية تدفع إلى تسريع النمو؛
- يساهم الاستثمار الصناعي في الزيادة المستمرة في الدخل القومي مما يزيد من معدلات نمو الدخل الفردي، ويتحقق ذلك عن طريق تنمية الجهاز الإنتاجي القادر على استخدام الموارد الأولية أحسن استخدام؛
- تؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات النمو للدخل الصناعي ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني، كما يؤدي الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية الصناعية نتيجة الزيادة في الاستثمار في الصناعة إلى ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى، نتيجة لارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي عن معدلات نمو القطاعات الأخرى[2].
- **تكوين رأس المال الثابت:** ويعرف تكوين رأس المال الثابت بأنه الإضافة إلى خزين رأس المال الثابت خلال فترة زمنية معينة[3]، حيث تفرض متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج ورفع معدلات نموه ونمو معدل الإنتاج للفرد ولتحقيق مثل هذا الهدف يتعين رفع معدلات النمو بحيث تزيد على معدلات نمو السكان ولا يتم هذا إلا بتوسيع رأس المال الإنتاجي في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومنها قطاع الصناعة، ويتطلب ذلك زيادة الاستثمار الصناعي عن طريق إقامة المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة بتمويل من الادخار واستخدام الأملاك المتراكمة ومعلوم أن حجم تكوين رأس المال هو الذي يحدد حجم

---

[1]: باسم الجميلي، مرجع سابق، ص 131،132، 133 بتصرف.

[2]: عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972، ص 225.

[3]: مدحت كاظم القريشي ، مرجع سابق، ص، ص 98-99

ومعدلات النمو الصناعي المحقق وان تكوين رأس المال الثابت يتضمن الإنفاق على شراء المكائن والمعدات والآلات وإقامة الأبنية الإنتاجية والسكنية وشراء وسائط النقل والأثاث.

4. **أهداف توزيعية:** تعتمد هذه الأهداف على تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ كرامة الإنسان:

- تحقيق التناسق والتناسب في نمو الفروع والأنشطة الصناعية وتحقيق التناسق والتناسب في نمو الأقاليم، فالنجاح في ذلك سيرفع مستوى الدخول وتحقيق العدالة في التوزيع بين جميع العاملين في هذه الأنشطة بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.
- زيادة قدرة النشاط الصناعي على استيعاب أكبر وأكثر عدد من العاملين ممن يوفر لهم دخولا تساهم في حل مشكلة الفقر[1].
- تبرز سياسة التصنيع كونها أهم سبل معالجة الفقر بوصفه أحد أهدافها في حالة وجوده، عن طريق زيادة الإنتاج الصناعي والإنتاجية وتوفير مبدأ عدالة التوزيع بما يتفق مع كرامة الإنسان والمقاصد الشرعية[2].

5. **أهداف إستراتيجية:** حيث تنقسم الأهداف الإستراتيجية إلى أهداف إستراتيجية كلية وأخرى جزئية:

أ. **أهداف إستراتيجية كلية:** ترتبط الأهداف الإستراتيجية الكلية بمجمل قطاع الصناعة وتشمل:

- رفع المستوى التكنولوجي لمختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي؛
- رفع مستوى المهارات والكفاءات الفنية والاختصاصية للكوادر العاملة؛
- تحقيق التغير الهيكلي في القطاع الصناعي لصالح الصناعات الثقيلة حيث تعتبر الصناعات التحويلية عنصر قوي لهيكلة الفضاء الاقتصادي الوطني لأنها تحمل وتوزع مناهج تسيير وتدخل سلوكات وذهنيات تتجه أكثر فأكثر نحو التقدم التقني والتنظيمي[3]؛
- التخطيط المحكم للتوطين الصناعي بما يضمن تحقيق تنمية صناعية متوازنة؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة من خلال توفير مناخ الاستثمار الملائم؛
- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال نقل التكنولوجيا وتبادل المنتجات الصناعية لتشجيع التصدير.

ب. **أهداف إستراتيجية جزئية:** ترتبط بمستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية:

---

[1] : باسم الجميلي، مرجع سابق، ص، ص132

[2] : نفس المرجع السابق، ص 137

[3] : إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، 2007، ص25.

- تحسين درجة ونسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية، عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية؛
- تحسين وترشيد استخدام المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الرئيسية والتكميلية؛
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والفني للوحدات الصناعية؛
- تطوير جودة المنتوج لرفع القدرة التنافسية الصناعية للمنتوجات المحلية؛
- تخفيض التكاليف لرفع مستوى الفائض الاقتصادي دون التضحية بنوعية السلعة؛
- توفير الظروف الملائمة لضمان تحقيق مستويات عالية في المجالات التالية:
  - الأداء التكنيكي من خلال متابعة التغييرات المستمرة في تكنولوجيا الإنتاج؛
  - الأداء الاقتصادي لضمان تعظيم الأرباح وتدنية تكاليف الإنتاج؛
  - الأداء الإداري بمتابعة التغييرات المستمرة في الأساليب الإدارية؛
  - الاستفادة من نتائج البحث والتطوير في رفع مستوى الإنتاجية وتحسين طرق الإنتاج.

الفرع الثالث– مخاطر الاستثمار الصناعي: تتمثل في المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع[1]، حيث يتطلع المستثمر لتحقيق أكبر عائد مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطر، ومن بين هذه المخاطر نذكر[2]:

أولا– مثلا عندما يقرر اتحاد العمال في إحدى الصناعات القيام بإضراب فان جميع الشركات في القطاع بالإضافة إلى زبائنها وممولها تتأثر بدرجة كبيرة بهذا الإضراب، وإذا لم يتم وقف هذا الإضراب واستمر لمدة طويلة فسيحدث ضرر كبير في الأرباح والقيمة السوقية لأسهم شركات القطاع ومن الممكن أن يفيد المنافسين في الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة أيضا.

ثانيا– عدم توفر المواد الخام للصناعة مثال ذلك في الحرب العالمية الثانية سبب عدم توفر المطاط خسارة للشركات المنتجة للإطارات إلى أن استطاعت تصنيع المطاط الصناعي.

[1]: شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2012، ص52

[2]: محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1999،ص، ص51-52

ثالثا– ظهور قوانين تمس صناعات معينة مثل قوانين حماية البيئة من التلوث والتي يكون لها تأثير على الشركات المنتجة للورق، مصافي البترول، مصانع الحديد وغيرها من الصناعات المنتجة للنفايات الملوثة للبيئة.

رابعا– تغير أذواق المستهلكين أو التوقف عن استخدام منتج معين نتيجة ظهور اختراعات أحدث فبعد ظهور السيارات مثلا كسدت صناعة العربات التي تجرها الخيول، وعند ظهور التلفزيون الملون كسدت صناعة التلفزيون غير الملون.

خامسا– تؤثر أيضا المنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية ومن أهم الأمثلة على ذلك منافسة صناعة السيارات والالكترونيات اليابانية لمثيلاتها في الولايات المتحدة والتي يمكن أن تؤثر عليها تأثيرا سيئا إذا لم تتطور هذه الأخيرة لتستطيع مواجهة المنافسة.

وتكون مخاطر الصناعة كبيرة ومستمرة في بعض الأحيان كما يكون لها تأثير ضعيف ومؤقت أحيانا أخرى.

المطلب الثاني– استراتيجيات الاستثمار الصناعي

تصبو مختلف الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق الاستقرار في مجتمعاتها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية، وتعمل جاهدة لتطبيق هذه السياسة عن طريق إتباع الاستراتيجيات الملائمة لاقتصادياتها، حيث تعمل على تعبئة الموارد الذاتية لتحقيق التوزيع العادل للموارد والدخول عن طريق استخدام مختلف الموارد المالية والنقدية والتجارية لزيادة نمو الناتج القومي والتقليل من مستوى الفقر داخل مجتمعاتها، فالنمو الاقتصادي ليس غرضا نهائيا في حد ذاته إنما هو بمثابة القاطرة الدافعة للاقتصاد وليس معيارا وحيدا رغم أهميته لقياس مستوى التقدم المعيشي فقد أوضحت بعض الدراسات بأن هناك بلاد تتمتع بمستويات دخل مرتفعة إلا أن مؤشرات التنمية الاجتماعية منخفضة بالنسبة لدول لم تحقق نفس مستوى الدخل، وتمثل استراتيجيات الاستثمار الصناعي سياسات صناعية أو أنماط إستراتيجية تعكس التجارب المختلفة التي شهدتها الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وهي تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد لآخر ومن فترة لأخرى.

أولا– نمط الصناعات الثقيلة ونمط الصناعات الخفيفة: يمكن النظر إلى إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعة فهناك إستراتيجية للتصنيع ترتكز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية وأخرى ترتكز على الصناعات

الثقيلة أو الإنتاجية[1]، ويتضمن النمط الخفيف صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية، أما النمط الثقيل فيتضمن صناعات السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم.

1. **نمط الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية:** يمثل النمط الخفيف أو الصناعات الاستهلاكية تطوير صناعة كل من السلع والمنتجات التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد وقد اكتسب هذا النمط من التصنيع أهميته بالغة كونه النمط الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها اعتمادا على الصناعات الاستهلاكية ثم تلا ذلك الصناعات الوسطية وأخيرا الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية، حيث يترتب على ازدياد الدخل تحول هيكل الطلب تجاه الصناعات الاستهلاكية المصنوعة مما يشجع على إنشاء وازدهار هذه الصناعات ومع نمو وانتشار الصناعات الاستهلاكية يزداد الطلب على الصناعات الوسيطة مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات وفي مرحلة تالية تقام صناعات أدوات الإنتاج أو الصناعات الرأسمالية بعد أن يكون السوق قد اتسع على منتجات هذه الصناعات نتيجة توسع كل من الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسطية[2]، كما يساهم نمط الصناعات الخفيفة في تثبيط الاتجاهات التضخمية وتشجيع الإنتاج الزراعي ومنه زيادة القدرة الاستيعابية للعاطلين على العمل وكذا توسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة، إلا أنه يعاب عليه ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي كما أن المبالغة في هذا النمط ستؤدي إلى تفاقم التبعية للمراكز الصناعية المتقدمة وانحدار القطاع الصناعي ومن ثم وقوع الاقتصاد الوطني في فخ تعويض الاستيراد.

ومن أهم الأسباب التي تدفع البلاد النامية إتباع نمط الصناعات الخفيفة في بداية التحول الصناعي نذكر[3]:

- حاجة هذه الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال؛
- صغر حجم المصنع الأمثل وبالتالي تمشيه مع حجم السوق في هذه البلاد؛
- حاجة هذه الصناعات إلى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية، وإلى وقت قصير لإنتاجها.
- يمكن تحويل اليد العاملة من الحرف إلى المصانع كما هو الحال في صناعة المنسوجات وصناعة الغذاء مثلا.

[1]: محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق ص37

[2] : نفس سابق، ص38.

[3] : نفس سابق، ص 41

2. **الصناعات الثقيلة**: يمثل النمط الثقيل الصناعات الإنتاجية التي تساهم في إنتاج السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويقدم هذا النمط الأسس الرئيسية لعمليات الصناعة الخفيفة، فالصناعات الثقيلة تعتبر أساسا للبنيان الصناعي الوطني وتخدم أغراض تعويض الاستيراد خاصة بالنسبة للمنتجات المعدنية وغير التعدينية، كذلك هذا النمط ينتج مواد أساسية وحيوية لتوسيع الصادرات وباختصار يتميز هذا النمط بكونه محفزا تنمويا ممتاز، ومن بين البلدان التي اعتمدت نمط الصناعات الثقيلة الاتحاد السوفييتي وبلاد الكتلة الاشتراكية حيث يرى المفكرون في هذه البلاد أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة، باعتبار أن هذه الصناعات مكلفة وتستوعب قدرا كبيرا من الاستثمارات مما يتيح من ناحية تحقيق الهدف الاستثماري ومن ناحية أخرى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق هدف زيادة الدخل وتحقيق مستوى معيشي أعلى وفقا للخطة الموضوعة، وفي نفس الوقت تعمد الخطة إلى إنشاء مجموعة من الصناعات التابعة تقوم باستيعاب إنتاج الصناعة الإنتاجية الرئيسية[1].

إلا انه يعاب على الاستثمار في الصناعات الثقيلة تكاليفه الاستثمارية العالية ومستلزماته الكبيرة حيث يحتاج إلى درجة عالية من التخصص والمهارة والى مصانع مؤهلة وذات أحجام كبيرة إضافة إلى أن هذه الصناعة تستلزم وقت طويل نسبيا لإنتاجها، وهو ما قد يستنفذ غالبية الموارد الاقتصادية الكامنة للأقطار النامية.

ومن اجل هذه الاعتبارات تبدأ البلاد النامية عادة بالصناعات الاستهلاكية ومنها تتقدم ناحية الصناعات الوسيطة والإنتاجية وذلك في حالة اتساع السوق وكبر حجم القاعدة الصناعية فيها حيث لا يمكن اعتبار أي نمط بديلا للآخر، ولا يمكن اعتماد أي نمط وبأي معدل دون تحديد دقيق لمستوى النمو الاقتصادي وللموارد الوطنية الكامنة وللأهداف الصناعية الحقيقية.

ثانيا– إستراتيجية التوجه إلى الداخل والخارج: رأت مختلف الدول النامية ضرورة تغيير النمط المتبع والتوجه إلى سياسة إحلال الواردات الصناعية والتوجه نحو التصدير وذلك عن طريق الحد من تصدير المواد الأولية والتوجه نحو التصنيع كوسيلة ناجعة تمكنها من الالتحاق بركب البلدان المتقدمة، وقد بادرت مختلف الدول النامية إلى التغيير الهيكلي في نمط الإنتاج والتوجه إلى القطاع الصناعي بقوة على حساب القطاع الزراعي، إلا أن هذه السياسة قد أضرت بالقطاع الزراعي، وعرقلت الأهداف التي كانت تصبوا إليها هذه البلدان، فاتضح لهذه

[1] : نفس المرجع، ص42

البلدان انه لا بد من إدراك البعد الوثيق الصلة بين القطاعين وإعادة النظر في السياسات المتبعة من خلال إقحام ما يعرف بالصناعة الزراعية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على المواد الأولية الزراعية.

1. **إستراتيجية التوجه إلى الداخل (إحلال الواردات الصناعية)**: ارتأت بعض البلدان تحقيق التنمية الصناعية خيارا استراتيجيا تنمويا في بادئ العملية التصنيعية وذلك بالتوجه الصناعي الداخلي لإحلال الواردات من خلال تعويض استيراد السلع وإقامة صناعة محلية انطلاقا من ذاتيتها وهيكلها الصناعي وما يسمح به هيكل القطاع الصناعي العالمي ونظام التجارة الدولية الغير متكافئ في مجمله[1].

أ. تعتبر الصناعة التحويلية الاستهلاكية والخفيفة غير المعمرة المرحلة الأولى من مراحل هذه الإستراتيجية كونها توفر الطلب المحلي مثل الملابس والأحذية والأدوات وكذلك الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب وتناسب هذه الصناعات الدول النامية في بداية مرحلة تصنيعها وتتميز هذه الصناعات بما يلي[2]:

- كثافة استخدام الأيدي العاملة غير الماهرة؛
- انخفاض الحجم الأمثل بما يناسب الأسواق الضيقة في البلدان النامية في المرحلة الأولى من التصنيع؛
- استخدام تكنولوجيا بسيطة وعدم الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا متطورة؛
- عدم وجود صناعة متطورة للأجزاء والمكونات وقطع الغيار.
- عادة ما توفر الدولة مظلة من الحماية لهذه الصناعات تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين وتحفيزهم على إقامة هذه الصناعات من ناحية أخرى؛

ب. تبدأ المرحلة الثانية بعد أن يكون الاستثمار الصناعي قد استنفذ فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات حيث يبدأ الاستثمار الصناعي في ارتياد أسواق التصدير، وفي هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة في إحلال الواردات، وبالتالي تزداد الأهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات والسلع الإنتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات وكذلك إقامة الصناعات الوسيطة مثل الحديد والصلب والبيتروكيماويات وتتميز هذه الصناعة بالآتي[3]:

---

[1] : محمد إبراهيم عبد الرحيم،الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، 2007، ص 27

[2] : محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص44-45

[3] : نفس المرجع، ص 47

- كثافة استخدام رأس المال وكبر حجم المشروع الأمثل قياسا بحجم السوق في كثير من الدول النامية؛
- أهمية وفورات الحجم الكبير وتقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج
- الحاجة إلى العمالة الفنية الماهرة وإلى كوادر إدارية وتنظيمية عالية المهارة والخبرة؛

ت. تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية.

وقد نتج عن الصناعات الخفيفة والاستهلاكية رغم بساطتها وفورات خارجية مثل تدريب العمال المحليين، إنشاء كوادر تنظيمية وإدارية، نشر التكنولوجيا والمعرفة، إلى أن اكتسبت الخبرات من خلال تراكم الدراية التقنية والتملك التكنولوجي الناتج عن نقل التكنولوجيا من مصادرها، إضافة إلى التراكم الرأسمالي الصناعي والذي أسهم بشكل واضح في إعادة تدوير الفوائض المالية لتملك المزيد من التكنولوجيا المجربة والمناسبة مما ساهم بتحقيق وفورات ايجابية على الناتج القومي والقيمة المضافة الصناعية[1].

2. **إستراتيجية التوجه إلى الخارج (التصنيع لزيادة قيمة التصدير)**: تعني هذه الإستراتيجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية ،وكمثال لذلك تتحول الدول المصدرة للقطن الخام إلى تصدير الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها وتتحول الدول المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة...الخ، واتجهت بعض البلدان إلى التصدير استفادة من المزايا النسبية ووفورات الحجم واستغلال القدرات الإنتاجية والمصانع القائمة أكثر من استغلال الاستثمار بكفاءة مهنية احترافية حيث برهنت قصص النجاح التي صار بعضها معجزة صناعية اقتصادية بان فعالية استراتيجيات التوجه إلى الخارج نجحت في زيادة النمو الاقتصادي واستيعاب وتوظيف العمالة الوطنية وتعزيز الصادرات المعتمدة على سياسيات واقعية للصرف الأجنبي وإقرار السياسات التنافسية فيما يتعلق بالأجور والأيدي العاملة وكذلك تبني حوافز تشجيعية للاستثمار الأجنبي واستحداث صور عديدة للتعاون والشراكة الأجنبية لاستقطاب المستثمرين الاستراتجيين ذوي الكفاءات المالية والفنية والتكنولوجيا المتميزة[2]، ومن أهم المزايا التي تحققها هذه الإستراتيجية:

[1] : محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 25-26

[2]: نفس المرجع ص، ص30،29

- الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة؛
- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج؛
- دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى يدفع الاستثمار الصناعي إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها.

ثالثا– إستراتيجية الصناعات كثيفة رأسمال والصناعات كثيفة العمل: يتميز كل نمط من هذه الأنماط بجملة من النقاط نوضح ما ينطوي عليه كل نمط فيما يلي[1]:

1. **النمط كثيف رأسمال:** يتضمن هذا النمط إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، وفي نفس الوقت فإن الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم نمط كثيف رأسمال قد تؤدي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات، وإلى ارتفاع كبير نسبيا في معدلات إعانة الاستثمار ومنه تحقيق فرص عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة وذلك نتيجة للسلسلة المتشابكة والمتكاملة من الصناعات التي تبدأ بالمصدر وصولا لمرحلة الإنتاج النهائية، كما يتميز هذا النمط بخلق مدخرات أكبر وبمعدلات أعلى من النمط كثيف العمل.
2. **النمط كثيف العمل:** هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية ووسيطة، ويساعد في الحفاظ على الصناعات الحرفية وتعزيزها وجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية، حيث تعد هذه الصناعات من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق هذا النمط، كما يمكن لهذه الصناعات أن تمد النشاطات الزراعية السائدة ببعض المدخلات الأساسية (الآلات، الخدمات الإنتاجية...)، ويمكن الصناعات المعنية أن تستوعب بدورها جزءا هاما من المنتجات الزراعية كمواد خام لمختلف الأغراض التحويلية، ومن خلال هذا النمط يمكن للبلدان التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة نسبيا، بتقديم فرص كبيرة لتشغيل العمل الفائض في المناطق الريفية تزيد من نصيب الفرد من الدخل ومنه تقليل التفاوت في توزيعه.

[1]:هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2005، ص20، 22.

رابعا– إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات: أدى انتشار العولمة وازدياد الشركات المتعددة الجنسيات لتزايد القدرات التنافسية بين المنتجات العالمية، ما تسبب في العديد من التقسيمات والتفتت وسط الشركات ومختلف الصناعات، فارتأت هذه الشركات إعادة صياغة استراتيجياتها الصناعية فظهرت إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات ومن بين أهم الملامح الرئيسية للعولمة نذكر[1]:

- تحرير التجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمار؛
- تسارع خطى النمو المضطرد التكنولوجي؛
- انتشار شبكات الإنتاج المتكاملة؛
- التكامل الأمامي والخلفي بين الأسواق لكافة المنتجات والأسواق الخدمية؛
- تدعيم وتعزيز القدرات التقنية والتركيز على خفض الكلفة وزيادة جودة المنتجات والخدمات.

تقوم فكرة السلاسل العالمية على الاستفادة من الإستراتيجية العالمية في مختلف الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتبطة بسلسلة واحدة للانتفاع من التطور والتحديث التقني والإنتاجي للصناعات المؤهلة بالارتباط بالسلاسل لتطوير قيمتها، والسلاسل العالمية هي عملية تتابعية للمشروعات ذات القيمة الصناعية المضافة بغية دعم وتوصيل تلك المنتجات والخدمات بشكل مرضي إلى المستخدم النهائي[2]، وتمحورت هذه الإستراتيجية حول تطبيق التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة لكل مكون للمنتجات والخدمات بدلا من التركيز على القيمة المضافة للسلعة الصناعية ككل، ومن أهم خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات نذكر[3]:

- وجود شركة قائمة محورية تقود وتنظم العمليات الإنتاجية وعلاقات الكيانات المشتركة بالسلاسل؛
- التكامل والتعاون الفني بين كافة العمليات التجارية وتقاسم وتشاطر المعلومات بين الكيانات المختلفة؛
- الربط البيني مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مناطق الدعم الفني والتقني؛
- افتراض علاقة طويلة الأجل مبنية على الثقة المتبادلة والالتزام بمعايير التعاون المتفق عليها.

[1]: محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص48.

[2]: نفس سابق، 50

[3]: نفس سابق، ص 55

- الشركة القائدة في العادة تتمتع بالشهرة التجارية وصاحبة أسماء وعلامات تجارية بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية والخبرات التقنية والتكنولوجيا؛
- إيجاد آلية لتناقل الاستثمار المتبادل بين الكيانات الإنتاجية المختلفة، بل تقاسم المخاطر والمنافع إزاء تحديد الأهداف المشتركة؛

وقد برهنت مختلف التجارب العالمية أن الدول التي اتبعت إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير القيمة أنها استطاعت تحسين وضعها الاقتصادي ورفع قيمة المنتجات الصناعية بها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، حيث أصبحت سياسة شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة تكتسب أهمية بالغة نظرا لما تقدمه هذه الأخيرة من تخفيض للتكاليف وتعظيم للعوائد كما تساهم هذه السلاسل في تنمية المزايا النسبية للتخصص الإنتاجي وتخفيض تكلفة البحث والتطوير والتي تتحملها الشركات الكبرى والقائدة لمجموعة السلسلة التي تلتحق بها الشركات المحلية المنتجة وتعمل ضمن سلاسلها بتبعية منظمة.

خامسا– إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام: يعتبر الاعتماد على الذات مدخل تنموي يتبع لحل المشاكل الهيكلية ولا نعني به الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على العالم الخارجي ولكن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية[1]، لذلك تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية المتواصلة المتمركزة على الثروة البشرية استخداما مميزا يعتمد على الذات كفكر تنموي ويعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد الداخلية الوطنية المتاحة، وبعد استنفاذها يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية لتمويل رأس المال المادي والبشري من خلال زيادة الإمكانيات وتنمية المهارات الفنية المختلفة للموارد البشرية والتي تزداد كفاءتها يوما بعد يوم بعكس الاستثمار المادي الذي تنخفض قيمته خضوعا للاستهلاك، وذلك بعد الإعلان عن برامج العمل من اجل نظام اقتصادي عالمي جديد سنة 1974 والذي تم بعده تحديد مجالات وأهداف النظام وحددت بخمسة وعشرون هدف واستهدفت الأهداف التالية مجال التصنيع والتكنولوجيا[2]:

- بعث إعادة التصنيع بالبلدان النامية ومدها بالصناعات التي تتمشى مع هياكلها الإنتاجية مثل الصناعات التي تعتمد على العمالة أو الصناعات الدافعة للأمام؛

[1] : محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سابق، ص38

[2] : نفس المرجع، ص 33

- إتاحة التكنولوجيا لهذه البلدان سواء بمنح براءات اختراع أو بتوسيع البرامج التدريبية والبعثات والمنح؛
- الحد من السيطرة الاقتصادية والسياسية للشركات المتعددة الجنسيات عابرة القارات على اقتصاديات وأسواق البلدان النامية وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه البلدان؛
- معاودة استثمار عوائد الشركات عابرة القارات داخل البلدان النامية قدر الإمكان؛
- تدعيم القدرات التنافسية للموارد البيعية لمواجهة المنتجات الصناعية البديلة والعمل على تفادي الفاقد في الموارد المستخدمة؛

ويرى الاقتصادي آرثر لويس أن التنمية والتنمية الصناعية تقومان على مذهب الاحتياجات الخاصة الأساسية والذي ظهر من اشتقاق تنظيري لمذهب الاعتماد على الذات والنمو المستدام، الإضافة إلى مذهب النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، حيث يقوم مذهب الاحتياجات الخاصة على نموذج فكري أساسه تنمية القطاع الصناعي وجذب مختلف القطاعات واليد العاملة إلى هذا القطاع، كما يعول على الحكومة من اجل تحقيق أهداف هذا المذهب في المحافظة على اليد العاملة أو رأس المال البشري حيث يمثل رصيد الاقتصاد القومي من كفاءات إدارية وتنظيمية وقدرات قيادية فضلا عن العمالة الماهرة والمدربة[1]، وما يعنينا في هذا المقام التعامل مع أهم حلول المدى البعيد وهي في نظرنا التعليم، الصحة، التدريب، البطالة لتأثيرها المباشر على التراكم والتنمية المستديمة مرورا بالاعتماد على الذات مدخلا لو استغل لحققت البلاد النامية نموا كبيرا يساهم بشكل كبير في علاج أو على الأقل التقليل من الصدمات التي تحدثها المشكلات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ونخلص أن الاعتماد على الذات قاطرة هامة للسبل الدافعة للتنمية المستدامة من خلال[2] :

- العمل على زيادة التراكم من خلال قدرة محلية زراعية وصناعية ذاتية للقطاعات السلعية؛
- البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري؛
- إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛
- تنمية نظم المعلومات وتحليلها وقراءتها بدقة متخصصة لاتخاذ القرارات المرنة السريعة؛
- تشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالمعايير الدولية القياسية للجودة؛

[1] : محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية2007، الإسكندرية، ص33

[2] : محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 40-41

- تعبئة الموارد المحلية من خلال تعديل هيكل حوافز الإنتاج والادخار وترشيد الإنفاق وتعديل نظم الضرائب وإجراءات الحماية للصناعات الوطنية؛
- الاهتمام بالعنصر البشري الإداري والمهني والتقني وتنمية التوسع في المشروعات كثيفة العمل لامتصاص القوى البشرية وتقليل اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية في نقل تكنولوجيا غير متوافقة مع الأهداف المحلية وإمكانية مستخدميها؛
- تحديد واضح للخريطة الصناعية ودور الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة؛
- الاعتماد على الذات نمط تنموي يعمل على إحداث التراكم الداخلي ليساعد على التغير الهيكلي لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون تضحية اجتماعية.

المطلب الثالث– العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي والتحديات التي تواجهه وشروط نجاحه

يتميز الاستثمار الصناعي بتعقيده وتكاليفه الباهظة وإيراداته البعيدة المدى، فاتخاذ القرار الاستثماري في الصناعة يواجه الكثير من الصعوبات والعراقيل والتي لا تختلف كثيرا عن محفزات الاستثمار بصفة عامة إلا في بعض الجوانب، حيث يجب على المستثمر التغلب عليها من اجل اتخاذ هذا القرار، ويعد توفر هذه الشروط وإزاحة الصعوبات من بين محفزات الاستثمار الصناعي لممارسته والنجاح في تحقيق أهدافه بأعلى كفاءة ممكنة.

الفرع الأول– العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي: يحتاج الاستثمار الصناعي جملة من المحفزات والعوامل التي تدفع المستثمرين إلى الإقبال عليه، كما تحتاج المشاريع الصناعية إلى جملة من الشروط حتى ينجح المشروع الصناعي وتكون له قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني.

أولا– السياسة الاقتصادية والقوانين المحفزة للاستثمار الصناعي: ويجب أن تتصف بنوع الاستقرار كما يجب أن تحمل في طياتها مختلف التسهيلات المالية والجبائية مثل معدلات الضرائب الملائمة والرسوم المنخفضة وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار أو المبادلات الخارجية مثل تشجيع سياسة التصدير والحد من الاستيراد لإحلال المنتوج المحلي مثلا لتحفيز هذا الأخير، كما يجب ضبط وتحكيم مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار الصناعي في إطار موافقتها وملائمتها للسياسة الاقتصادية المطبقة حتى تكون هناك خطط واضحة لممارسة هذا النشاط وتتجلى هذه المحفزات فيما يلي[1]:

[1] : ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان الطبعة 01 2011 ص، ص21-25

1. **السياسة الاقتصادية الملائمة:** حيث يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، كما يجب أن تكون مستقرة، محددة وشاملة، مما يعني أن الاستثمار يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية؛
- كما أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الصناعي في الداخل مثل أسعار الفائدة العالمية ومعدل الأرباح، ظروف الاستثمار من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

2. **ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض:** المفروض أن تكون هذه القوانين غير متناقضة مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

ثانيا– البيئة التحتية والبنية الإدارية اللازمة للاستثمار الصناعي: يحتاج الاستثمار الصناعي إلى بيئة صناعية مؤهلة من جميع مستلزماتها لرفع كفاءة الإنتاج والحد من انتشار مخاطر الصناعة كالتلوث البيئي، فهي تتطلب بيئة بعيد عن المناطق المكتظة بالسكان إضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة من قنوات الصرف الصحي المهيأة أو الطرق المؤهلة لتسهيل المواصلات والحصول على المواد الأولية ومستلزمات الاستثمار بصفة سريعة والقدرة

على تسويق المنتجات وتصريفها بدون عراقيل إضافة إلى التسهيلات الإدارية الممنوحة للمستثمرين والتي تساهم بدورها في جذب واستقطاب المستثمرين ومن بين هذه البنى التحتية نذكر[1]:

1. **البيئة التحتية اللازمة للاستثمار الصناعي:** تشير نظرية التنمية الاقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من البنية التحتية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لتحقيق استثمارات بتكاليف منافسة، ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم كذلك أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.
2. **بنية إدارية مناسبة:** بحيث تكون بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة وتنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الصناعة، والكهرباء، والتموين والبلديات، فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

كما تقوم الدولة نفسها بمنح وتجهيز بعض التسهيلات والحوافز التشجيعية للاستثمارات الصناعية بالإضافة إلى العوامل السابقة ومن بين هذه التسهيلات[2]:

- منافذ التصدير وتجهيزها بشكل جيد؛
- الأراضي الرخيصة في مواقع مناسبة خارج المدن؛
- الطاقة الكهربائية الرخيصة وإيصالها إلى المناطق الصناعية؛
- المواصلات الداخلية الواسعة والكافية وحتى المناطق الصناعية؛
- الحماية الجمركية المجدية والإعفاء من الضرائب؛
- القروض والمعونات الميسرة طويلة الأمد؛
- تزويدها بالمياه وضخها إلى المناطق الصناعية؛
- التصريف الصحي وإنشاء بنية تحتية في مواقع الصناعات؛

[1] : شقيري نوري موسى واخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص21.

[2] : فوزي يوسف الور، الإشراف والتنظيم الصناعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط02، 1999، ص12

- مكتسبات للنفايات مع وضع برامج لجمعها من قبل البلديات؛
- خدمات الهاتف والبريد والفاكس في نفس المواقع الصناعية.

حيث أن قيام الدولة بتقديم هذه الحوافز والتسهيلات يشجع المستثمرين على الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء الصناعات الجديدة والتي تساعد على دعم النمو الاقتصادي للبلد والقضاء على البطالة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني – مقومات نجاح الاستثمار الصناعي: يتأثر الاستثمار الصناعي بمجموعة من العوامل تعمل على تحقيق نجاح المشروع بكفاءة وفاعلية، فمنها ما يتعلق بالصناعة والمشروع ذاته وبمختلف منتجاته أي داخل المؤسسة الفاعلة وتسمى مقومات داخلية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفر مجموعة من المقومات الخارجية التي ليس للمشروع سلطة مباشرة للتحكم فيها، وينجر عن توفر هذه الشروط والمقومات نجاح الاستثمار الصناعي بكفاءة عالية ومساهمته في تحقيق التنمية في البلد، وتساهم في ترك أثر إيجابي على تحقيق التنمية المستدامة[1].

أولا– المقومات الداخلية: وهي العوامل التي يمكن التحكم فيها كليا أو جزئيا ويمكن المساهمة في تغييرها:

1. **التمتع بميزة انخفاض أو على الأقل المساواة بتكاليف المنتجات المنافسة**: بعد إضافة كلفة النقل بحيث يكون الفارق بالتكلفة إن وجد مرتبط بجودة المنتج النسبية مقارنة بالسلع المنافسة الموجودة في السوق المحلية، مما يجعل دراسة السلع المنافسة فنيا أمر حيوي في دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية.
2. **اجتذاب ممولين أو مستثمرين للمشروع**: سواء من الداخل أو الخارج، ويعتمد ذلك على حسن تسويق المشروع، فالدعاية والعلاقات العامة تلعب دورا مهما وحيويا في هذه المهمة، لذلك تحرص الكثير من الدول والمؤسسات على الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية لأغراض التسويق للمشاريع القائمة أو المستقبلية، بغية توسيع قاعدة تمويل المشروع.

ثانيا– المقومات الخارجية: تتعلق بالظروف السائدة عادة ويكون التحكم فيها أمرا صعبا بالنسبة للمؤسسة:

1. **توافر الأسواق اللازمة لتصريف المنتج الصناعي**: وهو شرط مهم لتجنب إضافة عبء البحث عن الأسواق إلى عبء المشاكل التقنية والإدارية التي تكتنف بداية المشروع عادة.

[1] : حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط01، 2002، ص124، 125

2. **الدعم المادي اللازم للصناعة في مهدها:** حيث كانت الصناعة كبيرة وضخمة كلما كانت الحاجة أن تساهم بها الحكومات، ولنجاح الرعاية الحكومية يجب أن تكون للصناعة خطط مستقبلية ومشاريع مبدعة
3. **الموقع الجغرافي:** هو تمتع الدولة بموقع قريب من الأسواق العالمية ومن الطرق البحرية الرئيسة اللازمة لإقامة علاقات تجارية متميزة، ومن أهم مزايا الموقع الجغرافي توفير كلفة النقل والتنقل للأسواق المختلفة.
4. **الروابط التفصيلية (التمييزية):** وهي طبيعة العلاقات التجارية التي تربط الدولة ببعضها البعض، ومدى الحصول على مميزات اقتصادية وتجارية بين دولة وأخرى، وتشتمل على التسهيلات الجمركية وتسهيلات تحويل العملية، ولكل هذا دور بارز في تدعيم الصناعة في البلدين بما يفتح من أسواق جديدة ومساحة جغرافية لصادرات السلع المحلية وبالتالي الحصول على نفس نتائج ميزة وفورات الحجم الكبير.
5. **الاستثمارات الأجنبية الخارجية:** تعتبر ذات دور حيوي ومهم في توفير النقد الأجنبي للدولة المضيفة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمام المستثمرين المحليين في أسواق الدولة المستثمرة، كذلك فهي تستخدم بشكل يؤدي إلى تطوير الصناعة المحلية وذلك بإشراك العنصر الوطني في تلك الاستثمارات بأكبر قدر من مجالات.
6. **المعونات الأجنبية (الخارجية):** ويمكن أن تأخذ عدة أشكال منها المساعدات المالية كتمويل المشاريع أو المساهمة بجزء من المشروع عن طريق شراء أسهم، مساعدات تقنية وفنية، كالصيانة، أو التطوير لبعض الجوانب التقنية في الآلات المستخدمة، كذلك يمكن أن تأخذ شكل مساعدات إدارية والتي تأتي عادة على هيئة عقود، وتكون خاصة بإدارة المشروع وتحقيق الأرباح المستهدفة.
7. **التعليم:** ويساعد على تقدم الصناعة إذا أدت نوعية التعليم إلى مخرجات مناسبة للصناعة المعينة وزيادة درجة استيعاب المتغيرات المختلفة، ومواكبة التطور العلمي للصناعة.
8. **الحوافز والدعم والتشجيع:** وتؤدي الحوافز التي تمنحها الدولة أو المؤسسات الصناعية الكبرى للصناعة المحلية سواء الإدارية كتسهيل الإجراءات الروتينية لقيام الصناعة، أو الدعم المالي للصناعة كالإقراض بشروط ميسرة، أو الدعم المالي المباشر، دورا أساسيا في تدعيم التنافس قبالة الصناعات الأجنبية.

الفرع الثالث– التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي: بالرغم من أن معظم بلدان العالم عرفت الانتعاش الاقتصادي إلا أن الاستثمار الصناعي تعترضه مجموعة من التحديات تؤثر على النتائج المتوقعة من خلال تطبيق

الاستراتيجيات المعتمدة في البلد، فعادة ما تصطدم التنمية الصناعية لدى الدول النامية بالمعوقات التمويلية وقصور الفكر الإبداعي والتقني وغياب البنية التحتية اللازمة ومهارات التنظيم والوعي الإداري[1].

أولا– التحديات الداخلية التي تواجه الاستثمار الصناعي: تساهم الظروف الداخلية في البلد المستثمر دورا بارزا في التأثير على كفاءة وفاعلية الاستثمار الصناعي ومن بين أهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية:

1. **ندرة عنصر رأس المال[2]:** تعاني الدول النامية من ندرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة لباقي العناصر الإنتاجية خاصة العمل، ولا يقصد برأس المال الأموال المتوفرة في المجتمع أو ما يطلق عليه رأس المال النقدي ولكن المقصود برأس المال هنا هو رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع وعادة ما يتم تقسيم رأس المال العيني إلى نوعين إضافة الى راس المال النقدي:

أ. **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

ب. **رأس المال الاجتماعي:** وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات مياه وكهرباء وصرف صحي.. وغيرها ويساهم بطرقة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية،

ت. **رأس المال النقدي:** كما تعاني هذه البلدان من ندرة رؤوس الأموال النقدية ويعود ذلك لعدة أسباب[3]:

- انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك؛
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار الاستخدام غير العقلاني لرأس المال المنتج؛
- انخفاض مستوى الادخار في البلدان النامية مما أدى إلى انخفاض تيار الاستثمار فالمدخرات المتحققة في هذه الدول قد لا تستطيع فقط تعويض المستهلك من رأس المال خلال العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى عدم وجود إضافات جديدة لتيار الاستثمار في الدول النامية وتلجا بالتالي إلى الاقتراض الخارجي والاعتماد على المنح والإعانات لتمويل الاستثمارات الجديدة[4].

---

[1] : محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص29

[2]: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص 26-27

[3] : هارون العشي، مرجع سابق، ص: 35

[4] : محمد عبد العزيز، إيمان عطية، مرجع سابق، ص: 25-26

- عدم قدرة الدولة على استخدام بعض مواردها الاستخدام الأمثل والكامل بمعنى أن استخدام بعض هذه الموارد في مجالات أخرى أكثر إنتاجية يترتب عليه زيادة الناتج القومي[1]

2. **ضعف كفاءة اليد العاملة واهمال الخبرات الفنية المؤهلة:** تتميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض إنتاجية عنصر العمل بالمقارنة بالدول المتقدمة في نواحي الأنشطة المختلفة ويمكن الاعتماد على متوسط نصيب العامل من الناتج في قطاع ما كقياس لمستوى إنتاجية العامل في هذا القطاع[2]، حيث تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة والمؤهلة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصناعية تجاوزها بسهولة رغم اعتماد الغالبية منها على أصحاب المؤسسات أنفسهم، ويرجع هذا إلى عدم ملائمة نمط التعليم والتدريب المتبع لمتطلبات الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية بصفة عامة.

3. **نقص المعلومات الكمية والكيفية:** المعلومات الصناعية هي جملة البيانات والدلالات والمضامين المتعلقة بموضوع الصناعة وأصبحت هذه الأخيرة تمثل موردا اقتصاديا مهما لكثير من الدول، وتساعد المهتمين بالصناعة في التعرف عليها والعلم بها، وحتى يسهل التعامل مع المعلومات الصناعية لابد من تبويبها وتصنيفها وفهرستها، ومن أهم نتائجها زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص وظيفية جديدة لقطاع الشباب، وقيام صناعة مزدهرة وراقية تؤسس لاقتصاد حديث يعتمد على التكنولوجيا والمعلومات، إلا أن الدول النامية لازالت تعترضها مشاكل نقص المعلومات والافتقار إلى طريقة استخدامها وتنظيمها نظرا لعدم دقة وصحة وحداثة هذه المعلومات، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود والجهل بالقرارات وعدم الاهتمام بعنصر الوقت وينتج عن كل هذه العوامل هشاشة المؤسسات الصناعية.

4. **الافتقار إلى الخبرات الإدارية وإلى الخبرة التنظيمية:** إن من أهم الصعوبات التي تعترض الاستثمار تعدد الإجراءات الإدارية والروتين والفساد الإداري، وتشمل الصعوبات أيضا الجوانب الفنية ومنها نقص الخبرة الفنية، وهناك أيضا المشاكل والصعوبات السياسية كتعدد الأحزاب وتعارض أفكارها في مجال الاستثمار بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي[3]، وقد لعبت الخبرات التنظيمية والإدارية دورا هاما في تنمية الدول الصناعية فزيادة الاستثمارات واستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة القائمة على استخدام رأس المال أمر هام

[1] : محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، 2003، مرجع سابق، ص11

[2]: محمد عبد العزيز إيمان عطية، مرجع سابق، ص26

[3]: شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق ص24

ولكنه غير كاف لحدوث النمو الاقتصادي إذ لابد من توفر طبقة من المنظمين الأكفاء ولا تزال معظم الدول النامية تعاني من نقص شديد في هذه الطبقة حيث يسعى المستثمرون في هذه الدول إلى الربح السريع واللجوء إلى الاستثمارات قصيرة الأجل في النشاط التجاري والخدمي والتي لا تنطوي على درجة عالية من المخاطرة[1].

5. **المشكلات التكنولوجية:** تعد مسالة استخدام التقنية من المسائل الصعبة التي واجهتها الدول النامية في العصر الحديث وذلك بسبب اعتمادها على الدول المتقدمة صناعيا في استخداماتها التقنية مما كرس نسبة التبعية عندها وزاد نسبة التخلف في قطاعاتها الصناعية والاقتصادية الأخرى ولهذا لم تتطور الصناعات في اغلب الدول التي اعتمدت فقط على استيراد التقنية من الخارج فقط، وقد تعمقت مشكلات الدول النامية أيضا بسبب مسالة أخرى خطيرة وهي هجرة العقول من البلاد الإسلامية إلى غيرها لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية مما يتوجب على هذه الدول العمل على علاجها حتى لا يفقد المجتمع الإسلامي هذه الضرورات التي تساهم في بناء التطور التكنولوجي للأمة[2].
6. **ضعف المنافسة:** أدى انفتاح أسواق الدول النامية على الأسواق العالمية والتحولات الاقتصادية الكبرى إلى تزايد حجم المعاملات التجارية ما بين مختلف البلدان، لكن على نطاق ثان أدى هذا الوضع إلى تزايد حدة المنافسة ما بين الشركات والدول[3]، مما يحتم عليها الالتزام بمعايير إنتاجية جديدة وتوظيف تكنولوجيات قد تكون مكلفة، وذلك لأن قوى التدويل والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أنواعها.
7. **غياب التكامل بين مختلف القطاعات:** حيث تفتقر الدول النامية إلى التكامل بين مختلف النشاطات الصناعية ونشاطات القطاعات الأخرى لذلك أصبح لزاما على هذه الدول تسخير الوسائل والهيئات اللازمة والكفيلة بمواجهة التحديات السابقة لضمان تفعيل دور الاستثمار في دعم التنمية المستدامة.

- **مشاكل العقار الصناعي:** وهي من بين أهم العوائق التي يواجهها الاستثمار الصناعي[4]:

[1] : محمد عبد العزيز إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية،2006، ص28

[2] :باسم الجميلي، مرجع سابق، ص216.

[3] : زغدار أحمد، مرجع سابق، ص59

[4]: عازب الشيخ احمد وآخرون، ورقة بحثية بعنوان معوقات إدارة واستغلال العقار الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، 06-07 ديسمبر 2017، ص 06

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار والرفض غير المبرر في بعض الأحيان؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- التلوث والنفايات الناجمة عن الاستثمار الصناعي، لذا يجب اختيار الأماكن المخصصة لها والابتعاد عن المناطق المكتظة بالسكان وهنا تظهر أهمية التوطن الصناعي واختيار المناطق الصناعية

8. **غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:** بالرغم من سياسات الإصلاح الجبائي التي تتبعها مختلف الدول إلا أن العديد من الدول لا يزال يتسم بالكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية وعدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ارتفاع الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي التي تثقل كاهل المؤسسات الصناعية.

ثانيا– التحديات الخارجية للاستثمار الصناعي: يواجه الاستثمار الصناعي مجموعة من العوامل الخارجية في البلدان النامية تؤدي إلى الإنقاص من كفاءة المشروع وضعف القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

1. **تذبذب عائدات الصادرات بالدول النامية:** ويعود ذلك إلى ارتباط تقويم صادرات الدول النامية بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى نظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية مما جعلها تتميز بالتركز الجغرافي الشديد، ويتجه الجانب الأكبر من صادرات الدول النامية إلى قلة من الدول الصناعية نتيجة للروابط الصناعية القديمة التي جعلت هذه الدول مصدرا رئيسيا للحصول على المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع في الدول المتقدمة وسوقا لتصريف هذه السلع، حيث عملت الدول المستعمرة على تطوير الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الأولية لزيادة الوفورات الخارجية التي تحيط بإنتاج هذه السلع ونتيجة لذلك نتجت علاقة تجارية قوية بين الدول النامية والدول الصناعية والتي كانت تستعمرها إلى وقت قريب هذه العلاقة أطلق عليها في الأدب الاقتصادي التبعية الاقتصادية[1].
2. **الديون الخارجية والاقتراضات:** أثبتت التجارب أن معظم البلدان المثقلة بالديون انخفضت فيها نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بدلا من أن ترتفع، وبالتالي فاستخدام الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية لا يشكل ضمانا لعدم ظهور مصاعب في خدمة الديون[2]، فالزيادة الباهظة في عملية الاقتراض تؤدي إلى آثار عكسية على الاستثمار الصناعي لعجز هذه البلدان عن سداد الديون.

[1] : محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص32

[2] : هارون العشي، مرجع سابق ص225.

3. **المنح والمعونات الرسمية:** هي التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، أو التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتتلقاها عدة دول نامية لاسيما الصغيرة منها لإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية، ويكون دور المعونات معيقا لعملية التنمية في كثير من الحالات لعدة أسباب[1]:

- عدم إيفاء الدول المتقدمة بقرار الأمم المتحدة لتخصيص 0.7% من ناتجها السنوي كمساعدات إنمائية؛
- الجزء الأكبر من مساعدات التنمية والمنح والمعونات والمساعدات الأخرى تقدم بموجب اتفاقيات إنمائية؛
- الجزء الأكبر من المعونات والمنح والمساعدات التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة تتضمن مساعدات عسكرية (أسلحة ومعدات متقدمة فنيا)؛
- تتضمن عادة هذه المساعدات شروط مقيدة ضمنية أو صريحة (كشرط الشراء من البائع مانح المعونة)؛ فرض أنواع التكنولوجيا ومواصفات الآلات والمعدات التي يمكن أن تتضمنها المعونات والمساعدات الرسمية (عدم مواءمتها لظروف ومتطلبات الدول النامية)؛
- يمكن أن تؤدي هذه المعونات من وجهة نظر البعض إلى توسيع دور الحكومة في الاعتماد عليها؛
- التجارب أثبتت أن المساعدات قد تسهم في تحقيق بعض التطور النسبي في الدول النامية إلا أن هذا التطور سرعان ما ينحسر وينخفض بعد انتهاء المعونة والبدء بسداد الالتزامات.

4. **انتشار الشركات متعددة الجنسيات:** تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن قيادة الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية تسيطر على أكثر من ثلث الاستثمارات والتجارة العالميتين، فضلا عن سيطرتها على جميع القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد العالمي وتستحوذ على اكبر قدر ممكن من استخدام التكنولوجيات في مجالاتها الصناعية[2]، فهي تتمتع بقوة هامة تمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية وبالتالي التأثير على حجم وأهمية الاستثمارات الصناعية، حيث تستخدم مختلف الاتفاقيات السياسة والضغوطات التي تفرض عليها من قبل الدول التابعة لها لصالح تنمية استثماراتها الصناعية لتشجيع صادراتها والبحث عن أسواق متعددة في هذه البلدان والحد من تطوير القطاع الاستثماري الصناعي للبلدان النامية والذي بإمكانه التأثير سلبا على اقتصاديات الدول الصناعية وخلق المنافسة بين منتجاتها.

---

[1]: هرون العشي، مرجع سابق، ص، ص237، 238.

[2]: تيودور رموران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ترجمة جورج خوري، مراجعة الدكتور منير لطفي دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1994، ص25

5. **السياسة الحمائية:** تعرف السياسة الحمائية بأنها مجموعة الوسائل التي تلجا إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[1]، ومن بين الممارسات التجارية التي تعتمدها البلدان المتقدمة لحماية منتجاتها والتي تؤثر سلبا في مستقبل التصنيع في البلدان النامية نذكر[2]:

- رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد؛
- تحديد الحصص الاستيرادية والتشديد في مواصفات البضائع المصدرة؛
- التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستثمار.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل الاستثمار الصناعي الركيزة الأساسية للنهوض باقتصاديات الدول والخيار الاستراتيجي الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كونه عملية حيوية تساهم في تطوير مختلف الأنشطة من خلال ما يوفره من خدمات ومخرجات، وحتى يقوم هذا الأخير بأداء الدور المنوط به على أكمل وجه ويكون له دور فعال في الحياة الاقتصادية لابد من توفير التحفيزات والتشجيعات اللازمة لاستقطاب أموال المستثمرين، كذلك لابد من توفر عناصر داعمة ومساندة للاستثمارات الصناعية حتى تكلل بالنجاح، ولأجل هذا نجد أن مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة أخذت وتبنت عدة استراتيجيات لأداء وظيفتها وذلك وفقا وتماشيا مع أهدافها ومتطلباتها، إلا أن التغيرات المستمرة في المناخ الاقتصادي تبرز العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي خاصة وان النظام الاقتصادي العالمي أصبح يؤثر بصفة واضحة على التقدم الصناعي في الدول النامية، ومن خلال الدراسة الوصفية التي قمنا بها في هذا الفصل تحصلنا على النتائج التالية:

- يقوم الاستثمار على مبدأ التضحية بالاستهلاك الحاضر على أمل الحصول على أرباح مستقبلية أوفر تعوضه عن هذه التضحية،
- يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى مثل الجانب الاجتماعي عن طريق خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، الجانب السياسي وذلك من خلال إنشاء قاعدة اقتصادية قوية تعزز المركز الاقتصادي للبلد وتحد من التبعية الاقتصادية؛

[1] : باسم الجميلي، مرجع سابق، ص 204،205.

[2] : محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص16.

- يحتل الاستثمار مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، بما يوفره من زيادة في الطاقة الإنتاجية وذلك عن طريق توظيف رؤوس الأموال وتكريسها للإنتاج،
- تمثل الصناعة عملية تغيير هيكلية تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعمل على استخراج وتحويل المواد الأولية إلى مواد قابلة للاستعمال والاستهلاك؛
- يمثل الاستثمار الصناعي توظيف رؤوس الأموال في المشاريع الاستثمارية الصناعية؛
- تعتبر السياسة الاقتصادية والبنية التحتية اللازمة من أهم العوامل المشجعة على نجاح الاستثمار الصناعي؛
- تسعى البلدان النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إتباع مجموعة متنوعة من الاستراتجيات متمثلة في الصناعات الثقيلة والخفيفة، نمط كثيف رأس المال والنمط كثيف العمل، إستراتيجية التوجه إلى الداخل والخارج، إستراتيجية النمو الصناعي المستدام، إستراتيجية السلاسل العالمة لتطوير القيمة، وتعتمد اغلب البلدان النامية بصفة خاصة الصناعات التحويلية الخفيفة والاستهلاكية والصناعات كثيفة العمل؛
- يواجه الاستثمار الصناعية تحديات عديدة في البلدان النامية تتمثل أهمها في ندرة رؤوس الأموال وانخفاض التكنولوجيا الحديثة والعراقيل الإدارية والبيروقراطية؛

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

أصبحت قضية التنمية المستدامة تشغل اهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، فلم تعد حكرا على الدول المتقدمة فحسب بل تعدتها إلى الدول النامية أيضا، حيث اكتسبت هذه الأخيرة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي خاصة بعد انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والتي أسفرت عن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والذي كان محتواه يتحدث عن الخطة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "UNCSD".

كما أن مفهوم التنمية المستدامة نال اهتمام العديد من المختصين خاصة في الفترات الأخيرة وللتعرف على مفهوم التنمية المستدامة يجب التعقيب على مفهوم التنمية وتطوراتها وعلاقتها بالبيئة، وتم تخصيص الفصل الثاني للتعريف بالتنمية والتطورات التي شهدها هذا المفهوم، بالإضافة إلى علاقة التنمية مع البيئة وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة والتعرف على استراتيجياتها، أهدافها، ومدى تأثير الاستثمار الصناعي فيها، ومن اجل الإحاطة بجميع الجوانب النظرية لهذا المفهوم ارتأينا تقسيم الفصل الثاني إلى مجموعة من المباحث كما يلي:

المبحث الأول – مفهوم التنمية وعلاقتها بالبيئة

المبحث الثاني– مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثالث– نظريات وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة

المبحث الرابع– الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة

المبحث الأول– مفهوم التنمية وعلاقتها بالبيئة

شغلت التنمية حيزا واسعا في الفكر الاقتصادي بغرض إحداث التغييرات الجوهرية والهيكلية من اجل تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي، واتبعت دول العالم سياسات تنموية مختلفة ساهمت في تحقيق معدلات النمو المسطرة خاصة في الدول المتقدمة، إلا أن هذه السياسات لم تساهم في حل المشاكل البيئية التي ترتبت عن معدلات النمو المحققة، مما أدى إلى إعادة النظر في تحسين طرق الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي، وخصص هذا المبحث للتعرف على الإطار النظري للتنمية والعلاقة التي تربطها بالبيئة.

المطلب الأول– مفهوم التنمية

تعتبر دراسة التنمية فرع من فروع علم الاقتصاد ظهر في منتصف القرن 20م، مع تنامي حركات الاستقلال الوطني لمعظم الدول النامية، ويعتبر آدم سميث أوّل من طرح موضوع التنمية في كتابه "ثروة الأمم" عام 1976، وقد ذكر آدم سميث في هذا الكتاب عملية التنمية الاقتصادية في قارات العالم النامي الثلاث إفريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية[1]، إلا انه ومع تطور المجتمعات تعددت المفاهيم التنموية وتطورت حيث كان للثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية وانهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الصناعي الرأسمالي الأثر الكبير على مفهوم التنمية من حيث المفهوم ومن حيث المحتوى كنتيجة واقعية لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأوّل– تعريف التنمية: تمثل التنمية عملية شاملة لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، وهي من العمليات المقصودة التي تحقق وفقا للإرادة البشرية، تنطوي على تطور شامل لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وعلى تعديل العلاقات التي تربط بين هذه الأجزاء، لإحداث النمو بطريقة سريعة.

أولا– تطور مفهوم التنمية: أدت الاستجابة الواقعية والطبيعية للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات وانعكاسا للخبرات الدولية والمحلية إلى استمرار مفهوم التنمية بالتطور بالمفهوم والمحتوى كنتيجة واقعية لتطور لفكر الاقتصادي والاجتماعي[2]، وفيما يلي مفهوم التمنية في ثوبها التقليدي، وبالمنظور الاقتصادي الحديث:

---

[1]: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مراجعة وتعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر الرياضي، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2006، ص38.

[2]: معتصم محمد اسماعيل، أطروحة دكتوراه، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة– سورية أنموذجا– جامعة دمشق، 2015، ص39

مالت التنمية قبل الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي، واهتمت بزيادة الدخل القومي حتى وان رافقته مشكلات الفقر والبطالة وسوء التوزيع، ما جعل التنمية تقتصر على تنمية الأشياء المادية كالناتج المحلي ومتوسط دخل الأفراد والادخار والاستثمار، وأهمل الجانب الاجتماعي والإنساني للتنمية، حيث أخذت مشاكل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل مكانا خلفيا في غمرة الاهتمام بالارتفاع بمعدلات نمو الدخل القومي الإجمالي بالرغم من أن الإنسان يعتبر أساس التنمية وغايتها، كما أن عملية التنمية من خلال التغيرات الاقتصادية المحددة في ظل الظروف الاقتصادية التي كانت ساكنة نوعا ما لفترة من الزمن كانت تعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية من الناتج القومي بمعدل يتراوح من: 5% إلى 7% أو أكثر ولقد لقبت الأمم المتحدة فترة الستينات والسبعينات بـ" عقدي التنمية" على أساس تكريس الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والذي حدده بهذه الصورة الكمية[1]، وبالرغم من أنه كانت هناك إشارات إلى تحقيق محو الأمية، القضاء على الأمراض، نشر التعليم إلّا أنه كانت النظرة الغالبة اقتصادوية، حيث ركزت على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، مما يعني أن التنمية وبعد كل التحفظات والاستدراكات ليست إلاّ مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[2].

وفي فترة الخمسينات والستينيات بدأت تظهر فكرة عدم صواب مفهوم التنمية الذي اختزل إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع، انطلاقا من دراسة خبرات البلدان النامية والتي شهد معظمها خلال هذه الفترة زيادة فعلية في معدلات النمو الاقتصادي، إلّا أنّ هذه الزيادة رافقتها زيادة مخيفة في عدد الفقراء، وهو ما دّلّ على وقوع خطأ فادح سياسات التنمية التي اتبعت والتي بنيت جميعها على المنظور التقليدي، ما دفع بالكثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بخلع التركيز فقط على الناتج القومي الإجمالي والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق المتفشي وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخول والبطالة المتصاعدة[3].

تم تعديل مفهوم التنمية في منتصف السبعينيات لتصبح عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل والبطالة وذلك عن طريق الرفع المستمر لمعدلات النمو، انطلاقا من أن هناك بلدان نامية حققت ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى الضعف ولم تحقق تحسن في المستوى المعيشي، بينما حققت بعض

[1]:رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 1991، ص107.

[2] : إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" دار الشرق، مصر، الطبعة الثالثة، 2003، ص13.ص14.

[3]: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص50

البلدان النامية الأخرى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي إلاّ أنها حققت تقدما لا بأس به في إشباع الحاجات الأساسية، مما غير النظرة إلى الفكر التنموي وجدد الأمل في النفوس وأعطى نظرة جديدة للتنمية، حيث أن العبرة ليست بسياسات النمو الاقتصادي وحدها، بل أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيض حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء[1].

ثانيا– التعريف الاقتصادي للتنمية: مرت التنمية بمراحل وتطورات عديدة شملت مفهوم ومحتوى هذه الأخيرة مما جعل الكتاب يختلفون في إعطاءها تعريف موحد وشامل.

1. **التنمية لغة:** هي النماء أو الازدياد التدريجي مأخوذة من الفعل نمى، كما في القول" نمى المال"[2]، فهي التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين.

2. **التنمية اصطلاحا:** تم تعريف التنمية من خلال مجموعة هامة من الكتاب والاقتصاديين كما يلي:

أ. التنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل[3]

ب. وقد عرفها الاقتصادي جيرالد ماير أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي ارتفع الدخل الحقيقي للفرد[4]، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبديل في متغيرات معينة.

ت. وأعطى الاقتصادي فرانسوا بيرو 1961 تعريفا شاملا للتنمية على أنها ذلك التغير الملاحظ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى في السلوكات التي تضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل بشكل مستمر ومتراكم[5].

---

[1]: إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص15.

[2] :محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2008، ص12.

[3] : مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص15

[4] :محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، 2008، ص64.

[5]:Jean-Paul maréchal, «de la religion de la croissance à l'exigence de développement durable», in le développement durable: perspectives pour le XXIe siècle, éd. collection "des sociétés" Rennes 2005, p 33.

نستنتج أن التنمية عبارة عن تغيير بنياني ناتج عن فعل إرادي واع، يعبر عن انتقال المجتمع من حالة التخلف والحرمان إلى التقدم والرفاهية بتوفير حياة أفضل ماديا ومعنويا للفرد والجماعة، وتشمل التنمية جميع أجزاء النظام الاقتصادي وينتج عنها تغيير وتجديد في الهيكل الاقتصادي للبلد من خلال الارتفاع في معدل الدخل الفردي الحقيقي، تغيير طريقة توزيع هذه الدخول، وطريقة توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، تراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج لزيادة الدخل القومي الحقيقي وإحداث تغيير في هيكل الإنتاج أي "السلع والخدمات المقدمة "كما ونوعا.

ثالثا– التمييز بين النمو والتنمية: يهدف كل من النمو والتنمية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات المنتجة لتنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل القومي في المجتمع، ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

يشير القاموس العربي في التفريق بين النمو والتنمية إلى أن نمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل أمّا تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أنّه فيها عنصر التعدد والفعالية[1]، وبالتالي فإن عملية التنمية تشمل على النمو وعلى التغيير، كما يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى النمو الكلي للدخل القومي والناتج القومي، ويستخدم عادة عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أمّا مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم عند الإشارة للبلدان المتخلفة[2]، ويشير النمو إلى تقدم تلقائي دون تدخل المجتمع أما التنمية فهي عملية مقصودة تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة بخطط مدروسة ومدة زمنية معينة.

ويمثل النمو بالعلاقة التالية: **النمو الاقتصادي = (معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني)**

تبين العلاقة أن النمو الاقتصادي يتحقق في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، أي الاتجاه المستمر لارتفاع معدل زيادة الدخل الحقيقي للفرد[3]، أما إذا تساوى المؤشرين فتسمى هذه الحالة الركود الاقتصادي، ويبقى المستوى المعيشي في هذه الحالة ثابتا ولا يتغير، وفي حالة انخفاض

[1] : محمد فتح الله الخطيب وآخرون، الحكم المحلي والتنمية، 1998، ص2.

[2] : محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون طبعة، 1999، ص39.

[3]: صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة، ص65.

مستوى الدخل الكلي عن مستوى النمو السكاني يصبح المعدل سالبا، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي يؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد.

نستنتج مما سبق أن التغير عن طريق النمو يمثل قدر ضئيل ويميل إلى التغير الكمي فهو يمثل الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وهو شرط ضروري لإحداث التنمية لكنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، أما التغير عن طريق التنمية فهو تغير كبير وكيفي يتناول مختلف الجوانب البنائية والوظيفية وذلك لأنها تعبر عن نمو اقتصادي يصحبه مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تحدث التغيير، فالتنمية تشمل وتدعم النمو الاقتصادي، وتطبيقها يساعد البلدان المتخلفة الخروج من حالة التخلف والحرمان وانتقالها إلى التقدم والتطور والرفاه الاقتصادي، لتحسين نوعية الحياة التي ينعم بها أفراد المجتمع.

الفرع الثاني– أهداف وأهمية التنمية: تعتبر التنمية عملية ضرورية للتقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتنبع أهمية التنمية من خلال الرغبة في تغيير نمط حياة الفرد والمجتمع والرقي بها إلى تحقيق صيغة حضارية لحياة الفرد تنبثق من تراث المجتمع ومن قيمه وعاداته وتقاليده الأساسية.

أولا– أهداف التنمية: يرى الاقتصاديون أن عملية التنمية هي تلك الجهود التي تسعى لتحقيق ثلاث انجازات أو أركان أساسية تشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي[1]:

1. **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** ويتم تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وذلك من خلال توفير مختلف متطلباته الضرورية التي يتطلع لتحقيقها كالمأكل والملبس والعلاج والأمن كحد أدنى لمحاربة ظاهرة التخلف وشرط أساسي لتحسين الأوضاع المعيشة.
2. **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية:** عندما يشعر بتوفر العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتوفر فرص المشاركة في الحياة السياسية، ويصبح له كيان يحترم وكرامة تأخذ في الحسبان عند التعامل معه سواء من قبل المجتمع أو من قبل الدولة يحقق ذاته ولا يشعره بأنه مجرد آلة لخدمة الآخرين.

[1]: مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص 12

3. **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار**: ويقصد بها تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقته لبناء حاضر هو مستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع[1]، حيث ربط الاقتصادي آرثر لويس بين الحرية والتنمية الاقتصادية فقال:

the advantage of economic growth is not that wealth increases happiness, but that is increases the ranges of human choice[2]"

هذه المكونات الثلاث لمعنى التنمية يمكن اعتبارها المطلب الذي يريد تحقيقه الجميع أفرادا وجماعات وأيا كانت الاختلافات بينهم وفي كل الفترات التاريخية.

ثانيا– أهمية التنمية: ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها عملية التنمية فإن الشعوب تسعى إلى تحقيق مجموعة من المطالب تساهم في رفد عملية التنمية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **تحسين ورفع مستوى معيشة الأفراد:** يمثل الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد والقدرة على سد الحاجيات الأساسية المدعمة للحياة من الضروريات المادية لحياة الفرد كتوفير السكن وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية لا تسعى لزيادة الدخول فقط بل تهدف أيضا إلى رفع مستوى معيشة السكان، ويتم ذلك عن طريق زيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا، وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع[3]، ومن أهم مطالب المستوى المعيشي الجيد:

- تأمين خدمات صحية شاملة للجميع والاهتمام بالبرامج الوطنية المخصصة لتخفيض معدلات الوفيات، وزيادة تطوير صناعة العقاقير اللازمة لمختلف الأمراض المتفشية (السل، الملاريا، الايدز...).
- تأمين الحصول على الأغذية الأساسية والحاجات الضرورية لإشباع الرغبات.
- تعزيز نظم التعليم وزيادة الإنفاق الخاص به وإلغاء الرسوم المدرسية لضمان بيئة آمنة وصحية التعليم.

[1]: يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص 18

[2]: مصطفى زيروني، مرجع سابق، ص 13

[3]: رمزي على إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص113.

2. **تحقيق العدالة في توزيع الدخول:** ساهمت كل من مشاكل انخفاض الدخل القومي، انخفاض متوسط نصيب الفرد والتفاوت في توزيع الدخول في بروز ظاهرة الطبقية والاختلال بين طبقة الفقراء والأغنياء، فاستحوذت فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم ممّا يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[1]، وقد أصبح لزاما على الدول النامية إعادة النظر في هذا المجال ومحاولتها لإعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية وزيادة الطلب على هذه الطاقات.

3. **زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة مستمرة من الزمن:** أي زيادة الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة[2].

4. **التحرر من التبعية وتحقيق الذات:** ومن أجل تحقيق ذلك يجب العمل في مجالات متعددة من بينها:

- تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض بتوفير الحاجيات الأساسية للأفراد بزيادة وتطوير الإنتاج؛
- تنمية قدرات المواطنين لإشباع احتياجاتهم وتحديد مشاكلهم وتحقيق المستوى اللائق اقتصاديا واجتماعيا[3]؛

5. **إتباع إستراتيجية فعالة لنوعية السلع والخدمات المنتجة:** بإنتاج السلع والخدمات الأساسية لتوفير احتياجات الطبقة الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية، الملابس الشعبية، المساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية[4]، لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية، ومن بين الآليات التي تتخذها الدولة لتوجيه الإنتاج تسعير المنتجات والخدمات الأساسية وتدعيم السلع الضرورية.

6. **تعديل التركيب الهيكلي الإنتاجي:** إن إقامة قاعدة صناعية قوية بإنشاء صناعات جديدة والتوسع في الصناعة القائمة والتقليل من سيطرة القطاع الزراعي والتقلبات التي يتعرض لها القطاع تحقق التنمية في البلدان النامية وتحررها من مشكلة الفقر والجهل والمرض التي تمثل أبرز صور التخلف

1: حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص70.

2: كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص402.

3: محمود محمد محمود، مرجع سابق، ص43.

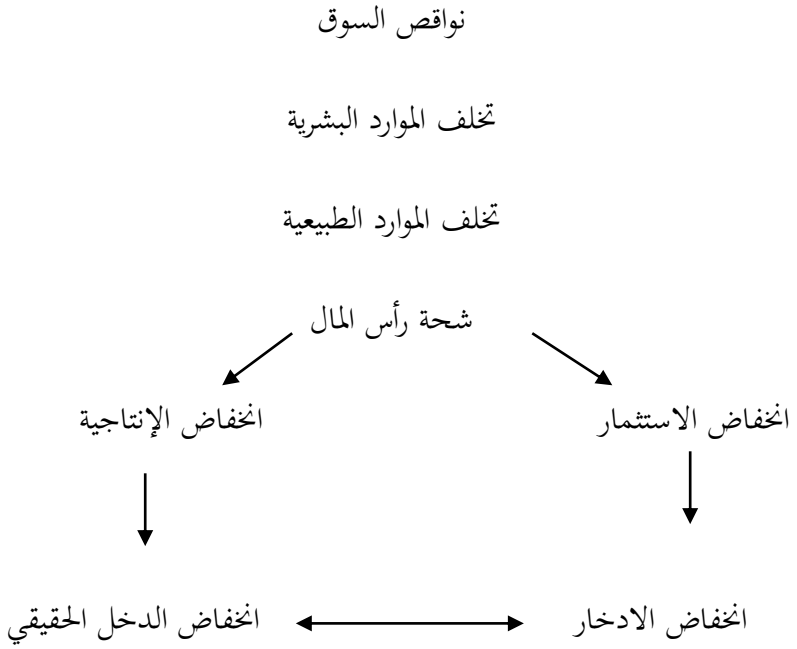
4: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، طبعة 2003، مرجع سابق، ص71.

المطلب الثاني– معوقات التنمية: من أهم المعوقات التي تواجهها الدول النامية لتحقيق التنمية هي الآثار السلبية الناجمة عن التخلف والتبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة وتتمثل المعوقات في ثلاث مجالات أساسية:

الفرع الأول– معوقات اقتصادية: تعترض عملية التنمية مجموعة من المعوقات الاقتصادية نجملها فيما يلي:

أولا– الدائرة المفرغة للفقر: تعاني غالبية البلدان النامية من انخفاض الإنتاجية بسبب تدني الأساليب المتبعة للإنتاج وتدني مستويات التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى سوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، والشكل التالي يوضح الدائرة المفرغة للفقر:

شكل(1): الحلقة المفرغة للفقر



المصدر: فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص205.

إن تضافر الحالات الواردة في الدائرة المفرغة للفقر مع زيادة معدل النمو السكاني يؤدي إلى الانخفاض المستمر في معدل الدخل الفردي وبالتالي انخفاض إنتاجية العامل بسبب تدهور المستوى المعيشي والصحي، إضافة إلى انخفاض مستوى الادخار، مما يحول دون تحقيق هذه الدول لطموحاتها التنموية ويدفعها إلى البحث عن التمويل الخارجي، كما أن معظم هذه البلدان تعاني من تدني مستوى الكفاءات وعدم القدرة على استغلال

الطاقات، فالاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا وهو ما يطلق عليه في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية[1].

ثانيا– ضيق السوق المحلية: تقتضي عملية التنمية توسيع المشاريع الاستثمارية للاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والكفاءات، إلا أن هذا الأمر صعب التحقق في البلدان النامية بسبب عدم قدرة الأسواق على استيعاب إنتاج الطاقات القصوى لأنه يتأثر بعوامل عديدة أهمها مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حجم السكان، درجة الاكتفاء الذاتي،كفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك والإجراءات التي تؤثر في السوق[2]، وللتغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية يلجأ الكثير من المستثمرين إلى الأسواق الخارجية وانتهاج سياسة التنمية المتجهة إلى الخارج لضمان تصريف المنتجات والاستفادة من مزايا وضمانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، إلّا أنها سياسة صعبة التحقق لأن هناك عائق آخر قد ينشأ في وجه المنتجات المحلية وهو المنافسة العالمية وتباين الجودة بين منتجات البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ثالثا– قلة تكوين رأس المال: تعاني البلدان النامية من انخفاض الدخل القومي مما يؤدي إلى ارتفاع الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار، وبالتالي انخفاض نسبة الادخار المتاح في البلدان المتخلفة وذلك نظرا لما تتسم به هذه البلدان من عدم تكافؤ في توزيع الدخول، وميل الطبقة الغنية للاستهلاك وهو ما يسبب أيضا انخفاض الادخار فيها، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن نمط توزيع الدخل من بين أهم العوامل التي تؤثر في حجم الادخار، فالبلدان التي تكون فيها حصة الملكية من الدخل القومي أكبر تحقق ادخار أكثر من غيرها، وبالتالي تصبح الدول النامية تعاني بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية[3].

الفرع الثاني– المعوقات السياسية: يشكل عدم توفر الاستقلال والاستقرار السياسي عائقا هاما أمام مختلف البلدان النامية لتحقيق التنمية، ومن بين أهم المعوقات السياسية نذكر ما يلي:

أولا– التأخر في نيل السيادة والاستقلال السياسي: عاشت غالبية الدول المتخلفة تحت وطأة الحكم الأجنبي في شكل مستعمرات ممّا كان السبب الرئيسي في تخلف معظم هذه الدول بما فرضه عليها من تمزق في

1: فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص52

2:فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص213

3: حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص72.

هيكلها الاجتماعي وسيطرة المستعمر على التجارة الداخلية والخارجية ومنع انتشار التعليم ومنع التحول نحو التصنيع[1]، كما ظلت هذه المستعمرات تعتبر كمناجم للموارد الخام تستنزفها البلدان الاستعمارية بأبخس الأثمان لتوفير موارد الإنتاج الأولية وتوفير الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، مما حال بينها وبين إنشاء قاعدة صناعية وبنية تحتية قادرة على تحقيق التنمية، إضافة إلى الانقسامات والتباينات التنموية بين الأقاليم والتي أدت إلى انتشار الحروب الأهلية والتي لازالت إلى يومنا هذا تقف عائقا في وجه التنمية.

ثانيا– عدم الاستقرار السياسي: إن عدم ثبات التشريعات والقوانين وسرعة تغيرها يعيق توفير مناخ استثماري ملائم يسوده جو من الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

الفرع الثالث– المعوقات الفكرية والاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

أولا– الكثافة السكانية: تتزايد معدلات النمو السكاني بصورة مستمرة وسريعة عبر الزمن وتعاني الدول النامية من اختلال التركيبة السكانية وارتفاع نسبة من هم في سن الأطفال وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك على نسبة الإنتاج.

ثانيا– المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي: يؤدي انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية إلى استمرار حالات التخلف ممثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات الصحية والتعليمية مما يؤدي إلى إضعاف القدرات الإنتاجية، والحد من درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المتاحة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة.

ثالثا– المعوقات التكنولوجية: أدى ضعف القاعدة الصناعية وضعف التقدم التكنولوجي واستيراد جزء هام من المنتجات الصناعية خاصة بازدياد حدة المنافسة، إلى عدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية وإقحام الوسائل والإمكانيات التي لها قيمة اقتصادية وتتضمن أساسا الآلات والمعدات والأجهزة وكل أنواع المعرفة والعلم والكوادر الفنية المتخصصة وغيرها التي بدونها لا يمكن إحداث التقدم المرغوب ورفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية[2]، خاصة بعد بروز الثورة الصناعية الرابعة.

[1]: فريد بشير طاهر علية، مرجع سابق، ص53

[2]: محمد عبد الباري، استخدام التكنولوجيا المتقدمة في برنامج التنمية في العالم الثالث، مجلة النفط والتنمية، العدد 66 بغداد، 1980، ص07

الفرع الرابع– المعوقات التنظيمية والإدارية: تعاني الدول النامية ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة، وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه[1]، إضافة إلى الأساليب الإدارية المعقدة مثل البيروقراطية والعشرية والطائفية والمحسوبية وهو ما يعيق تحقيق أهداف التنمية.

المطلب الثالث– علاقة البيئة بالتنمية: يفرض الواقع المعيشي اليوم ضرورة تحديد علاقة البيئة بالتنمية، نظرا لما خلفه التدخل اللاعقلاني للإنسان في سياق استثماره للموارد البيئية المحيطة به دون أن يعير هذا الأخير أي اهتمام لترشيد وعقلنة استخدام هذه الموارد البيئية وتسخيرها لتحقيق تنمية بيئية تساهم في خدمة الاقتصاد، واعتمد الاقتصاد التقليدي الناتج الوطني الإجمالي مؤشرا رئيسيا لقياس أداء الاقتصاد وتحقيق الرفاهية واغفل العوامل الأخرى التي تساهم في التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، وللتعرف أكثر على العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة نتعرف في بداية الأمر على مفهوم البيئة ومن ثم نتطرق إلى العلاقة التي تربط بين المفهومين.

الفرع الأول– مفهوم البيئة: تمثل البيئة نسقا متكاملا يتكون من مجموعة من الأنظمة البيئية التي تعيش فيها مختلف الكائنات الحية وغير والحية طبقا لنظام معين مثل الغابات أو الأنهار...

أولا– تعريف البيئة: ومن بين أهم التعاريف التي أعطيت لمصطلح البيئة نجد:

1. عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2]
2. تمثل البيئة مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها[3].

من خلال التعريفين يتضح أن البيئة هي عبارة عن إطار يتكون من مجموعة من الظروف الخارجية والطبيعية والمؤثرات، يعيش فيها الإنسان وتمثل مصدر عطاءه، يتحصل منها على مختلف مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى لضمان استمرارها، كما يمارس فيها علاقته مع أقرانه من بني البشر.

[1]: فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص، ص222.223.

[2]: محمد عبد البديع، حماية البيئة، دار الأمين، القاهرة، مصر، 2003، ص9

[3]: يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص23

ثانيا– أبعاد البيئة: تتميز البيئة ببعدين أساسين هما:

1. البعد الطبيعي ويطلق عليه البيئة الطبيعية حيث تشتمل هذه الأخيرة مختلف ظواهر الوجود المادي المحيطة بالإنسان كاليابسة والماء والفضاء وغيرها.

2. البيئة الاجتماعية وتتكون من النظم والعلاقات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية، ومختلف السلوكات الإنسانية وتطورها، إضافة إلى القيم الروحية الخلقية التربوية التي تحدد أنماط حياة البشر فيما بينهم.

- ويمثل الإنسان جزءا من مكونات البيئة واهم جزء على الإطلاق، فقد ميزه الله بنعمة العقل على سائر الكائنات، وأوجد له داخل البيئة إطارا خاصا به ينفرد به وهو ما يطلق عليه البيئة الثقافية والتي تتكون من نتاج العقل من معرفة وعلوم وفنون عقائد تقاليد متطورة بتطور هذه المعطيات

- إضافة إلى البيئة الاقتصادية وتتمثل في النشاطات التي تستخدم معطيات البيئة لإشباع حاجات الإنسان بما يكفل الحفاظ على هذه المعطيات بالاختيار بين بدائل استخدامها طبقا لمعايير اقتصادية معينة.

ثالثا– المشاكل البيئية: إن من أهم وأخطر ما يواجه الإنسان اليوم المشكلات التي تعاني منها البيئة نظرا لما تخلفه هذه الأخيرة من آثار سلبية على حياة البشر ومختلف الكائنات والعناصر التي تتشكل منها البيئة، مثل أخطار تغير خصائص الموارد الطبيعية ونقص في هذه الموارد، وفيما يلي نعرض البعض من هته المشكلات:

1. **التلوث البيئي:** تتعرض البيئة إلى مشكل التلوث البيئي الذي يعني تغير في الخواص الكيميائية والطبيعية والحيوية لمكونات البيئة المحيطة بالإنسان من هواء، ماء، وتربة، وقد يسبب تلفا واضطرابا في الظروف المعيشية بوجه عام وإتلاف التراث والأصول الثقافية ذوات القيمة كالمباني والمنشات الأثرية[1]، وقد تكون مصادر التلوث طبيعية كالغازات والأتربة الناتجة عن البراكين، أو مستحدثة صناعية يعود مصدرها إلى ما ابتكره الإنسان من تقنيات واكتشافات كالنفايات النووية ونفايات الصناعات المختلفة.

2. **مشكلة السكان:** تسببت الزيادة المطردة في عدد سكان العالم والذي وصل إلى أكثر من 8 مليار نسمة في عدة مشاكل أصبحت تؤرق بلدان العالم، ومن بين المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها عدم وفاء الموارد الاقتصادية بحاجات البشر، نقص الطعام وتلوث البيئة وأزمة الإسكان.

[1] : عبد الرحمان السعدني، ثناء مليجي السيد عودة، مشكلات البيئة دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 207، ص25

3. مشكلات الطاقة: أدى الاستهلاك المتزايد للطاقة التقليدية مثل: الفحم، الغاز الطبيعي والبترول إلى تهديدها بالنضوب، ما دفع بالكثير من دول العالم لاتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استخدام الطاقة التقليدية واستحداث مصادر جديدة للطاقة للحصول على احتياجاتها المتنامية من الطاقة مثل استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة والتي تتميز بقلة التكلفة وقلة ما تسببه من ملوثات كالحفاظ على البيئة من التلوث وما قد ينجم عنه من أضرار للإنسان والحيوان والنبات وكافة عناصر ومكونات البيئة[1].

أهم أسباب المشاكل البيئية: لقد كان لمرحلتي الثورة الصناعية وثورة المعلومات قمة التداخل الإنساني في إحداث المشكلات البيئية وتفاقمها ومن أهم أسباب ظهور المشكلات البيئية نذكر[2]:

- محدودية الثروات وزيادة السكان؛
- استنزاف الثروات المعدنية وما ينتج عن ذلك من تلوث خلال عمليات الاستخراج والمعالجة؛
- إنتاج كم هائل من المركبات الكيميائية الخطيرة التي لا نظير لها في الطبيعة والتي تتحلل بسهولة إلى مكوناتها الطبيعية مما يؤدي بالتالي إلى دخولها في السلسلة الغذائية؛
- سوء الممارسات الزراعية وفرط استعمال المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية والفطرية مما أدى إلى تدهور نوع التربة وفقدها؛
- إنتاج كم هائل من النفايات يصعب التخلص منه مما يتسبب في تلويث المياه السطحية والجوفية؛
- مداولة المواد السامة على نطاق واسع وزيادة احتمال وقوع حوادث ضارة بالبيئة مثل انسكاب الكيماويات الضارة والنفط؛
- سوء التخطيط في المشاريع وعدم تقييم الآثار البيئية الناجمة عن إقامتها.

رابعا– الأمن البيئي: يمثل الأمن البيئي ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة والضرورية لحياة الإنسان من اجل البقاء ودون أن يكون مصدر تهديد وخطر على حاضره ومستقبله، وللأمن البيئي مستويات عدة منها محلية

[1] : مصطفى يوسف كفي، مرجع سابق، ص 27

[2] : عبد القادر عابد، غازي سفاريني، أساسيات علم البيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص، ص، 22، 23.

وقومية وعالمية، ويصنف أيضا بحسب الموارد البيئية إلى امن الماء والهواء والغذاء ويضاف إليها أيضا الأمن الصحي والأمن من الإشعاعات الكونية أو النووية ...[1].

الفرع الثاني– علاقة البيئة بالتنمية: تربطهما علاقة وثيقة تحكمها عدة عوامل تتركز على جانبين أساسين:

أولا– القطاعات والظواهر الاقتصادية: تتفاعل مختلف الظواهر والقطاعات الاقتصادية فيما بينها تحت تأثير عوامل بيئية معينة من أجل تحقيق نمو الاقتصاد والمحافظة على استمراريتها.

1. **القطاعات الاقتصادية:** نعتمد أهم القطاعات الاقتصادية لنوضح العلاقة التي تربطها مع البيئة[2].

أ. **قطاع الزراعة:** تعتبر الزراعة المحور الرئيسي لعملية التنمية في البلدان النامية، إلا أن هناك عوامل عديدة مازالت تتحكم في تنميتها وتسبب قصورا لها، فمشكلة نقص الغذاء (وبالتالي زيادة الواردات منه) وتدهور إنتاجية العمل والتضخم (أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار) هي مشكلات اقتصادية يرجع الجانب الأكبر منها إلى الأضرار البيئية[3]:

- قلة موارد المياه يؤدي إلى إحداث التدهور في إنتاجية الأرض؛
- تدهور التربة نتيجة التصحر والتوسع العمراني وملوحة الأرض ينقص الإنتاج الزراعي ومن ثم يقل العرض في مواجهة الطلب على الغذاء وترتفع الأسعار وتزيد الواردات وقلة مساحة الأرض الزراعية،
- استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بكثرة يساهم في إلحاق الضرر بالمواد الغذائية والإنسان؛
- التلوث البيئي بكافة صوره يحد من العمليات الحيوية التي تتم بيولوجيا بواسطة هذه العناصر في الأجهزة البيئية ويؤكد ذلك موت كثير من الأصناف النباتية؛
- تؤثر الزراعة في التغيرات المناخية من خلال انبعاث غاز النيترات N2O الناتج عن عمليات الحرث التقليدية واستخدام الأسمدة والمبيدات والتي تصل إلى 70% وتعتبر أحد المسببين الرئيسين في ظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قطع الغابات التي تمتص الانبعاثات الكربونية الصادرة عن المصانع.

[1] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 31

[2] : نفس المرجع، ص 35-36

[3] : نفس المرجع، ص35

ب. **قطاع الصناعة:** تعتبر الصناعة ضرورية في الدول النامية بهدف توسيع مجال التنمية والاستجابة لتحقيق مزيد من الإشباع لحاجاتها المتنامية بينما تتطلع الدول الصناعية المتقدمة إلى تطوير صناعاتها باستخدام نظم الحاسبات الآلية، فبدون استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي أي منجزات الثورة التكنولوجية العلمية لا يمكن للبلدان المتخلفة أن تتغلب على التخلف الاقتصادي[1]، وعلى الرغم من كل هذا تعتبر الصناعة من أهم مصادر التلوث أي مصدر رباعي في إحداث التلوث:

- المخلفات السائلة تلوث الماء لان المصانع وجدت البيئة البحرية كأنسب الأماكن لإلقاء المخلفات السائلة أو الصلبة والتخلص منها؛ أصوات الآلات تلوث السمع؛ المخلفات الصلبة تلوث البصر؛ الأدخنة التي تتصاعد من المصانع تلوث الهواء.

ت. **قطاع الطاقة:** يعد قطاع الطاقة قطاع فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة خاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي لقطاع الطاقة إلا انه يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة كإحداث تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية وهذا سيحدث بلا شك تأثير سلبي ومعاكس على المدى الطويل خاصة بعد نفاذ هذه الموارد سيفقد الاقتصاد المصادر الرئيسية لتمويل اقتصادياته.

2. **الظواهر الاقتصادية:** من بين أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على المسار التنموي للبد[2]:

أ. **عولمة الأسواق:** تؤدي التجارة العالمية إلى الإفراط في استغلال الطبيعة والى إنتاج جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف وان الإطار الراهن للتجارة لا يقدر تكلفة البيئة في المبادلات العالمية وتبقى هذه التكلفة خارج حساب تكلفة الإنتاج وعليه تؤدي النتائج السلبية على البيئة بالضرورة إلى تخريب كبير للثروة الطبيعية بسبب الإفراط في استغلالها والى تزايد التلوث بأنواعه المختلفة الظاهرة وغير الظاهرة.

[1] : باسم الجميلي، مرجع سابق، ص 23

[2] : مصطفة بابكر، السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 25، جانفي 2004، ص 16

ب. **الاستثمار الأجنبي:** يرتبط النشاط الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمشكلات التلوث المسببة للاختلالات على توازن البلد اقتصاديا، ماديا، وبيئيا في المستقبل، فقد تأتي الاستثمارات الأجنبية للدول الأقل نموا بدافع الهرب من الخضوع لما فرضته عليها الدولة الأم من قيود لحماية البيئة أكثر تشددا وأعلى كلفة مما تفرضه الدولة الفقيرة على اعتبار أن هذه الدولة لا تفرض أي نوع من هذه القيود على الإطلاق، كما تساهم على المدى القريب في تأمين فرص عمل كبيرة في الدولة الفقيرة إلا أنها قد تعمل في نفس الوقت على وجود ملاذات للتلوث خصوصا إذا رافق انتقال الصناعات الملوثة تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في الدول النامية للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات.

ثانيا– علاقة البيئة مع التنمية من جانب التكاليف والعائدات: أصبحت التنمية الاقتصادية تتحمل عبئا جديدا لم يكن في الحسبان وهو المشكلة البيئية، وعلى هذا الأساس أصبحت تفترض قضية التنمية اليوم الموارد الطبيعية أصولا عادية إنتاجية تؤخذ في الحسبان في مختلف النظم المحاسبية العالمية قدر الإمكان بواسطة أسعار افتراضية، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية تقوم بحسابات قومية تقوم على أساس البعد البيئي وتعرف باسم الحسابات القومية الخضراء، حيث تعتبر تحسن ظروف الموارد الطبيعية في البيئة زيادة في أصول الدولة وان أي تناقص في الموارد الاقتصادية وأي أضرار بالبيئة هي خسارة في أصول الدولة، ومن اجل التوفيق بين التنمية والبيئة يتم حساب العائدات والتكاليف البيئية، وذلك من خلال تحليل العائدات والتكاليف البيئية والتي تأخذ في الحسبان العائدات والتكاليف الاجتماعية، وليتم ذلك يجب حل معضلتين أساسيتين[1]:

1. تتعلق بحصر وتقويم الأضرار البيئية نقديا؛
2. تتعلق بتحديد سعر الفائدة الاجتماعية الذي يجب أن يتم الحساب على أساسه بحيث يعكس التفضيل الزمني للمجتمع.

ولإتباع طريقة تحليل العائدات والتكاليف يجب:

- تحديد الوضع البيئي الحالي أي قبل البدء بتنفيذ المشروع للتمكن من معرفة التغيرات البيئية التي قد تحصل؛

[1] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 39

- تقدير كل العائدات والتكاليف بما في ذلك العائدات والتكاليف البيئية الناجمة عن قيام المشروع؛

فمن خلال طريقة تحليل العائدات والتكاليف[1]، يمكن ترتيب المشروعات حسب درجة تأثيرها سلبا أو إيجابا على البيئة، فالأضرار البيئية تعد تكاليف اجتماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية من ضمن تكاليف المشروع وتعد الآثار البيئية الايجابية للمشروع عائدات اجتماعية تحسب ضمن عائدات المشروع؛ فعند حساب كل العائدات والتكاليف يمكن الحصول على القيمة الحالية الاقتصادية فالمشروع الذي تكون صافي قيمته الحالية بعد حساب كل التكاليف الاجتماعية بما في ذلك تقدير الأضرار البيئية والعائدات الاجتماعية والعائدات البيئية اكبر من صافي القيمة الحالية للمشروعات البديلة يكون هو المشروع المفضل من الناحية البيئية ومن ثم يساهم في تحقيق التنمية المتجددة باعتباره يؤدي إلى أضرار بيئية أقل.

[1] : منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1997، ص40

المبحث الثاني– مفهوم التنمية المستدامة

يقول البروفيسور "كيم" بجامعة كارولينا الأمريكية: لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي[1].

انطلاقا من هذا القول يمكننا الولوج إلى القضية المراد معالجتها والتي تتمثل في مشكلة التنمية المستدامة، حيث ظهر هذا المفهوم ليشمل جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المصطلح، وحظي باهتمام كبير في بيئة الأعمال، وذلك راجع إلى انتشار الأزمات البيئية الناجمة عن مختلف النشاطات الاقتصادية ومن بينها الصناعات الاستخراجية التي تستنزف الموارد الطبيعية دون مراعاة لحق الأجيال القادمة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التلوث البيئي التي تعتبر من مشاكل العصر، حيث تم التعامل مع البيئة كمعطى مجاني و أنها موارد لا متناهية، فقد كانت وربما لازالت تمارس دورا سلبيا إن لم يكن عدائيا ضد البيئة فهي تأخذ الهواء النقي والماء الصافي والأرض الخضراء لتحولها وبطريقة قياسية إلى هواء أسود وماء مثقل بالمواد السمية والضارة وأراض جرداء متآكلة، وقد شاع الاهتمام بهذا المفهوم من خلال مختلف الندوات واللقاءات العالمية والمؤتمرات المحلية والقارية، حيث أكد العالم في قمة الأرض أن التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي، كما أكد أن التنمية إن لم تكن مستدامة تلبي مختلف الشروط البيئية بالموازاة مع تلبيتها لاحتياجات الإنسان فإنها تكون غير نافعة بل يمكن أن تكون ضارة خاصة بالنسبة للجانب البيئي.

المطلب الأول– نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

أصبحت كل المؤشرات تدل على خطورة المشاكل البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية، مما ضاعف من جهود الاقتصاديين في البحث عن الحلول الجدية من خلال المؤتمرات والندوات التي كان من أبرزها مؤتمر ستوكهولم، قمة الأرض، ومؤتمر جوهانسبورغ إلى أن توصل الاقتصاديون إلى فكرة ومفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول– نشأة التنمية المستدامة: أدى التزايد المستمر في حاجيات الإنسان عبر مر الزمن وما يقابله من محدودية الموارد الطبيعية وتهديدها بالفناء إلى البحث عن تطوير الفكر التنموي، حيث اتخذ هذا الأخير مفهوما ديناميكيا لظاهرة التنمية مبني على التوقعات المستقبلية، على خلاف المفهوم الستاتيكي الذي يسعى لتلبية

[1] : محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشاة المعرفة المصرية، 2000، ص 49.

حاجات الأجيال الحالية فقط، وقد تجاوز الفكر التنموي من خلال بعده الديناميكي حدودا زمنية وذلك بالتفكير في مصير الأجيال اللاحقة، بالإضافة إلى تحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي لصالح الأجيال الحالية وفرض تحديات قائمة ومتجددة للبحث عن طرق تحقيق هذه الغاية، وهو ما أدى إلى البحث عن مفهوم جديد يحقق متطلبات الأجيال الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال اللاحقة.

أولا– جذور فكرة الاستدامة: من ابرز الاقتصاديين الكلاسيك الذين تناولوا موضوع البيئة والتنمية أواخر القرن 18 وبداية القرن 19م، " مالتوس Malthu" 1766-1834 الذي يعتبر ندرة الموارد الطبيعية قيد على النمو الاقتصادي حيث كان من أهم نتائجه تراجع النمو الذي كان سببا في نقص وسائل الإنتاج[1]، ومن بين أهم المحطات التي حاولت البحث في فكرة الاستدامة نجد ما يلي[2]:

1. **اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة:** والتي عقدت سنة 1915 وكان من ابرز قراراتها "وجوب نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة"
2. **المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة:** وقد تم عقد هذا المؤتمر سنة 1923 والذي يقضي بإلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد

تم التطرق من خلال المؤتمرين إلى فكرة الاستدامة بطريقة ضمنية ولم يظهر مفهوم التنمية المستدامة ولم يكن بارزا آنذاك، وفي نهاية الستينات تحول المفهوم إلى إشباع الحاجات الأساسية مما دفع الحكومات في البلدان النامية إلى تقييم حاجاتها من الخدمات الأساسيّة من التّعليم، الصّحّة والبنى التّحتيّة، وفي الوقت نفسه كان العالم يشهد مستوى مقبول من المؤشرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ثانيا– انتقاد فكرة النمو والتنمية القائمة والبحث عن مفهوم جديد للتنمية: تم انتقاد فكرة النمو والتنمية القائمة من قبل العديد من الاقتصاديين وفيما يلي نذكر بعض الانتقادات.

1. وجه الاقتصادي "Commoner Barry" "كومنر" سنة 1971 مجموعة من الانتقادات لصيرورة النمو والتي شملت مشكلة الطاقة والتكنولوجيا والنمو الديمغرافي، وتضمنت علاقة الإنسان بالطبيعة القائمة

[1] : يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص45

[2] : نفس المرجع، ص 46

على أساس التكنولوجيا التي يمتلكها المجتمع وقد ميز بين نظام يغذى بتدفق الطاقة الشمسية الدائمة وآخر يغذى من الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري الناضبة، والتي لا تسمح بتحقيق التنمية المستدامة

2. وفي سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية[1]، وهنالك ظهر مفهوم النمو الصفري من قبل هذا النادي في التقرير أُلمحرر من طرف الإخوة *Donella* و*Dennis Meadows*، وفريق *Jay Forrester* ، حيث أطلق عليه اسم **نظرية حدود النمو**، واعتبر مرحلَة هامة في مجال الوعي بالحدود الإيكولوجية للنمو، وأتبع بعدها بتقريرٍ ثانٍ سنة 1974 بعنوان"Meadow's Report" أو "**الخروج من عصر التبذير غدًا**" ثم سلسلة من حوالي 20 مقالا منشورًا سميت "**تقرير نادي روما**"، وقد كان التقرير لافتا للنظر من عدة وجوه كونه[2]:

- يعتبر أول نمذجةٍ للصيرورة الاقتصادية العالمية، يتجاوز المفهوم المحلّي للأنشطة الاقتصادية.
- تأخذ هذه النمذجة بعين الاعتبار عملية تآكل الموارد غير أُلمتجددة وتراكم النفايات "التلوث"
- يعد التقرير رائدًا بانتقاده المباشر للنمو "ديمغرافي، اقتصادي وصناعي" فلم يعد السكان أو التكنولوجيا محلَّ الانتقاد، ولكن مسيرة النمو التي ترافقهم مع ميلٍ لزيادة الأنشطة أُلمنتِجة للسلع وأُلمستهلِكة للموارد.
- ويشير التقرير إلى أن زيادة السكان تقتضي مزيدًا من الدخل الذي يتطلَّب مزيدًا من الإنتاج الصناعي الذي يتطلَّب مزيدًا من المواد الأولية أو الموارد الطبيعية ويرافُقه مزيد من التلوث.

رأى أصحاب هذه النظرية أن الحل الذي يكبح زيادة حجم هذه المعضلة هو تثبيت حجم السكان الصناعي للفرد والحصة الغذائية، وأطلق على هذا الحل النمو الصفري، إلا أن الدول النامية لم تتقبل الفكرة واعتبرتها مرض الدول المتقدمة وهو ما جعل التفكير في خيارات أخرى للتنمية أمرا ملحا لا مناص منه وخلال الفترة 5-17 جوان سنة 1972، عقدت ندوة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم وانبثق عنها مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، وأوصى المؤتمر بضرورة المحافظة على قدرة الأرض على إنتاج الموارد المتجددة الحيوية إضافة إلى استعادتها وتحسينها كلما أمكن ذلك[3].

---

[1]:حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، العدد7 ،2010ص،ص 125،126.

[2]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص، ص: 66،67

[3]: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002، ص100

ومن أهم مخرجات هذا المؤتمر[1]:

- وضع البيئة بصورةٍ راسخة في جدول الأعمال العالمي، وهو موضوع اتسع ليشمل التنمية والاستدامة وإدارة الموارد العالمية؛
- أصدر مبادئ مشتركة تلهم شعوب العالم وترشدها في مجال البيئة البشرية ضمن مفهوم التنمية المستدامة؛
- اعتبر هذا المؤتمر الحجر الأساس في خلق واقعٍ يهتم بالجانب البيئي عند رسم السياسات التنموية؛
- تمَّ تخليد اليوم الذي بدأ فيه مؤتمر ستوكهولم، وجعل يومًا عالميًا للبيئة؛
- أعلنت الحكومات في ستوكهولم مجموعة من المبادئ والإجراءات المشتركة للحفاظ على البيئة الإنسانية وتعزيزها من خلال الإعلان المُتوج لأشغال المؤتمر، والذي يشمل على26 مبدأ، وخطة عمل تتضمن 109توصية، والتي لا يزال الكثير منها دون تحقيق؛
- أوصت لجنة التخطيط وإعداد المسودات لمؤتمر ستوكهولم في تقرير أفريل 1972 أنه يجب أن لا تتخذ الحماية البيئية ذريعة لإبطاء التقدم الاقتصادي في الدول الصاعدة؛
- تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1972.

ثالثا– ظهور مصطلح التنمية المستدامة وتطور أهدافها:

1. استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الدولي للطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[2]، وتم التأكيد في هذا الملتقى على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية المحيطة بالإنسان وضرورة الاعتماد على ذلك في المفاهيم الجديدة التي أعطيت لمفهوم التنمية والذي يجب أن يلاءم البيئة أو مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، وقدمت هذه الإستراتيجية مفهوم جديد للاستدامة يربط بين المحافظة على العمليات الايكولوجية والأنظمة البيئية التي يتفق الكثير من المهتمين بمفهومها على أنها آخر مفهوم من المفاهيم الكبرى للتنمية خصوصا في خطابات وممارسات المنظمات الدولية.

[1]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص، ص: 70.71

[2]: محمد مرعي مرعي، دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة، المسؤوليات والآليات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، 20-24 نوفمبر 2005، ص03

2. وفي سنة 1987 عقدت لجنة برونتلاند، وأصدرت تقرير تضمن ستة تعريفات للتنمية المستدامة، ويعتبر هذا التقرير الأهم في معالجة التنمية السياسية من خلال الخطاب السياسي فهو يقترح مقاربات أخرى بين البيئة والتنمية على غرار تلك التي تم الدفاع عنها في تقرير روما فهذا الأخير ينصح بنمو ضروري للدول النامية بالشروط التي تضمن أحسن توزيع لثمار هذا النمو وكذلك احترام الشروط البيئية حتى يصبح هذا النمو دائم بمعنى آخر انه نمو مختلف حسب الأطر لكن مستدام اجتماعيا وبيئيا

3. ظهر تطور مهمّ في الفكر التّنمويّ في بداية التّسعينيات أعاد الإنسان إلى موضعه الصّحيح سمّي بمنهج التّنمية البشريّة، والتي جمعت ما بين إنتاج السّلع وتوزيعها وزيادة قدرات النّاس واستخدامها[1]، مما يشير أنه كلما زادت الاستثمارات في العنصر البشري من خلال توفير التعليم، الصحة، التدريب والبحوث الإنتاجية ارتفع مستوى الدخل القومي، فقد ظهر تيّار تنموي ينادي بانسجام خطط التّنمية مع البيئة وإدخال الاعتبارات البيئة في التّخطيط للتنمية لأنّ محور التّنمية هو علاقة الإنسان بالموارد[2]

4. وفي سنة 1992 عقدت قمة الأرض بريو دي جانييرو "البرازيل"، والتي انبثق عنها ما يسمى بالأجندة 21 وتحتوي هذه الأجندة 40 فصلا يشرح المعايير التي يجب تجسيدها من اجل تنمية مستدامة والتأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وانطلاقا من هذا المؤتمر أصبحت التنمية المستدامة تركّز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية تتمثل في[3]: التحكُّم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، والتمدن.

5. في سنة 2002 عقدت القمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا والتي أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، أين تم تحديد أولويات التنمية المستدامة، ورسم الطريق لاتخاذ الإجراءات العملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية السابقة، ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة قضية عالمية تحض باهتمام كافة الدول، من خلال تطبيق وتنفيذ الأهداف والبرامج المسطرة من قبل الهيئات الدولية، وتم انعقاد عدة

[1]: معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص41

[2]:Rumen Gechev, Sustainable Development: Economic Aspects. Indianapolis, usa.2005.p1.

[3]: نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، مصر، ص، ص 126، 127

ندوات ومؤتمرات أخرى بعدها تعنى كلها بتطوير وتحيين هذه الأهداف حسب كل بلد وحسب التغيرات التي تطرأ على البشرية والعالم.

الفرع الثاني– تعريف التنمية المستدامة: ورد مصطلح sustainable development في تقرير" Our future Common" أو "مستقبلنا المشترك"، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وقد تشكلت هذه اللجنة سنة 1987م بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر من سنة 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج بالإضافة إلى 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وكان هذا التقرير أول من أشار إلى تعريف هذا المصطلح، وقد حاول العديد من الاقتصاديين تعريب المصطلح فظهرت عدة مصطلحات: التنمية المتواصلة، التنمية القابلة للإدامة، التنمية المستدامة، المستديمة، إلى أن استقر تعريبه على مصطلح التنمية المستدامة أو المستديمة والذي يتكون من شطرين "التنمية" و"المستدامة"، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة بقي محل انتقاد واختلاف ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها[1]:

- المستويات المختلفة لاستخدام التنمية المستدامة حيث يختلف في المستوى الدولي عنه في المستوى الوطني
- إن التنمية المستدامة ليست مجرد خططٍ لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المُتقدمة والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجيات القرون المقبلة؛
- إضافة إلى الاقتصاديين يتناول قضية التنمية المستدامة البيولوجيون والجيولوجيون والإيكولوجيين وعلماء الطبيعة، علماء الاجتماع والسياسة والمهتمون بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمون بالصحة؛
- صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلَّق بالإنتاج والاستهلاك.

أولا– لتعريف اللغوي: ويمكن تقسيم تعريف التنمية المستدامة إلى فرعين:

1. **التنمية في اللغة:** مصدره من الفعل "نمّى" يقال: أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا[2].
2. **المستدامة:** مأخوذة من استدامة الشيء أي: طلب دوامه[3].

ثانيا– التعريف الاصطلاحي: يواجه الاقتصاديون إشكالية كبيرة في تعريف مصطلح التنمية المستدامة بسبب التداخل الشديد بين مكوناتها، إضافة إلى جوانبها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والمؤسساتية.

---

[1]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 73

[2]: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، ص341

[3]: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الثاني عشر، ص213

1. **تعريف تقرير برونتلاند عام 1987**: يقضي هذا التعريف بأن التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر[1]، حدد هذا التعريف قضيتين أو دعامتين أساسيتين هما الحاجات الإنسانية خاصة الحاجات الأساسية للفقراء، والقيود التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجة الحاضر والمستقبل[2]،
2. **تعريف Edwerd barbier** : هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.
3. **تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1992 في تقريره العالمي بشان التنمية البشرية**: التنمية المستدامة عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية، والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة[3].
4. **تعريف المشرع الجزائري**: هي التنمية التي تهدف إلي التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادف إلى إشباع حاجات أجيال الحاضر والمستقبل[4].
5. كما عرفها أيضا أنها التنمية التي تضمن تلبية حاجات الحاضرين دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على إشباع الحاجات الخاصة بها[5].
6. كما عرفت التنمية المستدامة أنها نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة[6]

من خلال العرض السابق يتبين أن التنمية المستدامة مفهوم حديث ظهر في العقود الأخيرة يهدف إلى تحسين نوعية حياة البشر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة، للتوفيق بين مفهوم البيئة والتنمية، والتوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل في سبيل الارتقاء بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بأقل الأضرار.

ثالثا– مجالات تعريف التنمية المستدامة: تقسم مجالات التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات كالتالي:

---

[1]: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر 2000، ص63

[2]: محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص84

[3]: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 54

[4]: المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 43، ص08.

[5]: Ministère de l’aménagement du territoire et de l’environnement, Glossaire de l’environnement et du développement durable , Alger, 2004, p: 6.

[6]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 /2003/02 – المادة 03.

1. **التعريف الاقتصادي**: يرى الاقتصاديون في مختلف المدارس الفكرية أن التنمية المستدامة هي المحافظة على رأس المال الذي يضمن توليد الدخل لتعظيم الرفاهية البشرية في إطار القيود على رأس المال والتكنولوجيا بالإضافة إلى الإنصاف بين الحاضر والمستقبل، كما يختلف مفهوم التنمية المستدامة اقتصاديا في الشمال عن الجنوب، حيث تعنى التنمية المستدامة في الشمال أو الدول المتقدمة اقتصاديا بإجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وتشجيعها على تصدير نموذجها الصناعي عالميا، أما الدول الجنوبية أو الدول النامية غالبا فتعنى بالاستغلال الأمثل للموارد وتوظيفها لتحسين المستوى المعيشي للشعوب الفقيرة والأكثر فقرا في الجنوب، وتعمل التنمية المستدامة اقتصاديا على:

- إمداد القدر الكافي من المياه ورفع كفاءة استخدامها في تنمية القطاعات المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات...) بالإضافة إلى استخدامها في التنمية الحضرية والريفية؛
- رفع كفاءة الإنتاج في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي والعمل على تحسين نوعية الإنتاج للرقي به إلى التصدير والمنافسة العالمية؛
- تطوير القطاع الصناعي والاستفادة من المخرجات الزراعية والثروات الباطنية خاصة في البلدان النامية، للحد من استنزاف العملة الصعبة وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- التوزيع العادل للثروات، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي، وبناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، لتخفيض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. **التعريف الاجتماعي**: ينظر علماء الاجتماع للاستدامة الاجتماعية من خلال درجة التنظيمات الاجتماعية والتي تعتبر بدورها موردا استراتيجيا وفاعلا لتحقيق التنمية، واعتبروا أن خلق تنظيمات مساو لخلق رأس مال اجتماعي جديد يعمل على نشر الوعي الاجتماعي وتحسين سبل العيش ونشر القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق العدالة داخل المجتمع، وبالتالي فإن إعطاء الأولوية للبشر يؤدي إلى حفز التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، وتسعى مختلف الدول والتنظيمات الاجتماعية إلى المحافظة على النمو الطبيعي والمستقر للسكان وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، من خلال:

- تحسين المستوى التعليمي وتوفير فرص التعليم الإجباري والمجاني لمختلف شرائح المجتمع؛
- تطوير القطاع الصحية ورفع مستوى الخدمات الصحية تحسين الظروف الوقائية والصحية في أماكن العمل؛
- تأمين الخدمات الاجتماعية من سكن، أمن، مرافق عمومية، نقل؛ هواء نقي، مساحات الخضراء...الخ؛
- احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار،

- محاولة ربط خطط التنمية المستدامة بالتكنولوجيات الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

3. **التعريف البيئي:** يرى البيئيون أن الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية وانه لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، ويتحقق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية والمصادر الطاقوية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية، وتتحقق التنمية المستدامة بيئيا من خلال:

- ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها؛
- الاستخدام الأمثل والمستدام للأراضي الزراعية والغابات والثروة الحيوانية وتهيئة المساحات الخضراء؛
- عدم استنزاف مصادر الطاقة والموارد المعدنية المهددة بالنضوب، وحماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، بالاعتماد على توليد الطاقة من الموارد المتجددة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية،

4. **التعريف التكنولوجي:** نعني به نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون[1]

المطلب الثاني– مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة عملية شاملة تميزها مجموعة من المبادئ تقوم على مركزية الإنسان في مختلف الأعمال من اجل التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية، وتميزها ثلاثة أبعاد رئيسية ممثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي بالإضافة إلى بعد رابع وهو البعد المؤسساتي.

الفرع الأول– مبادئ التنمية المستدامة: من بين أهم المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة:

أولا– مبدأ العدالة بين الأجيال: تشير المادة الثالثة من قمة الأرض إلى مبدأ العدالة بين الأجيال إذ تقول: "إن الحق في التنمية يجب أن يحقق بطريقة تضمن بقسطاس تحقيق الحاجات المتعلقة بالبيئة والتنمية لأجيال الحاضر والمستقبل"، ويمكن التمييز بين نوعين من العدالة في مجال التنمية المستدامة، عدالة بين الأجيال ويقصد بها العدالة بين الشباب والعجزة، العدالة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وعلى الصعيد الدولي العدالة بين الشمال والجنوب وبين الدول الغنية والفقيرة، وعدالة داخل الأجيال والتي تسمى بالعدالة الاجتماعية.

وبالنظر إلى الوضع الراهن نجد انه من الغريب أن ينشغل العالم اليوم برفاهية الأجيال القادمة التي لم تولد بعد، ولا تأخذ معاناة فقراء اليوم بعين الاعتبار، فالتفاوت الموجود اليوم كبير لدرجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي

[1] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص55.

هو إدامة تفاوت مماثل للأجيال المقبلة[1]، فحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2005 أن مجموع دخل 500 فرد في العالم يفوق دخل 416 مليون نسمة حول العالم[2]، وهي معضلة تتطلب إعادة النظر في مشكلة التوزيع حول العالم والعمل على تحقيق الإنصاف في التوزيع بين الأجيال للتخفيف من حدة الفقر والفقراء وتحقيق ديمومة التنمية المستدامة.

ثانيا– مبدأ التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية، فمبدأ التوافق بين البيئة والتنمية من شأنه حل العديد من الخلافات الجوهرية بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية مثل انتشار التلوث العالمي الذي قلب حياة البشر وما ينجم عنه من آثار سلبية، انتشار الأمراض المستعصية وغيرها من المشاكل البيئية العالمية التي أصبحت البشرية جمعاء عرضة لأخطارها، حيث قاد هذا الارتباط العالمي مجموعة من الدول الغربية من خلال مؤتمر ريو دي جانييرو سنة 1992 بالتعهد بان تكون الأولى في إقامة نمط استهلاكي مدعوم على المدى الطويل[3]، نظرا لما أسفرت عنه أنظمة الإنتاج والاستهلاك اللاعقلانية من مشكلات بيئية كالاحتباس الحراري، تدهور طبقة الأوزون، تلوث الهواء وانتشار ثاني أكسيد الكربون من خلال الأدخنة المتصاعدة من مختلف المصانع.

ثالثا– مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية: ويسمى أيضا بالتنمية البشرية المستدامة والتي تمثل توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي لتلبية حاجيات الأجيال الحالية بأفضل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجيات الأجيال القادمة[4]، ويجسد هذا المبدأ المصلحة المشتركة للإنسان سواء الحاضرة أو القادمة من خلال استعمال الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الإنسان حسب قدرة المحيط البيئي والرغبة في المحافظة على هذه الموارد والاستعمال المعقول لها لرفاهية حاضر ومستقبل الإنسانية، ما يحقق تواصل أو اطراد بين الأجيال ويقوم مبدأ التنمية البشرية المستدامة على[5]:

---

[1]: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002، ص108

[2] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2005، النسخة الالكترونية، ص05.

[3]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص93

[4]: محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية البشرية، مع إشارة خاصة إلى واقع التمويل الذاتي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 24، العدد94 ، 2003، 59

[5]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص102

1. **الاستدامة:** عدم إلحاق الضرر بأجيال المستقبل من خلال استنزاف الموارد الطبيعية أو التسبب في المديونية التي تتحمل عبئها الأجيال القادمة مما يثقل كاهل الدولة ويخلق ظروفا صعبة في المستقبل؛
2. **الإنتاجية:** تتمثل في قدرة البشر على القيام بأنشطة منتجة وخلاقة؛
3. **المساواة:** تتمثل في تساوي الفرص المنوحة أمام كل أفراد المجتمع من دون أدنى تمييز أو عوائق؛
4. **التمكين:** أي التشارك بين أفراد المجتمع بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكيل حياتهم.

رابعا– مبدأ التطور التكنولوجي: كانت الدراسة التي نشرها الاقتصادي ابراموفيتش H.Abramovitz سنة 1956 عن تطور الاقتصاد الأمريكي منذ سنة 1870، بمثابة الحافز للبحث في مبدأ التطور التكنولوجي، حيث أسفرت هذه الدراسة على أن جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة عوامل النمو المعروفة (رأس المال، الأرض والعمل) إلا أن الجزء الأكبر من الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه إلى سبب غير معروف، وتم الرد على هذا التساؤل بنشر دراسة أخرى من نفس السنة للاقتصادي روبرت سولو على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1909-1949م يظهر فيها أن السبب غير المعروف هو التغير التكنولوجي، وميزت هذه الدراسة بين النمو الناتج عن التطور التكنولوجي والنمو الناتج عن الزيادة في رأس المال بالنسبة لعنصر العمل، وأسفرت الدراسة على أن 87.5 % من الزيادة في الإنتاجية تعود إلى التطور التكنولوجي، واعتبر روبرت سولو أن التغير التكنولوجي يشمل أي نوع من المسببات التي ترفع الإنتاجية من دون رأس المال والعمالة (التنظيم الجيد، المعرفة التكنولوجية المتطورة والتكوين الحسن لقوة العمل)، ما جعل التقدم التكنولوجي يمثل اليوم صلب الاهتمام بالتقدم البشري وسير عملية التنمية خاصة بعد بروز الثورة الصناعية الرابعة، فقد شهد العالم عدة قفزات تكنولوجية ساهمت في إزالة أو مد الحدود للنمو في السكان أو رأس المال، وبالرغم مما يمكن أن تفعله التكنولوجيا من تقدم وتطور في أهداف التنمية المستدامة إلا انه لا يمكن وضع الثقة العمياء في مخرجاتها، بل يجب البحث في الآثار الجانبية التي يمكن أن تترتب على تطبيقها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويشكل التقدم التكنولوجي أداة هامة للتنمية في حالة التوازن من خلال:

- اكتشاف طرق جديدة لجمع النفايات وإعادة تصنيع المواد المخلفة من اجل تخفيض التلوث؛
- تصميم أمثل للمنتجات بزيادة العمر الافتراضي عن طريق تطوير خدمات الصيانة؛
- التحكم في الطاقة الشمسية واستغلالها كمصدر خال من التلوث؛
- التقدم العلمي الطبي لتحسين الصحة العامة بتخفيض نسبة الوفيات؛

- ابتكار طرق جديدة للتحكم في النباتات والحشرات الضارة مبنية على الفهم الكامل للعلاقات المتشابكة البيئية والايكولوجية؛
- التقدم في اختراع وسائل ضبط النسل حتى يتساوى معدل المواليد مع معدل الوفيات المخفض.

وتعمل هذه العناصر مشتركة على تعزيز حالة الثبات والتوازن في المجتمع، عكس الاهتمامات قصيرة المدى التي تجر النظام الكوني نحو محدودية الأرض والانهيار التام بالاستغلال اللاعقلاني للموارد وتحقيق النمو المطرد.

وتكون التكنولوجيا عاملا مساهما في الاستدامة البيئية والاقتصادية إذا[1]:

- عملت على خفض تكاليف التلوث النسبي بشكل ملحوظ؛
- عملت على إحراز تقدم تقني يعمل على تقليل النفايات؛
- كانت قابلة للتطبيق بشكل عام.

خامسا– توسيع مفهوم رأس المال: يعتبر رأس المال من المبادئ الهامة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، فهو عنصر هام في العملية الإنتاجية لا يقل أهمية عن دور الموارد الطبيعية والعمل إلا انه يختلف عنهما كونه مشتق منهما، وهذا ما يتطلب ضرورة تكوينه وتوسيعه، ويتكون رأس المال وفقا لمفهوم التنمية المستدامة من مجموعة هامة من العناصر متمثلة في رأس المال المادي أو المعرفي، رأس المال البشري، رأس المال التكنولوجي، رأس المال العام، إضافة إلى الأهمية التي تلعبها القيم الثقافية للمجتمعات في استدامة التنمية.

سادسا– مبدأ التكامل بين عناصر التنمية المستدامة: تتمثل العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة في السكان، البيئة وعملية التنمية نفسها، ولمعرفة العلاقة بين مختلف عناصر التنمية يجب أخذها مثنى مثنى:

1. **العلاقة بين السكان والتنمية:** تتسبب التنمية في انخفاض واستقرار معدلات النمو السكاني، من خلال زيادة الدوافع التي تدفع الناس لتكوين أسرٍ صغيرة ذات مستوى معيشي مرتفع، كما يؤثّر النمو السكاني على التنمية بعدة اتجاهات؛ فهو يرفع الطلب الكلي، ومن ثم يحرك التنمية والنمو الاقتصادي[2]، مما يجعل الإنسان مصدر للثروة يساهم في الدفع إلى التقدم التكنولوجي، الزراعة، وهو ما يسمى بالضغط الخلاق.
2. **العلاقة بين السكان والبيئة:** تؤثر الظروف البيئية على الخصائص الديمغرافية، كما يعتبر الكثير من الاقتصاديين والعلماء أن كل الأمراض الاجتماعية والمجاعات والاصطدام بين المجموعات الغنية والفقيرة، والتصحر، والتدهور البيئي، وتدهور التنوع البيولوجي، وزيادة عدد العاهات الوراثية، ناتجّة عن الانفجار

[1]: دوغلاس موسشيت، مرجع سابق، ص72.

[2]: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص849

السكاني(1992 ***Cousteau***)، ويرى (***Ester Bosenrup***) في النمو الديمغرافي مصدرًا ممكنًا للتقدم، إذ أقر العلم بأن الإنسان ليس مجرد متغير عددي يمكن التحكُّم به وفقًا لأغراض التنمية، بل هو محور التنمية وهدفها، وأن الاستثمار في الإنسان وفي صحته وتعليمه هو ركيزة النمو الاقتصادي المطرد[1].

3. **العلاقة بين التنمية والبيئة:** يشير تقرير قمة الأرض أن حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة، كما أشار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن التنمية والبيئة ليستا تحديين منفصلين، فلا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدةٍ من موارد بيئية متداعية، ولا يمكن حماية البيئة عندما يهمل النمو تكاليف تدهور البيئة؛ لذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات حماية البيئة

الفرع الثاني– أبعاد التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بثلاث أبعاد رئيسية كما ورد من خلال التعاريف السابقة، ويجب أن تكون العناصر المكونة لهذه الأبعاد متكاملة فيما بينها ومتداخلة ومترابطة في نفس الوقت، لتحقيق الأهداف في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

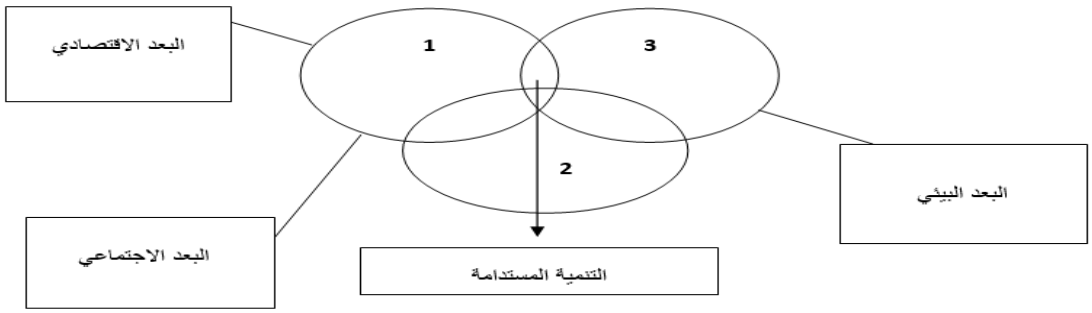
أولا– التمثيل البياني لأبعاد التنمية المستدامة: تبين الأشكال التالية مختلف العلاقات التي تربط بين أبعاد التنمية المستدامة ويمكن توضيح دلالة كل تمثيل بياني على حدا:

1. **الشكل الأول:** من خلال الشكل الأول يتبين أن التنمية المستدامة تقع في التقاطع الحاصل بين الظواهر المختلفة لعناصر التنمية المستدامة، حيث تتحقق في ظل توفر الأبعاد الثلاثة المكونة للتنمية المستدامة، ويدل الشكل على إمكانية حدوث ظواهر اقتصادية أخرى بعيدة عن الظواهر الاجتماعية، كذلك بالنسبة للظواهر البيئية التي لا تكون لها علاقة بالجانب الاقتصادي الاجتماعي إلى غيرها من الظواهر التي بإمكانها الحدوث بمعزل عن المكونات الأخرى،كما يمكن تفسير بعض الظواهر الأخرى من خلال الشكل فمثلا تقاطع البعد الاقتصادي مع البعد البيئي يبحث عن إيجاد طرق وأساليب معرفية لتوفير الطرق السليمة للعمليات الإنتاجية، كما أن تقاطع البعد الاجتماعي والبيئي فهو يعبر على مدى نشر التوعية الثقافية والبيئية[2].

[1]: بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، مداخلة في المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19 نوفمبر 2004، ص04.

[2] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص75

الشكل2-1: أبعاد التنمية المستدامة متداخلة ومتقاطعة



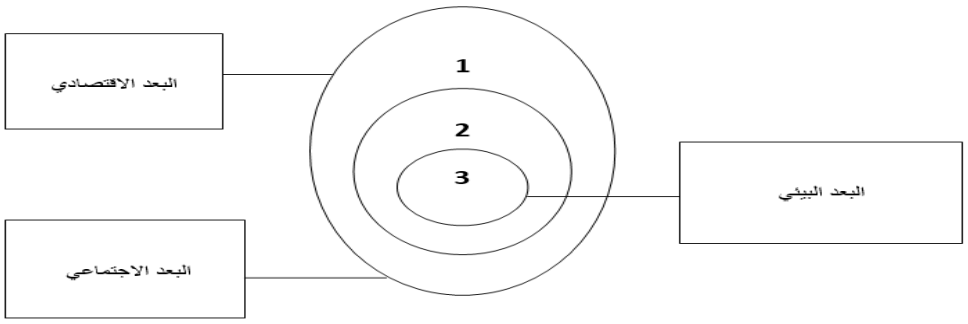
المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص75

2. **الشكل الثاني:** من خلال الشكل السابق للتنمية المستدامة تبين أن هناك الكثير من الانفصال بين أبعاد التنمية المستدامة ما استدعى تغيير الشكل للتعبير بصورة أوضح عن العلاقة التي تربط بين العناصر الثلاثة، حيث يبين الشكل الثاني الأبعاد وهي متكاملة في شكل حلقات ذات مركز واحد حيث يمثل النظام الاقتصادي أصغر بعد ثم يليه النظام الاجتماعي بما في ذلك[1]:

- مجال العلاقات الاقتصادية وهذا هو النظام الاقتصادي
- مجال العلاقات الاجتماعية والتي لا تمثل جزءا من النظام الاقتصادي

ويحوي النظام البيئي البعد الاقتصادي والاجتماعي ويشمل مجموعة الموارد التي تتيح لهم القيام بوظائفها، حيث يجب أن لا يغيب عنا أن تحقيق واحد من هذه الأبعاد لا يعني بلوغ الآخرين[2]

الشكل2-2: ابعاد التنمية المستدامة متكاملة



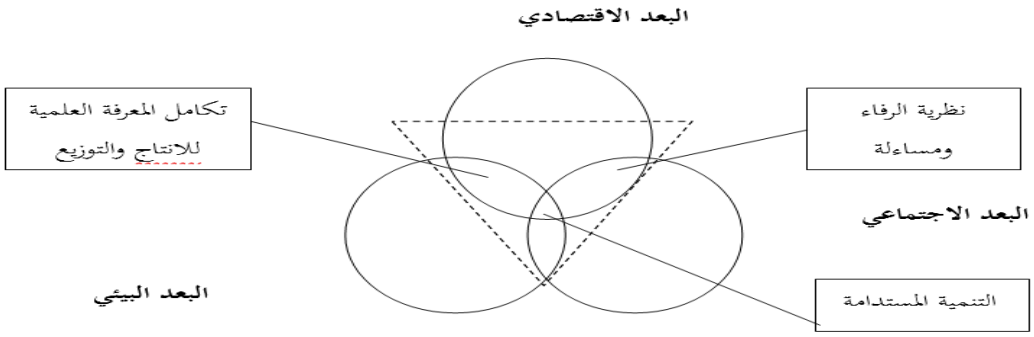
المصدر: معتصم محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص52

[1] : Giacomo D'Alisa, Dimensions of sustainable development: a proposal of systematization of sustainable approaches, Italy, 2007, dsems, p11.

[2] : Giacomo D'Alisa, Dimensions of sustainable development: a proposal of systematization of sustainable approaches, Italy, 2007, dsems, p13

3. **الشكل الثالث:** يمثل البعد البيئي قاعدة هذا الترابط ودعامته باعتباره أساس للمحافظة على الحياة، ويتوسط البعد الاجتماعي الشكل لما يحمله من اعتبارات لاحتياجات المجتمع ككل وكبنية تحية، وفي أعلى الشكل نجد البعد الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمجتمع وسبل تحقيق الرفاهية والمنافع مع عدم إلحاق الأضرار بالأساس وهو البعد البيئي.

الشكل2-3: ترابط أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 75

ثانيا– أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة كما أسلفنا الذكر، حيث يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتتمثل في الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، ويعتمد الجانب السياسي والمؤسساتي كأبعاد فرعية للتنمية المستدامة

1. **البعد الاقتصادي:** يمثل البعد الاقتصادي أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات، من أجل توفير المال والجهد والموارد باعتبار أن البيئة كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية يؤدي استنزاف مواردها وتلويثها إلى التقليل من فرص التنمية المستقبلية، ويتحقق ذلك بعمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج واستعمال الطاقات النظيفة، والأخذ بالتكنولوجيات الحسنة، بالإضافة إلى اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك والتسيير المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك الشروع في تجسيد استرَاتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح من أجل تحقيق العدالة بين الأفراد، كما تسعى الاستدامة الاقتصاديّة لتعظيم تدفّق الدّخل الّذي يمكن أن يتولّد على الأقل للحفاظ على المخزون من الأصول "رأس المال" الّتي تساهم في هذه النّواتج[1]، وتمثل

[1]: EUROPEAN COMMISSION, A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development, 2001, p4.

العناصر الآتية أهم محاور البعد الاقتصادي " النمو الاقتصادي المستديم، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية.

2. **البعد الاجتماعي**: يرتبط البعد البيئي والاقتصادي بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ويميز هذا البعد الجانب الإنساني بالمفهوم الضيق، ويتخذ من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، وضرورة التزام الأجيال بأهمية الإنصاف والعدالة وتطبيقها، مع القيام بالمفاضلة بين الطرق المؤدية للنمو واختيار الطرق التي تحقق رغباتها ورغبات أجيال المستقبل، وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي فيما يلي[1]: المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية، التنوع الثقافي.
3. **البعد البيئي**: يمثل البعد البيئي الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل الطاقة، التنوع البيولوجي؛ القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية، وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء[2]، مما يستدعي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية تهتم بوضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك اللاعقلاني للموارد البيئية، بالإضافة إلى البحث في طرق تسيير ومراقبة مخلفات المصانع والمدن الكبيرة وطريقة تخليص البشرية من أثارها السامة.
4. **البعد المؤسسي**: فضلا عن أبعاد التنمية المستدامة هناك بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي، ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة، ترسم وتطبق عن طريقها سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث يتوقف رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها[3].

---

[1]: حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة- فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص57

[2]: زرمان كريم التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001 مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع المركز الجامعي خنشلة جوان 2010، ص، ص198/197

[3]: Guyonnard F.Marie et Willard Frédirique, le Management environnemental au développement durable des enterprises, Ademe, France, 2005, P.25.

المطلب الثالث– مؤشرات التنمية المستدامة

أدى الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلي السعي نحو اعتماد مؤشرات واضحة في عناصرها، وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين والتي تشكل إطار العمل البيئي في العالم.

الفرع الأول– إعداد مؤشرات التنمية المستدامة: عكفت اللجنة العالمية للتنمية البيئية على إعداد قائمة من المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية المستدامة، بغية قياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك.

أولا– برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة: أكدت خطة عمل جوهانسبورغ وقرارات لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في الدورة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1995 على أهمية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية، والبيئية من اجل مساعدة صناع القرارات على تبني سياسات تضمن تحقيقها، حيث يهدف برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التوصل إلى قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، تتسم بالمرونة الكافية التي تسمح بقياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صناع القرار على المستوى الوطني.

ثانيا–معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة: إن وضع مؤشرات جديدة للتنمية المستدامة أصبح ضرورة حتمية من أجل إبداء القرار المناسب، أي تحويل التقييمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلان[1]، وحتى تكون هذه المؤشرات ذات كفاءة وفاعلية في المجتمع يجب إتباع مجموعة من المعايير الجيدة، وتتميز بالخصائص التالية[2]:

- تعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛

[1]: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي لدول شمال أفريقيا، المغرب 13 –16 مارس 2001.

[2]: زاوية رشيدة، فردية إسماعيل، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية المنعقد يومي 02-03ديسمبر 2019جامعة حمة لخضر، الوادي، ص07

- تكون واضحة ويمكن تحقيقها حتى يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛
- تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- **النواحي الخاصة:** ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح، بالإضافة إلى توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- **الحساسية للزمن:** بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم في فترة زمنية محددة مسبقا عادة ما تكون سنة.

الفرع الثاني – أهم مؤشرات التنمية المستدامة: اقترحت منظمة الأمم المتحدة في البداية 59 مؤشرا تم تصنيفهم إلى أربعة جوانب هي: جانب اقتصادي، جانب اجتماعي، جانب بيئي، جانب مؤسسي، بينما تم تحديد 12 مؤشر للتنمية المستدامة في المبادرة العربية للتنمية المستدامة: السلام، الأمن، الإطار المؤسسي، الحد من الفقر، الصحة، السكان، التعليم، التوعية، البحث العلمي، إدارة الموارد، الاستهلاك، الإنتاج[1].

أولا– المؤشرات الاقتصادية: تشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

1. **البنية الاقتصادية:** تعتمد معظم التحليلات الاقتصادية الرأسمالية على المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والتي لا تعطي صورة واضحة عن التنمية المستدامة، لذلك أصبح تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية تعكس طبيعة تأثير سياسات اقتصادية على الموارد الطبيعية في طليعة أولويات التنمية المستدامة، كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية[2]، وتتضمن البنية الاقتصادية مجموعة من المؤشرات أهمها:

أ. **الأداء الاقتصادي:** تتمثل مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلد فيما يلي:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** هو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة، يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة

[1]: مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص129.

[2]: باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص218.

الدافعة، حيث يعتمد هذا الأخير على الناتج الوطني وحجم السكان فكلما كان الفرق بين نسبة زيادة الناتج الوطني ونسبة زيادة السكان كبيرا كلما كان نصيب الفرد أكبر.

- **نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هو مؤشر هام في البنية الاقتصادية، يعبر عنه بنسبة مئوية، وتعود أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني لتلبية احتياجات ومتطلبات السكان وتحسين المستوى المعيشي، فالاستثمار الفعال والناجح يحقق قيمة مضافة تدفع عجلة النمو إلى الأمام، مما يسمح بمزيد من الإنتاجية وبالتالي الارتفاع بنصيب الفرد من الناتج الوطني وهو ما ينتج عنه تخفيض نسبة الفقر، فقد خفضت الصين والهند من عدد الفقراء بشكل كبير خلال فترة وجيزة عن طريق التوسع الكبير في الاستثمارات فأخرجت الصين 400 مليون شخص من الفقر وتضاعف متوسط الدخل خلال الفترة 1980-2002 ب10 مرات، فانتقل من 400 دولار إلى 4475 دولار سنة 2001 بالأسعار الدولية، وأصبح لدى الصين فائض في الميزان التجاري نتيجة لزيادة صادراتها على الواردات بسبب انخفاض أسعار كثير من منتجاتها في السوق الدولية، كما تضاعف الدخل في الهند 4 مرات، فانتقل من 67 دولار سنة 1980 إلى 2570 دولار سنة 2001[1]

ب. **التجارة الخارجية:** ويقاس هذا المؤشر بالميزان التجاري بين السلع والخدمات، ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد، حيث تمثل أنشطة الصناعة والتجارة والمؤسسات الصناعية والتجارية مصدرا هاما لتحقيق الرخاء والرفاهية، فهي تهيئ الفرص الرئيسية للتجارة والتوظيف والرزق من خلال الإنتاج المستدام الذي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية تعمل على تحسين المنتج وتحسين تنافسية المنتجات، مما يزيد من الميزة التنافسية التصديرية التي تضمن استدامة الصادرات السلعية والخدمية والتي تسمح بتحسين وضعية الفقراء خاصة إذا احتوت على[2]:

- تحسين البنية التحتية التي تدعم الأنشطة التصديرية لصغار وفقراء المنتجين؛
- توفر فرصا للمنتجين للحصول على التدريب والتكنولوجيا لتحسين مهاراتهم؛
- رفع جودة السلع والخدمات التي ينتجها المستثمرين خاصة المستضعفين منهم؛
- تعزيز مشاركة المجتمع في فوائد التصدير من خلال حماية المعرفة التقليدية والعلامات التجارية؛

[1]: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2005، تحسين مناخ الاستثمار من اجل الجميع تقرير عن التنمية في العالم 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 29.

[2] : محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص107.

- تقوية الصلات الايجابية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى

تؤدي كل هذه الظروف مجتمعة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري والمحافظة على ذلك التحسين للتعرف على معدل التغطية أو التبعية، التعرف على معدل التصدير أو سداد الواردات ومعرفة نسبة العجز أو الفائض إن وجدت والتي على أساسها يمكن اتخاذ القرارات.

ت. **الموارد والآليات المالية**: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

2. **أنماط الإنتاج والاستهلاك**: تعتبر قضية أساسية لما يعيشه العالم اليوم من استنزاف للموارد، ويقر كافة البيئيين انه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين، بشكل متساو وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، وهذه المسؤولية تتحملها في الأساس الدول الصناعية، وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية[1]:

أ. **استخدام الطاقة**: تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

ب. **إنتاج وإدارة النفايات**: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

ت. **النقل والمواصلات**: تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات"سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية...الخ"

ثانيا– المؤشرات الاجتماعية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا تركز على الإنسان كدعامة أساسية : المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن والسكان[2].

1. **العدالة الاجتماعية**: تمثل المساواة الاجتماعية مرآة عاكسة لنوعية الحياة والمشاركة العامة، وقد عالج جدول أعمال القرن "21" المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك

[1]: باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص219.

[2]: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 96

والمرأة والشباب وكذلك المجتمعات المحلية[1]، ورغم التزام معظم الدول بهذه الاتفاقيات إلا أن اغلبها لم تحقق نجاحا ملموسا في محاربة سوء توزيع الموارد وتغلغل الفقر وسط مجتمعاتها ومن بين هذه المؤشرات:

أ. **محاربة الفقر**: يعتبر تخفيض معدّل الفقر من أهم مؤشرات التي تساهم في تحقيق الاستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المؤشر من خلال[2]:

- **نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر**: هو مؤشر يعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.
- **مؤشر الفقر البشري**: يعبر عن نسبة السكان الذين يعيشون على خطّ الفقر في الدول المتقدمة أما بالنّسبة للبلدان النّامية فإنّ هذا المؤشّر مركّب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحّيّة وتقاس بنسبة مئويّة من النّاس الّذين لم يبلغوا سنّ الأربعين، المعرفة، الأمية، وتوفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الّذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة[3].
- **معدل البطالة**: يمثل نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويبيّن المؤشّر جميع أفراد القوّة العاملة غير الموظّفين أو العاملين المستقلّين كنسبة من القوّة العاملة سواء بالدول المتقدّمة أو النّامية.

ب– التفاوت في توزيع الدخول: وترتبط العدالة الاجتماعية أيضا بعدالة وشمولية توزيع الموارد وإتاحة الفرص لمن هم في حاجة أكثر إليها، والعدالة في الأجور وعدم التمييز بين الرجال والنساء، واتخاذ القرارات من اجل الحد من التفاوت في التوزيع بين مختلف أفراد المجتمع ذاته، وبين الدول الغنية والفقيرة على المستوى العالمي.

2. **مؤشر التعليم**: ويتمثل في تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ويعتبر من أهم المكاسب التي يحصل عليها لتحقيق النجاح في الحياة، ويرتكز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن 21 حول مجموعة من الأهداف ممثلة في إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب، زيادة التوعية العامة[4]، وتتمثل أهم مؤشرات التعليم فيما يلي: "معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، مؤشر المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية".

---

[1]: للمزيد من التفاصيل انظر United Nation, Agenda 21,Chapter 3,4,6,25 and 26

[2]: سالمي رشيد، عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة يومي 23–24 افريل 2018، جامعة البليدة، ص 8.

[3]: عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015، ص174

[4] :United Nation, Agenda21, chapter 36

3. **مؤشر الصحة:** يهتم هذا المؤشر بقياس نسبة حماية صحة الإنسان وتعزيزها، فالصحة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التّنمية المستدامة من خلال الحصول على الخدمات الصحية والسيطرة على الأمراض وتأمين تغذية سليمة للسكان ويتضمّن قياس الجانب الصّحّي عدّة مؤشّرات أهمّها :متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة، وعدد السّكّان الّذين لا يحصلون على المياه النظيفة وعلى الخدمات الصّحّيّة الضرورية، ومن الأهداف التي ذكرها جدول أعمال القرن 21 حول هذا المؤشر[1]:
   - توفير الاحتياجات الغذائية والرعاية الصحية الأولية خاصة في الأرياف؛
   - التحكم في سير الأمراض المعدية وحماية الأطفال وكبار السن؛
   - التخفيف من حجم الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي؛
4. **مؤشر الأمن:** يعتمد هذا المؤشر على وجود عادل ومتطور للإدارة الأمنية يعمل على حماية المواطن من الجريمة، وقد ركز جدول أعمال القرن 21 على مجموعة من المسائل المتعلقة بالأمن والمتمثلة في "العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة، جرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي[2].
5. **معدل الجريمة:** يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[3]، حيث يكون لمعدّل الجريمة المرتفع أثر سلبيّ كبير جدا على التّنمية المستدامة، فتخلق مناخا من الخوف يهدد امن وكرامة الحياة، وتستخدم الجريمة أيضا كمؤشر لقياس الاحترام وسيادة القانون.
6. **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:** يمثل هذا المؤشر متوسط تغيير المعدل السنوي لحجم السكان، ويقيس معدل النمو السكاني للسنة[4]، وتربطه علاقة عكسية مع التنمية المستدامة حيث كلما زاد معدل السكان في دولة ما ارتفعت نسبة الاستهلاك وانخفضت نسبة النمو الاقتصادي المستدام،
7. **السكن:** تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية[5]، ويمثل السكن الملائم أهم الاحتياجات التي يسعى الأفراد لتحقيقها إلا أنه يحول بينه وبين الحصول عليه عدة عوائق منها الفقر، البطالة، هجرة الأرياف إلى الحضر، سوء التخطيط العمراني.

---

[1]: United Nation, Agenda21, chapter 6

[2] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 99.

[3] : United Nations -Report of the world Summit for Social development-

[4] :عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 174

[5] : http://www.urbanobservatory.org/indicators

ثالثا– مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة: اعتمدت هذه المؤشرات في مؤتمر قمة الأرض من طرف هيئة الأمم المتحدة سنة 1992 لأول مرة ومن بعده القمة الثانية سنة 2002 لقياس التقدم المحرز في المحافظة على البيئة وتثمين الجهود المبذولة في هذا الجانب، ويتضمن هذا المؤشر مجموعة من المحاور:

1. **الغلاف الجوي:** اهتم جدول أعمال القرن 21 بمشكلات الغلاف الجوي من خلال تقديم العديد من التوصيات وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ، وتحسين نوعية الهواء من خلال تقليل الانبعاثات الغازية الملوثة والسامة من المصادر الثابتة والمتحركة ومن بين أهم قضايا الغلاف الجوي:

أ. **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون

ب. **استنفاد طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ت. **نوعية الهواء:** يتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية[1]

2. **الأراضي:** حثت أجندة القرن الحادي والعشرين على منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف ومن التدهور البيئي الذي ينقص من كفاءتها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي[2]:

أ. **الزراعة:** تقاس بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

ب. **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

ت. **التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية، ويعتبر تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

ث. **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة.

3. **البحار والمحيطات:** تتعرض البحار والمحيطات إلى عدة مشاكل من بينها التلوث الصادر عن السواحل، تراجع إنتاجية مصائد الأسماك تلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل، مما دعا إلى الاهتمام بهذه القضايا من قبل مختلف دول العالم وقد دعا جدول أعمال القرن 21 إلى إتباع نهج متكامل ومعتمد على النظم الايكولوجية لحماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، ومن بين أهم المؤشرات هذا المجال[3]:

---

[1] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص103.

[2] : عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص188

[3] : باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 216

أ. **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية

ب. **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية

4. **المياه العذبة:** إن إدارة الموارد المائية بطريق مستدامة من اكبر التحديات التي تواجهها دول العالم، نظرا لأهمية عنصر الماء في حياة البشر وعرضة هذه الموارد للاستخدام اللاعقلاني والتلوث، وهشاشة أنظمة المياه العذبة مثل الجداول والبحيرات والأنهار، وتمثل دول إفريقيا ودول الشرق الأوسط أكثر البلدان عرضة للتدهور البيئي في مجال المياه وتعرض هذه البلدان لمشاكل ندرة هذا المورد، وأصبحت قضايا استدامة المياه من بين الأوليات البيئية والاقتصادية في ظل التزايد السكاني وتزايد الملوثات والمخلفات الصناعية، فيمكن أن يصل عدد سكان العالم في دول ومناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة عام 2025م إلى 1.8 مليار نسمة، وقد يتعرض ثلثا سكان العالم لأزمة مياه حيث تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية (GEO4) إلى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في ظل هذه الأوضاع في عام 2050م[1]، ومن بين أهم المؤشرات التي تقيس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة كما ونوعا نجد[2]:

أ. تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه

ب. أما كمية المياه تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية

4. **التنوع الحيوي:** يشير عدد أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض إلى مدى تعرض التنوع الحيوي للخطر من جراء الأنشطة البشرية والضغط على البيئة مثل تدمير البيئة الطبيعية واستمرار الأنواع المهددة بالانقراض في الارتفاع حيث وصل في السنوات الأخيرة إلى 8300 نوع من النباتات و6700 نوع من الحيوانات[3]، وهو ما يستدعي ضرورة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ممثلة في الكائنات الحية من نباتات وحيوانات، وتتمثل أهم المؤشرات التي تقيس التنمية المستدامة في مجال التنوع الحيوي في:

أ. نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض،

ب. ونسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة

[1] : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية GEO4، ص 11

[2] : باتر علي وردم، نفس المرجع، ص217

[3] : برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة، 2004-2005، ص88.

رابعا– المؤشرات المؤسسية: تتمثل أهم القضايا المتعلقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1. **الإطار المؤسسي:** يتمثل في الاستراتيجيات والبرامج والخطط التي تضعها الدول من اجل تحقيق الاستدامة، والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي وفقا لتعليمات مخطط أعمال القرن 21 المذكورة في الباب الرابع المخصص لوسائل تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة من خلال ثمانية فصول كاملة[1].
2. **القدرة المؤسسية:** تمثل أداة هامة لتسيير التقدم نحو التنمية المستدامة، إلا أن قياسها يخضع لعدد محدود من المؤشرات الأساسية ممثلة في:

أ. عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 من السكان؛

ب. عدد خطوط الهاتف الثابت والجوال لكل 1000 من السكان؛

ت. عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 من السكان؛

ث. نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تبين إمكانية الوصول إلى المعلومات البينية الأساسية للعلم والتكنولوجيا والاتصالات؛

ج. الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية يقيس درجة التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها؛

[1]: محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص117.

المبحث الثالث– نظريات، أهداف ومعوقات التنمية المستدامة

اعتمد قادة العالم مجموعة من الأهداف الإنمائية سنة 2000 وحددت مدة تحقيقها ونهاية صلاحيتها بحلول عام 2015، وقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بنطاقها الضيق قد ركزت على تخفيض الفقر إلى النصف وتحسين مستويات لمعيشة لأفقر سكان العالم بحلول عام 2015، ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق هذه الأهداف أمكن تحقيق احد الأهداف الحيوية المتمثل في تخفيض مستويات الفقر المدقع إلى النصف قبل موعده المقرر عام 2010 ومع ذلك بقي هناك قرابة المليار نسمة يعيشون في فقر مدقع يقدر بمقياس البنك الدولي بواقع 1.25 دولار يوميا وأكثر من 800 ألف نسمة لا يجدون ما يكفيهم من طعام[1]، ثم رسمت مخططا اخر ب 17 هدفا للفترة 2016-2030 تسعى لتطبيقها في مختلف دول العالم لتحقيق الرفاه الاقتصادي وكرامة الانسان، وقد تعددت آراء وأفكار الاقتصاديين حول آليات تحقيق التنمية المستدامة ونتج عنها مجموعة من النظريات تهدف كلها إلى معرفة مشكلة تأخر التنمية المستدامة خاصة في المناطق الريفية واهم الأسباب التي أدت إلى ذلك،

المطلب الأول– نظريات التنمية المستدامة: اختلفت نظريات التنمية المستدامة بين محافظين يرون أسبقية الجانب الطبيعي البيئي على الجانب الإنساني وبين متشائمين أفرطوا في تخوفاتهم من نضوب الموارد الطبيعة بالرغم من اعترافاتهم الضمنية التي ترى بضرورة تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظريات الداعية للأولوية البيئية: يرى رواد هذه النظريات أن الاهتمام بالبيئية أساس التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الفئة من العلماء انه يمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي من خلال استعمال التقنيات النظيفة كالطاقة الشمسية، وترشيد استخدام الموارد البيئية في حدود ما تسمح به الطبيعة، وتجنب تقنيات النمو الذي يضر البيئة ويساهم في تدهورها، ومن بين أهم نظريات الأولوية البيئية:

أولا– نظريات النزعة المحافظة: طالب أصحاب هذا الاتجاه بالمحافظة على الموارد الطبيعية وضرورة الحد من النمو الذي سيؤدي بأي حال من الأحوال إلى نضوب هذه الموارد.

1. **النظريات الداعية إلى أولوية الطبيعة على الإنسان:** تقوم هذه النظريات على إعطاء الأولوية للكائنات الطبيعية وغير البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الإنسان جزء من الطبيعة ولا يمكن له أن يتصرف فيها وإنما تعمل الطبيعة ذاتها على حماية نفسها وتسيير علاقة المحيط

[1]: صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع، يونيو 2015، ص24

بالمجتمع بأنظمتها الايكولوجية وهو من أوجه قصور هذه النظريات، ومن أهم هذه النظريات:

2. نظرية GAYA[1] لجيمس لوفلوك ونظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية **DEEPECOLOGY** وترى كلتا النظرتين أسبقية الطبيعة على الإنسان بمنظور أنها خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحاضر والمستقبلية، وترفض أي تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا تنبع فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية، وبالتالي التنديد بأي استغلال للطبيعة.
3. **الحركة الأمريكية المحافظة: 1890–1920**: قادها الاقتصادي الأمريكي تيودور روزفلت Theo Dore Roosevelt، حيث مثلت هذه الحركة نجاحا للفكر الإيديولوجي السياسي في الو.م. أ خلال الفترة 1890-1920، واعتبرت النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وان الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة، كما أنه من أهم معتقدات تلك الحركة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية يتم بمعدل اقل كلما كان أفضل كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة وان التحكم والإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه مما يدل على أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام والجدل حول الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة.
4. **نظرية النضوج**: كان أ هانسن"A.Hansen" هو المدافع الرئيسي عنها، حيث يرى أنصار نظريات الركود أن التقدم الاقتصادي على المدى الطويل ما هو إلا نارا من القش سريعة الانطفاء، ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار والماء) غدت بصورة مستمرة الآلة، وتزايد السكان في الوقت ذاته ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها وان تدخل في فترة ركود نسبي وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فانه يصل لا محالة إلى حالة النضوج
5. **نظرية حالة الثبات المستقرة**: ظهر مصطلح الحد المطلق من جديد في سنوات الستينيات بزعامة الديمغرافيين والطاقويين هذه المرة، حيث أكدت مجموعة من العلماء أن إيقاف النمو الاقتصادي أو إبطائه يعتبر السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة، بهدف تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، إلا أن هذا الخيار يضر بالدول المتخلفة بصفة خاصة عندما يفرض عليها أن

[1] :Beat burgenmrier, économie de développement durable, de boech 2eme édition, Belgique, 2005, p195.

توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين سنة 1970 إلا أنه واجه العديد من الانتقادات على اعتبار انه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات اقل ديمقراطية، خاصة بالنسبة للدول النامية.

ثانيا– النظريات ذات النزعة التفاؤلية: حيث اعتبرت هذه النظريات أن استهلاك الموارد بطرق رشيدة يمكننا من بلوغ التنمية دون الوصول إلى استنفاذها من الطبيعة.

1. **النظرية المتفائلة:** من بين مؤيدي هذه النظرية الاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت وكان اقل تشاؤما، حيث رأى أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة التي من الممكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل لم يتوصل إليها بعد ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة، واستند في مبادئه على التنمية المستقبلية على قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي إلى خفض معدلات النمو السكاني كما يعتقد جون ستيورت ميل، وبالرغم من تفاؤله إلا انه رأى انه حينما يتم استنفاذ الموارد البيئية بشكل تام في الأغراض الصناعية وغيرها فلن نتوصل إلى عالم مثالي بأي حال من الأحوال، وقد نشر مالتوس أفكاره لأول مرة عام 1798 حيث ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والمجاعات والأمراض[1].
2. **دراسة برانت وموورس سنة 1963:** أعد الاقتصاديين دراسة عن النمو والندرة تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، وأكدت النتائج انه بالنسبة للزراعة والمعادن فان أسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870-1957، وتم تبرير النتائج من قبل الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي يرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويخفض من تكاليفها مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الاقتصادية وبالتالي فان برانت وموورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

ثالثا– النظريات المتشائمة: يرى رواد هذه النظريات أن كل من النمو السكاني والنمو في الإنتاج والتصنيع عوامل سوف لن تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. **النظرية المتشائمة:** كان الاقتصادي توماس مالتوس من بين أهم رواد هذه النظرية، واظهر رفضه للنظريات المتفائلة التي ترى أن العقل البشري والتقدم التكنولوجي قادرون على حل جميع المشاكل

[1] : محمد حامد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص،ص 57،58

والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي والبشرية مستقبلا من خلال مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان سنة 1798، ويرى مالتس أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة وبالتالي فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية[1]، وانتقدت النظرية لأنه لم يبين كيفية التنبؤ التي استند إليها وافتراضاته غير واضحة واشتمل على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج[2].

2. **نظرية حدود النمو لنادي روما:** أعلن نادي روما تقرير حدود النمو سنة 1972 والذي تم من خلاله صياغة نظرية جديدة عرفت بنظرية حدود النمو، بعد مرور 9 سنوات فقط على إعلان دراسة برانت وموس، استخدمت هذه النظرية خمس متغيرات عالمية وهي السكان الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة والتلوث لإعداد نموذج جديد بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية وكانت التنبؤات التي توصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ أن مستقبل معدلات نمو السكان في العالم والإنتاج الغذائي ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل أسي "exponentially" إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة والإنتاج الزراعي والتلوث المفرط كما تنبأ التقرير بنضوب 11 معدن قبل نهاية القرن ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة الزنك القصدير، حيث أكد أنصار نظرية حدود النمو من واقع تطور عدد السكان في العالم وكذلك الإنتاج الصناعي سواء على مستوى كل دولة صناعية على حدا أو على مستوى العالم الصناعي ككل أن كلا من عدد السكان والإنتاج الصناعي ينمو نموا أسيا وهذا النمو الأسي للإنتاج الصناعي هو الذي يفسر التراكم الرأسمالي المتزايد في الدول المتقدمة واتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية ومضمون هذه النظرية[3]:

- استمرار اتجاه النمو الحالي في السكان، إنتاج الغذاء والتصنيع واستنفاذ الموارد الطبيعية الناضبة يؤدي إلى الوصول إلى أقصى حدود النمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال 100 عام على الأكثر، ويمكن تلافي هذه النتيجة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في

[1] : اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 64.

[2] : يحي سعيدي، صورية شني، نظرية التنمية المستدامة، مقالة عدد 03،04، اكتوبر 2005، جامعة المسيلة، ص04.

[3] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 135.

التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن، ومضمون ذلك أن تستبدل الدول هدف النمو بهدف آخر وهو التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها ولن يتأتى ذلك إلا بوضع حدود للنمو إلا أن الواقع العملي قد اثبتت بعد ذلك فشل التنبؤات ومن أهم الدلائل على ذلك ارتفاع معدلات إنتاج واحتياطات البترول حتى عام 1974 ومع ذلك فان المناقشات حول الموارد البيئية مازالت تتبنى هذا المنهج في التنبؤ وقد اعترض العديد من الاقتصاديين على هذه النظرية ووجهوا لها العديد من الانتقادات ومن أهمها عدم قيام النظرية على بيانات إحصائية محددة وتجاهل نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق.

الفرع الثاني– النظريات الداعية إلى الأولية الاقتصادية: بدأ علماء الاقتصاد التقليديين يهتمون بالجوانب البيئية اقتداء بعلماء الاقتصاد البيئي من خلال الاهتمام بقيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها، ومن بينها:

أولا– نظرية تعديل السوق: ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية أن الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها في السوق بشكل نقدي تعتبر عوامل خارجية لا يمكنها التأثير في سير العملية الاقتصادية، مثل التعامل مع النفايات، الموارد الطبيعية كالماء والهواء والموارد الطاقوية على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة، وقد أكد الاقتصادي مارشال أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر على أداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم الاقتصاد الخارجي، ومنه بات لزاما اخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤشرات فاعلة ما يتطلب بالتالي تعديل السوق[1].

ثانيا– نظرية الاستدخال لارتور بيجو Arteur Pigou: يقترح ارتور بيجو تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية عن الظواهر التي تحدث خارج السوق مثل الرسوم والمساعدات كتعويضات يتحملها المسئولون عن النفايات الملوثة جراء إنتاج واستهلاك بعض الموارد ومنها البيئية كالنفايات الصناعية والتي تكلف معالجتها مبالغ مالية هامة، وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة، وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل لرسوم كل شخص يلوث الجو وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو إعادة استعمالها لمكافحة التلوث[2].

ثالثا– نظرية حقوق الملكية: ينتقد الاقتصادي رونالد كواز الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو ويقترح حلا اقل تشددا ليترك مجالا واسعا لقوانين المنافسة وينطلق من معاينة مفادها أن المواد البيئية ليست ملكا

[1]Michel bassend, metrobssation crise écologique et développement durable, France, Sn imprimeur 2000, p 99, 100.

[2]Toladidia, thombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan, avril 2008, p37

لأحد ويقول انه إذا كانت قوانين الملكية واضحة فانه من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين، إلا أن هذه النظرية أفرطت في الاعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية[1].

رابعا– نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي هارولد هوتلينغ بنشر دراسته حول اقتصاديات الموارد الناضبة في عام 1931، حيث قام في هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل، وهو أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضبة وضرورة أخذها بعين الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب، وتستند نظريته إلى فرض أساسي هو أن ملاك المورد الناضب وهم يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية ولتحقيق ذلك لابد أن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات وإلا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل إنتاجه من فترة إلى أخرى، وبالتالي فإن فكرة هولتينغ تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير للقرن العشرين.

خامسا– نظرية القيمة الاقتصادية الكلية: جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها، مثلا يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأراضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة تبدو هذه المقاربة محدودة ومختزلة نظرا لطابعها النفعي، انطلاقا من هذه المعاينة أقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلف التمثلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية دون أن تأخذ في الحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة فمثلا يؤدي قطع الأخشاب إلى كلفة مباشرة مرتبطة على سبيل المثال بمتعة المتنزهين والذي يمكن اعتباره قيمة في بعض المناطق وكلفة ايكولوجية مرتبطة بخسارة التنوع البيولوجي، يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي اغلب الأحيان يتم اللجوء إلى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع أو للعكس حيث يطلب من الناس حسب إمكانياتهم المالية المساهمة في الحفاظ على البيئة أو تحديد إمكاناتهم في تقبل أو تحمل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة فمعارضي هذه النظرية يرون أن هذه الطريقة لا تعطي إلا قيمة تقريبية للطبيعة.

[1] Toladidia, thombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles ;opcit, p35

سادسا– نظرية الاقتصاد الايكولوجي: يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية ومن ثم يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية وحسب هذا التيار لا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي[1]:

- إن حدود استيعاب الطبيعة محدودة وعلى النظام الاقتصادي أن يأخذها في الحسبان؛
- يجب التنبؤ لإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والنابضة؛
- يجب احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة.

سابعا– نظرية النمو الداخلي: دعت إلى ضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي، وقد كان لنماذج النمو الداخلي سمة أساسية وهي أنها تفترض أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود لكن كيف يمكن لذلك أن يتحقق في ظل عالم متغير بموارده الناضبة، كما تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا سوف لن تتمكن من إزالة الآثار السلبية للتنمية إلا إذا وجهت نحو هذا الهدف.

الفرع الثالث– النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية: تهدف أساسا إلى تطبيق مبدأ العدالة في التوزيع على مختلف المستويات الشرائح إضافة إلى تحقيق العدالة في التوزيع بين مختلف المناطق.

أولا– نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: وضعها الاقتصادي جونر ميردال Goner Myrdal تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية للدولة، وتؤدي هذه الحركة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية والهامش والذي تمثله الأرياف ويحدد ذلك من خلال نوعين من التأثيرات المتبادلة[2]:

1. **الآثار الانتشارية الموجبة:** تزيد بازدياد نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش حيث يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ومن اجل إشباع هذه الحاجيات من الريف يتم تصدير تقنيات حديثة ومتطورة لتحسين المنتجات الزراعية وتطويرها وتتوقف سرعة انتشار

[1]: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 141

[2] : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 61- 65 بتصرف.

الآثار التنموية من المركز إلى الأرياف وفقا للوضع التنموي بالمركز، وتحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة "المفتاحية"، في منطقة معينة عند توفر التسهيلات المالية والبنية التحتية الجيدة، مما ينتج عنه فرص عمل جديدة ودخول إضافية مما يزيد من نسبة الطلب على السلع والبضائع العامة والتي تمثل في نفس الوقت مدخلات رئيسية لهذه الصناعات مما يساهم في توسع المؤسسات القائمة ونشوء المزيد من هذه المؤسسات وتحقيق الفرص الجديدة للعمل، وتستمر عملية التراكم على هذا النحو في المركز من خلال الاتساع في أسواقه على حساب الهوامش وتحقيق المزيد من تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف، الأمر الذي يعمق من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الريف والحضر، خاصة بغياب التخطيط الحكومي لزيادة وتسريع الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش وهو ما يحدث في معظم الدول النامية.

2. **الآثار الخلفية السالبة:** تتمثل في الهجرة المنتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز ويرتبط سبب الهجرة بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش.

ثانيا– نظرية الاستقطاب أو مراكز النمو لهيرشمان Hirschman: تختلف عن سابقتها في بعض النقاط[1]:

- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة والمواد الأولية ورأس المال من الأرياف إلى المدن عوضا عن مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال.
- استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.
- يقول هيرشمان أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.
- يتفق هيرشمان مع ميردال بان التدخل الدولي الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب) وضروري للحصول على الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش.

ثالثا– نظرية الاستقطاب العكسي: يرى الاقتصادي ريكاردسون أن الآثار الانتشارية تحدث من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي دون تدخل الحكومة عكس ما يرى أصحاب النظريتين السابقتين، وتقول الفرضية الأساسية لهذه النظرية أن: التنمية الإقليمية تمر بمرحلتين : الأولى إستقطابية تستمر حتى تصل التنمية

[1] : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص66

إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، وتبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم ولخص ريكارديسون نظريته في ثلاث مراحل رئيسية وهي: مرحلة التحضير (الاستقطاب)، مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز، مرحلة اللامركزية الإقليمية.

رابعا– نظرية القلب والأطراف: أسسها فريدمان ويرى أن النظام الجغرافي للدول النامية يتكون من نظامين:

1. **القلب:** وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وقطب أو مركز النمو
2. **الأطراف:** وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية

وتقوم بينهما علاقة تبعية من الهوامش إلى المركز، وحاول من خلال نظريته تفسير وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى وقد طور نموذجا من أربع مراحل رئيسية هي[1]:

1. **مرحلة النمط المكاني المستقل:** يميز هذه المرحلة وجود العديد من المراكز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.
2. **مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني:** حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسيا على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.
3. **مرحلة المراكز الفرعية:** يظهر في هذه المرحلة عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.
4. **مرحلة الهرمية:** حيث تؤدي العلاقة بين المركز وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني.

وقد أكد فريدمان أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو.

خامسا– نظرية التحيز الحضري: جاءت دراسة الاقتصادي ميخائيل ليبتون بغية الإجابة على تساؤل لماذا يبقى الفقراء فقراء رغم قيام العديد من الدراسات الاقتصادية والجغرافية..؟ ويرى ليبتون في نظريته أن الصراع في العالم لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة حيث تقول الفرضية الأساسية في نظريته أن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة والفاعلية، بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم

[1] : مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص146

مثل قطاع الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

ومن هنا يتضح أن النظريات توصلت إلى مشكلة هي هل أن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

في هذا الشأن يقول ليستر براون Lester Brown سنة 1999 أننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الحادي والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويقول"Bertrand rassel" علينا أن نتذكر إنسانيتنا وننسى ما عداها، وندرك دائما أن الثقافة هي حجر الزاوية في كل عمل إنساني.

منذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم دولية كثيرة المناقشة لموضوع التنمية المستدامة تلاحقت فيها الدراسات والأبحاث والندوات والمؤتمرات منها قمة الأرض في ريو دي جانييرو سنة 1992 ونتج عنه أجندة القرن **21**، الحلقة الخاصة بمراجعة الأجندة المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997، ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا 2001 ، وتبين كل هذه الفعاليات الدولية أن العالم يواجه مشاكل بيئية مختلفة ناتجة عن غياب الضوابط الأخلاقية وليس نقص الموارد، كما تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية فحسب بل تكمن أيضا في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم في المناطق والدول وفيما بينها وتتمثل في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك لغياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

سادسا– نظرية النظام العالمي: يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي ينعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة وبعبارة عاطفية هم يدعون بأنه على الكثرة الغالبة من سكان العالم الثالث أن يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من أن نبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة، وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بان تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء وعذاب الكدح والرق والجهل والقسوة في القطب الآخر[1].

سابعا– نظرية النمو الاقتصادي الأمثل: قدم هذه النظرية فرانك رمزي وطورها آخرون من بعده، وهي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في احد الأفراد أو احد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر، وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي عادة تعرف على أنها

[1]: جو بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، 2004، ص،ص 266،267.

مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال، ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع، وبمعنى آخر فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية هي فنه يمكن صياغتها أي الرفاهية الاجتماعية كدالة في منافع الأفراد: .....U0.....Un..... حيث:

$W= \min (U0.....Un)$

ولذلك فان تعظيم الرفاهية الاجتماعية لا بد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع.

المطلب الثاني– أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016–2030

اعتمدت أجندة القرن 21 سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، توفر هذه الأهداف منظورا يمكننا من التركيز على التحديات والخيارات التي تنشا عن محاولات تحقيق التوازن بين الموارد المحدودة والشعوب المتزايدة في حين أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسات وقرارات جريئة قائمة على أدلة[1]، وتقسم حسب الفروع التالية:

الفرع الأول– الأهداف المتعلقة بالإنسان والكرامة: تتمثل في الأهداف التي لها علاقة مباشرة بالإنسان:

أولا– الأهداف المتعلقة بالكرامة: تشمل جميع الأهداف التي تصون وتحفظ كرامة الإنسان.

1- **القضاء على الفقر المدقع:** يعتبر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر المدقع في كافة أنحاء العالم وضمان الحد الأدنى من الدخل بالنسبة للأفراد.

2- **القضاء على الجوع:** يتعين على دول العالم اتخاذ الإجراءات السريعة لتوفير الغذاء والإغاثة الإنسانية وإنقاذ أكثر من ربع مليار شخص يحتمل أن يكونوا على حافة الوقوع في مجاعة، إضافة إلى تغيير النظام الغذائي والزراعي العالميين لتوفير الغذاء ل 820 مليون شخص يعانون من الجوع في مختلف أنحاء العالم.

ثانيا– الأهداف المتعلقة بالإنسان: تعمل هذه الأهداف على تحسين نوعية حياة الإنسان وتشمل ما يلي:

3– ضمان المعيشة: من خلال ضمان العيش الكريم وتحقيق حياة صحية في جميع الأعمار.

4- **ضمان جودة التعليم:** فهو يمكن من الهروب من الفقر ومن الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد.

5- **تحقيق المساواة بين الجنسين:** وهي حق أساسي وقاعدة أساس ضرورية لعالم مسالم ومزدهر ومستدام.

[1]: التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 12

6- **ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع:** من أجل توفير مياه مأمونة وصحية للأفراد للتخفيف من حدة الأمراض الناجمة عن المياه الملوثة، وتعمل هذه الدول مجتمعة على المحافظة على الموارد المائية من الفضلات والنفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية التي تصرف مباشرة في الأنهار أو البحار.

11 – جعل المدن والمستوطنات آمنة: يسبب التحضر السريع ضغطاً على إمدادات المياه العذبة، والصرف، والبيئة المعيشية، والصحة العامة، وتحقق التنمية المستدامة هذا الهدف من خلال محاربة التوسع الحضري والتمركز في المدن، وترقية المناطق الريفية وتوفير العيش الكريم بها للحد من النزوح الريفي نحو المدن.

الفرع الثاني– الأهداف المتعلقة بالكوكب والرخاء: تعمل هذه الأهداف على حماية الكوكب من التدهور البيئي الناجم عن الاستخدامات اللاعقلانية للموارد، وترشيد الاستهلاك وتوفير متطلبات العيش الأساسية.

أولا– الأهداف المتعلقة بالكوكب: تتمثل فيما يلي[1]:

13 – وقف تغير المناخ: استهدف اتفاق باريس سنة 2015، تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ من خلال التدفقات المالية المناسبة، وإيجاد إطار تقني جديد وإطار عمل محسّن لبناء القدرات، وقد نجحت 10 دول نامية في إكمال وتقديم أول شرح لخططها الوطنية للتكيف من أجل الاستجابة لتغير المناخ اعتبارا من أفريل 2018.

14 – حماية المحيطات: تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، وتحتوي على 97 % من المياه الموجودة على سطح الأرض، وتمثل 99 % من حيز العيش على الكوكب بحسب الحجم، وتتضمن طبيعة عمل المحيطات أنظمة عالمية تجعل الأرض صالحة لعيش البشر، إذ يتم توفير وتنظيم مياه الأمطار ومياه الشرب والطقس والمناخ والسواحل والكثير من غذائنا وحتى الأكسجين في الهواء الذي نتنفسه عن طريق البحار، إلا أنها لا تزال تعاني من تدهور مستمر بسبب التلوث، ويعد حسن إدارتها من الملامح الرئيسية لمستقبل مستدام، بتزويدها بالموارد الكافية، وضع اللوائح للحد من الصيد الجائر والتلوث البحري وتحمُّض المحيطات.

15– إيلاء الاهتمام بالأرض: هناك ما يقارب مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض، والعديد منها قد ينقرض في غضون عقود، وفقاً لتقرير التقييم العالمي لعام 2019 بشأن التنوع البيولوجي

[1]: الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، متاح على الموقع: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/povert

وخدمة النظام الإيكولوجي، وقد دعا التقرير إلى إجراء تغييرات تحويلية لاستعادة الطبيعة وحمايتها، ووجد أن صحة النظم الإيكولوجية التي نعتمد عليها نحن وجميع الأنواع الأخرى آخذة في التدهور بسرعةٍ أكبر من أي وقتٍ مضى، مما يؤثر على أسس اقتصاداتنا وسبل عيشنا وأمننا الغذائي ونوعية حياتنا في جميع أنحاء العالم.

يشكل التصحر وإزالة الغابات بسبب الأنشطة البشرية وتغيّر المناخ تحديات كبيرة للتنمية المستدامة، وقد أثر ذلك على حياة وسبل عيش الملايين من الناس، حيث فقد كوكب الأرض منذ عام 1990 حوالي 420 مليون هكتار من الأشجار لصالح استخدامات الزراعة وغيرها من استخدامات الأراضي، لذلك فإن الاستثمار في استعادة الأراضي أمرٌ بالغ الأهمية لتحسين سبل العيش، والحد من المخاطر بالنسبة للاقتصاد، ومع استمرارنا في التعدي على النظم الإيكولوجية الهشة، فإننا نجعل البشر على اتصالٍ دائمٍ بالحياة البرية، مما يمكّن مسببات الأمراض في الحياة البرية من الانتشار إلى الماشية والبشر، ويزيد من خطر ظهور الأوبئة.

ثانيا– الأهداف المتعلقة بالرخاء: تتمثل في الأهداف التالية:

7- **ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة:** يطمح قادة العالم إلى مزيد من الاهتمام للوصول إلى الوقود وتقنيات الطبخ النظيف والآمن ل3 بلايين من سكان العالم، ولتوسيع استخدام الطاقة المتجددة دون الاعتماد على قطاع الكهرباء ولزيادة إدخال الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتستمر كفاءة الطاقة بالتحسن لتحقق الطاقة المتجددة مكاسب هامة في قطاع الكهرباء.

8- **إقامة بنى تحتية قوية وتشجيع الابتكار:** لتشجيع الاستثمار، والنهوض بالقطاع الصناعي خاصة.

9- **الحد من عدم المساواة:** إن خفض أوجه التفاوت وعدم التخلي عن أي شخص جزء مهم من أهداف التنمية المستدامة خاصة: الدخل، النفع العام والخدمات العمومية، التعريفات الجمركية، الحماية الاجتماعية

12 – ضمان أنماط الاستهلاك المستدام: من خلال ترشيد استخدام الموارد وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة خاصة في مجال الطاقة والغذاء، والمياه وسط المجتمعات والتي يسودها الكثير من التبذير واللامبالاة بمخاطر التدهور البيئي، وحقق هذا الهدف تحسن كبير في مستوى المعيشة للأفراد، فأصبحت مثلا 39 % من أكبر الشركات العالمية "250 شركة في العالم" تقدم تقارير جوانب الاستدامة في أنشطتها.

الفرع الثالث– الأهداف المتعلقة بالعدالة والشراكة: تمثل مجموعة الأهداف التي تصبوا إلى تطبيق السلام والعدل في أوساط المجتمعات وتقوية العلاقات بين الدول وتحفيز الشراكة مع البلدان المتقدمة.

أولا– الأهداف المتعلقة بالعدالة: تتمثل في الهدف التالي:

16- النهوض بالمجتمعات السلمية: تمثل عوامل الصراع والحروب وانعدام الأمن وضعف المؤسسات من انتشار في الفساد والرشوة والسرقة، وانتشار العنف وصعوبة الوصول إلى تحقيق العدالة تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة، لذلك يطمح قادة العالم إلى تبني هذا الهدف والسعي لتحقيقه.

ثانيا- الأهداف المتعلقة بالشراكة: تتمثل في:

17- تقوية الشراكة من أجل التنمية المستدامة: تتطلب أجندة التنمية الناجحة شراكات شاملة، فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات وتعاون عالمي قوي، على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، مبنية على المبادئ والقيم وعلى رؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الإنسان والكوكب في صلب اهتمامها، فالعديد من دول العالم تحتاج إلى المساعدات الإنمائية الرسمية لتشجيع النمو والتجارة، إلا أن مستويات المساعدة تنخفض والدول المانحة لم تفِ بتعهدها بزيادة تمويل التنمية.

المطلب الثالث – معوقات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من القيود والمعوقات تزدادا وتتفاقم حدتها في البلدان النامية في مختلف المجالات مما يحول بينها وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول- المعوقات الاقتصادية: تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية فيما يلي[1]:

أولا- ارتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظرا لزيادة تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة؛

ثانيا- ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار مما يحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى معيشة السكان؛

ثالثا- غياب برامج علمية مخططة للإصلاح الاقتصادي؛

رابعا- تبعية اقتصاد اغلب الدول النامية والفقيرة إلى الاقتصاديات الغربية؛

خامسا- انتشار الفقر وعدم وجود برامج أو سياسات للقضاء عليه.

[1]: مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2017، ص154

الفرع الثاني– معوقات التركيبة السكانية[1] : من أهم ما تتسبب فيه التركيبة السكانية ما يلي:

أولا– النمو السكاني المرتفع واختلال التركيبة السكانية في معظم الدول النامية وعدم تطبيق سياسات جادة لتثبيت المعدلات السريعة للنمو السكاني؛

ثانيا– انخفاض قدرة القطاع الحكومي والقطاع العام على استيعاب العمالة مع الخصخصة؛

ثالثا– ضعف الحراك المهني بالنسبة للعاملين من كبار السن وارتفاع معدلات النمو الداخلي للشباب؛

رابعا– ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل؛

خامسا– انخفاض معدل استيعاب العمالة في القطاعات الإنتاجية لضعف كفاءتها وكفاءة إدارة التشغيل.

الفرع الثالث– معوقات بيئية : تتمثل في عدم قدرة اغلب الدول على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وصيانة الموارد، واستنزاف الإنسان الموارد بطريقة جائرة وغياب الوعي البيئي لدى سكان المجتمع وعدم اهتمام الدول بوضع تقدير للآثار البيئية في المشروعات التنموية[2]

الفرع الرابع– المعوقات السياسية: تتمثل المعوقات السياسية فيما يلي:

أولا– عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة؛

ثانيا– عدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

الفرع الخامس– المعوقات الإدارية: تتمثل أهم المعوقات الإدارية في:

أولا– نقص الخبرات المدربة والمهارات الكافية اللازمة لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها وتقويمها؛

ثانيا– نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يكفل نجاح هذه المشروعات واستمراريتها؛

ثالثا– عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة وبين منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تضارب القرارات، إضافة إلى تضارب أهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرارات عمليات التنمية.

[1]: عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 128

[2] : مدحت ابو النصر، ياسمين مدحت سعيد، مرجع سابق، ص 154

المبحث الرابع: الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عملية إدارية مخططة ومنظمة من قبل هيئات مختصة، ما جعل هذه الأخيرة محل اهتمام العديد من الفاعلين في المجال الاقتصادي والبيئي على حد سواء، من خلال البحث في سبل تعزيزها وتنميتها، ويعتبر الاستثمار الصناعي من بين أهم العوامل التي تؤثر في تسريع تحقيق التنمية المستدامة لما له من قدرة على توفير الاحتياجات الداخلية للبلد والحد من الواردات الصناعية إضافة إلى المساهمة في رفع قيمة الصادرات وجلب العملة الصعبة، ومن ناحية أخرى فهو يساهم في التخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل مما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي هذا الشأن عمل العديد من الاقتصاديين على تحديد طرق ومناهج تطبيق السياسات الاستثمارية والبحث في تطبيق التقنيات النظيفة والتكنولوجيات الحديثة للحد من الآثار السلبية والتلوث البيئي الناجم عن الاستثمار الصناعي في البلد حتى تكون ذات فاعلية وكفاءة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا المبحث سنتناول أهم النظريات التي كتبت عن التنمية والصناعة والاستثمار وكذلك النماذج الحديثة للتنمية المستدامة وطرق حساب التكاليف البيئية.

المطلب الأول– نظريات التنمية التقليدية: تعاقبت آراء وأفكار الاقتصاديين في تطبيق الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التقدم الاقتصادي، واعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية، ومن أهم النظريات التي تناولت الموضوع:

الفرع الأول– روزنشتاين رودان والدفعة القوية: تناول الاقتصادي روزنشتاين موضوع التنمية الصناعية سنة 1943، وسنة 1957 ثم اتبعه الكثير من الاقتصاديين بالتحليلي والتأييد

أولا– مبدأ نظرية الدفعة القوية: أقر روزنشتاين أن التنمية لا تتحقق إلا من خلال دفعة قوية من اجل كسر الركود الاقتصادي والحواجز لامتصاص الأيدي العاملة المعطلة في القطاع الزراعي وتحسين مستويات المعيشة لدى الأفراد، حيث يرى عدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في الاستثمار وعدم قدرتها على تحقيق التنمية، فالاتجاه نحو التصنيع يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من الركود إلى النمو لما يحققه من وفورات خارجية، وتقوم نظرية الدفعة القوية على ثلاث حجج اقتصادية متكاملة فيما بينها لتحقيق عمليات التنمية في الدول النامية[1]:

[1]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص166.

1. **تكامل دالة العرض وعدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة:** تعبر عن عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة وكذلك تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيا ورأسيا من حيث مدخلاتها ومنتجاتها[1]، فإنشاء صناعة ما يدفعها إلى إنشاء الصناعات المكملة لها في نفس البيئة وبنوع من التلازم الزمني بين الأنواع المتعددة للخدمات المتكاملة للمشروعات والمنافع العامة، مثلا: تركيب شبكة الاتصالات في نفس الوقت مع إعداد شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي وإصلاح الطرق، ونظرا لاستحالة استيراد خدمات رأس المال الاجتماعي تخصص نسبة عالية من مجموع موارده المخصصة للتنمية لتوفير تسهيلات رأس المال الاجتماعي اللازمة لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الإنتاجية المباشرة الأخرى التي تعطي عائدا سريعا[2]، فهي تمثل من 30 إلى 40% من جملة الاستثمارات القومية.
2. **تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة:** يرى روزنشتاين في هذا الشأن أن اتساع السوق يساهم في خلق الوفورات الخارجية والتي يمكن أن تترجم إلى نقص التكاليف، وتعتمد هذه الوفورات على نمو حجم الإنتاج في الصناعة بصورة عامة، حيث يؤدي التوسع في صناعة معينة إلى خلق مهارات وكفاءات واجتذاب مهارات جديدة وبتوسيع الصناعة يرتفع معدل التقدم التكنولوجي نتيجة لتحسين وتقدم ظروف تبادل المعرفة، كما أن توسع الصناعة يدفع صناعات جديدة للاستفادة من ناتج هذه الصناعة[3]، كما تساهم في خلق الوفورات الداخلية التي تنشا بدورها عن توسع نطاق الإنتاج وتعتمد على كفاءات وموارد المشروع الفردي وإدخال المعدات والآلات الحديثة التي تعد أكثر تعقيدا، وعن التحسن في نظام الإنتاج والتسويق والإدارة والبحوث نتيجة لاتساع نطاق الإنتاج.
3. **تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب الادخار للتجزئة:** يرى روزنشتاين أن التكامل في كلا من دالتي العرض والطلب يحقق نمو في الدخل القومي يعمل على تحريك عجلة التمويل حيث تعمل زيادة الدخل القومي على زيادة الاستثمار على نطاق واسع بتحريك الموارد الإضافية الكامنة مثل القوة العاملة المعطلة، وارتفاع الدخل القومي يرفع معه الميل الحدي للادخار وذلك لارتفاع المرونة الداخلية للادخار، الأمر الذي

[1].عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص239.

[2]. كامل بكري وآخرون، ص409.

[3]. عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص240.

يمكن البلد المتخلف من الارتفاع بنسبة ما يدخره من دخله القومي مع صعود في مسار التقدم الاقتصادي، وبالتالي زيادة اعتماده على الموارد المحلية في تمويل برامج وخطط التنمية[1].

ثانيا– إمكانية تطبيق نظرية الدفعة القوية في البلدان النامية: اقترح روزنشتاين نموذجين للتصنيع للمفاضلة حسب اقتصاد المنطقة ودرجة تقدمها كما يلي[2]:

1. **النموذج الروسي:** يعمل هذا النموذج على بناء جميع مراحل التصنيع المتكاملة الخفيفة والثقيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد كلية على الموارد المحلية، إلّا أنه يرفض هذا الأسلوب للبلدان المتخلفة لأنه يستلزم قدرا هائلا من الموارد المحلية، كما أنه يعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي ويحرمه من مزايا وفوائد تقسيم العمل الدولي ويبعده عن التوزيع الأمثل لموارده الاقتصادية.
2. **نموذج التصنيع بالبلدان النامية:** ويقترح هذا النموذج القيام بالمراحل التالية:

أ. توجيه حجم كبير من الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد، واعتبار عدم جدوى المشاريع المنفردة.

ب. الموازنة بين مشروعات الصناعة الاستهلاكية ومشروعات رأس المال الاجتماعي لتفادي مشكل ضعف البنية التحتية بتقسيم العمل الدولي واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتقدمة.

ت. تدخل الدولة في تخطيط وتحفيز الاستثمار لتفادي مشكل ضيق السوق المحلية المثبط للاستثمار الخاص.

الفرع الثاني– التنمية المتوازنة لنيركسه: تتميز معظم الدول النامية بضعف القاعدة الهيكلية الاقتصادية، ما يتنافى ونظرية الدفعة القوية، مما يلزم الدول النامية بتوجيه استثماراتها إلى إقامة توازن بين البنية التحتية، والصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها البرنامج من أجل القضاء على الاختناقات وهدر الطاقات الإضافية[3].

أولا– مبدأ نظرية التنمية المتوازنة: قام الأستاذ نيركسه بإعادة صياغة جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن[4]، حيث يرى أن نظرية التنمية المتوازنة ترتبط بمسألتين تعاني منهما اقتصاديات البلدان المتخلفة: الحلقة المفرغة للفقر والتي تنتج عن انخفاض

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص81.

[2]. صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص82 بتصرف

[3]. صالح خصاونة وآخرون، مرجع سابق، ص348.

[4]. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص159.

مستويات الدخول، مما يستدعي رفع مستوى الدخل كخطوة أولى في عملية التنمية، وضيق السوق المحلية الناتج عن عدم مرونة الطلب بالنسبة لمستويات الدخول المتدنية، مما يعيق تحقيق تنمية مستمرة، ولكسر الدائرة المفرغة للفقر لا بد من ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدد مختلف من الصناعات لتوسيع نطاق السوق وزيادة الطلب على منتجاتها، وتتمثل أهم نماذج نيركسه فيما يلي[1]:

- النمو بواسطة الصادرات من الموارد الأولية.
- النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير.
- النمو بواسطة توسع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية، يعتمد تطبيق هذه النماذج على قدرة الموارد الداخلية للبلد بالإضافة إلى الأسواق الخارجية وشروط الطلب الخارجي، وبالنظر إلى اقتصاديات البلدان المتخلفة نجد معظمها يعاني من عجز في صادراتها لعدم مرونة الطلب عليها وللصعوبات والحواجز التي تفرضها البلدان المتقدمة، بالإضافة إلى ضعف الميزة التنافسية التي تعاني منها معظم المنتجات الصناعية بالبلدان المتخلفة، مما يستوجب على البلدان النامية تطبيق النموذج الثالث من التنمية المتوازن من خلال توسيع الإنتاج الداخلي من خلال الاستراتيجيات أو الخطوات التالية[2]:

أ. إقامة مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض من خلال إنشاء جبهة عريضة من الصناعات الخفيفة تحقق التوازن فيما بينها، توفر كل منها السوق الكافي للصناعات الأخرى.

ب. تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي باعتبارهما قطاعين متكاملين فالزيادة في القطاع الصناعي تتطلب زيادة في القطاع الزراعي لمقابلة الطلب على السلع الغذائية من ناحية، ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية أخرى.

ت. الاهتمام بمشاريع رأس المال الاجتماعي بتوظيف فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، ممّا يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين[3]، بما يحقق الوفورات الخارجية للمشروعات الإنتاجية الأخرى وزيادة الدفعات الاستثمارية سواء المحلية أو الأجنبية.

ث. تدخل الدولة في التخطيط والتنفيذ للاستثمارات وإتباع سياسة ملائمة للحد من الاختلال في قوى السوق

---

[1]. محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص396.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص: 175.176.177.178، بتصرف.

[3]. صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص86.

ج. توجيه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية والخفيفة التي تدعم بعضها البعض بما تحققه من وفورات خارجية فيما بينها الأمر الذي يكسبها الجدوى الاقتصادية من إقامتها[1].

ح. الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل لعدم ثقته في الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، التي تتحول شروط التبادل فيها لصالح الدول المتقدمة، وأهم الموارد المحلية امتصاص عمالة القطاع الزراعي.

ثانيا– انتقاد نظرية التنمية المتوازنة: بالرغم من التأييد الذي حظيت به إلّا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات تفترض أنها بعيدة عن الواقع في الكثير من الجوانب ومن بين أهم هذه الانتقادات:

1. عالجت النظرية مشكلة الركود بحلول خيالية، فمن منظور نيركسه الدول الفقيرة إذا أرادت أن تنمو عليها أن تصبح غنية فهي تتطلب مجموعة من الاستثمارات تفوق إمكانية البلدان المتخلفة[2]؛

2. يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي والعمل لأجل السوق المحلية.

3. يرى سنجر أن أي اقتصاد متخلف يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة التي يمكن أن تتكامل مع الصناعات الجديدة، وأن الاقتصاد لا يمكن أن يبدأ من لا صناعة، ويتوقع فشل الصناعة الوحيدة؛

4. رأى ألبرت هيرشمان أن هذه النظرية ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا توجد أي صلة بينهما وبالتالي تفش ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستعمار.

الفرع الثالث– التنمية غير متوازنة: يعتبر فرانسوا بيرو أول ممن دافع عن نظرية التنمية غير المتوازنة، إلّا أن ألبرت هيرشمان هو الذي أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك[3].

أولا– مبدأ نظرية التنمية غير المتوازنة: تقوم على فكرة الاستثمار في عدد محدود من المشروعات والتي تسمى أقطاب النمو، حيث تحدث اختلال في التوازن، يعمل على توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال لإعادة التوازن من جديد[4]، ومن بين نقاط التوافق بين هيرشمان ورواد النظرية السابقة:

---

[1]. صالح حضاونة وآخرون، مرجع سابق، ص348.

[2]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص77.

[3]. محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص402.

[4]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق ص،ص78.77.

- عدم جدوى قرارات الاستثمارات الفردية في إحداث عملية التنمية.
- كما أنه يؤكد على أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات بالمقارنة مع الوضع في البلدان المتقدمة
- يعترف بأهمية التكامل وعدم قابلية دوال العرض والطلب والادخار للتجزئة
- تأييد ضرورة الدفعة القوية في التنمية، ومعارضة إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري وحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى[1].

وتعتبر عملية التنمية حسب هذه النظرية سلسلة متصلة من اختلالات التوازن، حيث أن كل اختلال يولد قوى مصححة له، إلّا أن تصحيح هذا الاختلال سوف يخلق أيضا اختلالا جديدا في التوازن يولد بدوره قوى مصححة لهذا الاختلال وبذلك يتولد اختلالا جديدا في التوازن وهكذا مما يدفع بالنتيجة التنمية نحو الأمام[2]، اعتمد هيرشمان أسلوبين للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية التي تعد أقطابا للنمو وأكثر جذبا للاستثمارات:

1. إحداث فائض معتمد أو عجز معتمد في خدمات رأس المال الاجتماعي من اجل تحقيق التنمية، حيث يسفر النهوض بالتنمية على أساس إحداث عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي بالقياس إلى الطلب عليها بجانب أنشطة الإنتاج المباشر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي لتسيير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو بأقل قدر من العراقيل مما يتيح التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي وبالتالي يجمع الاقتصاد القومي بين نوعي الاستثمار المتكاملان[3]، كما أن النهوض بالتنمية على أساس إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي يحرض المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة وذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج.
2. المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية على أساس تمييز كل مشروع من ناحية قدرته على حفز الاستثمار في غيره من الأنشطة، أي إعطاء الأولوية للمشروعات التي تتسبب في خلق اختلال في التوازن بدرجة أقوى فكلما ارتفعت درجة الترابط لمشروع ما كلما أدى حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الاستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية[4].

---

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص163.

[2]. محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص403.

[3]. رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص266، بتصرف.

[4]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص78.

ثانيا– انتقاد نظرية التنمية غير المتوازنة: تتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

- ترتكز نظرية التنمية غير المتوازنة على مبادرات القطاع الخاص، ولازال يعاني هذا الأخير من صعوبات تنفيذ الاستثمارات خاصة القطاعات الهامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية[1].
- ندرة البيانات بالدول النامية تحول بينها وبين تحديد النشاطات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط.
- ركزت على الاستثمار وأهملت المشاكل السياسية والتنظيمية والإدارية التي تعاني منها البلدان النامية.
- احتياجاتها تفوق قدرات الدول النامية، وتعتبرها المشكلة أقل حدة مقارنة بنظرية التنمية المتوازنة[2].
- تؤدي هذه النظرية إلى زيادة الضغوط التضخمية.
- تتميز الدول النامية بانخفاض المرونة في عوامل الإنتاج بل بالجمود إلى حد كبير، إلا أن هذه النظرية تقوم على مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن.

ثالثا– إمكانية تطبيق إستراتيجية التنمية غير المتوازنة في البلدان النامية: هي أكثر ملائمة للبلدان النامية وظروفها الاقتصادية، حيث ترتكز على عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة مع تحقيق حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في هذه الدول وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

المطلب الثاني– النماذج التي تربط الاستثمار مع النمو الاقتصادي: يتمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية في الإنفاق الاستثماري الضخم، فإذا نجحت البلاد النامية في توفير أكبر حجم ممكن من المواد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي[3]، ويعتبر الاستثمار متغيرا مستقلا وتابعا للنمو الاقتصادي وهذا يتوقف على المرحلة الزمنية التي تمر بها عملية التنمية، وإذا كان النمو الاقتصادي يعتمد على عدة متغيرات إلاّ أن أهمها هم حجم الاستثمار كما هو موضح في المعادلة التالية[4]:

$$R = I / K \ldots\ldots (1)$$

[1]. كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص78.79.

[2]. نفس المرجع السابق، ص191.

[3]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، ص.ص 139.140.

[4]. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص87.

حيث: R= معدل النمو الاقتصادي، I= معدل الاستثمار (الادخار/ الدخل)، K= معامل رأس المال (رأس المال/ الناتج)

مما يدل على وجود علاقة بين الاستثمار والدخل القومي حيث يعتبر الاستثمار عاملا مستقلا ومعدل نمو الدخل القومي عامل متغير وتابع مما يدل أن الدخل القومي دالة في الاستثمار: $Y = F(I)$ .....(2)

ويتأثر الاستثمار بحجم الادخار والذي يتأثر بدوره بحجم الدخل القومي، وهنا يصبح الدخل القومي متغيرا مستقلا بالنسبة لحجم الاستثمار وتصبح: $I = F(y)$ ..... (3)

حيث أن هناك تأثير متبادل بين الاستثمار والادخار عن طريق المضاعف والمعجل.

الفرع الأول– نظرية النمو الكلاسيكية: اتجه رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ماركس، إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، ولم يتم إعطاء اهتمام يذكر بما حصل خلال الأجل القصير في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة والكيفية التي يقوم فيها المستهلكون والمنتجون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية [1].

أولا– فرضيات النمو الاقتصادي عند الكلاسيك: يستند على مجموعة من الفرضيات مثل: الملكية الخاصة، المنافسة التامة، حالة الاستخدام الكامل للموارد، الحرية الفردية في ممارسة النشاط..، ونبينها فيما يلي[2]:

1. **الإنتاج دالة لعدد من العوامل:** يتحقق التغير في الإنتاج (النمو) عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل التالية: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، حيث اعتقدوا أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، ويعتمد هذا الأخير على الأرباح، كما أن التقدم التكنولوجي لا يتم إلاّ من خلال تكوين رأس المال وعليه فإن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي، كما اعتقد الكلاسيك وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، إذ يؤدي التراكم الرأسمالي إلى تزايد حجم السكان من خلال تأثيره على الرصيد الكلي للأجور باتجاه الزيادة، أما النمو السكاني فهو يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض،

[1]. فليح حسن خلف، التنمية، مرجع سابق، ص104.

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص: 116.117.118. بتصرف.

مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال ، أي[1]: $Y=F(L, K, A, T)$

حيث: $R = F(T)$ و $T = F(I)$ $I = F(R) = K$

2. **اتجاه الأرباح نحو الانخفاض:** يرى الكلاسيك أن الأرباح تتجه نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي نظرا لزيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين طبقا لآدم سميث.

3. اعتقد الكلاسيك أنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

4. **حالة الثبات:** اعتقد الكلاسيك أن نهاية التراكم الرأسمالي هي حالة الركود والثبات بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، والحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسساتية الموازية للنمو مثل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، نظام قانوني شرعي، نظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، إضافة إلى تحرر المجتمعات من الخرافات والتقاليد القديمة وتحديد حجم العائلة. نستنتج أن النظرية الكلاسيكية للنمو اعتبرت أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن المؤسسات والمواقف الاجتماعية الملائمة أيضا شروط ضرورية للتنمية الاقتصادية، ذهب اعتقادهم أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود وأيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ثانيا– الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: من بين أهم الانتقادات نجد[2]:

1. أثبتت التجربة أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح مثل ادخار الطبقة الوسطى أو الحكومة.

2. يمكن للاستثمار أن يزيد عن الادخار وفي هذه الحالة تعطي الاستثمارات عن طريق الائتمان المصرفي.

3. أكدت النظرية على أن نهاية التطور الرأسمالي تؤدي إلى الركود، وهي قوانين غير واقعية، حيث قللوا من إمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقض العوائد، كما أن نمو السكان لم يكن بالمعدلات السريعة التي افترضوها وكان نمو الإنتاجية في الزراعة أسرع من معدلات نمو السكان.

[1]. حسين خلف فليح، التنمية مرجع سابق، ص: 120.122.123.بتصرف

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص،ص 118.119، بتصرف.

4. انتقدت سياسة التجارة الحرة، حيث أدت المنافسة التامة إلى تحول المؤسسات إلى مؤسسات احتكارية، ممّا غير هذا الفكر جذريا، حيث لا يوجد أي بلد يكون السوق فيها هو السائد، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تعد اختيارات السوق من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية.

5. ينتقد البعض فشل هذه النظرية لإهمال دور القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان النامية، حيث لا يوجد المنظمون والصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا للتنمية في هذه البلدان.

6. تم انتقاد الكلاسيك في فكرة كون المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، فهي لم تعط أهمية للتأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

7. أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق ثابتة عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون انخفاض في معدلات الأرباح.

الفرع الثاني– نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة: تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من Menger , Jevons و Walras، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية[1]، وتميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات النمو وتطويرها باستخدام الفنون الإنتاجية المتقدمة، وارتفاع معدلات الأرباح ممّا أتبعه ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف، كما أن الربح لم يمثل أي حصة متزايدة من الدخل القومي، إضافة إلى أن فرض الركود الاقتصادي في هذه الفترة تضاءل.

أولا– فرضيات المدرسة الكلاسيكية المحدثة: تتعارض المدرسة الكلاسيكية المحدثة في اغلب الأفكار مع المدرسة الكلاسيكية وتتمثل أهم الأفكار التي ترتكز عليها المدرسة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي في[2]:

1. الارتباط التقليدي بين التوزيع والدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.

2. لا يتغير حجم السكان بأي حال من الأحوال بالتغير في الدخل الفردي.

3. يزيد التقدم في التكنولوجيا ومعرفة الموارد من تكوين رأس المال.

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص119.

[2]. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،ص، 127.128.

4. تتحدد العوامل المؤثرة في معدل النمو: السكان، رأس المال، الفن الإنتاجي بقوى خارجة عن الاقتصاد.

5. التركيز على مشكلات الأجل القصير بالاهتمام بالعلاقة بين الأجزاء المختلفة من الاقتصاد في لحظة زمنية معينة واستثنى من التحليل قصير الأجل سعر الفائدة الذي يربط الحاضر بالمستقبل.

وبالتالي نمط التنمية هو النمط الذي يحقق أكبر كفاءة في استخدام موارد معينة، ففي ضل افتراض وجود عرض معين من عوامل الإنتاج يمكن إنتاج دخل أكبر في ظروف المنافسة بالقياس إلى الاحتكار لأن المنافسة تحقق توزيع أكفأ للموارد، ويعتبر تكوين رأس المال من أهم ما جاءت به النظرية، خاصة من حيث علاقته بالنمو الاقتصادي، وتوصلت إلى افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، أي تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، فهي ترى أنه يعتمد على الادخار وأن سعر الفائدة يحدد معدل الاستثمار بعلاقة عكسية،كما ترى أن التكنولوجيا، التجارة الدولية والسكان من العوامل المشجعة لتوسيع الإنتاجية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وتتضمن النظرية ثلاثة أفكار رئيسية بخصوص النمو الاقتصادي[1]:

أ. يتحدد في الأمد الطويل معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفء، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (V/K) بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

ب. أن مستوى الدخل الفردي يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

ت. عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، ستكون هناك علاقة سالبة في البلدان المذكورة بين K/ V و K /L بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال الفردي، مما يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص121.

الفرع الثالث– نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: كتب عن نمو الاقتصاد الرأسمالي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية ألمانيا 1911، أكملها في كتاب له عن الدورات سنة 1939.

أولا– أفكار نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: تتمثل أهم أفكار نظرية شومبيتر فيما يلي:

1. تتم التنمية على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار وتعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد[1]، وتحدث في شكل قفزات دون انسجام كلما تم استغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة؛
2. تعتبر العوامل التنظيمية والفنية المحرك لعجلة التنمية وتحض بمكانة خاصة في عملية النمو الاقتصادي.
3. الرائد هو الذي يقوم بالتجديد مثلا[2]: إدخال واستنباط سلع جديدة، استعمال وسيلة أو طريقة جديدة للإنتاج، إيجاد سوق جديدة، السيطرة على مصدر جديد للموارد الخام، إعادة تنظيم صناعة ما.
4. يحدث انهيار الرأسمالية نتيجة لتقادم السلع المنتجة أو إحلال منتجات وابتكارات أحسن منها تخلف مكانها، أو بانحلال الطبقة السياسية التي كانت تحكم هذه المنتجات.
5. يمثل المنظم والائتمان المصرفي للمنظم، إمكانية التجديد والابتكار أهم العوامل التي تساهم في توقف النمو

ثانيا– نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية: تتمثل دالة الانتاج في نظرية شومبيتر فيما يلي[3]:

$$Y = F(L.K.A.T)\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: Y = الإنتاج، L = العمل، K = رأس المال، A = الأرض، T = التكنولوجيا

المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة: $S = S(W, R, r)\ldots\ldots (2)$

R = الأرباح ، S= الادخار، r = سعر الفائدة ، W= الأجور

الاستثمار يتكون من جزئين محفز وتلقائي: $I = Ii + Ia \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

[1]. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،ص، 131.132.

[2]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 133

[3] .نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANELمرجع سابق، ص،ص 62.63.

حيث I_i استثمار محفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة و التراكم الرأسمالي: $I_i = I_i$ (R.r.K) …..(4)

Ia استثمار تلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي: $I_a = I_a(A.T)$……..(5)

التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$T = T(E)$…….(6) , $A = (E)$……(7)

يعتمد عرض التنظيم على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية: $E = E(R.X)$……(8)

X = البيئة الاجتماعية

الناتج الوطني الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

M: المضاعف، I –S : الفجوة بين الاستثمار والادخار $Y = M (I – S)$……(9)

الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار $W = W(I)$……(10)

توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين : $X = X(R/W)$ …..11

يفترض شومبيتر سيادة المنافسة والعمالة الكاملة، والتوازن الساكن للاقتصاد الذي يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية في عملية النمو الاقتصادي، كما يفترض وجود فرص لتمازجات جديدة في وسائل الإنتاج يستغلها الرواد بافتراض الموارد من المصارف لتمويل التجديد وتمهيد الطريق لبقية الرواد لإطلاق حيوية اقتصادية ضخمة تدفع بموجة الازدهار إلى الأمام، وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل ويسود الرواج، إلاّ أن هذه العملية يقابلها انخفاض الأسعار ويتبعها تدمير خلاق خاصة على مستوى المنشآت القديمة الغير منافسة مما يجر إلى إغلاقها، وبالتالي تدني النشاط الريادي وانتشار التشاؤم وسط المنظمين، ومن ثم يتوقف ذهنيا فتتعثر حالة التجديد والابتكار وتسود حالة الكساد، ثم تعود حركة التجديد والابتكار للانطلاق ثانية باستحداث تكنولوجيا جديدة وأساليب أفضل وبالتالي استثمارات وتوسعات في النشاط الاقتصادي وهكذا.

الفرع الرابع– نظرية النمو الكينزية: انتقدت الثورة الكينزية الكلاسيك واعتقدت أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس من الضروري عند المستوى الكامل وقد ركز كينز

اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو[1]، ويرى أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق يحث على تساوي الاستثمار المخطط والادخار المخطط، ومن أهم نماذج تحليلات التوازن الكينزية نجد:

أولا– هارود دومار: يبحث الاقتصاديين على الشروط المطلوبة للحصول النمو السلس غير المتقطع في معدل الدخل القومي ويختلف النموذجين من حيث الشكل إلاّ أنّهما متشابهان من حيث الجوهر حيث يحتل تجميع رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلهما[2]، وقد ركز نموذج هارود دومار على اقتصاديات الديناميكية في فترة الثلاثينيات استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، ودرس الاستثمارات كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني فهي العامل الرئيسي لتحقيق النمو، وتم وضع النموذج وفق مجموعة من الافتراضات كما يلي[3]: يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل

- يفترض عدم وجود قطاع حكومي أو تجارة خارجية
- يفترض أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار.
- يفترض أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- ليس هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.
- تستعمل مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار على أساس أنها صافية.

1. نموذج هارود: يقوم نموذج هارود على التساؤل التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد ؟ ويرى هارود أن النمو الاقتصادي يتعلق بالعلاقات التي تنشأ نتيجة نمو ثلاثة عناصر أساسية ممثلة في: العمل، الإنتاج، رأس المال بافتراض ثبات التقدم الفني.

ويمثل النموذج بالمعادلة التالية[4]: $DY/Y \cdot I/DY = S/Y \ldots\ldots(1)$

[1]. حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص126.

[2]. نفس المرجع السابق، ص146.

[3]. حسن فلح خلف، مرجع سابق، ص148.

[4]. نادية مسعودي، مرجع سابق، ص66.

حيث (DY/Y) : معدل نمو الدخل، I/DY : المعامل الحدي لرأس المال، S /Y: نسبة الادخار إلى الدخل (معدل الادخار) ويفترضه هارود ثابتا. $\Longrightarrow$ $I = S$ .....(2)

وقد توصل هارود إلى ضرورة ثبات معدل النمو كشرط لتحقيق التوازن وذلك بافتراض ثبات معامل رأس المال إضافة إلى ثبات معامل الادخار وفي هذه الحالة يبقى معدل نمو الدخل القومي ثابتا DY /Y وبالتالي سيظل الدخل ينمو بالمعدل المرغوب فيه طالما توجد هناك مساواة بين الادخار والاستثمار والمخططين[1].

2.نموذج دومار: يرى دومار أن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من جهة ويزيد الدخل من جهة أخرى، أي زيادة نمو الاقتصاد القومي، والتساؤل الذي يطرحه: ما هو حجم الاستثمار ومعدل تزايده الذين يضمنان تكافؤ الزيادة في الدخل والطاقة الإنتاجية وكيف يحافظ الاقتصاد الذي ينمو على حالة الاستخدام الكامل؟

وتتمثل معادلة دومار للنمو فيما يلي[2]: $DI /I = \beta\alpha$

حيث(DI /I) : معدل نمو الاستثمار، β: الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، α: الناتج رأس المال (مقلوب معامل رأس المال) ويفترضها دوما ثابتة

ثانيا– نصيب الادخار من الدخل: الادخار / الدخل: وهو نفس المفهوم الذي استخدمه هارود في تحليله ويفترضه دوما ثابتا أيضا، وبالتالي فإن دومار يرى أنه من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل (الإنفاق الاستثماري) بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب معدل الادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار ومنه المعادلة التي توصل إليها دومار تماثل المعادلة التي توصل إليها هارود لأن المتغيرين β وα يفترض دوما ثباتهما، وبذلك تصل إلى نفس النتيجة وهي ثبات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث– نماذج التنمية المستدامة

بدأت الهيئات الدولية تبحث في تغيير مفهوم التنمية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى التنمية المتواصلة التي ينظر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون

[1]. ناظم نوري الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص88.

[2]. ناظم نوري الشمري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص88.

التفريط في حق الأجيال القادمة، وهو ما أدى إلى ضرورة اخذ التكاليف البيئية واهتلاك الموارد الأولية كمدخلات أساسية في الحسابات القومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول– نموذج pearce للتنمية المستدامة: اعتمد الاقتصادي على متوسط الدخل الفردي والناتج الداخلي الخام كمؤشرات لقياس التنمية في بلد ما دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية والأضرار التي يلحقها النشاط الاقتصادي بالمحيط الحيوي نتيجة التلوث الصادر عن ذلك النشاط أي تكاليف تدهور البيئية واهتلاك الموارد الطبيعية، لكن سنة 1993 استطاع الاقتصادي بيرس أن يدخل التأثيرات البيئية للنشاط الاقتصادي ورأس المال الطبيعي في الحسابات القومية لحساب الدخل المستدام أو الدخل الأخضر PIBv[1]:

$$PIBv = PIBc-AMR-CR$$

PIBc: الدخل المحلي الخام التقليدي، هو عبارة عن مجموع الاستهلاك العمومي والخاص والاستثمار والصادرات منقوص منهم الواردات

PIBv: الدخل المحلي المستديم ويساوي الدخل المحلي الخام التقليدي PIBc منقوص منه كل من اهتلاك رأس مال الطبيعي A MR وتكاليف الأضرار البيئية CR

الفرع الثاني– تقدير الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئيا (الأخضر): يعود التغير الرئيسي في المحاسبة القومية البيئية إلى إدخال الأصول البيئية، وبهدف الحصول على مجاميع الحسابات القومية المعدلة بيئيا تساعدنا مجاميع الأعمدة والصفوف للوصول إلى هذه المجاميع من خلال المتطابقات التالية[2]:

أولا– متطابقة العرض والاستخدام: تضاف التكاليف البيئية EC إلى الاستهلاك الوسيط IC باعتبارها تكاليف إضافية بعد أن يتم خصمها من التكوين الرأسمالي المعدل بيئيا في متطابقة العرض والاستخدام:

$$O+M =(IC+EC)+C+(CF-EC)+X$$

تمثل: (O):العرض من السلع والخدمات، (M): الواردات، IC: الاستخدام الوسيط، C: الاستهلاك النهائي CF: تكوين رأس المال الثابت، X : الصادرات.

[1]: مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 47

[2]: نفس المرجع ، ص247،248.

ثانيا– متطابقة القيمة المضافة المعدلة بيئيا للصناعة: باعتبار أن القيمة المتولدة من الصناعة (I) هي نتاج الفرق بين الناتج (OI) والتكلفة متضمنة الاستهلاك الوسيط (ICI) وتكوين رأس المال الثابت(CCI) والتآكل البيئي(ECI) نجد المتطابقة التالية: EVAI=OI-ICI-CCI-ECI

=VAI-ECI

ثالثا– متطابقة المنتج المحلي المعدل بيئيا للاقتصاد القومي[1]: من خلال المتطابقة أدناه يتبين لنا أن الناتج المحلي الصافي المعدل بيئياNDP هو مجموع القيمة المضافة المعدلة بيئيا لكافة الصناعات مطروحا منها التكاليف البيئية المرتبطة بالقطاعات العائلية ECH وبالتالي من اجل الحصول على الناتج ا لمحلي الإجمالي المعدل بيئيا EDP لابد من اخذ الاهتلاكات التي تؤثر على الموارد الطبيعية: EDP=VAI-ECH

=NDP-EC

=C+CF+X-M-CC-EC

الفرع الثالث– بعض نماذج التلوث البيئي: من بين نماذج التلوث البيئي نذكر:

أولا– نموذج الرفاهية الاقتصادية: تمثل الرفاهية الاقتصادية ما أتيح من السلع والخدمات الخالية من التلوث مضافا إليها الخدمات البيئية الخالية من أضرار التلوث فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي N والخدمات البيئية Eفان مواجهة التلوث تقتطع جزءا من الموارد R فينخفض الناتج إلى 'N وبالتالي تكونR هي الفرق بينN و 'N حيث[2]:

R= N- N'.....(1)

والفرق بين Eو E' هو مقدار الضرر الناشئ عن التلوث:

D=E-E'.....(2)

[1]: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تاريخ الاطلاع:2020/12/20، ص03 على الموقع:

http://www.arab-api.org/course17/c17-htm

[2] : فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص110

وبما أن الرفاهية الاقتصادية هي الناتج المحلي الإجمالي والخدمات البيئية دون تلوث فإن:

$$W= N'+ E'.....(3)$$

بتعويض المعادلة (1) و(2) في المعادلة (3) نجد: $(N-R)+(E-D)=W$

وحسب المعادلة (3) فان الرفاهية الاقتصادية تشمل PIB والخدمات البيئية في وجود التلوث مطروحا منه الضرر الناتج عن التلوث ونفقاته ومقاومته وواضح من هذا التحليل أن R و D يتأثران بحجم التلوث ومجموعهما يمثل التكلفة الكلية لمواجهة D+R وهي تمثل تخفيضات في الرفاهية الاقتصادية أو عند مواجهة التلوث تزيد الرفاهية الاقتصادية وبذلك يكون التغير في الرفاهية الاقتصادية الناتج من مواجهة التلوث:$\Delta W= \Delta D+\Delta R$

يساهم النموذج في الربط بين الخدمات البيئية والأضرار الناتجة عن التلوث باعتبار أن هذه الأضرار هي الفرق بين الخدمات البيئية في وجود التلوث والخدمات البيئية بغير التلوث إلا أن الأضرار تشمل فضلا عن ذلك الكثير من الآثار الجانبية للتلوث والربط بين تغير الرفاهية الاقتصادية وانخفاض كل أضرار التلوث وتكلفة مواجهته من الإسهامات الهامة لهذا النموذج[1].

ثانيا– التلوث والرفاهية[2]: تعتبر الرفاهية دالة في حجم الإنتاج كما تبينها المعادلة التالية:

$Xt=$ حجم الإنتاج $\qquad Wt=Wt(Xt)$

كما تتأثر الرفاهية بالتلوث تأثيرا سلبيا وتربط بينهما علاقة عكسية تمثلها دالة متناقصة:

$pt=$ حجم التلوث $\qquad Wt=Wt(pt)$

ومعامل التغير فيها سالب وبذلك تكون الرفاهة دالة لكل من الإنتاج والتلوث:

$$Wt=aXt - Bpt \quad \text{و} \quad Wt=Wt(Xt\ pt)$$

[1] : فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص111

[2] : محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئية، دار الأمين جمهورية مصر العربية 2006، ص 158

وبما أن العلاقة بين الرفاهية وحجم الإنتاج طردية فان(a) تكون موجبة بينما (B) تكون سالبة لان العلاقة عكسية بين الرفاهية وحجم التلوث مما أدى ببعض الاقتصاديين إلى اقتراح تطوير حساب الدخل القومي بخصم الضرر الناتج عن التلوث من حجم الإنتاج ولكن هذا الاقتراح يواجه عقبة أساسية هي صعوبة تقدير الضرر بقيمة نقدية.

ثالثا– طريقة تحليل الملوثات: تتحلل الملوثات إلى مكوناتها الأساسية عبر فترة من الزمن (t) بافتراض رصيد التلوث الناشئ عن ذلك هو B، وحجم الخام المستخرج في نفس الفترة هو qt فان هذا الرصيد يتحلل بمعدل Ptطبقا للعلاقة التالية[1]:

$$Pt+1-Pt= xPt+Bqt$$

حيث Pt: حجم التلوث في الفترة t، B: معامل تكون التلوث، x: معامل تحلل التلوث $(0< x<1)$ qt: كمية الخام المستخرجة

إذا زاد معدل إطلاق الملوثات عن معدل تحللها فان حجم التلوث يبقى دون تغيير وإذا استمر التلوث عبر فترات متتالية من الزمن فانه يكون في حالة استقرار وليس كل الملوثات قابلة للتحلل فإذا كانت x=0 فان حجم التلوث يكون في تزايد والعلاقة بين حجم الإنتاج في فترة زمنية معينة xt وحجم الملوثات الناتجة عن ذلك pt تمثلها الدالة pt=pt (x,t)، وبالتالي فإن التلوث كان متغيرا تابعا في علاقته بالإنتاج وأصبح متغيرا مستقلا في علاقته بالضرر وإذا كانت dt=dt(pt) وكانت pt=pt (xt) فان dt=dt(xt)

حيث أن الضرر الناشئ عن دالة الإنتاج وهي دالة متزايدة بموجبها يزيد الضرر الناتج عن التلوث بزيادة حجم الإنتاج وتفسر هذه الدالة زيادة التلوث في البلدان الصناعية المتقدمة لضخامة حجم الإنتاج بها[2].

خلاصة الفصل الثاني:

تطور مفهوم التنمية من مصطلح يعبر عن مدى تحقيق النمو في دولة معينة إلى تحقيق التغيرات الهيكلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد، وبازدياد احتياجات الأفراد وزيادة التطور والتقدم التكنولوجي الذي سبب اطرادا في إحداث النمو في البلدان المتقدمة وتوسيع الفجوة بينها وبين الدول المتخلفة أصبحت دول

[1] : محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص159

[2] : حسن محمد أبو وبد، دراسات في المحاسبة الإدارية، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر، 1994، ص416

العالم تبحث عن مصطلح جديد للتعبير عن التنمية إلى أن ظهر مصطلح التنمية المستدامة والذي يعبر على ضرورة تحقيق حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على احتياجات الأجيال اللاحقة.

ومن خلال الدراسة الوصفية التي قمنا بها في إعداد هذا الفصل تبينت لنا النتائج التالية:

- تهتم التنمية بالانتقال من الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم، عن طريق إحداث فعل إرادي، بتغيير جوهري في أساليب الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي والاجتماعي للبلد
- اهتم العديد من الاقتصاديين بالعلاقة بين البيئة والتنمية نظرا لما أصبحت تخلفه هذه الأخيرة من أضرار تحول دون تحقيق الأهداف التنموية بالإضافة إلى الاستهلاك اللاعقلاني للموارد الطبيعية،
- تتميز التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، وتسعى إلى تحقيق أهداف كل بعدا على حدا؛
- تقاس التنمية المستدامة بمجموعة هامة من المؤشرات حسب كل بعد، وقد تم إعداد هذه المؤشرات من طرف اللجنة البيئية العالمية ومن بين أهم المؤشرات المتداولة نصيب الفرد من النتاج الداخلي الخام، نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، مؤشر التنمية البشرية، نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون....
- اهتم الكثير من الاقتصاديين والكتاب بنظريات التنمية المستدامة واختلفت بين رواد النزعة المحافظة التي ترى بضرورة كبح النمو أو إبطائه على الأقل للمحافظة على البيئة، وبين النظريات والمتفائلة التي ترى أن الموارد البيئية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنتهي وترى بضرورة ترشيد استهلاكها.
- سطرت اللجنة العالمية للتنمية البيئية سبعة عشر هدفا و مائة وتسعة وستون غاية يختلف تطبيقها من بلد لآخر باختلاف الأولويات والحاجيات الأساسية وهي في مجملها تسعى لتحسين ظروف معيشة الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة

وتبقى التنمية المستدامة من بين أهم الأهداف التي تصبو إليها مختلف المجتمعات خاصة النامية منها بهدف تحقيق العدل والمساواة بين الأجيال الحاضرة نفسها وبين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

الفصل الثالث: الاستثمار الصناعي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

أصبح تطوير الاستثمار الصناعي من أهم روافد التنمية المستدامة لأي بلد خاصة بازدياد التقدم المحرز في البلدان المتقدمة وزيادة حدة المنافسة الدولية، بالرغم من انه من أكثر العناصر التي تؤثر سلبا على الطبيعة والنظام البيئي، وتمتلك الصناعة الجزائرية بنية تحتية مقبولة، إلا أن الاستثمار فيها يحتاج إلى إعادة التهيئة والبعث والانتشار في الآفاق المستقبلية للعولمة من أجل مجابهة المنتجات الأجنبية وتحقيق الميزة التنافسية التي تساهم في رفد عملية التنمية المستدامة في البلد، ورغم اهتمام الكثير من الفاعلين في هذا المجال إلا أن ثقافة التنمية المستدامة لا تزال ذات انتشار محدود في الجزائر، مما يجبر السلطات العمومية على ضرورة التوعية بجل القضايا البيئية، حيث تساهم توعية وتحفيز الشركات والهيئات العمومية على تبنّي سلوكات مسئولة في تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والذي يحسن بدوره الأداء البيئي والاجتماعي للمنتجات وطرق التصنيع، وهو ما يخلق مؤسسات استثمارية فاعلة في المجتمع قادرة على تبني المعايير البيئية من خلال اعتبار الطبيعة رأس مال وجب ترشيد استخدامه، وتدريب وتحسين كفاءة الموارد البشرية وتوعيتها بالأهمية المتعلقة بالقضايا البيئية مثل المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة الاحتباس الحراري، كل هذه العوامل مجتمعة تدفعها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يجعلها مسؤولية مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع لخلق نظام اجتماعي جديد قائم على التكامل والتنسيق بين مختلف أبعادها.

ومن اجل التعرف على أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول- واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر

المبحث الثاني– دراسة تحليلية لمؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

المبحث الثالث– دراسة قياسية لأثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول– واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر

اهتمت الدولة الجزائرية بالقطاع الصناعي منذ الاستقلال، وعملت على بناء قاعدة صناعية متنوعة تهتم بصفة كبيرة بالإنتاج الموجه إلى السوق الداخلية من اجل تحرير الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه السياسة أدت إلى تراجع منتجاتها وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية، حيث كان القطاع الصناعي العمومي يمثل 80% من النسيج الصناعي في الجزائر بعد الاستقلال ومبني على الاحتكار شبه التام للدولة للمشاريع الصناعية، ولم يكن القطاع الخاص ممثل سوى بنسب قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، مما أدى إلى إعادة التفكير والنظر في إستراتيجية صناعية جديدة أدت إلى تبني الدولة الجزائرية العديد من الإصلاحات منذ بداية التسعينيات، حيث وضعت إطار قانوني جديد تم من خلاله فسح المجال للقطاع الخاص وإعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية لتحقيق تنمية صناعية شاملة تعمل على زيادة تنافسية القطاع وتساهم في التخلص من التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة وللاقتصاد الريعي لرفع القيمة المضافة في القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن حيث الفروع الصناعية فاتسمت بداية السبعينيات بالصناعات التصنيعية إلا أن هذه التركيبة تغيرت تدريجيا وهيمنت اليوم على القطاع الصناعي خاصة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والالكترونية[1].

المطلب الأول–أداء الاستثمار الصناعي في الجزائر

يغلب على الاستثمار الصناعي في الجزائر التنوع في الصناعات التي تسعى البلاد جاهدة لتطويرها، إلا أنها لا تزال متأخرة عن الركب إلى يومنا هذا لأسباب عديدة لعل أبرزها تأخر إدخال واستخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية، واعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

الفرع الأول– مميزات وخصائص الاستثمار الصناعي: بالرغم من تنوع ووفرة الخيرات والموارد الطبيعية التي يزخر بها القطاع الصناعي الجزائري، إلا أنه لا يزال اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط بصفة شبه كلية، ويعتبر القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات قطاع غير ديناميكي.

[1]: عبد العظيم الواحد الشكري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014، دراسة قياسية باستخدام أساليب حديثة، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد4سنة 2016، ص123.

أولا– مميزات الاستثمار الصناعي: من أهم المميزات التي يتمتع الاستثمار الصناعي في الجزائر نذكر:

1. يغلب على القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، صناعة البلاستيك، الزجاج، الألمنيوم، المشروبات وصناعات معدنية أخرى، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها، أما الصناعات الكيمياوية فهي تمثل6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و91صناعة خطرة[1]،وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث لا تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى4% من مجموع الصادرات
2. يرتكز القطاع الصناعي العمومي على الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط.
3. يتميز القطاع الخاص بفرعين هامين هما الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، حيث تتمحور مساهمة القطاع الصناعي الخاص اليوم في الإنتاج الاقتصادي الوطني بحوالي 35%، على الرغم من أنها فقدت حصة كبيرة في السوق المحلية، فالصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكنها تتطلب إعادة بعثها من منظور العولمة[2].
4. أما عن حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل في المتوسط إلا 5%، بالمقارنة مع 44%لقطاع المحروقات، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي الأخرى تعرف انخفاضا مستمر يقدر بمتوسط 4%، وهو ما يبين أن البنية التحتية للصناعة الوطنية تحتاج إلى إعادة الانتشار والبعث مع مواكبة التكنولوجيا الحديثة.
5. تميز القطاع الصناعي خلال الفترة الأخيرة بالانفتاح على الصناعات ذات التكنولوجيات العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات، صناعة الهواتف الذكية والصناعات الكهرومنزلية إلا أنها لا تزال إلى غاية اليوم تتمثل في صناعة التركيب والتعبئة وليس صناعة الإنتاج الحقيقي ومن اجل أن تسير الدولة الجزائرية في خطى الدول الناشئة وتحقق نوع من الاستقلال الاقتصادي وتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات يجب أن تفوق نسبة الاندماج في هذه الصناعات نسبة 50%.

[1]: عروب رتيبة، بوسبعين تاسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يومي 23،24أفريل 2012 جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ص، ص 04-07

[2]: وزارة الصناعة والمناجم، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02 على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz

من خلال ما سبق يتضح جليا أن الصناعة الجزائرية تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية، وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة[1]، حيث كشف الانفتاح التجاري النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية، وأصبحت خسائر حصتها من السوق معتبرة جدا، مما جعل الدولة تغير الاتجاه وتعمل على خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وبعثا للصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف، فقد رأت أن إسعاف الصناعات التحويلية العمومية يسبب تكاليف باهظة، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج غير فعال.

ثانيا– خصائص الاستثمار الصناعي في الجزائر: يتمتع القطاع الصناعي بمجموعة من الخصائص كما يلي:

1. **ضعف الإنتاج الصناعي**: ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛ ولاتزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص في إنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة[2]، وقد انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية مما جعلها تنتج وفقا لمتطلبات السوق المحلية وفي بعض الأحيان حتى الأسواق الأجنبية التي تعمل لصالحها غالبا لأنها مستفيدة من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا[3].
2. **الحماية وضعف القدرة على المنافسة**: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أوشبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، وأصبحت ذات مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، نظرا لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في

[1]: مصطفى بودرامة، الطيب قصاص المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية العدد 12، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، وان 2017، ص199

[2]: وزي محمد، استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08،2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص176.

[3]: نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص60.

السوق وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد واردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية مما أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، والمطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية[1].

3. **ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي:** بسبب الاعتماد على الأسواق الخارجية والتكنولوجيا المستوردة حيث أدى التوسع في الإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر إلى زيادة حجم الإيرادات من المواد الأولية والتجهيزات الأجنبية المساعدة في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها مثل الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية ما أدى إلى الوقوع في مشاكل التعامل مع الأسواق الأجنبية بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في اغلب الأحيان، إضافة إلى عدم التمكن من استخدام كل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية، الإنتاجية الضعيفة للعمالة، الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار، وهو ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.
4. قدرات إنتاجية هامة وغير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وضعف كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، إضافة إلى تجزئة العملية الإنتاجية الصناعية.

الفرع الثاني– أسباب فشل الاستثمار الصناعي الجزائري ونقاط القوة والضعف التي تميزه: إن سبب تعثر نمو القطاع الصناعي في الجزائر هو ليس نتيجة لانعدام المشاريع أو الإمكانيات سواء المادية أو البشرية، وإنما بسبب العوائق والعراقيل التي تقف حاجزا أمام ذلك، لكن الحكومة الجزائرية اعتمدت عدة أساليب وسياسات لإنعاش هذا القطاع ومحاربة نقاط الضعف التي تميزه وتشجيع واستغلال نقاط القوة لهذا القطاع.

[1]: محمد زوزي، مرجع سابق ص177

أولا :أسباب فشل استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي: تعود أسباب فشل إستراتيجيات التنمية الصناعية التي تبنتها الجزائر للنهوض بالقطاع ابتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى مجموعة من العوامل أهمها[1]:

1. **الاعتماد المطلق على عائدات المحروقات**: احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني، كما أن صادرات الجزائر في هذا القطاع ضلت تمثل نسبة97% من إجمالي الصادرات، وساهمت موارده ب 3/2 من إيرادات ميزانية الدولة، أدى كل ذلك إلى عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية[2].
2. **ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي**: بالرغم من نجاح الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية، إلا أنها غير كافية بالنظر إلى الإمكانيات المالية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر وبالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، حيث بقي حجم الاستثمارات الأجنبية محدودا وبقي مناخ الاستثمار في الجزائر بعيدا كل البعد عن المعايير الدولية.
3. **تضارب القرارات في مشروع الخوصصة**: واجه مشروع الخوصصة صعوبات كبيرة كان أهمها تسريح العمال دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاني نظرا لضعف كفاءة واحترافية نسبة هامة من الرأس مال البشري، ناهيك عن ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة والتي يصعب على رأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، كما ساهمت مشكلة العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة
4. **فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ساهم الدعم المالي الذي قدمته الدولة للشباب والقروض بدون فوائد في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة وارتفاع مناصب العمل، إلا أن هذه المؤسسات فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي ولم تحقق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني، ولعل أبرز الأسباب التي ساهمت في فشل هذه الأخيرة[3]:

- الضعف الواضح في التسيير الإداري والتقني، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور التكنولوجي ومراعاتها للبعد التسويقي.
- صعوبة الاستمرار في الحصول على تمويلات مالية.

---

[1]: سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018، ص146.

[2]: حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي،جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2016 / 2015 ،ص ص، 56،57.

[3]:عية عبد الرحمن، بلقيوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 23 و 24 افريل 2012 ،جامعة مستغانم، الجزائر،ص ص173، 175

- فشل مشاريع التأهيل في إطار برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، حيث أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار إستراتيجية التصنيع.

5. **الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي**: من بين 1112 مؤسسة عمومية كانت مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس 2003 بحوالي 1200مليار دج لترتفع إلى 1321.95 مليار دج سنة 2005 ، حيث تمثل 77% منها ديون قصيرة الأجل[1]

6. **انعدام الحركية في بورصة الجزائر**: إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة، حيث أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية بقيت ضعيفة جدا[2].

7. **انتشار العولمة**: أثرت ظاهرة انتشار العولمة سلبا على قطاع الصناعة الجزائري، بالرغم من أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي وللأساليب التسويقية.

ثانيا– أهم نقاط القوة في الاستثمار الصناعي الجزائري: منحت الجزائر مند السنوات الأولى لاستقلالها الأولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة كان الإنتاج موجها فيها للسوق المحلية، إلا أن هذا الأمر جعل المؤسسة العمومية تواجه مواقف تنافسية لم تكن مستعدة لها، حيث عرف القطاع الصناعي الخاص نموا بفضل وضع جهاز تشريعي وتنظيمي جديد، خاصة بموجب القانون رقم 88-25 لسنة 1988 بشأن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة، وتتمثل أهم نقاط القوة التي يتميز بها الاستثمار الصناعي فيما يلي:

- تزخر بموارد بيئية وطبيعية هامة تساعد على تنمية وترقية الصناعات محليا.
- تتمتع الدولة الجزائرية بثروة شبانية كبيرة تساهم في تطوير وترقية الاستثمار الصناعي.

[1]: مصطفى بودامة، الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره ص 204،205

[2]:عية عبد الرحمن، بلقبوس عبد القادر، مرجع سابق، ص 176.

- تتوفر الجزائر على ثروة بترولية وموارد طاقوية هامة تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ومن وجهة نظر الاستثمار الصناعي تحتل موقعا هاما من خلال توفير الموارد الأولية محليا لتشجيع التصنيع والنهوض بالقطاع
- تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا وشريطا ساحليا هاما، وتعتبر بوابة لشمال إفريقيا، مما يمكنها من ممارسة المبادلات التجارية بكفاءة عالية وهو ما يستدعي استغلال هذه الميزة لتنمية المنتجات الصناعية وخلق أسوق جديدة لتصريفها خاصة في القارة الإفريقية.

- تحسن وضعية الدين الخارجي: بدخول الألفية الثالثة تراجعت الديون الخارجية للجزائر نضرا لتحسن الوضع الاقتصاد وارتفاع أسعار البترول، حيث حقق الاقتصاد الكلي تحسنا واستقرارا خاصة بين سنتي 2003 و2004 إذ سجل نمو 6% ومعدل تضخم3.6%، احتياطي صرف بلغ 32.9 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 43.1 مليار دولار سنة 2004، فمن 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 22.9 مليار دولار سنة 2015 ، ولقد سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال سنة 2005 والتي تسارعت سنة 2006إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي، الذي وصل إلى 4.4 مليار دولار سنة 2011 مقابل 5.61مليار دولار سنة 2006 و 17.19 مليار دولار سنة2005 مقابل 22.57 مليار دولار سنة 2001، تواصل الانخفاض ليصل إلى3.63 مليار دولار سنة 2012 ثم 3.02 مليار دولار2015، كما انخفضت خدمات الدين في سنة 2011 إلى 0.6 مليار دولار مقابل 5.12 مليار دولار للسنوات، 2014، 2013 و13.5 مليار دولار سنة 2006، حيث شهدت هذه السنة أكبر مدفوعات مسبقة للديون المعاد جدولتها مع نادي باريس ولندن[1]، ويعتبر الاتجاه التنازلي للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي أدى إلى مستوى منخفض جدا من خدمته 1.83 من صادرات السلع والخدمات وانخفاض الديون قصيرة الأجل في سنة 2015، مؤشر للاستدامة الجيدة للديون الخارجية الجزائرية.

هذه المؤشرات الاقتصادية كلها تبين وتوضح وضعية الاقتصاد الجزائري الذي نلاحظ تحسنه النسبي وتحقيقه للاستقرار على المستوى الكلي في السنوات الأخيرة هذا الوضع يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر لكن استقرار الوضع الاقتصادي لا يكفي وحده لجذب وقدوم مستثمرين أجانب بل يجب توفر الاستقرار السياسي والوضعية القانونية المحفزة وتنظيمات إدارية وسوق كبير وموارد معدنية كل هذه الأوضاع تشكل المناخ الاستثماري الذي يدرسه المستثمر الأجنبي قبل أن يقرر الاستثمار في بلد ما.

[1] :banque d'galerie évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2015 p 68.

ثالثا– نقاط ضعف القطاع الصناعي في الجزائر: تتميز المؤسسات الصناعية الجزائرية لضعف القدرة على مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية والتسويقية والمالية العالية، ويمكن تحليل أهم أسبابها كما يلي:

- التخصص المبالغ فيه للمؤسسات في قطاعات تكنولوجيات ذات قيمة مضافة ضعيفة؛
- المستوى المتوسط للتجهيزات والى الوضعية المالية الصعبة للمؤسسات العمومية؛
- الطبيعة القانونية والسلوك الاجتماعي للمؤسسات الخاصة؛
- تثبيط قدرة الفاعلين الاقتصاديين على الابتكار وتطوير كفاءات جديدة ملائمة وضعف قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.
- ازدياد خطر المنافسة بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل الأمر الذي استدعى انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية[1].

وتفاقمت حدة هذه النقائص بفعل بطء تحولات البيئة المحلية، وبفعل السياسات الصناعية التي طبقت في الجزائر والتي لم يكن هدفها تكوين الإطارات العلمية والتكنولوجية والتجارية الكفيلة بتغذية المسار الصناعي.

الفرع الثالث– الإجراءات اللازمة لتطوير الاستثمار الصناعي في الجزائر: تسعى الدولة لتقوية القطاع من خلال مختلف التشجيعات والتحفيزات المالية كونه السبيل الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الظروف الراهنة وفي ظل تدهور أسعار البترول، حيث وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع والنهوض به.

أولا– سبل تعزيز الاستثمار الصناعي في الجزائر: وتتمثل سبل تطوير هذا القطاع فيما يلي:

1. **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:** ويتم ذلك بتشجيع المؤسسات العامة والخاصة خاصة تلك التي تنتج منتجات هامة تشارك بشكل كبير في التنمية الوطنية من خلال:
   - إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
   - تطبيق سياسة الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية؛
   - تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه المؤسسات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

[1]: سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008، ص، ص87، 88

1. **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني**: أثرت كل من التحولات الدولية، القدرات التنافسية الكبيرة للدول الناشئة، ظهور التكتلات الإقليمية الدولية، زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية سلبا على القطاع الصناعي الجزائري، وأصبحت إعادة هيكلة قطاع الصناعة ضرورة ملحة من أجل استغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة، والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر لمنتجات مصنعة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر والقدرة على المنافسة الدولية، ومن أجل إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي يجب التخصص في السلع التي تتمتع بها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة.
2. **تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات**: يمثل رأس المال البشري محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين المؤسسات وتعاون القطاع الجامعي والخاص، بالإضافة إلى إرساء أسس التعليم الجيد للقوى العاملة المستقبلية.
3. **التركيز على الصناعات القابلة للتصدير**: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعية والتركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية والتي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير الموارد الطاقوية على شكلها الخام وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.
4. **ترقية وضعية المؤسسات الحالية**: من خلال وضعها في مستواها الحقيقي عن طريق:
   - تشجيع الإبداع؛
   - تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
   - عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.
5. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**: تسعى الجزائر إلى وضع استراتجيات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا كبيرا جراء التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية ، مما استدعى ضرورة إنشاء محيط فعال يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما ونظاما تحفيزيا للحماية ، وتعد إستراتجية ترقية الاستثمار جزء لا يمكن فصله عن إستراتجية النظام الاقتصادي في مجمله ومن اجل تحفيز الاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر 08 / 06 المتعلق بتطوير الاستثمار تحسينا للنظام القائم من بينها:

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسيرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال؛
- تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن في اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- مراجعة قانون الجمارك.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية

6. **ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الصناعي**: أصبح نقل التكنولوجيا مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية ومن بينها الجزائر، فالصناعة من أكثر القطاعات تأثرا بالتطور التقني والتقدم التكنولوجي، وبالتالي يجب إدخالها في القطاع الصناعي من خلال التدريب الجيد للعمال وتخصيص موارد مالية لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة تساهم في اللحاق بركب هذه البلدان.

ثانيا– سياسة المناطق الصناعية في الجزائر: سعت الدولة الجزائرية على إعادة تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط لتسيير المؤسسات الصناعية من خلال إعطائها أهمية خاصة للتوطن الصناعي حيث شرعت في إعادة تأهيل المناطق الصناعية بمشروع خاص شرع في تنفيذه انطلاقا من سنة 2005 في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، وقد خصصت لهذا المشروع ما يقارب 7.2 مليار دج.

ومن أهم المناطق الصناعية في الجزائر المنطقة الصناعية أدرار، وواد سلس بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة وواد السمارة الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج ...

1. **أهمية التوطن الصناعي في الجزائر**: تساهم المناطق الصناعية ومناطق النشاط الصناعي في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل في مختلف المناطق عبر التراب الوطني، وبالرغم من أن التموقع الجغرافي لأجل هذا المنطق ظهر بشكل تلقائي إلا انه أدى إلى بروز عدد من الفضاءات الصناعية ساهمت في تجسيد مختلف البرامج التنموية وتحقيق الاستثمارات الضخمة، كما ساهم في خلق مناطق النشاط والمناطق الصناعية في توفير مختلف المرافق الخارجية اللازمة لتهيئة وتسهيل سير هذه المناطق مثل البنية التحتية والمياه والطاقة بالرغم من إهمال هذا الأمر في العديد من المناطق والذي نجم عنه العديد من الأضرار البيئية، حيث أصبحت

الفضاءات الصناعية الغير مؤهلة مرتبطة بالأضرار البيئية مباشرة لما تسببه من إلحاق الأذى والضرر بالحيوانات والنباتات والمساكن والمناظر الطبيعية وفي ارتفاع درجات الحرارة وتفاقم التصحّر ...الخ

2. **إدراج أبعاد التنمية المستدامة في تهيئة المناطق الصناعية في الجزائر:** يتطلب توفير مناطق صناعية ملائمة في الجزائر التخطيط الجيد من اجل اختيار مواقع إنشاء هذه المناطق والعمل على حسن تسييرها وإدارتها بما يضمن استدامتها، حيث يجب اخذ مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اختيار وتطوير هذه المناطق من اجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ومن بين أهم الخطوات والحلول التي تساهم في إدراج أبعاد التنمية المستدامة في المناطق الصناعية نذكر:

- تشييد بنايات تتميز بالقدرة على الصمود وترقية التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار؛
- دمج الطاقات المتجددة وتشجيع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري في المناطق الصناعية كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح؛
- تثمين النفايات عبر الرسكلة والمعالجة والتحويل؛
- تطوير أنظمة معالجة المياه الصناعية المستعملة ومياه الأمطار؛
- تهيئة المساحات الخضراء؛
- تطبيق مفهوم النقل المستدام؛
- استخدام وتجسيد فكرة الحوكمة؛
- الاستناد إلى تجارب الدول المتقدمة في مجال تهيئة المناطق الصناعية مثل: الصين، ألمانيا، كوريا والمغرب.

3. **مزايا التخطيط الجيد للتوطن الصناعي:** يعمل التخطيط الجيد للمناطق الصناعية إلى تحصيل العديد من الفوائد الاقتصادية والتجارية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية من خلال ما يلي:

- تقليص حدة التعرض إلى المخاطر؛
- تحقيق الميزة التنافسية والرقي بالمنتجات المحلية؛
- تجسيد مفهوم الإنتاج الجيد والمستدام؛
- تطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة والقدرة على التحكم؛
- المحافظة على البيئة من التلوث والأخطار الصناعية.

وتساهم المنافع الاقتصادية في جلب المنافع الاجتماعية من خلال:

- خلق مناصب الشغل محليا،
- تحسين ظروف العمل وتحقيق الأمن الوظيفي.

ومنه يمكن القول أن استدامة المناطق الصناعية تتطلب الاهتمام بمختلف الجوانب لتحقيق التكامل المنسجم للمنطقة الصناعية، وتعمل الجزائر على رفع هذا التحدي لتجسيد مفهوم الاستدامة الصناعية

المطلب الثاني– الإستراتيجية الجديدة لإنعاش التنمية الصناعية في الجزائر

أصبحت الحاجة إلى إستراتيجية صناعية جديدة ضرورة ملحة من خلال إشراك الفاعلين الرئيسيين الآتيين: العمال، الشركة والحكومة، ويرجع الهدف من تجنيد هؤلاء الفاعلين إلى إنشاء إطار عمل توافقي يخدم استراتيجيات المؤسسات وعمل النقابات وسياسات الدولة، ولا يمكن أن يكون الاقتصاد تنافسيا إلا إذا كان توافق اقتصادي اجتماعي حول مشروع التطوير الصناعي الذي يشكل تعقيدا وتنوعا كبيرين، وبالتالي إستراتيجية صناعية مرنة وتوافقية، ولذلك فمن الضروري اختار إستراتيجية وسياسات صناعية حول أهداف متوسطة وطويلة المدى، استنادا إلى معرفة كاملة للقطاعات وقدراتها الصناعية الفعالة والمزايا المرتبطة بترقيتها والوظائف المتوقعة لتنميتها وتنفيذ السياسات والأدوات التي تساعد الشركة على زيادة تنافسيتها والاقتصاد الوطني لدعم النمو المستدام.

ومن أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني تفرع مخطط عمل وزارة الصناعة وترقيه الاستثمار إلى التوجيهات الصادرة من الوثيقة الحاملة ل "إستراتيجية وسياسات الإحياء والتطوير الصناعي"، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتجية الصناعية، وقد كانت هذه الوثيقة محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة، فهو يمثل بعثا إقطاعيا لإستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري شملت عملية اختيار القطاعات المراد ترقيتها عدة مراحل[1]:

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها؛

[1] : وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبين الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

حيث سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية الصناعية المتبعة التي تعمل وفقا لثلاثة خطط تكميلية: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي بالإضافة إلى ترقية الصناعات.

الفرع الأول– الإطار العام للإستراتيجية الجديدة: لا تزال إستراتيجية المؤسسات الصناعية تقوم أساسا على ميزة التكاليف ذلك أن هذه المؤسسات لم تتسلح بعد للذهاب نحو تنويع المنتجات، حيث لا تمتلك الجزائر قدرات تقديم منتجات أعلى جودة من منتجات منافسيها من حيث الجودة والمميزات الخاصة بسبب صعوبة التحكم في الأنشطة الإنتاجية ذات التكنولوجيات المعقدة، وتبقى المزايا التاريخية (تكاليف الأجور، القاعدة الصناعية، الموارد الطبيعية، وفرة موارد الطاقة) بالنسبة لها مزايا أساسية يجب الاستفادة منها، غير أن الهدف هو خلق شروط بروز مزايا مقارنة تقوم على الابتكار والمعرفة من اجل خلق قدرات قائمة على تنافسية دائمة.

تعتمد معالم الإستراتيجية الاقتصادية الصناعية الجديدة على مجموعة من المرتكزات لعل أهمها تمثل في تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا، بهدف تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية التي تعمل على الحد من ظاهرة البطالة التي بلغت سنة 2000 نسبة 29.5%.

وتستدعي الإستراتيجية الصناعية الجديدة التقدم في بعض الشعب الصناعية لمواد الإنتاج إضافة إلى تطوير الحظيرة الصناعية والكفاءات التي يجب تطويرها لتحقيق المزيد من الإنتاجية والتنافسية وانطلاقا من المميزات الذاتية للصناعة الجزائرية تقوم الإستراتيجية الجديدة على تصحيح عميق للهياكل الصناعية الموجودة وترتكز على قدرات الفاعلين الاقتصاديين في العمل وعلى ضرورة قيام الدولة بترقية إطار مرن وناجع بدلا من أن تقوم على الاستثمار الصناعي المكثف وعلى الاستيراد التكنولوجي الجامح ويجب أن تندرج من جهة أخرى ضمن حركية العولمة هذه المتمثلة في تدويل الإنتاج على الصعيد الكوني

ويكمن تحدي الإستراتيجية أيضا في استهدافها لتحقيق النمو الذاتي فتستمد حركيتها من داخل النظام الصناعي الوطني مع الانضمام إلى حركة عولمة الإنتاج التي تفرض نفسها على مؤسساتنا وعلى بلادنا، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى وضع الاقتصاد في حالة التصنيع بطريقة ذاتية وتلقائية، فهي تتضمن سلسلة من السياسات الهادفة إلى جعل الأمة في حال استيعاب وضمان التوسع العفوي لمسار طبيعي للتنمية الصناعية الدائمة والمصانة

ذاتيا، وقد بينت تجارب التنمية في العالم أن جميع الاستراتيجيات الصناعية لا يمكنها بلوغ أهدافها المنشودة إلا إذا كان النظام الذي تندرج ضمنه على استعداد لاستقبالها وتمكين انجازها.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014 بسبب التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، إلى دفع الحكومة الجزائرية إلى إتباع نموذج اقتصادي جديد يعتمد على وقف اعتماد البلاد على النفط، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية، والانفتاح على الأسواق الخارجية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية، والعمل على تقليل الاستيراد، من أجل تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني– المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة: ترتكز على المحاور التالية[1]:

أولا– تثمين الموارد الطبيعية: بترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للدولة باستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة ذات تكنولوجيا أكثر تطورا وقيمة مضافة عالية، ومن بين الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى خصوصا البتروكيمياء والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد (الفولاذ) صناعة المعادن الغير الحديدية (الألمنيوم) ومواد البناء (المالط الهيدروليكي).

ثانيا– تكثيف النسيج الصناعي: يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع هي بصفة عامة تلك المتعلقة بالتجميع والتعبئة والتغليف: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.

ثالثا– ترقية الصناعات الجديدة: من خلال تعزيز صناعات جديدة غير موجودة أصلا أو الصناعات التي تسجل فيها الجزائر تخلفا جوهريا، خاصة الصناعات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والسيارات.

رابعا– النشر المكاني للصناعة: وهو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، والذي لا يمكن أن يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب أن تنتهج رؤية أكثر حداثة مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة ZDII أو المناطق المتخصصة، حيث تم تحديد بعض هذه المناطق وإنشاؤها سيكون تدريجيا

[1] : وزارة الصناعة والمناجم: http://www.mdipi.gov.dz

خامسا– إقحام التنافسية في القطاع الصناعي: إن نجاعة المؤسسة الصناعية لا تكمن في الإنتاجية والنوعية الذاتية للمنتج وإنما تكمن في الإنتاجية والنوعية والجودة اللتين تثبتهما السوق حيث لم تعد شروط التخصص تتمثل في المبادلات الدولية بتقديم منتجات ذات أسعار ضعيفة باستغلال مزايا الأجور المنخفضة أو وفرة الموارد الطبيعية أو الدخول في المنافسة بالرهان على جودة السلع المقدمة بل ينبغي الذهاب إلى المبادلات باللعب على السجلين فبهذه الشروط تطرح مسألة خيارات التصنيع بالنسبة للجزائر خاصة وانه في حالة بلدنا تتوفر المؤسسة على الميزة المطلقة المتمثلة في الطاقة مما يعني انه نظرا لوفرة المزايا الطبيعية يجب خلق الشروط التي تسمح للمؤسسات بالوسائل الضرورية للدخول في المنافسة بالتحسين التدريجي لقدراتها التنافسية بواسطة الجودة التي لا تزال لحد الآن ضعيفة[1].

الفرع الثالث– سياسات ومبادئ وأبعاد إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر: تقوم إستراتيجية التنمية الصناعية على تطبيق مجموعة من السياسات التي تؤدي بدورها إلى تحقيق أبعاد هذه الإستراتيجية، كما أن هذه الإستراتيجية تحمها مجموعة من المبادئ التي تحددها.

أولا– سياسات التنمية الصناعية في الجزائر: تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي[2] :

1. **تطوير الشركات**: من خلال تأهيل وعصرنة الشركات التي تدخل أهدافها وأنماطها ضمن إستراتيجية التصنيع.
2. **الابتكار وخلق الأفكار**: يمثل هذا الأخير محرك التنمية، بتطبيق نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقة تغذية النمو الصناعي الجزائري حيث لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية بل يتطلب الأمر تدخل الدولة وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.
3. **تنمية الموارد والمهارات البشرية**: تعتبر من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، وتعتبر أن الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي بالإضافة إلى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.
4. **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)** : يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذلك وجب على الدولة وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في

[1]: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، مشروع الكتاب الأبيض، 2007، ص 99، 100.

[2] متاح على الموقع: http://www.assisesdelindustrie.dz اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/20.

النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية كالتكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإدارية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية لصالح الشركات المحلية.

ثانيا– مبادئ إستراتيجية التنمية الصناعي: تقوم إستراتيجية إنعاش التنمية الصناعية على المبادئ التالية[1]:

- تندرج الإستراتيجية في فضاء يتخطى الحدود الوطنية أورو متوسطي مغاربي ولن تتم منذ الآن تنمية الأنشطة الصناعية في إطار السوق الوطنية وحدها.
- تندرج الإستراتيجية الصناعية ضمن إستراتيجية أكثر اتساعا وشمولا تهدف إلى جعل بلدنا مركز تنافسية ناجع منتج للقيم المضافة العالية من خلال تحويل النظام الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الوطنية وترقية الشعب والفروع الصناعية الواعدة وهي أبعاد غير قابلة للانفصال
- ترتكز الإستراتجية الصناعية على المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الأمة كما أنها ترمي إلى تعميم الابتكار والتقدم التقني وتنمية الموارد البشرية الخبيرة بالبحث عن الاستثمارات المباشرة الأجنبية ذات الحجم المتوسط وحشدها وعن الشركات العابرة للأوطان.
- تقوم الإستراتيجية على تثمين الموارد الطبيعية، وتعزى إلى المزايا المبينة على الابتكار والموارد البشرية التي تشكل أسسها الكبرى وبالتالي ستعتمد الإستراتيجية العمومية على تشكيلة واسعة من الأدوات التي تكون جزءا من السياسة العمومية والمساعدة على إعادة هيكلة وتأهيل النفقات العمومية خاصة فيما يتعلق بترقية الموارد البشرية وتنمية قدرات البحث للتنمية وكذلك للبنى التحتية وتتطلب هذه الإستراتيجية إطار تسيير اقتصادي مؤهلا تأهيلا كاملا.

ثالثا– أبعاد إستراتيجية التنمية الصناعية: تتمثل الأبعاد الأساسية فيما يلي:

- استعادة الأسواق الداخلية وتوجيه المؤسسات الوطنية العاملة في أسواق السلع الكاملة الصنع (الصناعات الغذائية، اللدائن المائية، نحو الأسواق الإقليمية من خلال الاستفادة من اتفاق الشراكة)
- إعادة تأهيل وإعادة نشر الحظيرة الصناعية للإنتاج الصناعي للسلع الوسيطية (الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والصناعات التعدينية) وسيكون الهدف وضع المؤسسات العمومية والخاصة ضمن الشبكات الإقليمية والعالمية المندمجة.

[1]: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، مرجع سابق، ص، ص104،103.

- إن وفرة الموارد البشرية (مهندسون ذوو خبرة، مسيرون، تقنيون وعمال مؤهلون) تسمح للمؤسسات بالاندماج في فروع دولية ذات قيمة مضافة عالية لذلك وجب استهداف الخوصصة والشراكة والاستثمار المباشر الأجنبي واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات وربما الاستثمارات المباشرة الوطنية
- استغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء فروع إنتاجية متكاملة تنشر عبر التراب الوطني كما انه ميدان الذي تكون فيه دعوة الاستثمارات المباشرة الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات ضرورية
- توفير الشروط الكفيلة بتمكين صناعات جديدة خلاقة للقيم المضافة العالية من التطور ويستدعي ذلك خلق فضاء محفز بما يكفي وقدرات وطنية للابتكار والتسيير وتندرج الصناعة الدوائية والتكنوولجيات الجديدة للإعلام في هذا الإطار.
- إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تكنولوجية متخصصة تجمع الاقتصاديات الخارجية الضرورية (البنى التحتية والإدارات المتخصصة) وتوفر شروط التعاون بين القطاعات الصناعية والعلاقات بين المؤسسات ومراكز التكوين لتشكيل مناطق تنشا وتتطور فيها تنافسية الاقتصاد الوطني

المطلب الثالث– مجهودات الدولة في تشجيع الاستثمار الصناعي وحماية البيئة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية في سبيل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني وتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي على إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين التي تهدف إلى إنعاش القطاع الصناعي وتحسين المناخ الاستثماري بالجزائر ومن بين أهم البرامج التي اعتمدتها الدولة الجزائرية خلال الفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي بلغت تكلفته حوالي 6.9 مليار دولار وبرنامج دعم النمو 2005-2009 الذي بلغت مخصصاته المالية حوالي 150 مليار دولار وبرنامج توطيد النمو 2010- 2014 والذي بلغت اعتماداته المالية حوالي 286 مليار دولار حيث كانت تهدف كل هذه البرامج إلى تطوير الهياكل والمنشات القاعدية والبنى التحتية المتمثلة في توسيع شبكات الطرقات والسكك الحديدية وبناء المساكن والمنشات الاجتماعية كالمدارس التربوية والمستشفيات والجامعات، أما عن المجال الصناعي فقد اعتمد حوالي 150 مليار دج من اجل إنشاء مناطق صناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيماوية في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، كما عملت على إنشاء العديد من الهيئات والهياكل التنظيمية والداعمة للاستثمار الصناعي ومرافقته.

[1]: مخضار سليم، تنافسية القطاع الصناعي، مرجع سابق، ص 143

الفرع الأول– القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستثمار الصناعي: من بين أهم القوانين نذكر:

أولا– المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز نشاط هذا الصندوق على تسهيل عملية الحصول على القروض ومنح الضمان الذي تشترطه البنوك للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية المجدية.

ثانيا– المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 والمعدل والمتمم للمرسوم رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثالثا– المرسوم التنفيذي رقم 05-1965 والمؤرخ في 2005/05/03 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أوكلت لها المهام التالية:

- السهر على تنفيذ إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وتطويرها ودعم الخبرات والاستشارات الموجهة لها؛
- تفعيل الإبداع والابتكار التكنولوجي على مستوى المؤسسات وحثها على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة؛
- جمع المعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات ومجال نشاطها من أجل استغلالها ونشرها.

رابعا– الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في07/17/ 2008 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخص هذا الأمر الاستثمارات المحلية الخاصة وكذا الاستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية، وبموجب هذه الأمر تم تغيير وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(APSI) إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) .

الفرع الثاني– الهيئات الداعمة للاستثمار في الجزائر: تسعى الدولة للتهيئة وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية واحتضان الاستثمارات العربية والأجنبية، بإنشاء وخلق الهيئات الداعمة للاستثمار التي تعمل على خلق جو مناسب لتطوير وتسهيل الاستثمار في مختلف القطاعات وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة نظرا لما يحويه هذا الأخير من أهمية في رفد عملية التنمية في البلد، ومن بين أهم الهيئات نذكر:

أولا– وكالة ترقية الاستثمارات ودعمه ومتابعته APSSI: تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية رئيس الحكومة حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات سير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وتسعى الوكالة إلى تنفيذ جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي: مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم، وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين، المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة، الاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر، تساعد المستثمرين في استيفاء الإجراءات الإلزامية، الاستثمار بإقامة الشباك الوحيد[1].

5. **مهام الوكالة:** تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 94-319)
- متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه ضمن الاشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.
- تجري التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة "المادة 04 المرسوم التنفيذي 94-319" تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار
- تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار

ثانيا– المجلس الوطني للاستثمار CNI: تم إنشاء هذا المجلس بواسطة الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة وتتمثل الأعضاء المشكلة للمجلس في: الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية ويكلف المجلس بما يلي[2]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولياته؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية؛

[1]: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2003-2004 ، ص:151.

[2]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص:157

- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يفصل على ضوء أهداف هيئة الأقاليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

ثالثا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، تكمن مهمتها الرئيسية في تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد[1].

تم إنشاؤها في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت الوكالة عدة تغيرات كانت ترمي إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فكانت في البداية من 1993-2001 تسمى بوكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وبعد 2001 أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار والتي تتولى المهام التالية[2]:

- تعمل الوكالة على ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- تقوم الوكالة بمرافقة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين؛
- تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات وإنشاء المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- لها جميع الصلاحيات فيما يخص تسيير صندوق دعم الاستثمار والتأكد من احترام المستثمرين للالتزامات والتعهدات خلال مدة الإعفاء من الضرائب والرسوم.

1. **مهام الوكالة**: تتمثل المهام الموكلة إليها فيما يلي:

- تستقبل وترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
- تعلم المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت ودعائمها الترقوية ومختلف ندوات المعلومات بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج؛

[1] : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع: www.andi.dz

[2]: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الصحافة الجزائرية، رهانات وآفاق، 2020، ص، ص 80-81

- إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الامتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع؛
- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب الخ.)
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

رابعا– الشباك الموحد: تم إنشاء الشباك الموحد بهدف القضاء على البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ويضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة، يخضع التماس خدمات الشبابك الموحدة لإدارة المستثمرين بإنشاء إيداع تصاريح الاستثمار وطلب المزايا، يكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 12 يوما وبناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب الامتياز[1].

خامسا– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاؤها بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب للتخلص من البطالة والانخراط في عالم الشغل، وتعمل الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة المنشاة من طرف الشباب ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

2. **مهام الوكالة:** تقوم الوكالة بمرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية على انجاز مشاريعهم، سواء من حيث التمويل والانجاز والاستشارات ومنحهم العديد من الإعانات والامتيازات كتخفيض نسب الفوائد على القروض والإعفاءات الضريبية من خلال:

[1]: بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، 2003، ص: 11

[2]: سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة: 2009-2010 ص:65

- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب كالإعلانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل؛
- تقوم بتبليغ الشباب أصحاب المشاريع المترشحين بالاستفادة من قروض البنك والمؤسسات المالية وبالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك.

الفرع الثالث: جهود الدولة للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة: اعتمدت الدولة على مجموعة من الأدوات لتحقيق الاستدامة البيئية والحد من أثار التلوث الصناعي بإنشاء مختلف الهيئات المختصة في حماية البيئة، سن القوانين والمراسيم المختلفة والتي تهدف إلى الحفاظ على الموارد البيئة والحد من التلوث.

أولا– البناء المؤسساتي لتحقيق الاستدامة البيئية: بهدف تحقيق الاستدامة البيئية تم إنشاء عدة مؤسسات من بينها المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1974، ثم إنشاء مديرية البيئة سنة 1981 والتي تحولت إلى مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها سنة 1983، ثم تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة سنة 1984، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2000، مرقب المهن البيئية ونظام شامل للمعلومات والذي يعمل على تجميع وتقارب المعلومات القطاعية، والعديد من الهيئات الأخرى، حيث طرأت عليها عدة تغيرات تهدف في مجملها إلى المحافظة على النظام البيئي الفعال.

ثانيا– الإجراءات القانونية والتشريعية لحماية البيئة في الجزائر: عرف التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون 83-03 ومن بين أهم القوانين التي تمت المصادقة عليها في إطار حماية البيئة نذكر ما يلي[1]:

1. **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** تم من خلاله إدماج الخطوط العريضة لمبادئ مفهوم التنمية المستدامة، الواردة في قمة ريودي جانييرو 1992 حيث نص على:

[1]: أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص155.

- تحديد ترتيب رقابي لمختلف مركبات البيئة، من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، الأرض وباطن الأرض)
- إجبارية تعيين المستغل لممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
- إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي، الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

2. **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو**: ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات التي يفوق عدد السكان بها 500.000 ساكن بالرقابة على مخطط التنقل ومخطط حماية الجو، جودة الهواء، اعتمادا على أدوات التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء، مخطط حماية الجو، ومخطط التنقل الحضري، ويتمحور نصه حول ثلاثة معالم رئيسة هي: 1) الوقاية، الإشراف والإعلام، 2) إعداد أدوات التخطيط 3) ترتيب إجراءات التقنية: جبائية ومالية، رقابية، عقابية.
3. **القانون المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص من النفايات**: لقد جاء هذا القانون كضرورة ملحة ناتجة عن ضرورة الحد من الآثار السلبية العديدة للنفايات بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، وقد نص هذا القانون على الإطار العام للرقابة والتخليص من النفايات تجسيدا لمبادئ التسيير العقلاني والسليم للنفايات من خلال جميع مراحله، وذلك بغرض خفض إنتاج ودرجة خطورة النفايات من المصدر، حيث يعتبر تخلص منتجي و/أو حائزي النفايات الضخمة والخاصة من هذه الأخيرة إجباري لكن ضمن شروط لا تلحق أضرارا بالصحة العمومية والبيئة، أي أنه يعمل على تجسيد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها عمليات الاستغلال على مستوى منشأته، إضافة إلى مبدأ "الملوث- الدفع"، حيث يعتبر القانون أداة فاعلة لتحفيز ظهور وتطوير عمليات التثمين، المعالجة، والتخلص من النفايات بصورة عقلانية.

ثالثا- الأساليب الاقتصادية المعتمدة في المجال البيئي: تتمثل فيما يلي:

1. **سياسات دعم الأسعار**: تؤدي سياسات الدعم التي تقدمها الدولة إلى منافع اجتماعية إلا أن الإفراط بها يؤدي إلى نتائج وخيمة على البيئة، مما يدعو إلى تطبيق سياسات أخرى مثل الأسعار المتفاضلة وذلك بالتمييز في تحديد الشرائح المستفيدة من الدعم فمثلا من اجل الاقتصاد في الماء الموزع على الشرب وضع أسعار تضمن الحفاظ عليه مع الاهتمام بالشريحة ذات الدخل المحدود تنفيذا لتوصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
2. **ضريبة الوقود**: من أجل القيام بتحصيل الضرائب هناك العديد من الأعمال الواجب تنفيذها:

- إحصاء وتطهير القائمة الإجمالية في كل البلديات والمناطق الملوثة.
- إعداد ملف مشترك مع مختلف مصالح الولاية.
- المراقبة والاتصال المتواصل بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية
- إقامة الأيام الدراسية كالملتقيات والندوات وغيرها، خاصة تنظيم الندوات مع المعنيين حيث تنظم مديريات البيئة على مستوى كل ولاية العديد من الاجتماعات مع مصالح الضرائب ومختلف المصالح المعنية في الولايات

3. **دعم القطاع الفلاحي**: تخص الأسعار المدعومة في هذا القطاع من الناحية التقليدية: دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية والأسعار المحددة إداريا ومواد الصحة النباتية والتسعيرة الزهيدة للمياه المخصصة للسقي، حيث أن التسعيرة الزهيدة لمياه السقي انجر عنها تبذير كبير، ففي المحيطات المسقية الكبرى التي تتلقى المياه مباشرة من السدود تتمثل التسعيرة المطبقة فما يلي:

- حسب الحجم المستعمل من المياه: T1 من 1 إلى 2.1 دج للمتر المكعب
- حسب سعر جزافي للهكتار الواحد T2 من 250 إلى 400 دج هكتار

حيث يؤدي الخفض التدريجي لضروب الدعم المالي والتسعيرة الملائمة للموارد، واعتماد سياسة مكيفة لأسعار بالتضافر مع السياسات القطاعية الموائمة على ما يلي:

- ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو.
- التحكم في استهلاك الماء وتوفير عوائد لإعادة تأهيل المنشآت الأساسية القائمة
- التحكم في استعمال الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

4. **الإنفاق الحكومي**: يمثل الإنفاق الحكومي إحدى أدوات السياسة البيئية، ويحظى تمويل البيئة من الموازنة العامة بدعم لدى الأفراد إلا أنه لا يعتبر كافيا، ويتكون من الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية وهي الموارد الاقتصادية المخصصة أساسا من الدولة، وتشمل بصورة رئيسة[1]:

- برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية؛
- برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب؛
- برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها في معظمها المؤسسات العمومية؛
- النفقات المتعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفارغ؛
- نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة؛
- نفقات تسيير الوكالات الرئيسة.

[1] : أسماء حدانة، مرجع سابق، ص 157.

والنفقات المخصصة للموارد الطبيعية لتعويض تدهور الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي، السهوب) والتي تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية فإن تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حصل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فإن تحديد سياسات جريئة لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمر مستعجل وملح لأن الأرقام تبين ذلك، فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضت بنسبة 62% والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41% خلال العشرية الثانية وهو ما يظهر ضرورة استخدام التسعيرة الملائمة للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية و/أو الاستعمال.

رابعا– الجباية البيئية: في محاولتها لحد من التلوث خاصة تلوث الهواء والماء أقرت الجزائر مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية، حيث لا يخفى على احد أن الجزائر من بين الدول النفطية، فهي تتعرض لخطر الصناعة النفطية "البتروكيمياء" وما تخلفه من آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية، غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخر في موازنة الدولة، ومن أهم أدوات الجباية البيئية نذكر : الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسوم المرتبطة بالملوثات الجوية السائلة، العقوبات المالية وهي عبارة عن آلية ردعية تستخدمها الدولة لحماية البيئة وتحدد قيمتها المالية حسب نوع المخالفة البيئة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في الجزائر

تهدف الدولة الجزائرية كسائر البلدان النامية إلى العمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير الاستثمار الصناعي كونه الطريق الأنجع والسريع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الواردات الأجنبية واستنزاف العملة الصعبة، وتعمل الدولة على قياس التنمية المستدامة من خلال المؤشرات المتعارف عليها والمعدة من قبل اللجنة العالمية للبيئة، إلا أن مدى تطبيق هذه المؤشرات يختلف من بلد لآخر حسب خصوصية كل بلد، وحسب كمية ونوعية المعلومات المتوفرة، ومن خلال البحث الذي قمنا به على مؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة تم التوصل إلى مجموعة من المؤشرات ذات دلالة، والتي يسمح بعضها بإعداد نموذج قياسي لأثر الاستثمار الصناعي على تحقيق التنمية المستدامة،

وارتأينا في هذا المبحث توضيح بعض مؤشرات قياس الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة، حيث تم انتقاء هذه المؤشرات وفقا للمعلومات المتوفرة وكذلك وفقا لإمكانية دراسة العلاقة بين هذه المؤشرات ومدى تطورها في الجزائر، وتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب يعالج الأول مؤشرات الاستدامة الاقتصادية والثاني مؤشرات الاستدامة الاجتماعية كما نتطرق في المطلب الثالث إلى ذكر بعض مؤشرات الاستدامة البيئية.

المطلب الأول – المؤشرات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية الوضعية الاقتصادية للبلد ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، من خلال القدرة على بناء قاعدة قوية، وتعد أهم المؤشرات التي تعكس معدلات النمو: GDP "مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي للبلد"، وتكمن حاجة البلدان النامية عامة إلى زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع وتطوير التقنيات الإنتاجية بما يتلاءم والتقدم التكنولوجي، إلا أن تلك البلدان تعمل على تكوين رأس المال كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل منخفض نسبيا مقارنة بالبلدان المتقدمة والصناعية، مما يتطلب زيادة التخصصات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

الفرع الأول– مؤشرات البنية الاقتصادية: تقيس مؤشرات البنية الاقتصادية الأداء الاقتصادي وقدرة البلد على تحقيق الرفاهية والاكتفاء الذاتي للأفراد وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

أولا– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسياتهم، ويقيس مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي درجة التنمية الاقتصادية في البلد والمستوى المعيشي فيها، ولا يعد إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقياسا لدخل الفرد، وهو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة معينة.

1. **تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر:** ويمثل معدل الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام الدولي، ومن خلال البيانات الواردة في الملحق01 نلاحظ أن معدل النمو خلال سنة 2004 كان مرتفعا إذ سجل 4.30% ونسبة 5.90% سنة 2005، ويفسر هذا الارتفاع البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول وارتفاع المداخيل الجبائية، مما سمح بارتفاع الناتج الداخلي بقيمة هامة، ثم تناقص معدل النمو وأصبح بوتيرة متفاوتة بين 1.70 إلى 3% إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ معدل النمو في الناتج أدنى قيمه 1.30، 1.20 سنتي2017 و2018، هذا وان دل على شيء فإنما يدل على الأزمة الاقتصادية التي تواجهه الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2014، واعتمادها الشبه كلي على الاقتصاد الريعي ما يجبرها على إعادة البحث في استراتيجيات اقتصادية أخرى لتنويع المداخيل.

أ. **النمو السكاني:** يعتبر مؤشر هام في حساب المتغيرات الاقتصادية ومختلف الآثار التي تخلفها على التنمية المستدامة، ويحدث التغير في عدد السكان بفعل ثلاثة عناصر متمثلة في المواليد، الوفيات والهجرة ويمكن حساب الزيادة الصافية في عدد السكان سنويا بالطريقة التالية:

الزيادة السكانية الصافية خلال السنة= الزيادة الطبيعية+ صافي الهجرة

=(عدد المواليد– عدد الوفيات) + (عدد الوافدين الجدد – عدد المهاجرين الجدد)

ومن خلال الملحق 3 نلاحظ ارتفاع عدد سكان الجزائر من 32364000 نسمة سنة 2004 إلى 42228429 نسمة سنة 2018 أي بزيادة 9864429 نسمة خلال 15 سنة وهي زيادة هامة تؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية مما يؤدي إلى ضعف البنية الاقتصادية للبلد حيث كان معدل النمو المتوسط خلال فترة الدراسة 1.89%، وبمقارنة معدلات النمو السكاني بالمتوسط نجد أنها ارتفعت انطلاقا من سنة 2013 حيث تجاوزت 2%، إضافة إلى سنة 2005 نظرا لتحسن الظروف الأمنية للبلاد وتحسن المستوى المعيشي الذي عرفته الجزائر جراء الانتعاش الاقتصادي من خلال ارتفاع أسعار النفط تلك الفترة، وتؤثر هذه الزيادة سلبا على

النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد النمو السكاني كان ذلك سببا في إعاقة وتعطيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يخلفه من آثار على التنمية الاقتصادية نتيجة تدني الدخول والتعرض لمشاكل نقص الغذاء مما يترجم بعجز مماثل في ميزان المدفوعات، كما يؤثر على التنمية الاجتماعية من خلال زيادة عبء الإعالة وارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى الضغوطات الخدمية التي يسببها في مجال الصحة، التعليم والإسكان إضافة إلى مشكل البيئة مثل نقص الموارد الأولية ونقص المياه وانتشار التلوث السكاني بأنواعه.

ب. **نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر**: ويتم حساب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال السنة بالعلاقة التالية:

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام = (الناتج الداخلي الخام / عدد السكان)
- بالنسبة لمعدل النمو في نصيب الفرد تم أخذه مباشرة من المصدر المدون أسفل الجدول

جدول 3-1: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2005-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري								
السنة/ القيمة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	0,19	0,23	0,25	0,27	0,32	0,28	0,33	0,40
معدل النمو (ن,ف، ن، د,خ)	15,21	3,40	0,78	4,18	1,39	-0,26	2,33	0,18
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	0,43	0,44	0,44	0,42	0,43	0,45	0,48	
معدل النمو (ن,ف، ن، د,خ)	0,54	0,59	1,72	1,48	2,56	-1,26	-1,77	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المنشورة في صندوق النقد الدولي، النشرات الإحصائية، السلسلة الاقتصادية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يزداد سنويا إذ ارتفعت النسبة من 0.19 مليون دينار جزائري سنة 2004إلى 0.48 مليون دينار سنة 2018 باستثناء سنة 2009 أين سجلت قيمة 0.28 مليون دينار ويعود ذلك للازمة الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار البترول خلال الفترة كما أن معدلات النمو الحقيقية تعكس تذبذبا حقيقيا من 2004إلى 2011، إلى أن بدأت في الارتفاع تدريجيا سنة 2012 إلى 2016، وقد سجلت سنتي 2017، 2018 معدلات نمو سالبة دليل على الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلد جراء انخفاض أسعار البترول وتوتر المستوى المعيشي الذي عرفته البلد.

2. **القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري**: يعرف الاقتصادي فريدمان (الكلاسكيين المحدثين) القيمة المضافة على أنها مساهمة عناصر الإنتاج (العمالة، الأرض، ورأس المال) لزيادة قيمة منتج معين وهي قيمة

الربح الناتج من عمل العامل، كما تشير القيمة المضافة في القطاع الصناعي إلى القيمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج الصناعي أي هي فارق القيمة بين قيمة المواد المشتراة للإنتاج أو المنتجات نصف مصنعة وبين القيمة النهائية للسلعة الناتجة عن عملية الإنتاج وذلك من خلال العمليات الإنتاجية والتحويلية التي تطرأ عليها.

أ. **القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:** ويمثل الملحق رقم 03 تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري خارج قطاع المحروقات وحسب الفروع الصناعية، ومن خلال البيانات نلاحظ أن القيمة المضافة متزايدة انطلاقا من سنة 2004 بقيم متفاوتة عبر مختلف السنوات حيث انتقلت من 388193,4 مليون دينار جزائري إلى 899186.70 مليون دينار جزائري سنة 2018 أي ارتفعت بقيمة 510993.3 مليون دينار جزائري، بمعدل نمو 56.82% بين سنتي 2004 و2018 وهو معدل هام يوحي باهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الصناعي وترقيته من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وتوفير مختلف الوسائل الداعمة له، كما نلاحظ من خلال الملحق أن قطاع الطاقة والمناجم يتصدر مختلف الفروع الصناعية بمعدل نمو هام يصل إلى 500%، مما يدل على اعتماد الدولة على الصناعات الاستخراجية بشكل كبير، تليه كل من الصناعة الغذائية وصناعة البلاستيك والمطاط وصناعة مواد البناء والتي حظيت باهتمام الدولة خلال هذه الفترة.

ب. **مساهمة القطاع الصناعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي:** شهدت الجزائر حجم ملموس في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة 2010-2017 والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول3-2: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2015	2016	2017	2018
50.5	**47.8**	**48.9**	**49.2**	**26.3**

المصدر: استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في دول الأوبك، ص706

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن القطاع الصناعي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة فعالة وصلت إلى 50%، سنة 2010 وهو ما يبين اعتماد الدولة على المشتقات البترولية والصناعة الاستخراجية بصفة كبيرة، إلا أن عدم ثبات الأسعار وتذبذبها أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة لتصل سنة 2018 إلى 26.3%، وهو ما يفسر انخفاض أسعار البترول ومختلف الصدمات التي تعرضت لها وهو ما يستدعي النهوض بقطاع الصناعة التحويلية وتطويرها.

ت. مساهمة القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول3-3: القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر ونسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليون دينار جزائري + النسبة المئوية (%)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ن.د.خ	6 149 116,7	7561984,3	8501635,8	9352886,4	11043704	9968025,3	11991564	14588532
القيمة المضافة	388193,4	418294,9	449581	479791,3	519631,5	570673,2	617404,8	664194,4
نسبة المساهمة	6.31	5,53	5,29	5,13	4,71	5,73	5,15	4,55
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
ن.د خ	16208698,4	16643834	17205106	16591875	17406826	18594112	20229000	
القيمة المضافة	606061,8	771787,4	836399	919370,4	979302,9	1044920	1126981,6	
نسبة المساهمة	3,74	4,64	4,86	5,54	5,63	5,62	5,57	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، النشرات الإحصائية، السلسلة الاقتصادية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية تساهم بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 5% في كل السنوات بل وتنخفض إلى أقل من ذلك، هذا وإن دل على شيء فهو يدل على أن القاعدة الصناعية الجزائرية لا تزال ضعيفة جدا وهشة لا ترقى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وان القطاع الصناعي التحويلي لم يرق بعد لمجابهة المنتجات الأجنبية وتحقيق الميزة التنافسية وبالتالي فهي تعتمد على صادرات المحروقات بنسب عالية جدا في الاقتصاد الوطني وهو ما يهدد امن واستقرار البلد بما أن هذه الموارد مهددة بالنضوب وتذبذب الأسعار.

3. **استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي:** تهدف معظم الدول خاصة النامية منها إلى استخدام كافة قدراتها الإنتاجية وتفعيلها للوصول إلى الأهداف المرجوة حيث يبين الملحق04 مدى استخدام الجزائر لقدراتها الإنتاجية في القطاع الصناعي، ويتبين أن القطاع الصناعي الجزائري يستخدم القدرات الصناعية

بنسب متوسطة في الغالب، حيث أن قطاع المحروقات يستعمل ما نسبته 50% في المتوسط من قدراته الإنتاجية، وفي هذا الفرع تمثل نسبة مرتفعة بما أن النفط مادة مهددة بالنضوب، وفي نفس الوقت تخلف أثارا سلبية من خلال التلوث الذي تتسبب فيه هذه الصناعات، أما بالنسبة للصناعات المصنعة فيتراوح معدل استخدامها للقدرات الإنتاجية حوالي 45% وهي نسبة منخفضة في هذا الفرع مقارنة بالاحتياجات البشرية المتزايدة خاصة بازدياد عدد السكان ومن خلال قراءة بيانات الملحق نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت إلى 54% سنة 2016 ثم انخفضت بعدها سنتي 2017 و2018 ويرجع ذلك إلى الأزمات الاقتصادية التي تعيشها البلاد إضافة إلى حل العديد من المؤسسات بسبب عدم القدرة على المنافسة الأجنبية وعدم مرافقة هذه المؤسسات في الفترات الأولى من حياتها.

كما نلاحظ أن فرع المناجم والمحاجر يتميز باستهلاك عال جدا من القدرات الإنتاجية ما يوضح أن القطاع الاقتصادي قطاع ريعي بامتياز حيث بلغت أعلى قيمة 93.3 % سنة 2007 ثم انخفضت تدريجيا وبلغت أدنى قيمة لاستهلاك القدرات في هذا القطاع بنسبة 49% سنة 2018 مما يفسر محاولات الدولة الجزائرية تحويل نمط الاستهلاك إلى نمط بيئي أكثر سلامة كالاعتماد عل الطاقات المتجددة، كما أن فرع صناعة مواد البناء يستهلك قدراته الإنتاجية بصفة كلية تقريبا أو تفوق حيث بلغت نسبة استخدام القدرات الإنتاجية سنة 2017 أعلى قيمة لها بنسبة 110% وتتوافق هذه النسبة مع الطلب المتزايد على هذه المواد بسبب انتشار المعمار بقوة نتيجة المخططات الحكومية الرامية إلى تحقيق المشاريع التنموية في الفترة الأخيرة، وبلغت أدنى قيمة سنة 2005 بنسبة 72% ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الأمنية التي كانت تعاني منها البلاد والتي أثرت سلبا على الاستقرار والتعمير، أما صناعة النسيج وصناعة الخشب والورق فهي صناعات ضئيلة تستخدم نسب قليلة من إجمالي قدراتها الإنتاجية بحوالي معدل 30%، مما يدل على ضعف هذا الفرع الصناعي وقلة إنتاجيته، كما تستغل الصناعة الغذائية نسبة مرتفعة من قدراتها الإنتاجية مما يفسر مساهمتها الهامة في القطاع الصناعي واعتبارها من القطاعات المهيمنة على قطاع الصناعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة لصناعة الحديد والصلب والصناعة الكيميائية فهي تستخدم معدلات متوسطة تفوق 40% في بعض الأحيان، بصفة عامة يوحي هذا المؤشر إلى عدم استغلال الدولة قدراتها الإنتاجية المتاحة في قطاع الصناعة التحويلية وبالتالي تضييع فرص الاستثمار الصناعي وتحقيق الاحتياجات الوطنية محليا.

ثانيا– نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار: يقيس هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة بالاستثمار الصناعي وبالتالي التعرف على قدرة هذا الأخير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. **حصيلة المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** تمثل مختلف المشاريع المسجلة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أ. **الفترة 2002–2012:** تم اختيار هذه الفترة وفقا للتسلسل الزمني للنصوص المنشئة لوكالة ترقية ومتابعة الاستثمار السابقة ثم التحول إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نهاية سنة 2011، إضافة إلى التعديلات التي حصلت سنة 2006 على المرسوم 01-03 والآثار المترتبة عن هذا الجهاز، فمن خلال الإحصائيات التي صرحت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال هذه الفترة بلغت نسبة الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 62% من إجمالي المبالغ الاستثمارية المنجزة[1].

حيث يبرز تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة أن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد، المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (11%، 62% و35%) على التوالي، ومن حيث الفروع الصناعية تبرز الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

كما سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

بالنسبة للمستثمرين الأجانب يقع اختيارهم عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56% حسب العدد، 74% حسب قيمة التمويل و57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط.

في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ1% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و2011 وفي الأخير انتهى إلى 6% سنة 2012.

كما أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات ترتكز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل أنحاء الوطن خاصة في المناطق الشمالية من البلاد نظرا لخصوصياته الإقليمية، في حين أن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع: www.andi.dz

وسيطة بنسبة 11% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة، أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى متخلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية وذلك بتوفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي، تتمثل أهم هذه المناطق في: (الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية والجنوب الغربي) التي تصل نسبتها إلى 4% لكل منها من حيث المشاريع المنجزة باختصار، كما نلاحظ أن هناك نفس التوجهات بالنسبة للمعايير الأخرى (القيم المالية والمناصب المستحدثة) مع ملاحظة واحدة ومهمة وهي أن المناطق الداخلية أثبتت وجودها وذلك بفضل التدابير الأخيرة المتخذة من طرف السلطات العمومية (الحصول على العقار والحصول على التمويل) والتي من شأنها على المدى المتوسط أن تنمي الاستثمارات في هذه المناطق الوسيطة حتى تصل إلى إنجاز 3000 مشروع.

ب. **المشاريع الاستثمارية لسنة 2017**: بلغ عدد المشاريع الصناعيةحسب حصيلة الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:2564 مشروع بقيمة 1.103 مليار دج، 103.609 منصب شغل مرتقب، وقد شكل قطاع الصناعة والسياحة ¾ من القيمة الإجمالية للاستثمارات[1].

- وتوزع هذه المشاريع حسب المجالات الصناعية كما يلي:

- الصناعات الغذائية: 716 مشروع بقيمة 199 مليار دج
- الكمياء، البلاستيك، المطاط: 635 مشروع (221 مليار دج)
- صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والإلكترونية: 463 مشروع (448 مليار دج)
- الخشب، الفلين، الورق والطباعة، 271 مشروع (115 مليار دج)
- مواد البناء: 245 مشروع (115 مليار دج)
- النسيج والتفصيل: 95 مشروع (23 مليار دج)
- صناعات متنوعة: 60 مشروع (112 مليون دج)
- مناجم ومحاجر: 50 مشروع (24 مليار دج)
- صناعة الجلود والأحذية: 25 مشروع (6 ملايير دج)
- ماء، طاقة: 4 مشاريع (110 مليون دج)

[1]: وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع:http://www.mdipi.gov.dz

- **كما تم توزيع هذه المشاريع بالشراكة مع الأجانب كما يلي:**عدد المشاريع: 116 مشروع، بقيمة: 271 مليار دج وعدد مناصب الشغل: 14.525 عامل.
- **أما حسب المناطق فوزعت المشاريع ومناصب العمل كما يلي :**

- الشمال: 3091 مشروع بنسبة 61%، 1.425.059 دج (75%)، 116204 منصب: 69%.
- الهضاب العليا: 1278 مشروع (25%)، 335089 مليون دج (18%)، 39018 منصب 23%.
- الجنوب: 688 مشروع (14%)، 145059 مليون دج (8%)، 12396 منصب (8 %)

وقد أسفرت حصيلة الاستثمارات لسنة 2017، التي دخل فيها قانون الاستثمار الجديد (القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار) حيز التنفيذ عن هيمنة القطاع الصناعي والمساهمة الكبيرة للاستثمارات التي تشرك الأجانب، والتي يتم استقطابها بشكل رئيسي في الصناعة، ومقارنة بسنة 2016 سجلت قيمة الاستثمارات ارتفاعا ب 4% (+ 66.162 مليون دج) وانخفض عدد المشاريع ب 29% (-2.128).

ت. المشاريع الاستثمارية لسنة 2018: تم تسجيل أكثر من 4.100 مشروع استثماري ترتكز أساسا في القطاع الصناعي حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار 4.125 مشروعا بمبلغ إجمالي بلغ 1.676 مليار دج، والتي يرتقب أن توفر 143.320 منصب شغل، وبخصوص المشاريع التي تشمل مستثمرين أجانب، كشف المسئول عنها على أنها تقدر ب146 مليار دج متركزة على الأخص في الصناعة، وحسب قطاعات النشاط، سجلت حصة قطاع الصناعة مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا نسبيا حيث بلغت نسبتها 56% من مجموع عدد المشاريع المسجلة سنة 2018 مقابل 51%سنة 2017 و62% من حيث القيمة مقابل 58% و64% من حيث عدد مناصب الشغل مقابل 62%، كما تم تسجيل 2.293 مشروعا صناعيا بمبلغ 1.039 مليار دج و92.211 منصب شغل مرتقب، ومن بين إجمالي هذه المشاريع الصناعية، ينتظر خلق 1.619 وحدة صناعية في فروع مختلفة، وتتمثل هذه الفروع على الأخص في الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية 420 مشروع بمبلغ 296 مليار دج والصناعات الغذائية 575 مشروع ب241 مليار دج وفرع الكيمياء-مطاط-بلاستيك 577 مشروع ب233 مليار دج والخشب والورق 316 مشروع ب118 مليار دج، مواد البناء 209 مشروع ب109 مليار دج،كما بلغت مشاريع الاستثمار المسجلة في إطار اتفاقيات التعاون بين المتعاملين الجزائريين والأجانب 146 مليار دج (9% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المسجلة)

وهي تشمل 20 مشروعا مسجلا والتي من شأنها خلق 9.654 منصب شغل (7%من القيمة الإجمالية)، حيث تم اختيار هذه الاستثمارات وتشجيعها من طرف الدولة نظرا لتلاؤمها وتناسقها مع السياسة التنموية التي أقرتها السلطات العمومية، وتتمركز هذه الاستثمارات أساسا في المجال الصناعي بنحو 90% من العدد الإجمالي للمشاريع أي 18 مشروعا حيث أن 89% من قيمتها الإجمالية تقدر ب 130 مليار دج فيما بلغت نسبة مناصب الشغل 75% أي 7.194 منصب شغل، ويتعلق الأمر بالفروع الصناعية الآتية: صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعية المعدنية، الصناعة الكهربائية (6 مشاريع)، الصناعة الكيماوية، صناعة البلاستيكية (4 مشاريع)، مواد البناء، السيراميك، الزجاج (3 مشاريع)، صناعة المواد الغذائية (3 مشاريع) و صناعة الفلين والورق (مشروعان) [1].

2. **الاستثمارات الصناعية الكبرى في الجزائر:** تم افتتاح خمسة مشاريع ضخمة في نوفمبر 2014 متصلة باتفاقيات استثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفقا لأحكام الأمر رقم 01-03، المعدل والمتمم تتمثل فيما يلي:

أ. **مصنع إنتاج السيارات لمجموعة رونو بولاية وهران:** تم افتتاحه بمناسبة إطلاق أول سيارة من نوع سامبول الجديدة، ويقع مصنع إنتاج السيارات رونو في منطقة وادي تليلات، ولاية وهران على مساحة 151 هكتار، وقدرت تكلفة الموقع بما يقارب 50 مليون أورو، مع توقع زيادة في الاستثمارات قد تصل حتى 800 مليون أورو على المدى المتوسط، سيتم إنجاز استثمارات هامة، مجالات تطريق على البارد، الصفائح المعدنية والطلاء، وقادرة على تحمل رفع مستوى نسبة إدماج السيارة،حيث سيسمح الاستثمار في التطريق على البارد في مدة سنتين أو ثلاثة بصنع هيكل مقصورة السيارة بأكمله.

وقد استفاد هذا المشروع من منظومة التحفيز والدعم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، عن طريق الشركة المختلطة RAP ، المملوكة بنسبة 51% من قبل الجهة الجزائرية (34% من قبل الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و17% لصندوق الاستثمار الوطني-FNI-) و49% من قبل المصنع الفرنسي رونو.

ب. **مصنع لإنتاج السيارات بعلامة مرسيدس– بنز بولاية تيارت:** لقد تم افتتاح هذا المصنع بعلامة مرسيدس-بنز (SAFAV-MB) بعين بوشقيف، ولاية تيارت يوم 26 أكتوبر 2014.

[1]: وكالة الإنباء الجزائرية،متاح على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/66445-4-100-2018،اطلع عليه 2021/03/02

صاحب هذا المشروع هو SAFAV-MB، وهي شركة مشتركة أنشئت في جويلية 2012، ويتكون من ثلاثة مساهمين رئيسيين: الجهة الجزائرية لديها 51% (شركة تطوير صناعة السياراتEDIV: 34% والشركة الوطنية للعربات الصناعية: 17%، أما الطرف الأجنبي فهو ممثل من طرف صندوق الاستثمار الإماراتي "آبار" وشريكه التكنولوجي، المجموعة الألمانية "دايملر" والتي تمتلك 49%.

كما تم تكوين 16 مهندس في ألمانيا لضمان تكوين الفنيين وحسن سير ورشة العمل التجريبي الذي يضم سبع منصات لتركيب مركبات x44 و5 سيارات نفعية أخرى.

ومن بين الخطوات الأولى التي كان يهدف المصنع لتحقيقها هي صنع أنواع مختلفة من المركبات نفعية x44، مع إنتاج نظري سنوي يقدر ب 6000 سيارة من نوع "مرسيدس سبرينتر" والموجهة لجميع الاستخدامات، 2000 سيارة x44 من نوع «G.Class » وصنف G أخيرا، من الواضح أن تكنولوجيا صنع السيارات في هذا المصنع هي نفسها التي تستعمل في ألمانيا والنمسا، وهي التكنولوجيا التي سيتم نقلها، بحيث يمكن اعتمادها من قبل اليد العاملة الجزائرية، حيث يضم المصنع أيضا مركز للتكوين في تكنولوجيا السيارات يتألف من غرفة تدريس، مختبر تعليم اللغات الألمانية والإنجليزية، 06 قاعات للدراسة وغرفة، قاعة محاضرات، وكذا ورشات للميكانيك وموقع الإدارة، حاليا 120 متدرب، من خريجي CFPA يتابعون تكوين على مستوى هذا المركز في تخصص الميكانيك العامة، ميكانيك السيارات، صيانة هيكل السيارة.

ت. محطة كبيرة لتحلية مياه البحر بمقطع بولاية وهران: تم افتتاح هذا المشروع من قبل رئيس الوزراء عبد المالك سلال، تقع محطة تحلية مياه البحر المقطع شرق وسط ولاية وهران، ويعتبر هذا التثبيت واحد من أكبر المحطات في العالم باستخدام عملية التناضح العكسي، لديها القدرة على إنتاج 000 500م^3 من المياه في اليوم، الكمية الموجهة ليس فقط لتلبية احتياجات وهران ولكن أيضا الولايات المجاورة لها، وهي معسكر، تيارت، غليزان ومستغانم.

قدرت كلفة هذا المشروع ب 491 مليون دولار، تم تنفيذها من قبل شركة " تحلية مياه مقطع" المملوكة بنسبة 47% من طرف الشركة السنغافورية التي أنشأت محطة تحلية المياه HyfluxMenaspring Ltd و43% لAEC و10% لADE، حيث منح تسيير هذه المحطة لمدة 25 عاما، للشركة homaHyflux Operating MaintenanceAlgéria، والتي لديها Hyflux Menaspring Ltd، والتي وقعت عقد مع TMM Spa والتي ستسير محطة مقطع.

ث. مصنع الأمونياك واليوريا بالمنطقة الصناعية لأرزيو (وهران): تم افتتاح مجمع إنتاج الأمونياك واليوريا، ثمرة شراكة جزائرية عمانية، بقيادة الشركة الوطنية للبترول سوناطراك و"مجموعة سهيل بهوان القابضة" (SBGH)، من طرف الوزير الأول عبد المالك سلال خلال زيارة عمل إلى وهران، ويقع هذا المجمع في مرسى الحجاج، في المنطقة الصناعية في أرزيو شرق وهران، مصنع "سورفيرت الجزائر" "Sorfert-Algérie" لإنتاج أسمدة الأمونياك واليوريا، ويتربع على مساحة أكثر من 37 هكتارا، وقدر مبلغ الاستثمار ب 1.6 مليار دولار، ويهدف إلى إنجاز وتسيير وحدتين لإنتاج الأمونياك من 2200 طن/يوم ووحدة ثالثة من 3450 طن/يوميا من اليوريا.

تعتمد عملية إنتاج هذين المنتوجين تقنيات متطورة في معالجة المياه والغاز الطبيعي، ويتمتع بالحكم الذاتي في مجال إنتاج الكهرباء والمياه المحلاة، كما يعمل وفقا للمعايير ذات المستوى العالي في مجال حماية البيئة، وهو يعمل على إنشاء أكثر من 500 فرصة عمل مباشرة و500 فرصة عمل غير مباشرة أخرى بفضل وضع البنية التحتية الصناعية والتي لديها أيضا تأثير مركز للجزائر من بين الموردين الرئيسيين لليوريا وتلبية الطلب المحلي بهذا المنتوج بنصف السعر.

3. **الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمثل الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجمل المشاريع الاستثمارية الصناعية التي تم انجازها خلال الفترة والمصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI.

أ. **إجمالي الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويبين الجدول التالي عدد وقيمة ونسبة المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول3-4: الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2 004	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2010	2 011
عدد المشاريع ص	700	711	745	866	858	769	407	1004
النسبة	30	31,53	10,68	7,4	5,07	3,9	6,11	13,01
القيمة مليون دج	156885	167093	366882	398483	1096893	129539	48821	580470
السنة	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018	
عدد المشاريع ص	1135	1544	845	2124	2509	2564	2291	
النسبة	14,71	17,3678	8,53277	26,72	34,92	50,7	55,55	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، النشرات الإحصائية، السلسلة الاقتصادية.

يمثل الاستثمار في القطاع الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من إجمالي الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا انه تعترضه الكثير من الصدمات حيث انخفض الاستثمار سنة 2010 بنسبة:

-47.07% مقارنة بسنة 2010 لأسباب تعود عادة إلى عمل اقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية للقطاع العام ثم ارتفع مرة ثانية سنة 2011 تدريجيا إلى غاية سنة 2014 أين تعرض الاستثمار الصناعي لصدمة أخرى حيث انخفض عدد المشاريع الصناعية من 1544 مشروع إلى 845 مشروع بنسبة:-45.27% لأسباب اقتصادية تمثلت في التراجع في سعر البترول والأزمة المالية التي عاشتها البلاد سنة 2014، ثم واصل الاستثمار الصناعي ارتفاعه إلى أن وصل إلى2291 مشروع استثماري سنة 2018، أما نسبة الاستثمار الصناعي مقارنة ببقية القطاعات فكانت نسبة هامة في بداية فترة الدراسة بنسبة 30% سنة 2004و2005 إلا أنها تراجعت وبقيت هذه النسبة في تذبذب مستمر إلى غاية سنة 2015 بداية الخماسي الجديد أين ارتفعت مساهمة الاستثمار في القطاع الصناعي بنسب هامة من إجمالي الاستثمارات فانتقلت من 8.53% سنة 2014 إلى 26.72%سنة 2015 وواصلت الارتفاع إلى غاية 55.55% سنة 2018 من إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نسبة هامة جدا تدل على تشجيع الدولة للقطاع الصناعي وتحفيزه كما تساهم في تحقيق القيمة المضافة للبلد من خلال توفير المنتوج الصناعي محليا والحد من استنزاف العملة الصعبة والحد من الواردات الاستهلاكية، ومن بين النشاطات المهيمنة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد الصناعة الغذائية التي تمثلت بنسبة 5.86% سنة 2005

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد السكان وحسب المناطق الجغرافية:** في آخر إحصائيات صندوق النقد الدولي للسكان والديمغرافيا في 01 جانفي 2018 بلغ عدد السكان في الجزائر 42.2 مليون نسمة، حيث أصبح المعدل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 27 مؤسسة بشتى أنواعها لكل ألف من الأشخاص إلا أن هذا المعدل يتميز باختلاف هام من منطقة إلى أخرى في الجزائر:
  - 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الشمال؛
  - 17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الهضاب العليا؛
  - 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الجنوب.

بينما ينخفض هذا المؤشر إلى 15 لكل 1000فرد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شخص معنوي) كما أن هناك اختلاف هام بين مختلف المناطق:

- 17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الشمال؛
- 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الهضاب العليا؛
- 14 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل ألف من الأفراد في الجنوب.

ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القطاع الصناعي: يشمل القطاع الصناعي الخاص في ميدان المؤسسات الصغير والمتوسطة جميع الفروع الصناعية الإستخراجية والتحويلية بنسب متفاوتة ويهيمن على هذا القطاع مجموعة من الصناعات تتصدرها الصناعة الغذائية أغلب الأحيان.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية:** من خلال ملاحظة الملحق رقم 5 يتبين أن عدد م، ص، م الخاصة في قطاع الصناعة التحويلية ارتفع بمعدل 100.7% من سنة 2005 إلى سنة 2018، وهي نسبة هامة تعود لتشجيع الدولة للاستثمار وفتح المجال أمام المستثمرين الناشئين بهدف تقوية القطاع الاقتصادي وزيادة التراكم الرأسمالي، إلا أن مشاركة هذه الأخيرة في مجموع النشاطات الأخرى بقيت ثابتة نوعا ما في حدود 16% من إجمالي النشاطات ويعود السبب في ذلك إلى تعرض العديد من هذه المؤسسات إلى الشطب والحل سنويا لأسباب عادة ما تكون عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية وعدم دعم المؤسسات الناشئة في بداية نشاطها، مما يجعلها قادرة على إحداث فرق طفيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد هيمن على القطاع الصناعي التحويلي مجموعة من الصناعات تتصدرها الصناعة الغذائية ثم تليها صناعة الخشب والورق ثم صناعة الحديد والصلب وسنحلل بعض التغيرات لبعض السنوات التي طرأت على إجمالي عدد الصناعات التحويلية خلال الفترة كما يلي:

- **سنة 2010**: شغل القطاع الصناعي نسبة 16.58% من إجمالي الم، ص، م في القطاع الخاص، كما أن المؤسسات الصناعية عرفت تطورا هاما فانتقلت من 58803 مؤسسة سنة 2009 إلى 61228 سنة 2010 بمعدل نمو سنوي 4.12% وهو نمو جيد على العموم مقارنة بنمو الم، ص، م المتمثل بنسبة 6.77 %، حيث تم إنشاء 2475 مؤسسة صناعية منها:
  - 2370 مؤسسة مصغرة اقل من 10 أشخاص
  - 105 بعدد عمال يفوق 10 أجراء
  - 7 من بينهم يفوق عدد العمال بهم 50 فرد
- **سنة 2012**: تم شطب 363 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية من مجموع 944 م، ص، م أي بنسبة 38.45% عام 2012 ويعود ذلك لعدم إثبات القدرة التنافسية في الميدان.

وبالرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتوزع بشكل غير متساو بسبب الطابع الجغرافي للبلاد وذلك بتمركز أغلبيتها في 20 ولاية بنسبة أكثر من 52% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أربع ولايات تتمثل في الجزائر، تيزي وزو، وهران وبجاية إذ يمثلون 27% من الم ص م في البلاد، حيث تسجل كل من الولايات التالية أعلى معدلات للتطور وتتعدى بذلك معدلات التطور الوطني للم، ص، وم: سطيف: +9.19%، بومرداس+8.83%، البليدة: +8.87%، تيبازة: +8.28%، وباتنة +8.24%.

- أما سنة 2013 فتم إنشاء 5520 مؤسسة في القطاع الصناعي حيث تشمل المؤسسات في هذا الحالة: (مجموع مؤسسات المناجم ومحاجر إضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية):
  - 5404 مصغرة
  - 102 بها عدد العمال أكثر من 10
  - 14 أكثر من 50 عامل

وقد بلغت مؤسسات القطاع الصناعي73037 مؤسسة سنة 2013 مقابل 67517 مؤسسة سنة 2012 بمعدل نمو 8.18% وهو تطور هام مقارنة بمعدل نمو م ص والمتوسطة المقدر ب 9.35%، وتتوزع هذه المؤسسات على النشاطات المهيمنة بالنسب التالية من إجمالي الم، ص، م الخاصة في الصناعات التحويلية:

- صناعة غذائية: 21624 مؤسسة بنسبة 21.36%
- صناعة الحديد والصلب 11196 مؤسسة بنسبة 15.33%
- مواد البناء 9708 مؤسسة بنسبة 13.29%

كما يوجد على مستوى القطاع الصناعي عدد هام من وفيات المؤسسات خاصة في إنتاج الصناعة الغذائية بنسبة 33.94% ومن بين أهم أسباب تراجع ووقف هذه المؤسسات المنافسة وغياب المرافقة في المراحل الأولى من انطلاق هذه المؤسسات وبالتالي عدم وصولها إلى مراحل النضج وتحقيق العائدات.

- سنة 2014: تم إنشاء 5098 مؤسسة صناعية وتطور نمو الم، ص، م بنسبة 6.94% في القطاع الصناعي مقابل نمو إجمالي في م، ص، م بنسبة 8.18% منها:
  - 4956 مصغرة
  - 117 بها عدد عمال أكثر من 10

- 16 مؤسسة بعدد عمال يفوق 50 عامل.

ومن بين أهم م، ص، م النشطة في القطاع ونسبتها إلى إجمالي المؤسسات ص،م الخاصة في الصناعة التحويلية:

- الصناعة الغذائية: 23075 بنسبة 29.54%
- صناعة الخشب والورق ب 16594 بنسبة 21.24%
- الحديد والصلب 11985 بنسبة 15.34%

كما تعرض القطاع الصناعي سنة 2014 إلى عدة وفيات على مستوى المؤسسات، بمعدلات قوية خاصة في ميدان الصناعة الغذائية بنسبة 30.56% و323 مؤسسة مشطوبة من بين 1057 مؤسسة مسجلة سنة 2014 ويبقى السبب دائما في عدم القدرة على المنافسة وعدم دعم المشروع أثناء الانطلاق.

- **انطلاقا من سنة 2015**: تعتبر سنة 2015 نقطة تحول للاقتصاد الوطني مع بداية السنة الأولى من الخماسي ومحاولة تقوية مقاومة الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة العالمية وتحيق معدل نمو هام بتطوير اقتصاد متنوع ومنافس، حيث ارتفع عدد المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص للم، ص، م بنسبة 7.92%، كما شهد القطاع الصناعي تطور هام في وفيات الم، ص، م خاصة في ميدان الصناعة الغذائية بنسبة 34.24% لنفس الأسباب السابقة، وارتفع عدد الم، ص، م بنسبة 8.95% سنة 2016، وتعرض القطاع الصناعي لوفيات المؤسسات بنسبة 21.60% من إجمالي غلق الم، ص، وم دائما على مستوى الصناعة الغذائية ب 413 مؤسسة من بين 1189 مؤسسة لسنة 2017 لنفس الأسباب السابقة.

كما يهيمن على قطاع م، ص، م مجموعة من النشاطات تبلغ في مجملها 8 قطاعات يتصدرها على العموم خدمات النقل بالخصوص، الصناعة التقليدية والبناء والشغال العمومة، ويشغل القطاع الصناعي مكانة هامة في القطاعات المهيمنة بالنسبة لهذا القطاع من خلال الصناعة الغذائية وذلك بنسب تبلغ في متوسطها نسبة 5% وقد ارتفع بنسبة 5.92% مقارنة بسنة 2005، وبلغ سنة 2007 نسبة 5.49%

- **تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الصناعة الإستخراجية**: عرف القطاع الصناعي الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الإستخراجية تطورا هاما في عدد المؤسسات انطلاقا من سنة 2005 كما يبينه الملحق 06 أين كان عدد المؤسسات الإجمالي 1350 موزعة بين

مختلف الفروع الصناعية (الماء والطاقة، المحروقات، خدمات أشغال البترول، المناجم والمقالع)، وارتفعت إلى 2981 مؤسسة بحلول سنة 2018 بمعدل نمو يقدر ب 120.81% بين سنتي 2005 و2018، وهو ما يتوافق مع نمو وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات ويتوافق مع خوصصة الشركات العمومية جراء التغيير الهيكلي في القطاع العمومي لسنة 2008، إلا أن قطاع الصناعات الاستخراجية لا يزال يشغل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الم، ص، م الخاصة تقارب في المتوسط 0.40 %، ويعود ذلك إلى إن قطاع الصناعة الاستخراجية في الجزائر قطاع ضخم ويتطلب مشاريع كبرى لا تتوافق مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في القطاع الصناعي:** تشغل المؤسسات ص، م العمومية كل القطاعات الاقتصادية وتحتل المؤسسات الصناعية نسبة هامة من بين هذه المؤسسات تقارب في المتوسط 30% من إجمالي الم، ص، م إلا أن نسبة الم، ص، م العمومية ضئيلة مقارنة مع الم ،ص،م الصناعية الخاصة، وذات قيمة مضافة اقل في الاقتصاد الجزائري.

جدول3-5: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2005-2018

السنة	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011
الصناعة التحويلية	276	236	224	197	185	179	169
المقالع والمناجم	15	16	13	15	11	12	12
المجموع	291	252	237	212	196	191	181
النسبة إلى إجمالي م،ص،م العمومية	**36,70**	**34,10**	**35,59**	**33,87**	**33,16**	**34,29**	**31,64**
السنة	**2 012**	**2 013**	**2 014**	**2 015**	**2 016**	**2 017**	**2 018**
الصناعة التحويلية	171	158	151	161	97	80	73
المقالع والمناجم	11	10	9	8	3	3	4
المجموع	182	168	160	169	100	83	77
النسبة إلى إجمالي م،ص،م العمومية	**32,68**	**30,713**	**29,52**	**31,77**	**10,75**	**31,09**	**29,50**

source: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de l'entreprise, les années de 2005 à 2018, disponible sur le site:http://www.mdipi.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول تراجع عدد مؤسسات الصناعة بصفة مستمرة من سنة 2005 إلى 2018، حيث بلغ عدد مؤسسات الصناعة التحويلية 276 مؤسسة سنة 2005 وانخفض إلى 73 مؤسسة سنة 2018 وهو انخفاض هام بنسبة تفوق 70 % من حيث العدد، كما انخفض عدد مؤسسات المقالع والمناجم من 15 مؤسسة سنة 2005 إلى 4 مؤسسات بحلول سنة 2018، ويعود هذا الانخفاض إلى إعادة هيكلة بعض محافظ القطاع الصناعي العام التجاري، وخوصصة المؤسسات العمومية المؤطرة ضمن إعادة تهيئة وتنظيم القطاع العمومي، وفي

المقابل شغلت المؤسسات الصناعية العمومية ص، م نسبة 36.70% سنة 2005 وهي نسبة هامة مقارنة بالقطاعات الأخرى في إجمالي الم، ص، م العمومية، إلا أن هذه النسبة لم تبق ثابتة وبدأت في التذبذب إلى أن وصلت إلى 10.75% سنة 2016، ويعود ذلك إلى خوصصة المؤسسات العمومية وحل العديد منها لأغراض تنافسية وقلة دعم هذه المؤسسات عند النشوء، وارتفعت نسبة الم، ص، م بحلول سنة2017 إلى 31.09 %، وهو ما يمكن من القول أن القطاع الصناعي بالرغم من التذبذب والانخفاض الذي حدث به إلا انه بقي يتصدر القطاعات الأخرى بنسب تقارب 30% من مجموع الم، ص، م العمومية، مما يدل على أن التراجع في عدد م، ص، م العمومية شمل جميع القطاعات الاقتصادية.

ث. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية: يمثل الجدول تطور عدد المؤسسات الص، وم في قطاع الصناعة التقليدية ونسبتها إلى إجمالي الم، ص، وم:

جدول3-6: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية

السنة	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011
إجمالي م ص م	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659294
إجمالي مؤسسات ص، ت	96072	106222	116347	126887	169080	135623	146881
النسبة إلى الإجمالي	28.30	28.19	28.31	24,42	27.50	21,90	22,27
السنة	**2 012**	**2 013**	**2 014**	**2 015**	**2 016**	**2 017**	**2 018**
إجمالي م ص م	711832	777818	852053	934569	1022621	1074503	1141863
إجمالي مؤسسات ص، ت	160764	175676	194562	214951	235202	242300	260687
النسبة إلى الإجمالي	22,58	22,58	22,83	23,00	23	22,55	22,83

المصدر: وزارة الصناعة، النشرات الإحصائية

تمثل مؤسسات الصناعة التقليدية نسبة هامة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبلغ في المتوسط 24.25%، ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات في الصناعة التقليدية كانت مرتفعة وتمثل نسب هامة تقارب 29% في السنوات الأولى للدراسة، ثم انخفضت سنة 2008 لتقارب المتوسط ثم ارتفعت سنة 2009 وذلك بإدماج الأشخاص الطبيعية الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2008، وبدأت بالانخفاض انطلاقا من سنة 2010، حيث بلغ عدد الحرفيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء 135623 عند نهاية 2010 بفارق 4118 حرفي مقارنة 2009 حيث يوجد هذا الفارق ضمن 31578 م، ص، م بمعدل نمو يقدر ب 5.38%، وتندرج هذه التسجيلات ضمن الأشخاص الطبيعية للمهن الحرة ويكمن التغير بين 625069 سنة 2009 و619072 سنة 2010 نتيجة

لتغير المصدر المتعلق بمنح المعطيات حول قطاع الصناعة التقليدية، تبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار[1]، حيث تغير نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين وأصبح منذ ذلك الحين يتم بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين بدلا من قاعدة البيانات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف وبالتالي حسب الصندوق الوطني لغير الأجراء: توجد 587494 مؤسسة ص وم وحسب شبكة الغرف للصناعة التقليدية والحرف 625069 سنة 2009، كما أن العديد من المؤسسات عائلية أو تمثل نشاطات ثانوية لا تدخل في تعداد القوة العاملة مما جعلها غير قادرة على توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا– التجارة الخارجية: تقيس هذه المؤشرات قدرة الدولة على تحقيق التوازن في الميزان التجاري للقطاع الصناعي، حيث تلجأ الدولة الجزائرية إلى استيراد العديد من المواد المصنعة لتلبية احتياجات الأفراد، كما تمتلك هي الأخرى قدرات ومواد أولية هامة تمكنها من تغطية هذه الواردات الصناعية، ومن خلال الجدول الموالي نتعرف على مدى قدرة تغطية هذه الواردات الصناعية بالصادرات الصناعية للدولة.

جدول3-7: معدل تغطية الواردات الصناعية بالصادرات الصناعية

السنة/التعيين	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستيراد	830 682,7	975 211	1 039 061,2	1 280 286,7	1 731 318,6	2 036 343,7	2 138 509	2 231 594,7
التصدير	54 760,5	60 172,9	74 711,10	83 788,9	115 185,2	65 636,4	87 789,6	123 272
التغطية%	6,59	6,17	7,19	6,54	6,65	3,22	4,11	5,52
السنة/ التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاستيراد	2 231 594,7	2 231 594,7	2 231 594,7	3 080 737,6	3 110 234,2	2 941 573,9	3 423 165,5	
التصدير	123 272	123 272	123 272	172 964,1	159 797	173 136,3	293 649,9	
التغطية %	5,52	5,52	5,52	5,61	5,14	5,89	8,57	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال القراءة التحليلية للجدول نلاحظ أن مجموع الصادرات الصناعية الجزائرية بأنواعها لا يغطي إلا ما معدله 6% بالتقريب حيث كانت هذه النسبة تفوق 6% من سنة 2004 إلى 2008 ثم انخفضت إلى 3% سنة 2009 يعود ذلك إلى التغيير الذي شمل المؤسسات العمومية وخوصصتها ثم بلغت هذه النسبة 4% سنة 2010 واستقرت في حدود 5% من سنة 2011 إلى غاية 2017 ثم ارتفعت سن 2018 إلى8% مما يدل

[1]: التغيير الحكومي، 28 ماي 2010

على بداية اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير القطاع الصناعي والنهوض به فهو السبيل الوحيد لتقوية الاقتصاد الوطني إلا انه بالرغم من ذلك تضل نسبة ضعيفة جدا لا يمكن الاعتماد عليها.

وعند التفصيل في قيمة الصادرات والواردات الجزائرية وبالنظر إلى الملحق 07 يتبين أن قيمة الواردات الصناعية الجزائرية حسب مراحلها من منتجات وسلع وسطية تتضمن المنتجات الخام والمواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة بالإضافة إلى منتجات التجهيز ممثلة في التجهيزات الصناعية، نجد أن معظم صادراتها تعتمد على المنتجات الخام والمواد الأولية إذ تصل في معدلها أو تفوق نسبة 20% ووصلت إلى 24% سنة 2008 باستثناء سنة 2007 أين سجلت معدل تغطية 12%، وهو ما يتوافق مع البحبوحة المالية لتي عاشتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط وانخفضت هذه النسبة ابتداء من سنة 2009 أين بلغت 14% ثم استمرت في الانخفاض وأصبحت معدلاتها تقارب 6 إلى 9% إلى أن وصلت إلى 4% سنتي 2017 و2018 مما يدل على اهتمام الدولة بالتصنيع بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول كما نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات من المنتجات الخام والأولية بصفة مستمرة إلى غاية 2008 ثم انخفضت بشدة سنة 2009، وارتفعت مرة ثانية بقيم عالية وباستمرار إلى غاية 2018، وهو ما يفسر انخفاض نسبة تغطيتها بصادرات المنتجات الأولية الصناعية، ومن ناحية أخرى يفسر اهتمام الدولة بترقية القطاع الصناعي وتحفيزه من خلال استيراد المزيد من المواد الأولية، كما أن صادرات المنتجات الأولية الصناعية ارتفعت في السنوات الأولى للدراسة إلى غاية 2008 أين سجلت انخفاض حاد بسبب الأزمة الاقتصادية ثم ارتفعت ثانية حيث بقيت متذبذبة ولم تستقر خلال هذه الفترة الزمنية.

بالنسبة إلى صادرات التجهيزات الصناعية فتراوحت قيمتها على العموم بين 3000 و4000 مليون دينار جزائري وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بواردات المنتجات الصناعية إذ أن نسبة تغطية هذه الأخيرة لم تتجاوز 0.5% في معظم السنوات مما يفسر ضعف الهيكل الصناعي الجزائري وبعده الكبير عن مجابهة الميزة التنافسية إلا انه مع بداية اهتمام الدولة بهذا القطاع بدأت ترتفع صادرات التجهيزات الصناعية نوعا ما من 5000 مليون دينار جزائري سنة 2016 إلى 10000مليون دينار جزائري سنة 2018

بالنسبة إلى الصادرات النصف مصنعة فقد سجلت الدولة ارتفاعا مستمرا في قيمتها ابتداء من سنة 2005 أين بلغت 47725.6 مليون دينار جزائري ووصلت مع نهاية سنة 2018 إلى 272396.40 مليون دينار وكانت أعلى قيم التصدير التي حققتها الجزائر على مستوى المنتجات نصف مصنعة.

كما يبين الملحق 08 أن صادرات السلع المصنعة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي الصادرات فهي لا تصل حتى إلى 1% في معظم الحالات، وارتفعت هذه النسبة قليلا لتصل إلى 3.14ثم 3.3% على التوالي سنتي 2016 و2017 مما يبين بداية اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع الصناعي قليلا والارتقاء ببعض المنتجات لمواكبة الميزة التنافسية للمنتجات الصناعية التي تنتجها، وانخفضت هذه النسبة مرة ثانية سنة 2018 إلى 2.67% نظرا للوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد عامة، وتمثل صادرات التكنولوجيا المتقدمة نسب تكاد تكون منعدمة ومن بين هذه الصادرات تحتل صادرات التكنولوجيا المتقدمة من السلع الصناعية نسبة ضئيلة لا تتعدى 1% في اغلب الأحيان.

وعلى العكس من صادرات السلع فالواردات المصنعة تتميز بنسب مرتفعة جدا وصلت إلى 79.75 %من إجمالي الواردات وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسب الواردات الإجمالية تبين أن الجزائر تعتمد على الصناعة الأجنبية بنسبة عالية حيث بلغت أدنى نسبة للواردات الصناعية 67%، وهو ما يحول بينها وبين توفير العملة الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني– أنماط الإنتاج والاستهلاك:تتمثل الموارد الطاقوية الجزائرية أساسا في الطاقة الأحفورية (المحروقات، اليورانيوم، الفحم) الطاقات الهيدروجينية غير التقليدية، إضافة إلى الطاقات المتجددة (الطاقة المائية، الشمسية، الجوفية الحرارية وطاقة الرياح، الكتلة الحيوية والنفايات الحضرية والصناعية) حيث تتضمن هذه الأخيرة قدرات هائلة غير مستغلة، وتعكس أنماط الإنتاج والاستهلاك مدى اهتمام الدولة بالمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة والمحافظة على البيئة وتطوير أساليب التصنيع لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أولا– أنماط الاستهلاك: تقيس هذه المؤشرات سلوكيات الدولة والمؤسسات الاقتصادية في طريقة استهلاك الموارد الأولية ومدى المحافظة عليها إضافة إلى مدى مراعاة الجانب البيئي في ذلك.

1. **الاستهلاك النهائي للطاقة في القطاع الصناعي في الجزائر:** يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة من ناحية حجم استهلاكه من الطاقة بعد قطاع المواصلات والقطاع المنزلي، وارتفع الاستهلاك النهائي من الطاقة في القطاع الصناعي بمعدل4.1 % سنويا ليصل إلى 120 ألف ب م ن ي سنة 2016، مما يدل على اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي وتشجيعه في السنوات الأخيرة، وبالمقابل تراجعت حصة هذا القطاع في إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة في الجزائر من17.7% سنة 2005 إلى 15.8% سنة 2016، ويلاحظ أنه في مقابل تراجع حصة القطاع الصناعي تزايدت حصة قطاع المواصلات من 30.7% في عام

2005إلى40.1% سنة 2016 حيث تزايد استهلاك قطاع المواصلات بمعدل 7.7 %سنويا ليرتفع من 135 ألف ب م ن ي في عام 2005 إلى 304 آلاف ب م ن ي سنة 2016، مما يدل على ارتفاع استهلاك الطاقة في القطاعات الأخرى بنسب اكبر من القطاع الصناعي جراء الزيادة السكانية وازدياد خطوط المواصلات واستهلاك العائلات بسبب الانتشار الواسع لوسائل والآلات الكهربائية، وتتميز الجزائر بوجود ثلاث صناعات رئيسية مستهلكة للطاقة تتمثل في الصناعات غير المعدنية، الإنشاءات، الصناعات الغذائية والتبغ، وبلغ حجم استهلاك الطاقة في هذه الصناعات سنة 2016 كما يلي: الصناعات غير المعدنية 39.2 ألف ب م ن ي، الإنشاءات 32.3 ألف ب م ن ي، الصناعات الغذائية والتبغ 12.5ألف ب م ن ي وبلغ إجمالي حصص هذه الصناعات معا % 69.8 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذا القطاع سنة 2016.

أ. **استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي حسب المصدر**: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3-8: تطور استهلاك الطاقة حسب المصدر:

السنة / مصدر الطاقة	2005	2010	2016
المنتجات البترولية	19,2	20,7	16,3
الغاز الطبيعي	39,7	60,1	71,8
الكهرباء	15,3	21,9	32,1
الفحم	3,5	2,2	/
الطاقة العضوية	0	0	0,1
الإجمالي	77,6	105	120,2

المصدر: استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوبك، فبراير 2020، ص 51

يبين الجدول أعلاه أن نسبة استهلاك المنتجات البترولية انخفضت وهو ما يفسر بانخفاض أسعار البترول العالمية إضافة إلى محاولة الدولة التخفيف من حدة التلوث الناجم عن هذه الموارد والمحافظة عليها كونها موارد ناضبة لتمديد فترة استخدامها، وفي المقابل ارتفعت نسبة استهلاك الغاز الطبيعي مما يدل على اهتمام الدولة بتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك من المنتجات البترولية إلى الطاقات النظيفة والأقل ضررا وهي الغاز الطبيعي، كما ارتفعت نسبة استهلاك الكهرباء ويعود الأمر في ذلك إلى تزايد الكثافة السكانية وتزايد الاحتياجات الكهربائية

جراء ارتفاع التكنولوجيات الحديثة، وتبقى الطاقات المتجددة والنظيفة تقع في ذيل الاستهلاك النهائي للطاقة ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا لا تؤخذ بعين الاعتبار في تغطية الاستهلاك الوطني للطاقة.

نستنتج أن الصناعة الجزائرية تعتمد بصورة رئيسية على الغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة ثم تليها الكهرباء وتليها المنتجات البترولية[1]، حيث ازداد استهلاك الغاز الطبيعي في هذا القطاع بمعدل 5.5% سنويا ليصل إلى 71.8 ألف ب م ن ي في عام 2016، أي 23.1% من إجمالي الاستهلاك النهائي في هذا القطاع، وبذلك حافظ الغاز الطبيعي على الحصة نفسها خلال الفترة 2005-2016 وازداد استهلاك الكهرباء في هذا القطاع بمعدل 75% سنويا ليتضاعف من 15.3 ألف ب م ن ي سنة 2005 إلى 32.1 ألف ب م ن ي سنة 2016 وبذلك ارتفعت حصة الكهرباء في إجمالي الاستهلاك النهائي من 33.2% إلى 35.5% وفي الوقت الذي ثبتت فيه حصة الغاز الطبيعي وازدادت فيه حصة الكهرباء حصل تراجع في حصة المنتجات البترولية حيث تقلص استهلاك هذه المنتجات في القطاع الصناعي بمعدل 1.5% سنويا إذ انخفض هذا الاستهلاك من 19.2 ألف ب م ن ي في عام 2005 إلى 16.3 ألف ب م ن ي سنة 2016، وبذلك تراجعت حصة المنتجات البترولية من 8.9% سنة 2005 إلى 4.6% سنة 2016.

ب. **آليات الاستخدام الكفء للطاقة في القطاع الصناعي**: يشكل التحكم في استهلاك الطاقة وتحسن كفاءة استخدامها في الصناعة تحديا كبيرا، سواء بالنسبة للمحافظة على البيئة أو لزيادة قدرة القطاع على المنافسة من خلال تقليص التكاليف، حيث تسعى الدولة جاهدة إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة الصناعية من خلال إجراءات متعددة كالحوافز المالية، توعية الجهات الفاعلة المعنية، تحسن سوق خدمات الطاقة ودعم الانضمام إلى نظم إدارة الطاقة، لاسيما مع ظهور المنظمة الدولة لتوحيد المقاييس إيزو 50001 وتسيير الوصول إلى حلول مبتكرة، إضافة إلى وضع تدابير خاصة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتشجيع استخدام الوقود النظيف (الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي المميع والبنزين الخالي من الرصاص) والعمل على استخدام الطاقات المتجددة من خلال زيادة استخدام الطاقة الكهربائية الضوئية، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري والتخفيف من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وإيجاد فرص عمل جديدة، وقد احتلت الجزائر المرتبة السابعة في المؤشر العربي لطاقة المستقبل سنة 2015 فيما يتعلق بالطاقات المتجددة من خلال الحوافز التي وضعتها كتخفيض الرسوم الجمركية والضريبة

[1]: استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، مرجع سابق، ص 51

على القيمة المضافة عند استيراد المكونات والمواد الخام والمنتجات شبه المصنعة المستخدمة في تصنيع المعدات في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

2. **الأراضي الزراعية:** تستهلك الجزائر منذ العام 1961 من موارد الأراضي الزراعية أكثر بكثير مما تستطيع قدرتها البيولوجية توفيره حيث نلاحظ ارتفاع البصمة البيئية للفرد بنسبة 64.51% نظرا لتزايد الكثافة السكانية بعد الاستقلال وعدم مجاراة تلك الزيادة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية وتهيئتها لتلبية الحاجيات غير المحدودة للأفراد مما جعل القدرة البيولوجية للفرد تتراجع بنسبة 9% بين سنتي 1961 و2008، مما يشير أن الجزائر تنتقل تدريجيا إلى عجز كبير في القدرة البيولوجية حيث الطلب على الخدمات يفوق كثيرا العرض المحلي وهو ما قد فرض قيودا مشددة على الازدهار والرفاه البشري وبالتالي يتعين على صناع القرار إدخال المحاسبة البيئية في ممارستهم اليومية كي تتمكن الجزائر من المحافظة على اقتصاد تنافسي قابل للحياة وبيئة سليمة لمدة طويلة في المستقبل[1].

3. **استهلاك الماء في الصناعة الجزائرية:** يتم تزويد معظم المجمعات الصناعية والمصانع بشبكات المياه الصالحة للشرب العمومية سواء كانت احتياجاتها تتطلب مياه ذات جودة عالية مثل مصانع العصائر والمشروبات الغازية، أو تمثلت احتياجاتها في مياه اقل جودة مثل مياه التبريد أو الغسيل، إضافة إلى ذلك تلجأ العديد من المصانع لتغطية احتياجاتها إلى الحفر العشوائي للآبار بطرق غير شرعية دون ترخيص وبعيدا عن أجهزة الرقابة المعنية، وهذا دون شك سيكون له تأثير على مستقبل المياه الجوفية، ويؤدي هذا الاستهلاك دون رقابة إلى استنفاذ الطاقة الجوفية للمياه، مما يستدعي إعادة النظر في محطات تصفية المياه وإعادة استخدامها في مختلف الصناعات خاصة التي تتطلب مياه اقل جودة.

ثانيا– أنماط الإنتاج: تراجع إنتاج الطاقة في الجزائر بمعدل 1.2% سنويا خلال الفترة 2005-2016 حيث انخفض من 3.5 مليون ب م ن ي إلى ما يقارب 3.1 مليون ب م ن ي، وتقلص إنتاج النفط الخام خلال الفترة ذاتها بمعدل 2 %سنويا، حيث انخفض من1.8 مليون ب م ن ي إلى ما يقارب 1.5 مليون ب م ن ي، كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بمعدل 0.4% سنويا ليصل إلى 1.6 مليون ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع حوالي **1.7** مليون ب م ن ي في عام 2005 ، وقد حل الغاز الطبيعي محل النفط الخام كمصدر

[1]:عبد الوهاب شنيخر، مخاطر التلوث الصناعي وأساليب معالجته، دراسة حالة القطاع الصناعي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.ص 254.

رئيسي لإنتاج الطاقة في الجزائر سنة 2016 حيث بلغت حصته 52.6 %من إجمالي إنتاج الطاقة، كما تنتج الجزائر كميات محدودة من الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية، والطاقة العضوية[1].

وقد عرف قطاع الطاقة والمناجم انتعاشا ملحوظا خلال الفترة والذي نتج عن الانتعاش الكبير الذي عرفته الشركة الوطنية لإنتاج الرمل والحصى ALGRAN في ظل الطلب المتزايد على هتين المادتين والتي رافقت انتشار البرامج التنموية للتشييد والبناء، كما عرف قطاع الطاقة والمياه مستويات نمو إنتاج عالية مقارنة بباقي القطاعات حيث بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاج في قطاع الطاقة والمياه حوالي 6.5 % وهذا راجع أساس الى الاستثمارات والانجازات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال الفترة والمتمثلة في حفر الآبار وانجاز السدود ومحطات تحلية مياه البحر وانجاز محطات توليد الطاقة الكهروبائية وتوسيع شبكة ربط جميع مناطق الوطن بالماء والكهرباء[2].

1. **إمكانيات الجزائر من الطاقة البديلة النظيفة:** تمتلك الجزائر 65 حقلا يختزن ثروات متعددة من الطاقات البديلة كالمياه والرياح والكتل الحيوية، حيث تكشف خرائط مركز تطوير الطاقات المتجدد أن الجزائر بموقعها الجغرافي الشاسع، لديها العشرات من حقول الطاقة الشمسية، وتعدّ الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، وتمتاز هذه الحقول المتوزعة بين مناطق الشمال والصحراء والهضاب العليا، بقدرة تشميسية تصل إلى حدود 3900 سا/سنويا، واستنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدّر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمّس بـ2550 ساعة في الشمال و3819 ساعة في الصحراء، بما يمكّن من إنتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق سنوي يتراوح بين 1700 و2650 كيلواط في الساعة لكل متر مربع، كما تتوفر الجزائر أيضا على قدر ضخم من المياه الجوفية، وهو ما يشكل قاعدة صناعية مربحة لأي استثمار طاقوي مستقبلي[3].
2. **الاستثمار في الطاقة المتجددة في الجزائر:** عرفت الفترة 2000-2013 تدفقا هاما في الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا أي حوالي 30 مليار دولار حسب المناطق الجغرافية، الشركات الأوروبية ب 74.2%، تليها الأسيوية ب 14.7%، ثم الشركات الأمريكية ب 10% والباقي 1.1%

[1]: استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، مرجع سابق ، ص 52.

[2] :مخضار سليم، تنافسية القطاع الصناعي، مرجع سابق، ص146.

[3] : وزارة الطاقة والمناجم، الموقع: www.energ تاريخ الاطلاع: جانفي 2021

موزعة على دول العالم الأخرى[1]، ومن بين أهم البرامج التي تبنتها الجزائر لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الأخضر وتحقيق اقتصاد اخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ما يلي[2]:

أ. **البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة 2007-2011 "PNME"**: ويهدف إلى ترشيد استخدام الطاقات الأحفورية وتنمية الطاقات المتجددة والرفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال:

- اقتصاد الطاقة وترقية الطاقات المتجددة؛
- التحسيس والتوعية والإعلام والتكوين في مجال الفعالية الطاقوية؛
- إعداد المعايير الفعالية الطاقوية؛
- تخفيف آثار الطاقة على البيئة.

ومن أهم النتائج التي حققتها برامج pnme في الخماسي 2011/2007 في القطاع الصناعي ما يلي[3]:

- اقتصاد الطاقة: 632240 طن مكافئ نفط؛
- كمية ثاني أكسيد الكربون المتجنبة 1893720 طن؛

كما توفر طاقويا في مختلف المجالات مجتمعة مع القطاع الصناعي 897062 طن مكافئ نفط وتتجنب 2163401 طن من ثاني أكسيد الكربون.

ويساهم الاستثمار في البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة في تحقيق وفورات كبيرة في الطاقة تقدر ب 900 ألف طن مكافئ نفط تقريبا كما يعمل على الحد من التلوث وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجنب انبعاث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون والتي تقدر ب 2.1 مليون طن وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي وبيئي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ب. **البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010-2014**: قدر المبلغ المالي لهذا الاستثمار ب 286 مليار دولار حيث تم التكفل بمبلغ 27 مليار دولار لبناء السدود وقطاع الماء والتطهير، كما خصص مبلغ

[1]: مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والمناجم، الطاقة والتعاون العربي2014 -27 ، ص، ص 26 ، 23 ديسمبر 2014 ، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة 21

[2]: عبد الوهاب شنيخر، مخاطر التلوث الصناعي، مرجع سابق، ص 255

[3]: الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة www.aprue.org.dz

7 مليار دولار لتهيئة المجال الترابي والبيئي كما تعمل على مخطط وطني لمكافحة التصحر حيث قامت منذ سنة 2000 إلى2014 بترميم مساحة من المجال الغابي تقدر ب 530 ألف هكتار[1].

ت. **البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011–2030**: وضعت الدولة الجزائرية برنامج فعال لتطوير الطاقات المتجددة ابتداء من سنة 2011، وتستند استراتيجية الحكومة على تثمين الموارد الطبيعية غير الناضبة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدامها لتنويع مصادر الطاقة، حيث ازداد إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 4.2% ، وقد ساهمت في ذلك الطاقات المتجددة من حاسي الرمل (طاقة هجينة غاز –طاقة شمسية)، كما يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق2030 منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير، ويتوقع أن توفر الطاقات المتجددة ما نسبة 35% من احتياجات الجزائر بحلول عام 2040، وقدرت تكلفته الإجمالية بين 80 و100 مليار دولار واستحداث نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، واقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز، والرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية إلى % 50 سنة 2020 وإلى 80%سنة 2030[2].

ثالثا– إنتاج وإدارة النفايات: خلف تحول الاقتصاد إلى التصنيع والحصول على السلع ذات الاستهلاك الواسع زيادة مستمرة في حجم النفايات الصلبة، مما اجبر السلطات على ضرروة إعداد الخطط والبرامج اللازمة للتخلص منها بطرق صحية أو إعادة تدويرها والاستفادة منها، ويعكس التعامل الجيد مع النفايات مدى اهتمام الدولة بالجانب البيئي والاقتصادي على حد سواء فهو مؤشر هام لقياس التنمية المستدامة في البلد.

1. **مجهودات الدولة في مجال إنتاج وإدارة النفايات**: تقوم الدولة بمجموعة من المجهودات والأعمال للنهوض بمجال إعادة تدوير النفايات نذكر منها ما يلي[3]:

أ. **الوكالة الوطنية للنفايات**[4]: تهتم الوكالة بتطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتثمينها، فهي تشكل الجهاز المركزي الراسم للمنهج العام لطرق معالجة النفايات وتثمينها على المستوى الوطني، وقد أنشأت هذه الوكالة جراء التغيرات التي شهدها المجال الصناعي وتفاقم مشكلة النفايات الصناعية.

---

[1]: عبد الوهاب شنيخر، مخاطر التلوث الصناعي،مرجع سابق، ص 262

[2]: الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، وزارة الطاقة والمناجم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي27–29 أكتوبر2014، ص، ص26–27

[3]: مركز تطوير الطاقات المتجددة، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، الجزائر العاصمة، تاريخ الاطلاع27 /2020/12http://www.cder.dz

[4] : المرسوم التنفيذي 175/02 المؤرخ في 2002/05/20 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها.

ب. **بورصة النفايات الصناعية:** تم إنشاء أرضية الكترونية بهدف تسهيل الاتصال بين الشركات الصناعية والقائمين على عملية استغلال النفايات لفتح المجال للصناعيين والمستثمرين باكتشاف الفرص وتنميتها.

ت. **اتفاقية بين لونساج والوكالة الوطنية للنفايات:** تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم المؤسسات المصغرة تدريجيا إلى الاستفادة من النفايات إلى ثروة اقتصادية من خلال تحويل أزيد من 13 مليون طن تنتجها الجزائر سنويا وتوليد الآلاف من مناصب الشغل.

ث. **إعداد مخطط وطني ثاني لتجسيد اتفاقية ستوكهولم:** تعنى الجزائر بخمسة أنواع من الملوثات العضوية والتي تتمثل في 26 نوع حسب اتفاقية ستوكهولم، وقد قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بالقضاء على 440 طن من الزيوت المصنعة من ثنائي الفينيل متعدد الكلور، 605 طن من الأراضي الملوثة بثنائي الفينيل متعدد الكلور و 34 طن من النفايات الأخرى الملوثة بذات المادة.

ج. **إدارة البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية 2015–2020:** يمكن أن توفر شعبة استعادة النفايات المنزلية ما مجموعه 6,1 مليون طن، حيث بلغت إعادة التدوير سنة 2014 من 5إلى 6% منها، ما جعلها تفقد حوالي 300 مليون أورو سنويا بسبب ذلك، وهي تسع إلى إعادة تدوير 70 % سنة 2020، عن طريق إبرام اتفاقات مع أرباب العمل في الصناعات المعنية وإطلاق أنشطة للتوعية والتكوين من اجل ضمان استدامة قطاع النفايات، واستطاعت نشاطات معالجة النفايات استحداث 160ألف منصب شغل سنة2011[1]

وقد سن المشرع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع الإجراءات الخاصة بتجميع النفايات وحماية البيئة:

- المرسوم التنفيذي رقم 04-410 المؤرخ في 2004/12/14 الذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشات معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت حيث توجد في الجزائر 88 مؤسسة خاصة في تجميع النفايات الخاصة والخطيرة الحاصلة على الترخيص لسير عملها ثم تقوم بتوجيهها إلى المؤسسات الخاصة بتسييرها داخل الوطن أو تصديرها إلى الخارج.
- القانون 01-19 المؤرخ في 12 /2001/12: يتعلق هذا القانون بتسيير النفايات ومراقبتها حيث تقوم مجموعة من المؤسسات بالجزائر بعملية تسيير النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة منها (مؤسسات استرجاع

[1] : الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر في شمال إفريقيا، 2015، ص02

ورسكلة البطاريات المستعملة، جمع وإعادة إحياء الزيوت المستعملة، معالجة ترميد وإزالة الخطورة للنفايات الاستشفائية والصيدلانية المعدية، استرجاع ومعالجة أحواض تثبيت الرقائق الورقية الفوتوغرافية، استرجاع ومعالجة الإطارات المطاطية المستعملة) وتنتشر هذه المؤسسات عبر العديد من ولايات الوطن، إلا أن عددها لا يزال غير كافي مقارنة بحجم التلوث الناجم عن القطاع الصناعي، كما تعاني العديد المؤسسات الخاصة المصغرة في مجال تجميع النفايات الصناعية وتصديرها إلى البلدان المجاورة من العراقيل البيروقراطية، وعدم القدرة على الاستفادة من العقارات والدعم المادي لتوسيع هذه المشاريع، كل هذه العوامل تدعو إلى فتح المجال للخواص وتشجيع الاستثمار في هذا المجال للحفاظ على البيئة من جهة وخلق فرص العمل وتمويل خزينة الدولة من جهة أخرى وهو ما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

2. **الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات:** يضمن الاستثمار في البيئة تحسين ظروف معيشة المواطن وتحقيق ثروة اقتصادية جديدة من خلال إعادة رسكلة واستغلال مختلف الموارد التي ترمى في الطبيعة مثل الحديد، البلاستيك، الألمنيوم والورق، وتعكف الحكومة الجزائرية على وضع خارطة طريق متكاملة للتنمية الاقتصادية تشمل الاستثمار في تدوير النفايات لخلق فرص عمل في وقت يرتفع فيه الرهان على الاقتصاد الأخضر لخلق الثروة والتنمية المستدامة، حيث أقرت الدولة مخطط وطني لتسيير النفايات يحصي 1138 نوعا من المواد القابلة للاسترجاع، وتم استحداث الوكالة الوطنية للنفايات ومراكز الردم التقني التي حولت المفرغات العمومية من مجرد مكبات إلى مؤسسات اقتصادية مما جعل من النفايات بأنواعها مجالا استثماريا مهما بفضل تقنية إعادة التدوير وإدخال التكنولوجيا في هذا النشاط بعد أن كانت مصدرا للتلوث البيئي وانبعاث الروائح.

إلا أن الجزائر لم تحرز أي تقدم في هذا المجال، وقد سجلت تأخرا كبيرا في مجال معالجة النفايات الصناعية والخطيرة، خاصة تجسيد مشاريع مراكز الردم التقني ومعالجتها، فالخزينة العمومية تتكبد نحو7 مليارت دولار جراء تقاعسها عن تسيير3 ملايين طن من النفايات المندسة، لأن الإطار القانوني لم يكن كافيا للحد من الظاهرة التي أخذت أعدادا مقلقة خاصة ما بين 2005 إلى 2008، ولمعالجة ذلك استنجدت الجزائر بالخبرة الفرنسية عامي 2006 و2007 للعمل على تحرير تقارير مفصلة حول الوضعية العامة للنفايات الخاصة والصناعية واستخلصت عددا من النتائج مع عدد من الهيئات منها الوكالة الوطنية للنفايات، وسجلت خلال الفترة 2006 إلى 2008 إقامة 20 مركز ردم تقني، واستعانت أيضا بالخبرة الألمانية بالنظر إلى تجربتهم في معالجة أكثر من 400مليون طن من النفايات سنويا، حيث شرعت مجموعة من الخبراء الألمان باستخدام أحدث التقنيات في

مجال الردم للقضاء على النفايات الصناعية في أول مشروع من نوعه في منطقة "عين فورس" بولاية تبسة، ومشروع منطقة حاسي بونيف بوهران والتي استفادت من مركز ردم تقني يعالج متوسط 50 طنا يوميا[1]، حيث أكد المدير العام للوكالة الوطنية للنفايات أن الجزائر تصدر نحو 3.2 مليار دولار من النفايات الحديدية حسب الأرقام المقدمة من طرف الجمارك الجزائرية وانه بالإمكان استغلالها كمواد خام بشكل دائم وخلق العديد من مناصب العمل، علما أن الجزائر تمتلك 1500 مهني مختص في إعادة تدوير النفايات، وأنها تمكنت في الفترة الممتدة بين 1999 و2007 بفضل البرنامج المحلي لتسير النفايات من انجاز 460 مخططًا ودراسة اعتمدت منها ما يزد عن مائة مخطط في عمليات تسيير مراكز ردم النفايات حيث تم إنشاء 26 مؤسسة ملحقة بهذا الصدد، وذكر المختصون في هذا المجال بأن الجزائر قادرة على بعث هذا النشاط باستغلال إمكانياتها إذا علمنا أن الكمية السنوية من النفايات الصناعية ببلادنا تقدر بـ2547000 طن، منها 1.2 مليون طن نفايات بلاستيكية، 110.000 طن نفايات الزيوت ومواد التشحيم و173.800 طن عبارة عن نفايات إلكترونية وأجهزة كهربائية وكهرومنزلية، بالإضافة إلى أكثر من مليوني وحدة من العجلات حسب نتائج دراسة أجرتها التعاونية التقنية الألمانية بالجزائر، وأضافت الوكالة الوطنية للنفايات أن عدد المؤسسات الصغيرة المختصة في استرجاع وتثمين هذه النفايات قدر سنة 2015 بـ 88 مؤسسة مصغرة، منها 60 مؤسسة منتجة[2] .

واتجهت الجزائر للاستغاثة بالشركات والخبرات الأجنبية للتخلص من مشكلة النفايات التي باتت تقلق المواطنين والتي وصلت سنة 2016 إلى 3 ملايين طن 60% منها نفايات مواد غذائية، حيث عملت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة فاطمة الزهراء زرواط على التعاقد مع الشركات الأجنبية للقيام بدراسات تسمح بحسن تسيير مختلف المرافق التابعة لقطاع النفايات في الوقت الذي سجلت فيه الوزارة العديد من النقائص في القطاع خاصة مراكز الردم التقني للنفايات[3]، وقد أحصت الوكالة الوطنية للنفايات أكثر من ألفي مؤسسة اقتصادية ناشطة في مجال الرسكلة سنة 2017، كما قدرت وزارة البيئة حجم النفايات المنزلية التي ترمى سنويا في الجزائر بحوالي 770الف طن تعد في مجملها مادة أولية من شأنها تحقيق قيمة مالية مضافة تعادل 30.5 مليار دج سنويا في حال استغلت بالشكل المطلوب، حيث لم تتجاوز نسبة استرجاع النفايات الصناعية 7%.

---

[1]: مقال الخبرة الألمانية للقضاء على مشكل النفايات الصناعية في الجزائر، http://www.al-fadjr.com/ar/national/html

[2]: 2.547 مليون طن حجم النفايات السنوي بالجزائر متاح على الموقع https://www.el-massa.com/dz/news/

[3]: مركبات مصممة لحفظ الفضلات المختلفة دون التسبب في التلوث البيئية

المطلب الثاني – مؤشرات الاستدامة الاجتماعية

إن أبرز ما تصبو إليه الدولة الجزائرية هو تحسين الظروف المعيشية للمواطن من حيث تحسين المنظومة الصحية والتعليمية وتوفير العيش الكريم والتخفيف من حدة الفقر بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تنفيذ البرامج الرامية إلى استحداث مناصب الشغل، وتوفير التحفيزات المالية والتنظيمية لتشجيع الاستثمارات الخاصة والصغيرة لامتصاص القوة العاملة، ولقياس الاستدامة الاجتماعية اعتمدنا بعض المؤشرات حسب متطلبات الدراسة ومدى توفر البيانات.

الفرع الأول– العدالة الاجتماعية: تقيس هذه المؤشرات مدى تطبيق العدالة في توزيع الدخول والثروات لتجنب انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وتم اختيار مؤشر معدل البطالة لأهميته في قياس العدالة الاجتماعية، وعدد عمال القطاع الصناعي وطرق توزيعها على مختلف الفروع، إضافة إلى توفر هذه البيانات.

أولا– مؤشر معدل البطالة: يعكس مؤشر معدل البطالة وضعية الفقر في البلد ومن خلال الجدول التالي نلاحظ تطور معدل البطالة في الجزائر:

جدول3-9: تطور معدل البطالة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة %	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل البطالة %	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	

المصدر: بيانات البنك الدولي

يبين الجدول أعلاه أن متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة يقدر ب 10.87، ومن خلال مقارنة معدلات السنوات المختلفة نجد أنها كانت مرتفعة في بداية الفترة وتناقصت تدريجيا إلى غاية سنة 2009 واعتدلت عند نسبة 10% ثم ارتفعت مرة أخرى سنة 2012 إلى 11% وبقيت هذه النسبة ترتفع وتنخفض حيث سجلت كل من سنتي 2017 و2018 ارتفاعا طفيفا مقارنة بمتوسط معدل البطالة خلال الفترة، وعلى العموم يعتبر هذا المعدل مرتفع نسبيا يوحي بانتشار الفقر أوساط المجتمع ونقص في تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية

الفرع الثاني– عدد العمال في القطاع الصناعي: تتطلب الصناعة يد عاملة ذات كفاءة عالية، فهي تساهم في امتصاص نسبة هامة من البطالة إذا ما اشتغل القطاع بكل قدراته، ونتعرف في هذا الفرع على نسبة اليد العاملة في الاستثمار الصناعي، وتوزيعها على مختلف الفروع الصناعية والمؤسسات الاقتصادية.

أولا– نسبة عدد العمال في القطاع الصناعي إلى باقي القطاعات: الجدول التالي يوضح نسبة عمال القطاع الصناعي إلى باقي القطاعات الاقتصادية

جدول3-10: نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة %	25,51	26,35	27,05	27,87	28,53	29,45	30,14	30,86
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
النسبة %	30,81	30,81	30,86	30,99	30,96	30,99	30,81	

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال القراءة التحليلية للجدول نلاحظ أن عدد العمال في القطاع الصناعي كان يمثل 25 إلى 29% من إجمالي عدد العمال إلى غاية سنة 2009، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما يفوق 30% سنة 2010 إلا أنها بقيت ثابتة بالتقريب مما يدل أن نسبة عدد العمال في القطاع الصناعي إلى باقي العمال في مختلف النشاطات لم تتغير فازدياد عدد العمال في القطاع يزداد بالتوازي مع باقي النشاطات، ومن خلال هذه النسبة يمكن القول أن الاستثمار الصناعي له أثر فعال في امتصاص البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية والمستدامة.

ثانيا– توزيع عدد العمال في القطاع الصناعي حسب الفروع الصناعية: يبين الجدول التالي توزيع العمال في القطاع الصناعي حسب الفروع الصناعية:

جدول3-11: عدد العمال في القطاع الصناعي خلال الفترة 2007-2018 حسب الفروع الصناعية

الصناعة/السنة	الطاقة والمناجم	صناعات تعدينية	صناعة مواد البناء	صناعة كيميائية وصيدلانية	صناعة غذائية	صناعة النسيج	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق	المجموع	معدل النمو
2007	7564	43 087	15 843	10750	20 643	13 566	1729	6 390	119 572	/
2008	7 888	39 339	14 143	10 763	18 296	11 950	1 688	6 545	110 612	-7,49
2009	6 723	36 187	13 801	10 162	19 976	11 457	1 530	6 821	106 657	-3,58
2010	6 567	33 821	13 667	9 611	19 169	11 075	1 367	6 431	101 708	-4,64
2011	6 599	34 062	13 840	7 648	19 486	10 832	1 483	9 025	102 615	0,89
2012	6 687	34 825	13 135	7 461	19 854	7 421	1 590	9 506	100 479	-2,08
2013	6 745	38 438	13 453	7 157	19 851	7 414	1 573	9 247	103 878	3,38
2014	6 987	44 266	13 372	6 827	20 293	7 215	1 633	8 929	109 522	5,43
2015	7 037	44 963	13 678	6 528	20 200	6 897	1 565	8 641	109 509	-0,01
2016	7 153	42 359	13 520	6 243	18 382	6 829	1 442	7 882	103 810	-5,2
2017	7 115	41 436	13 751	6 203	18 477	6 837	1 448	7 524	102 791	-0,98
2018	6 952	42 716	14 231	6 314	16 479	6 957	1500	7 829	102 978	0,18

المصدر: صندوق النقد الدولي، السلسلة الاقتصادية، النشرات الإحصائية، النشاط الصناعي، ص41، على الموقع: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة التعدينية يمثل اكبر قدر من عدد العمال وهو ما يفسر اعتماد الدولة على الصناعات الاستخراجية والمنجمية بصفة كبيرة، ثم يليه فرع الصناعة الغذائية مما يدل على اهتمام الدولة بالصناعات الخفيفة والاستهلاكية، وصناعة المواد البناء وهو أيضا يعتبر من الفروع النشطة بالدولة كما تتميز الفروع الصناعية الأخرى بعدد عمال بسيط لا يمكنه التأثير بشكل فعال في معدل البطالة وتحتل صناعة الجلود والأحذية ذيل الترتيب بعدد عمال بسيط جدا يصل إلى 1500 عامل مما يدل على ضعف هذا الفرع وعدم تشجيعه وكذلك عدم قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية.

كما أن معدلات النمو في عدد العمال في القطاع الصناعي كانت سالبة حتى سنة 2012 وتناقص عدد العمال في القطاع الصناعي من سنة إلى أخرى وحققت كل من سنتي 2013 و2014 معدلات نمو موجبة في عدد العمال، ثم تراجعت هذه المعدلات ثانية وانخفض عدد العمال، وعند التفصيل أكثر في عدد العمال في مختلف الفروع الصناعية خاصة فرع الصناعة الغذائية، الصناعة الكيميائية والصيدلانية وفرع صناعة النسيج والتي يغلب عليها طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما أنها صناعات تحويلية خفيفة نجد أن عدد العمال في هذه المؤسسات انخفض بصفة حادة انطلاقا من بداية الدراسة إلى نهايتها حيث انتقل عدد العمال في الصناعة الغذائية من 20 643 سنة 2007 إلى 16 479 عامل سنة 2018، كما انتقل عدد العمال في فرع صناعة النسيج في نفس الفترة من 13 566 إلى 6 957 عامل، أيضا بالنسبة لفرع الصناعة الصيدلانية والكيميائية والتي انتقل عدد العمال بها من 10750 إلى 6 314 عامل، وقد سجلت الفروع الصناعية الأخرى انخفاضا في عدد

العمال إلا انه لم يكن حادا ماعدا فرع صناعة الأحذية والجلود والذي سجل ارتفاعا طفيفا في عدد العمال، ومن خلال هذا التحليل يمكن القول أن الدولة لا تزال تعتمد على الصناعات الاستخراجية والتعدينية بعد، ولم تحقق الصناعات التحويلية والخفيفة أي نتيجة بل تناقص بها عدد العمال، ويعود السبب الرئيس في فشل هذه الصناعات إلى عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية وعدم مرافقة هذه المؤسسات عند النشوء مما أدى إلى حل وتوقف العديد منها، بالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات وهو ما اثر سلبا على تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا– عدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي: يبين الجدول الموالي عدد الأجراء في هذه المؤسسات حسب المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول3–12: نسبة وعدد الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011
عدد الأجراء	23458	30883	46424	31433	19744	10715	35211
النسبة %	**29,71%**	**24,99**	**29,22**	**15,98**	**12,66**	**21,02**	**25,131**
السنة	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018
عدد الأجراء	31482	62525	71362	69772	94134	103609	91722
النسبة %	**34,43**	**41,97**	**47,37**	**48,68**	**57,25**	**61,81**	**64,12**

النسبة = نسبة الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية إلى إجمالي الأجراء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول أن عدد العمال في القطاع الصناعي لم، ص، م قدر ب 30 % بالتقريب من إجمالي العمال، إلا أن هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2009، وتزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم، ومع قانون تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، وارتفعت هذه النسبة مرة ثانية بصفة مطردة إلى أن وصلت إلى قمتها سنة 2018 بنسبة 64.12 % وهي نسبة هامة جدا، تدل على اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي ومحاولاتها في ترقيته، حيث ساهم القطاع الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص أزيد من 60% من الأجراء في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. **مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية العمومية:** وهي مبينة بالجدول الموالي:

جدول3-13: عدد العمال في القطاع العمومي الصناعي

السنة	2005	2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011
المناجم والمحاجر	1 816	1869	1518	1697	1192	1649	1714
الصناعة التحويلية	29 320	24697	25302	22695	21653	21708	20549
السنة	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018
المناجم والمحاجر	1414	1312	1190	1108	348	374	578
الصناعة التحويلية	20618	19330	18472	18603	10572	8385	7650

المصدر: وزارة الصناعة، النشرات الإحصائية

يبين الجدول أعلاه أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي العمومي في م، ص، م في تناقص مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2018، حيث انتقل عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية من 29320 عامل إلى 7650 عامل، كما انتقل عدد العمال في قطاع المناجم والمحاجر من 1816 إلى 578 عامل سنة 2018 ويعود السبب الرئيس في خصخصة القطاع العمومي الصناعي وحل العديد من المؤسسات.

2. **مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية:** بالنسبة للأشخاص الطبيعية فيتمثل الاستثمار الصناعي في قطاع الصناعة التقليدية غالبا، ويوضح الجدول أدناه تطور عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية:

جدول3-14: تطور عدد أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية بالنسبة إلى إجمال م، ص، م

السنة	2 005	2 006	2 007	2 008	2 009	2016	2017
إجمالي عمال م ص م	1 157 856	1252707	1355399	1540209	1756964	2540698	**2655470**
ع عمال في م الصناعة التقليدية	192 744	213044	233270	254350	341885	875636	**916828**
النسبة إلى الإجمالي	16,64	17,00	17,21	16,51	19,45	34.46	**34.52**

المصدر: من اعداد الباحثة من النشرات الإحصائية للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

يبين الجدول أعلاه أن نسبة العمال في قطاع الصناعة التقليدية بما تحويه من مجموع النشاطات الحرفية فردية، تعاونيات ومؤسسات تزداد كل عام، حيث انتقل العدد الإجمالي لمناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية من 192744 منصب شغل سنة 2005 إلى 916828 منصب سنة 2017، أي بزيادة نسبتها تقارب 18% وهي نقلة مهمة في مجال الصناعة التقليدية، وتعتبر الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات النشاط الذي تم من خلاله تسجيل اكبر عدد من الحرفيين الفرديين سنة 2005، ويعود ارتفاع عدد العمال إلى تشجيع الدولة لقطاع الصناعة التقليدية والحرفيين، وتشجيع المنتوج التقليدي المحلي، وتؤثر هذه الزيادة في عدد العمال في قطاع الصناعة التقليدية في امتصاص البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية.

ملاحظة: يتم تقدير عدد العمال في الصناعة التقليدية بالطريقة التالية:

- النشاطات الحرفية الفردية = مجموع المشاريع الفردية * 2
- التعاونيات الجماعية = المجموع *2
- المؤسسات = المجموع*10

المطلب الثالث– المؤشرات البيئية

تسعى الدولة الجزائرية من خلال البرامج الوطنية الخاصة بالتلوث الصناعي ونظم الحوافز الموضوعة لمساعدة الصناعات على تقليل بصمتها البيئية وتحسين قدرتها التنافسية، والحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية، وتمثل المؤشرات البيئية مقياسا هاما لمدى تأثير القطاعات الاقتصادية على مختلف الموارد والإمكانيات الطبيعية المتاحة بالبلد، ونظرا لكثرة عدد المؤشرات تم من خلال هذا المطلب انتقاء بعض المؤشرات وفقا لطبيعة الدراسة ووفقا للبيانات المتوفرة.

الفرع الأول– الغلاف الجوي: من خلال البيانات المتاحة والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع الصناعي تم اختيار مؤشر نوعية الهواء لقياس اثر الاستثمار الصناعي على الاستدامة البيئية.

أولا– نوعية الهواء: يقيس هذا المؤشر مدى تركز الملوثات الصناعية بالهواء، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات التي تعكس درجة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بالهواء ومختلف الأضرار الناتج عنها.

جدول3-15: الانبعاثات الغازية الملوثة

السنة	بالطن المتري	نسبة من إجمالي الناتج المحلي بقيمة عام 2010	نسبة من إجمالي الدخل القومي	بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي	كنسبة من إجمالي حرق الوقود		
	متوسط نصيب الفرد من انبعاث CO2	انبعاث CO2 كلغ لكل دولار أمريكي	الأضرار الناتجة عن انبعاث الجسيمات	الأضرار الناتجة عن انبعاث CO2	انبعاث CO2 من الصناعة التحويلية والتشييد	انبعاث CO2 الناتج عن القطاعات الأخرى عدا المباني السكنية والخدمات العامة	انبعاث CO2 الناتج عن إنتاج الكهرباء والحرارة إجمالا
2005	3,24	0,75	0,18	2019202847	10,6	0	42,08
2006	3	0,70	0,17	2018717286	10,77	0	42,4
2007	3,2	0,73	0,15	2311215580	11,45	0	40,01
2008	3,17	0,72	0,14	2444670954	11,43	0	40,03
2009	3,43	0,78	0,14	2794861901	10,43	4,16	38,83
2010	3,31	0,74	0,13	2858943613	11,43	3,73	37,92
2011	3,3	0,73	0,13	3056913684	10,98	3,88	38,87
2012	3,48	0,76	0,12	3442050240	9,22	3,19	39,87
2013	3,53	0,76	0,13	3731789670	8,9	4,05	38,43
2014	3,74	0,79	0,12	4235278194	8,34	2,37	38,83
2015	3,85	0,81	0,12	4643143344	/	/	/
2016	3,7	0,77	0,12	4735979337	/	/	/
2017	/	/	0,13	5079379456	/	/	/
2018	/	/	0,13	5477614938	/	/	/

المصدر: بيانات البنك الدولي

يوضح الجدول أن متوسط نصيب الفرد من انبعاث CO2 يقدر بمعدل 3 طن متري وهي نسبة مرتفعة تعكس عدم تطبيق التدابير البيئية وضعف إقحام التكنولوجيات الحديثة في مختلف الصناعات خاصة الاستخراجية منها بالرغم من اهتمام الدولة بالجانب البيئي، كما ارتفعت قيمة الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من 2019202847 دولار أمريكي سنة 2004 إلى 547761493 دولار أمريكي سنة 2018، مما يثقل كاهل الدولة ويؤخر تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، أما بالنسبة إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الصناعة التحويلية والتشييد فتناقصت وانتقلت من 10.6 إلى 8.34 كنسبة من إجمالي حرق الوقود، كذلك الانبعاث الناتج عن إنتاج الكهرباء والحرارة حيث انتقل من 42 إلى 38 كنسبة من إجمالي حرق الوقود والذي يمثل اكبر نسبة مقارنة بالاستهلاك الصناعي واستهلاك القطاعات الأخرى، مما يدل على بداية استخدام الطاقات البديلة النظيفة وإقحام التكنولوجيات الحديثة في القطاع الصناعي.

الفرع الثاني– الأراضي: يستخدم هذا المؤشر للتعرف على مدى محافظة الدولة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور البيئي وسنقوم بقياس مساحة الغابات نسبة إلى المساحة الكلية للأراضي في هذا الفرع.

أولا– الغابات: من خلال البيانات المتوفرة في البنك الدولي تم أخذ مؤشر مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض والجدول التالي يبين ذلك:

جدول3-16: مساحة الغابات إلى إجمالي الأراضي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساحة الغابات%	0,65	0,64	0,68	0,71	0,74	0,77	0,81
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
مساحة الغابات%	0,80	0,81	0,81	0,82	0,82	0,82	

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال البيانات الواردة في الجدول نجد أن الغابات تحتل مساحة ضئيلة جدا لاتصل إلى 1% من نسبة الأراضي، حيث كانت تقدر بحوالي 0.65 % ومن خلال اهتمام الدولة بهذا المؤشر ارتفعت نسبته قليلا في الآونة الأخيرة وأصبح يمثل 0.83% من إجمالي الأراضي، إلا أن هذه النسبة لا تزال ضئيلة جدا ويتوجب على الدولة البحث في توسيع المساحات الخضراء وتشجيع التشجير للمحافظة على البيئة وتوفير الهواء النقي.

الفرع الثالث– اهتمام الدولة بالجانب البيئي في قطاع الصناعة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر: ازداد اهتمام الدولة بالجانب البيئي والاقتصاد الأخضر في الفترة الأخيرة جراء تراجع أسعار النفط والتي تسببت في أزمة اقتصادية للبلد حيث تراجعت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% سنة 2007 إلى

35% سنة 2013 وانخفضت مداخيل الصادرات بأكثر من 10% سنة 2012 من 70مليار دولار سنة 2012 إلى 63 مليار دولار سنة 2013، وهو ما أدى إلى إحداث عجز في الميزان التجاري قيمته 3.1 مليار دولار سنة 2014 بعد أن حققت فائض بقيمة 20.37 مليار دولار سنة 2011، كل هذا جعل الدولة ترى في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي، حيث خصصت 262 مليار دولار لتنفيذ الخطة الخماسية الجديدة للنمو 2015-2019 من خلال تشجيع استثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر الفلاحة، الماء تدوير وتثمين النفايات، الصناعة، السياحة، من أجل تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نمو سنوي 7% حيث حقق القطاع الأخضر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012 وممكن أن يزيد عن1.4 مليون منصب شغل في آفاق 2025 إذا تم تحديث قطاع التكوين المهني بما يلاءم الاحتياجات الجديدة تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة كون أن أزيد من 90% من الشركات الخاصة هي عبارة عن شركات صغيرة جدا[1].

1. الأولوية البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية: يبين الجدول الموالي مدى اهتمام المؤسسات الصناعية بالإجراءات البيئة اللازمة:

جدول3-17: مستوى الأولوية التي توليها المؤسسات الجزائرية الصناعية للتحديات البيئية الرئيسية:

التحديات البيئية التي تعترض الشركات	مستوى الأولوية التي توليها الشركات	التبرير
الاستخدام الرشيد للطاقة	عال جدا	التحكم في فاتورة الطاقة
تقليص النفايات واستردادها	عال جدا	تقليص التكاليف وتحقيق مكاسب اقتصادية
معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها	عال	الامتثال للأنظمة
مكافحة التلوث (المياه، التربة ، الهواء)	عال	الامتثال للأنظمة
الاستخدام الرشيد للموارد المائية	متوسط	التسعير لا يناسب اقتصاد الموارد
تطوير الطاقات المتجددة	متوسط	محدودية الحصول على الحلول التكنولوجية
تطوير انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون	ضعيف	فهم ضعيف للمخاطر المرتبطة بالمناخ
حماية التنوع البيولوجي	ضعيف جدا	أمر غير مرتبط بنشاط الشركة مباشرة

المصدر: الأمم المتحدة، الصناعة والاقتصاد الأخضر في إفريقيا الشمالية، التحديات والممارسات والعبر المستخلصة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ط1، 2016، ص، ص19، 20.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصناعية تولي اهتماما كبيرا بترشيد استخدام الطاقة وإعادة تدوير النفايات وهو ما يتناسب مع الأهداف الربحية لنشاط المؤسسة من خلال توفير التكاليف الصناعية، أما بالنسبة

[1]: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، 2015، ص، ص2، 3.

لمكافحة التلوث ومعالجة مياه الصرف الصحي وكذا الحد من الانبعاثات الغازية الملوثة فهي تحظى باهتمام اقل درجة من سابقه وامتثالا للأنظمة مما يدل على نقص الوعي لدى المستثمر الجزائري بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث، كما أن تطوير الطاقات المتجددة لا يزال ضعيفا نظرا لمحدودية الوسائل والخبرات التكنولوجية مما يحول دون تحقيق التنمية المستدامة في مجال المحافظة على البيئة.

2. **إدارة البيئة في المؤسسات الصناعية:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من النسيج الصناعي، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من نقص المعرفة بالتشريعات البيئية، نقص الخبرة، الاستخدام المحدود للتكنولوجيا وعدم متابعة البرامج والمعايير التي تضعها الدولة في هذا الإطار، حيث تدفع الدولة 50% من التكاليف الناجمة عن استصدار شهادة إيزو 14001 من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر لوزارة الصناعة، كما يشجع المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف المؤسسات الصناعية على استخدام أدوات الإدارة البيئية، كما أن المؤسسات الصناعية الكبيرة هي التي تلتزم بالأنظمة البيئية وتجعلها جزءا من أنظمتها الإدارية أما م، ص، م فغالبا ما تكتفي بتطبيق المعايير البيئية النافذة نظرا لنقص المعلومات والخبرات وقلة الموارد المالية ومحدودية الحصول على أنظمة الدعم العامة.

لا تزال المؤسسات الصناعية بعيدة عن تطبيق المعايير البيئية سواء من حيث المحافظة على الموارد البيئية أو من حيث التكاليف وتحسين قيمة الإنتاج، نظرا لنقص توافر البيانات ونقص التوعية والتحسيس، لذا وجب على الجهات الفاعلة مضاعفة الجهود وتحسين نظم الابتكار الوطنية التي تتسم بضعف الأداء ومحدودية التمويل، وقلة تنسيق الجهود وعدم وجود تعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والشركات، ونلاحظ عدم وجود حوافز فعالة للقطاع الخاص للاستثمار في البحث والتطور[1].

[1] : الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 11-18

المبحث الثالث– دراسة قياسية لأثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يمثل الاستثمار الصناعي أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني في مختلف الأقطار وهو ما أثبتته البلدان المتقدمة وما حققته من تطورات ناجمة عن تقدم القطاع الصناعي، وتعمل الجزائر كغيرها من دول العالم النامية على تطوير قطاعها الصناعي من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع للتخلص من التبعية الاقتصادية ومواكبة التطورات الراهنة في البلدان الصناعية، وبهدف التعرف على نتائج الاهتمام بالقطاع تم تخصيص هذا المبحث لقياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعداد بعض النماذج القياسية التي تعكس طبيعة العلاقة بين مؤشرات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم تقسيم المؤشر التابع التنمية المستدامة إلى ثلاث مؤشرات حسب أبعاد التنمية المستدامة، وتم قياس اثر الاستثمار الصناعي على كل بعد على حدا.

المطلب الأول– أسباب اختيار النماذج والدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة اثر بعض مؤشرات الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لتعدد المؤشرات التي تربطها علاقة قوية مع مؤشرات التنمية المستدامة في الحالات الإيجابية وفي البلدان المتقدمة، وتم تطبيقها على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى تطور الاستثمار الصناعي وقدرة تأثيره في أبعاد التنمية المستدامة، بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة.

الفرع الأول– أسباب اختيار النماذج: يهدف موضوع الباحثة إلى التعرف على أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما أن مفهوم التنمية المستدامة ذو أبعاد متعددة فهو موضوع واسع نوعا ما يتطلب دراسة عميقة، إلا أن ضعف بيانات ومعلومات المؤشرات الصناعية ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر شكل عائقا في اختيار النماذج الملائمة والتي كان بالإمكان أن تكون أكثر دقة وأكثر دلالة من تلك التي طبقت على هذه الدراسة، إضافة إلى عامل آخر شكل صعوبة كبيرة في الدراسة وهو صغر حجم الفترة المقدرة ب 15 سنة وهي فترة قصيرة غير كافية لإعداد نموذج قياسي بناء، إلا أن طبيعة الدراسة تطلبت قياس الأثر بين المؤشرين، لذلك ارتأينا تطبيق الدراسة على ما هو متاح من هذه المؤشرات من خلال النماذج المقترحة، وبناءا على العديد من المحاولات التي قمنا بها صادفتنا الكثير من المشاكل في هذه النماذج من عدم التوافق بين التحليل القياسي والتحليل الاقتصادي، أو لعدم صلاحية النموذج قياسيا في كثير من الأحيان، توصلنا أخيرا إلى النماذج التي بين

أيدينا والتي نرى بأنها مقبولة من الناحية القياسية وهي معنوية إحصائيا، كما أنها تفسيرها من الناحية الاقتصادية مقبول ويتوافق مع نتائج الدراسات السابقة والدراسة التحليلية لهذه المؤشرات.

- **شكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** يستند نموذج الانحدار الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة بين المتغير التابع Yi وعدد من المتغيرات المفسرة $X_1, X_2, X_3, \ldots\ldots X_k$ حد عشوائي ε_i.

ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$Yi=B0+B1Xi1+B2Xi2+ \ldots\ldots+B1kXii+\varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تتضمن هذه المعادلة $(k+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها علما بان الحد الأول منها يمثل الحد الثابت β_0 الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والأشعة لتقدير المعلمات.

الفرع الثاني–الدراسات السابقة: يتميز موضوع التنمية المستدامة بنوع من الحداثة، فانتشار هذه الأخيرة لا يزال محتشما على العديد من دول العالم خاصة النامية منها، وهو ما جعل الدراسات التي تتناوله قياسيا قليلة وجزئية في كثير من الأحيان تقتصر على بعد أو بعدين فقط من أبعاد التنمية المستدامة، ونظرا لشساعة الموضوع الذي بين أيدينا واجهتنا الكثير من الصعوبات في إيجاد دراسات سابقة تحتوي نماذج قياسية مقاربة للموضوع، حيث تم الاستناد إلى الدراسات السابقة بطريقة جزئية في قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بأخذ المؤشرات التي تتناسب مع الدراسة فقط من هذه النماذج وكذلك المؤشرات التي توفرت بياناتها لدينا وتطبيقها في النموذج المعد من قبل الباحثة، وسنتطرق في هذا الفرع إلى أهم الدراسات التي ارتأينا أنها تشابه دراساتنا وتم الاستناد عليها:

أولا– الدراسة الأولى: العنوان: "نحو بناء نموذج اقتصادي لتحقيق النمو المستدام في الجزائر" للباحثين مخالدي يحي، يلس شاوش فطيمة الزهراء، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019: اعتمدت على النموذج التالي:

Pibh=f(expagr, expmanif, Tinf)

حيث يمثل النموذج تفسير العلاقة بين الناتج الخام خارج قطاع المحروقات والقطاعات الاقتصادية الثلاثة وتتمثل المتغيرات المستقلة للنموذج في: Expagr صادرات القطاع الفلاحي، Expmanif: صادرات القطاع الصناعي، Tinf: عائدات القطاع السياحي

Pibh: يمثل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (ويمثل المتغير التابع للنموذج)،

وتوصل الباحثين في هذه الدراسة إلى أن القطاعات الاقتصادية الثلاثة تؤثر بنسب متقاربة جدا في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث أن زيادة الصادرات الصناعية ب 1% تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ب 0.42%، كما أن زيادة الصادرات الفلاحية ب 1% تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ب 0.32%، و الزيادة في إيرادات القطاع السياحي ب 1% تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ب 0.38%، واستنتج الباحثان أن ترشيح أي قطاع للتخصص وبناء النموذج المستدام يبقى رهن الإمكانات المتاحة في كل قطاع.

ثانيا– الدراسة الثانية: دراسة النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1970-2015- للباحث بن مسعود عطا الله جامعة زيان بن عاشور الجلفة سنة 2016، والذي اعتد فيه على قياس اثر القيمة المضافة في القطاع الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي واستخدم نموذج VAR نظرا لكبر الفترة كما أن النموذج يعطي أهمية للمتغيرات ويعتبرها كلها داخلية أي أن كل متغير يؤثر في الآخر، ومن بين المؤشرات التي تم استخدامها الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي لقطاع المحروقات، القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وقد توصلت دراسته إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على قطاع وحيد وهو المحروقات كما أن النمو الاقتصادي لا يتأثر بنمو القطاع الصناعي نتيجة لضعف هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا– الدراسة الثالثة: دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية النفطية وغير النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000-2016، عمار حميود، نادية زوقارت، جامعة معسكر المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2020، حيث تم الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أجل التنمية الاقتصادية ومؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة لقياس التنمية الاجتماعية، والمتغير المستقل الرئيسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة الفرعية، واعتمادا على panel data وبالاعتماد على نموذجين الأول ضم المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والثاني المتغير التابع متوسط العمر المتوقع عند الولادة تبين أن الاستثمار الأجنبي يؤثر تأثيرا ايجابيا عند مستوى 1% على التنمية الاجتماعية في الدول العربية غير النفطية وبنسبة أقل في الدول النفطية منها، بينما يؤثر الاستثمار الأجنبي تأثيرا ايجابيا غير معنوي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية المؤشرات المفسرة والممثلة في نسبة العمال في القطاع الصناعي، ونسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤشر التابع معدل البطالة.

رابعا– الدراسة الرابعة: بحث حول دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة: 1990–2016"، بوفنيش وسيلة، جامعة ميلة، لدراسة العلاقة بين الاستهلاك الطاقوي الكلي وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال النموذج التالي:

$$CO2\ t = b0 + b1\ CE\ t + U\ t$$

حيث CE: استهلاك الطاقة في الفترة، $CO2$: انبعاثات غاز أكسيد الكربون، $U\ t$: حد الخطأ

وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن النموذج مقبول من الناحية القياسية، كما أن النتائج المتحصل عليها مقبولة اقتصاديا فهناك علاقة بين المتغيرات المناخية وانبعاث $CO2$ المترتبة عن استهلاك الطاقة نظرا لدور قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني، ومن خلال النموذج تبين أن تكلفة تدهور البيئة تقدر ب 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي وهي متعلقة بالخسائر الاقتصادية الناتجة عن انخفاض قيمة الموارد الطبيعية وتراجع السياحة الدولية وفقدان الحياة الصحية.

الفرع الثالث– تحديد متغيرات النموذج: من اجل قياس اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة تم اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في هذه الظاهرة، وقد تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ومن خلال البحث في المؤشرات الأساسية واستنادا إلى البيانات المتوفرة تم تمثيل الاستثمار الصناعي بالمؤشرات المفسرة التالية: "نسبة النمو في القيمة المضافة في القطاع الصناعي، نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية، نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال" أما المتغيرات التابعة فتمثلت في التنمية الاقتصادية والتي تم قياسها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التنمية الاجتماعية التي تم قياسها بمعدل البطالة، وأخيرا التنمية البيئية والتي تم قياسها بنسبة الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون نسبة من الناتج القومي إلى إجمالي الدخل القومي.

المطلب الثاني– قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمثل القطاع الصناعي قطاع رائد تعتمد عليه مختلف الاقتصاديات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعمل هذه البلدان على ترشيد الاستهلاك والاستخدام من أجل مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل

معرفة مدى مساهمة هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة خصصنا هذا المطلب لإعداد نموذج قياسي يبين أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول– بناء وتوصيف نموذج التنمية الاقتصادية: لدراسة أثر الاستثمار الصناعي على التنمية الاقتصادية تم استخدام المؤشرات المفسرة التالية: القيمة المضافة في القطاع الصناعي ونسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤشر التابع والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد بناء العديد من النماذج وتقديرها تم اختيار أحسنها دلالة قياسيا واقتصاديا.

أولا– تقدير نموذج التنمية الاقتصادية: يعتبر الهدف من هذه الدراسة تقدير نموذج قياسي للتنمية الاقتصادية اعتمادا على المتغيرات المحددة والمدروسة سابقا من خلال استخدام تقنية الانحدار الخطي المتعدد، واستخدام برنامج افيوز، ومن خلال النموذج المقدر تم الحصول على النتائج التالية:

جدول3-18: نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: PDG
Method: Least Squares
Date: 03/23/21 Time: 01:21
Sample: 2004 2018
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	0.360255	0.078979	4.561380	0.0007
INV1	-0.034744	0.014727	-2.359157	0.0361
C	1.779063	0.377339	4.714762	0.0005

R-squared	0.646142	Mean dependent var	1.182906
Adjusted R-squared	0.587166	S.D. dependent var	1.354498
S.E. of regression	0.870294	Akaike info criterion	2.736886
Sum squared resid	9.088947	Schwarz criterion	2.878496
Log likelihood	-17.52664	Hannan-Quinn criter.	2.735377
F-statistic	10.95597	Durbin-Watson stat	1.663332
Prob(F-statistic)	0.001963		

من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

1. **إيجاد الصيغة الرياضية للنموذج:** من خلال العرض السابق يمكن تمثيل النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

PDG= f(va,inv)

حيث: PDG: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/ va: نسبة النمو في القطاع الصناعي، inv: نسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. **ومن خلال تبسيط النموذج المقدر نحصل على الصيغة التالية:**

PDG=1.77+0.36VA-0.03INV1

(0.03) (0.0005)

N=15 R^2=0.64 F=10.95 D.W=1.66 t=(*)

ثانيا– التحليل الإحصائي للنموذج: يتم عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال المعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد المتعدد R^2، ثم يتم بعد ذلك اختبار مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ثم يتم اختبار النموذج باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات أم لا لمعرفة إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي.

1. **اختبار معنوية المعالم:** تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

أ. فرضية العدم: $H_0: B_0=B_1=B_2=0$

ب. الفرضية البديلة: $H_0: B_0 \neq B_1 \neq B_2$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول السابق الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 15-2=13 أي $T^{\alpha}_{n-k}=T^{0.05}_{13}=1.684$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي B_0 معنوي، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية GDP تساوي 0.0005 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0.00 % عند مستوى معنوية 5%؛
- بالنسبة للمعاملات B_2,B_1 نجد أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_2,B_1 معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية VA,INV1, على التوالي تساوي 0.0007، 0.03 وبالتالي يمكن قبول هذه المعاملات في النموذج بأخطاء قدرها على التوالي: 0.00%، 0.3% عند مستوى معنوية 5%؛

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من جدول **ANOVA[a]** كما يلي:

أ. **معامل التحديد R^2:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب0.64، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 64% من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على أن هناك ارتباط مقبول بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i.

اختبار فيشر F: يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب10.95 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^k_{n-k-1}=F^2_{15-2-1}=F^2_{12}=3.38.$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

ثالثا– التحليل الاقتصادي للنموذج: من خلال نتائج تقدير النموذج نجد أن مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي ذو إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المفسر للاستثمار الصناعي وتتوافق مع التوقعات السابقة والدراسة التحليلية التي قمنا بها حيث كلما ازدادت القيمة المضافة في القطاع الصناعي ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وبالتالي تساهم القيمة المضافة في القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا القطاع تغلب عليه الصناعات الاستخراجية وهو ما يفسر اعتماد الدولة بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه كلما تغيرت القيمة المضافة في القطاع الصناعي بوحدة واحدة ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.36 وحدة، وبالتالي معامل B_1 ذو معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو ذو إشارة سالبة وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة عكسية مع نسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، مما يدل على أن هذه الأخيرة لا تزال بعيدة عن تحقيق القيمة المضافة لضعف الميزة التنافسية بها بالإضافة إلى أنها لا تزال في مراحلها الأولى ولم تستقر بعد، كذلك لا تلق معظم المؤسسات الدعم المالي اللازم في بداية تأسيسها، فالكثير من هذه المؤسسات تتعرض للحل والإغلاق مما سبب خسائر مالية رغم ارتفاع نسبة تأسيس هذه المؤسسات إضافة إلى أن أغلب المشاريع هي مؤسسات مصغرة وحرف أي صناعة تقليدية لم ترق إلى التصدير بعد ولم تستطيع أن تنافس الواردات الصناعية الأجنبية، وبما أنها لم تحقق قيم مضافة فهي لم تساهم في تحقيق الترابطات الأمامية والخلفية للصناعة ولم تحفز القطاعات الأخرى مما جعلها ذات علاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبين النموذج انه كلما زاد الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة بوحدة واحدة ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.03 وحدة ومنه يمكن القول أن $B2$ ذو معنوية اقتصادية.

الفرع الثاني– اختبارالارتباط الذاتي للأخطاء:

أولا– اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Watson*) : فترض هذا الاختبار وجود فرضيتين:

1. **فرضية العدم** :وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H0: p = 0$
2. **الفرضية البديلة** :وتنص على وجود الارتباط الذاتي :$H1: p \neq 0$

من خلال هذا الاختبار نقارن بين القيمة المحسوبة والتي تساوي $DW=1.66$ وDW المجدولة المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=15 وعدد المتغيرات المستقلة k=2 نجد قيم كل منdU وdL على التوالي 1.54 و0.95 والتي تتحدد في المساحة مابين 0 و4 كما هو موضح في الشكل الموالي:

0 Dl=0,95 Du=1,5 2 4-du=2,46 4-dl=3,05 4

p>0	؟	P=0	P=0	؟	p<0
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

1. اختبار**Breusch Godfrey**: يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين:

– **الفرضية الأولى**: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H0: p = 0$

- **الفرضية البديلة:** تنص على وجود الارتباط الذاتي: $H1: p \neq 0$

جدول3-19 : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.097333	Prob. F(2,10)	0.9081
Obs*R-squared	0.286423	Prob. Chi-Square(2)	0.8666

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/28/21 Time: 15:52
Sample: 2004 2018
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-0.015456	0.099712	-0.155012	0.8799
INV1	0.003905	0.022006	0.177476	0.8627
C	-0.073212	0.510074	-0.143531	0.8887
RESID(-1)	0.163887	0.386360	0.424182	0.6804
RESID(-2)	-0.013634	0.386292	-0.035293	0.9725

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

وحسب النتيجة المتحصل عليها تعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لان إحصائية obs*R المحسوبة 0,28 أصغر من الجدولية والتي لها توزيع مربع كاي: $\chi^2 = 5,89$، ومنه رفض وجود ارتباط ذاتي

الفرع الثالث– اختبار عدم ثبات التباين: من خلال اختبار عدم ثبات التباين لدينا الفرضيتين التاليتين:

1. **فرضية العدم** :وتنص على عدم ثبات التباين $H0: p = 0$:
2. **الفرضية البديلة** :وتنص على ثبات التباين : $H1: p \neq 0$

جدول3-20: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.057203	Prob. F(1,12)	0.8150
Obs*R-squared	0.066421	Prob. Chi-Square(1)	0.7966

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/28/21 Time: 16:18
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.538815	0.351318	1.533697	0.1510
RESID^2(-1)	0.069351	0.289962	0.239173	0.8150

R-squared	0.004744	Mean dependent var	0.583494
Adjusted R-squared	-0.078194	S.D. dependent var	1.072149
S.E. of regression	1.113278	Akaike info criterion	3.184058
Sum squared resid	14.87265	Schwarz criterion	3.275352
Log likelihood	-20.28840	Hannan-Quinn criter.	3.175607
F-statistic	0.057203	Durbin-Watson stat	1.778719
Prob(F-statistic)	0.815008		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال إجراء اختبار ARCH نجد أن إحصاء فيشر= 0.05> 0.05 كما أن $0.05<NR^2$ فانه لا يوجد اختلاف في التباين وبالتالي فان النموذج متجانس، وبالتالي نقبل الفرض العدم بثبات التباين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية لطريقة المربعات الصغرى.

الفرع الرابع– التوزيع الطبيعي: من أجل دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي نقوم بالاختبار التالي:

3. **فرضية العدم** :وتنص على أن التوزيع الطبيعي للبواقي طبيعي: $H0: p = 0$
4. **الفرضية البديلة** :وتنص على أن التوزيع الطبيعي للبواقي غير طبيعي: $H1: p \neq 0$

الشكل 3-1: التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال المدرج التكراري نلاحظ أن معامل jarque-Bera =0.57<5.99 واحتمالية jarque-Bera>0.05 وبالتالي توزيع البواقي طبيعي ونقبل الفرضية الأولىh1 أي التوزيع الاحتمالي للبواقي طبيعي.

المطلب الثاني– قياس اثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية

من أجل معرفة مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في الجزائر ارتأينا الاعتماد على المؤشر التابع معدل البطالة في الجزائر والمؤشرات المستقلة نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العمال ومؤشر نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول– تقدير نموذج البطالة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد: تحصلنا على نتائج الجدول (4):

جدول3-21: نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: CHO
Method: Least Squares
Date: 03/23/21 Time: 18:47
Sample: 2004 2018
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNP	-1.047082	0.121420	-8.623611	0.0000
INV1	0.052094	0.014046	3.708742	0.0030
C	41.56100	3.555596	11.68890	0.0000

R-squared	0.870659	Mean dependent var	11.80667
Adjusted R-squared	0.849102	S.D. dependent var	2.216002
S.E. of regression	0.860819	Akaike info criterion	2.714992
Sum squared resid	8.892117	Schwarz criterion	2.856602
Log likelihood	-17.36244	Hannan-Quinn criter.	2.713484
F-statistic	40.38895	Durbin-Watson stat	2.191454
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

1. **الصيغة الرياضية للنموذج:** من خلال المؤشرات التي تم اعتمادها في قياس أثر الاستثمار الصناعي على تحقيق التنمية الاجتماعية يمكن صياغة النموذج بالعلاقة التالية: cho= f(unp, inv) **حيث:**

cho: معدل البطالة في الجزائر، unp: نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العمال، inv: نسبة الاستثمار الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. **من خلال تبسيط النموذج المقدر نحصل على الصيغة التالية:**

Cho=41.56-1.04UNP+0.05INV1

(0.000) (0.003) (0.000)

N=15 R^2=0.87 F=40.38 D.W=2.191 t=(*)

أولا- التحليل الإحصائي للنموذج: لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص بمؤشرات التنمية الاجتماعية، نقوم بنفس اختبارات النموذج السابق.

1. **اختبار معنوية المعالم:** تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج وتقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة والتي تم ذكرها سابقا.

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول السابق الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 15-2=13 أي Tαn-k=T0.0513=1.684

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B0) نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي B0 معنوي، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية CHO تساوي 0.000 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره % 0.00 عند مستوى معنوية 5%؛
- بالنسبة للمعاملات: B_2,B_1 نجد أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن: B2,B1 معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية UNP,INV1, على التوالي تساوي 0.003، 0.000 وبالتالي يمكن قبول هذه المعاملات في النموذج بأخطاء قدرها على التوالي: 0.2%، 0.0% عند مستوى معنوية 5%؛

ثانيا–اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية:

أ. **معامل التحديد R^2:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب0.87، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 87% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i.

ب. **اختبار فيشر F:** يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب40.38 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^k_{n-k-1}=F^2_{15-2-1}=F^2_{12}=3.38.$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

ثالثا– التحليل الاقتصادي للنموذج: من خلال الجدول رقم (04) السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل التشغيل في القطاع الصناعي نلاحظ أن إشارته سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين البطالة ونسبة الشغل في القطاع الصناعي وتتوافق مع التوقعات السابقة والدراسة التحليلية التي قمنا بها حيث كلما ازدادت نسبة التوظيف في القطاع الصناعي انخفض معدل البطالة كما أنها تتوافق مع منطق

النظرية الاقتصادية حيث يعمل التوظيف على خفض معدل البطالة، حيث كلما تغيرت نسبة التوظيف في القطاع الصناعي بوحدة واحدة انخفض معدل البطالة بنسبة 1.04 وحدة، ومنه يمكن القول أن المعامل $B1$ ذو معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو ذو إشارة موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين المؤشر التابع معدل البطالة والمؤشر المفسر الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر نتيجة منطقية كون اغلب المؤسسات المصغرة تعرضت للحل مما سبب خسائر مالية إضافة إلى تسريح العمال، ضف إلى ذلك انه لم يكن له أي أثار إيجابية على جذب القطاعات الأخرى من خلال توفير فوائض للاستثمار أو من خلال امتصاص فوائض القطاعات الأخرى مثل القطاع الزراعي، كما ان العديد من هذه المؤسسات شغلت عمال من القطاع العائلي لا يدخل إحصائها ضمن تعداد القوة العاملة، وتعتمد بعض هذه المؤسسات على التكنولوجيات الحديثة مما أدى إلى تسريح العمال، من خلال نتائج الدراسة يتبين انه كلما زاد الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة بوحدة واحدة تزداد البطالة ب 0.05 وحدة ومنه يمكن القول أن $B2$ ذو معنوية اقتصادية.

الفرع الثاني– اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

1. اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Watson*) : كما اشرنا في النموذج السابق نقارن بين القيمة المحسوبة والتي تساوي DW=2.19 وDW المجدولة المستخرجة وبالمقارنة مع الجدول السابق نلاحظ أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
2. اختبار Breusch Godfrey: ينص على وجود فرضيتين كما أسلفنا الذكر في النموذج السابق:

جدول3-22: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.673125	Prob. F(2,10)	0.5318
Obs*R-squared	1.779773	Prob. Chi-Square(2)	0.4107

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/25/21 Time: 11:01
Sample: 2004 2018
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNP	-0.010491	0.125200	-0.083797	0.9349
INV1	0.004995	0.015145	0.329808	0.7483
C	0.223944	3.661686	0.061159	0.9524
RESID(-1)	-0.294336	0.321637	-0.915118	0.3817
RESID(-2)	-0.287170	0.312870	-0.917856	0.3803

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

وحسب النتيجة المتحصل عليها تعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لان إحصائية obs*R المحسوبة 1.77 أصغر من الجدولية والتي لها توزيع مربع كاي $\chi^2 = 5{,}89$ ومنه رفض وجود ارتباط ذاتي.

الفرع الثالث– اختبار عدم ثبات التباين: من خلال اختبار ثبات التباين نختبر صحة الفرضيات السابقة:

جدول3-23: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.017722	Prob. F(1,12)	0.8963
Obs*R-squared	0.020645	Prob. Chi-Square(1)	0.8858

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/25/21 Time: 11:03
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.540679	0.231668	2.333854	0.0378
RESID^2(-1)	-0.034806	0.261458	-0.133123	0.8963

R-squared	0.001475	Mean dependent var	0.519180
Adjusted R-squared	-0.081736	S.D. dependent var	0.597522
S.E. of regression	0.621462	Akaike info criterion	2.018080
Sum squared resid	4.634580	Schwarz criterion	2.109373
Log likelihood	-12.12656	Hannan-Quinn criter.	2.009629
F-statistic	0.017722	Durbin-Watson stat	1.740087
Prob(F-statistic)	0.896303		

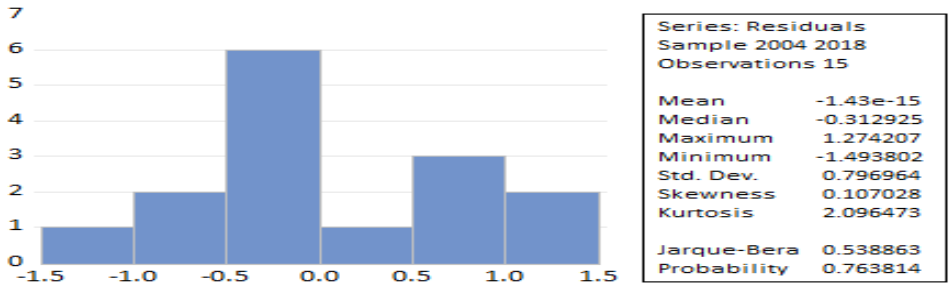
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال إجراء اختبار ARCH نجد أن إحصاء فيشر = 0.89 > 0.05 كما أن $0.05 < NR^2$ فانه لا يوجد اختلاف في التباين وبالتالي فان النموذج متجانس، وبالتالي نقبل الفرض العدم بثبات التباين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية لطريقة المربعات الصغرى.

الفرع الرابع– دراسة مشكل التعدد الخطي: يتم دراسته من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

- **فرضية العدم** :وتنص على أن التوزيع الطبيعي للبواقي طبيعي: $H0: p = 0$
- **الفرضية البديلة** :وتنص على أن التوزيع الطبيعي للبواقي غير طبيعي: $H1: p \neq 0$

الشكل3-2: التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال المدرج التكراري نلاحظ أن معامل jarque-Bera= 0.53< 5.99 كما أن احتمالية jarque-Bera >0.05 وبالتالي فان توزيع البواقي طبيعي ومنه نقبل الفرضية الأولى h1 أي أن التوزيع الاحتمالي للبواقي طبيعي.

المطلب الرابع– قياس أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية البيئية

يعتمد القطاع الصناعي الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة تعتبر المصدر الأول لانبعاث غازات الاحتباس الحراري في الجزائر، كما تسوده أنماط استهلاكية غير مستدامة، وهو ما ساهم في التدهور البيئي خاصة في المناطق الحضرية، لذلك فإن دراسة علاقة الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر أحد أهم الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي بتطور وتيرة الاستخدام الطاقوي تعتبر ذات أهمية بالغة، حيث يستدل من خلالها على الوضعية البيئية ومدى الاستجابة للمواثيق الدولية لتوجيه الطاقة لأغراض الاستدامة، ونظرا لعدم توفر المعلومات كاملة وبما أننا بصدد دراسة أثر الاستثمار الصناعي وقدتم بناء وتوصيف النموذج بالاعتماد على المؤشرات المفسرة للاستثمار الصناعي فقط ممثلة في نسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، القيمة المضافة في قطاع الصناعة الاستخراجية، كما انه تم تطبيق المؤشر التابع الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز أكسيد الكربون كنسبة من الدخل القومي، حيث تم بناء العديد من النماذج القياسية بمؤشرات مختلفة وتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى OLS، إلا أنها لم تكن نماذج جيدة وتم اختيار أفضلها دلالة من الناحية القياسية والاقتصادية.

الفرع الأول– تقدير نموذج التنمية البيئية: يعتبر الهدف من هذه الدراسة تقدير نموذج قياسي للتنمية البيئية اعتمادا على المتغيرات المحددة والمدروسة سابقا باستخدام تقنية الانحدار الخطي المتعدد، وبرنامج افيوز.

اولا– تقدير نموذج التنمية البيئية: من خلال النموذج المقدر تم الحصول على النتائج التالية:

جدول3-24: نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: DAM
Method: Least Squares
Date: 03/25/21 Time: 11:16
Sample: 2004 2018
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV1	0.000338	0.000169	2.006087	0.0701
VAE	0.001912	0.000248	7.711567	0.0000
VAM	0.015759	0.004436	3.552180	0.0045
C	-0.013939	0.023070	-0.604212	0.5580

R-squared	0.878147	Mean dependent var	0.138000
Adjusted R-squared	0.844914	S.D. dependent var	0.018974
S.E. of regression	0.007472	Akaike info criterion	-6.732129
Sum squared resid	0.000614	Schwarz criterion	-6.543316
Log likelihood	54.49097	Hannan-Quinn criter.	-6.734141
F-statistic	26.42425	Durbin-Watson stat	1.982733
Prob(F-statistic)	0.000025		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

1. **إيجاد الصيغة الرياضية للنموذج:** من خلال العرض السابق يمكن تمثيل النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$Dam= f(vae,vam,inv1)$$

حيث: Dam: الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز أكسيد الكربون كنسبة من الدخل القومي، vae: القيمة المضافة في قطاع الصناعة الاستخراجية، vam: القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، inv1: نسبة الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. **ومن خلال تبسيط النموذج المقدر نحصل على الصيغة التالية:**

$$dam=-0.01+0.0003INV1+0.0019vae+0.015vam$$

(0.55) (0.070) (0.000) (0.0045)

N=15 R^2=0.87 F=26.42 D.W=1.98 t=(*)

ثانيا– التحليل الإحصائي للنموذج القياسي: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي ومعرفة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص بمؤشرات التنمية البيئية، يتم اختبار النموذج باستعمال المعايير القياسية بهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات السابقة الذكر أم لا لمعرفة إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي والتي سبق ذكرها.

1. **اختبار معنوية المعالم:** تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات السابقة الذكر:

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت لهذا النموذج من خلال الجدول السابق الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab}وأدنى مستوى معنوية5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 15-3=12 أي $T^{\alpha}_{n-k}=T^{0.05}_{12}=1.82$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي B_0 معنوي، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية Dam تساوي 0.55ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره: 0.0%عند مستوى معنوية 5%
- بالنسبة للمعامل: B_1 نجد أن القيمة المحتسبة Tcal أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B1 معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية inv1 تساوي0.07 وبالتالي نقول أنها معنوية عند مستوى 10%.
- بالنسبة للمعاملات:$B_3,B_2,$ نجد أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أنB_3,B_2 معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية ,vae, vam على التوالي تساوي 0.000، 0.045وبالتالي يمكن قبول هذه المعاملات في النموذج بأخطاء قدرها على التوالي: 0.0%، 0.04 %عند مستوى معنوية 5%؛

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديدR^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من جدول **ANOVA[a]** كما يلي:

أ. **معامل التحديد R^2**: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب0.87، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 87% من التغيرات التي تحدث على نسبة الانبعاثات الغازية مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين نسبة الأضرار الناتجة من انبعاث أكسيد الكربون والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i.

ب. **اختبار فيشر F**: يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب26.42 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$F^{k}_{n-k-1}=F^{2}_{15-3-1}=F^{2}_{11}=3.49$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ماعدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

ثالثا– التحليل الاقتصادي للنموذج: من خلال النموذج نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن إشارته موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الأضرار الناتجة ونسبة الاستثمار في القطاع الصناعي وتتوافق مع التوقعات السابقة والدراسة التحليلية التي قمنا بها حيث كلما ازدادت نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي ازدادت نسبة الانبعاثات والأضرار الناتجة عنها، كما أنها تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث كلما تغيرت نسبة الاستثمار الصناعي بوحدة واحدة ارتفعت نسبة الانبعاثات الغازية ب 0.0003 وحدة، ومنه يمكن أن نقول أن معامل $B1$ ذو معنوية اقتصادية
- بالنسبة لمعامل القيمة المضافة في قطاع الصناعة الاستخراجية نلاحظ أن إشارته موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين الانبعاثات وتتوافق مع التوقعات السابقة والدراسة التحليلية حيث كلما ازدادت القيمة المضافة في قطاع الصناعة الاستخراجية ازدادت نسبة الابنعاثات والأضرار الناتجة عنها، كما أنها تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث كلما تغيرت القيمة المضافة في القطاع الصناعي الاستخراجي بوحدة واحدة ارتفعت نسبة الانبعاثات الغازية ب 0.019 وحدة، ومنه يمكن القول أن معامل $B2$ ذو معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلي نلاحظ أن إشارته موجبة مما يوحي بوجود علاقة طردية بينه وبين الأضرار الناتجة وتتوافق مع التوقعات السابقة والدراسة التحليلية التي قمنا بها حيث كلما ازدادت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ازدادت نسبة الأضرار الناتجة عن انبعاث غاز أكسيد الكربون، كما أنها تتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث كلما تغيرت القيمة المضافة في القطاع الصناعي بوحدة واحدة ارتفعت نسبة الانبعاثات الغازية ب 0.015 وحدة، ومنه يمكن أن نقول أن معامل $B3$ ذو معنوية اقتصادية.

الفرع الثاني– اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

1. اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Watson*) : من اجل اختبار صحة الفرضيات السابقة، نقارن من خلال هذا الاختبار بين القيمة المحسوبة والتي تساوي $DW=1.98$ و DW المجدولة المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات $n= 15$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=3$ نجد قيم كل من DU و DL.

0 Dl=0.82 Du=1.75 2 4-du=2.25 4-dl=3.18 4

p>0	؟	P=0	P=0	؟	p<0
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2. اختبار **Breusch Godfrey:** يفترض الاختبار وجود فرضيتين كما أسلفنا الذكر:

جدول3–25: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاءBreusch Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.427079	Prob. F(2,9)	0.6650
Obs*R-squared	1.300198	Prob. Chi-Square(2)	0.5220

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/25/21 Time: 11:20
Sample: 2004 2018
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV1	2.02E-05	0.000181	0.111370	0.9138
VAE	1.46E-05	0.000263	0.055356	0.9571
VAM	-3.31E-05	0.004700	-0.007039	0.9945
C	-0.000618	0.024387	-0.025327	0.9803
RESID(-1)	-0.113038	0.331078	-0.341425	0.7406
RESID(-2)	-0.294668	0.336055	-0.876844	0.4034

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

وحسب النتيجة المتحصل عليها تعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لان إحصائية obs*R المحسوبة 1.03 أصغر من الجدولية والتي لها توزيع مربع كاي: $\chi^2 = 5,89$، ومنه رفض وجود ارتباط ذاتي.

الفرع الثالث– اختبار عدم ثبات التباين: نقوم باختبار صحة الفرضيات من خلال نتائج الجدول التالي:

جدول3-26: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.300916	Prob. F(1,12)	0.2763
Obs*R-squared	1.369291	Prob. Chi-Square(1)	0.2419

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/25/21 Time: 11:25
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.54E-05	1.54E-05	1.645851	0.1257
RESID^2(-1)	0.299122	0.262255	1.140577	0.2763

R-squared	0.097806	Mean dependent var	3.78E-05
Adjusted R-squared	0.022624	S.D. dependent var	4.15E-05
S.E. of regression	4.11E-05	Akaike info criterion	-17.23100
Sum squared resid	2.02E-08	Schwarz criterion	-17.13971
Log likelihood	122.6170	Hannan-Quinn criter.	-17.23945
F-statistic	1.300916	Durbin-Watson stat	2.221298
Prob(F-statistic)	0.276299		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال إجراء اختبار ARCH نجد أن إحصاء فيشر= 0.27> 0.05 كما أن NR^2 >0.05 فانه لا يوجد اختلاف في التباين وبالتالي فان النموذج متجانس، ومنه نقبل الفرض العدم بثبات التباين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية لطريقة المربعات الصغرى.

الفرع الرابع- اختبار مشكلة التعدد الخطي: نقوم باختبار مشكلة التعدد الخطي من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي كما يلي:

الشكل3-3: المدرج التكراري لتوزيع البواقي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج eviews12

من خلال المدرج التكراري نلاحظ أن معامل jarque-Bera= 0.78< 5.99 كما أن احتمالية jarque-Bera= 0.67>0.05 وبالتالي فان توزيع البواقي طبيعي ومنه نقبل الفرضية الأولىh1 أي أن التوزيع الاحتمالي للبواقي طبيعي.

نتائج الدراسة القياسية: من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

- يؤثر الاستثمار الصناعي على مؤشرات التنمية الاقتصادية حيث كلما ارتفعت القيمة المضافة في القطاع الصناعي ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يزال الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مهده، ولم ترق هذه المؤسسات إلى مجابهة المنتجات المنافسة بعد مما جعلها تتعرض إلى الإغلاق في الكثير من الأوقات وتسريح العمال وبالتالي لم تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وأثرت سلبا على التنمية الاقتصادية نظرا لدعم الدولة لهذه المؤسسات وتقديم القروض بدون فوائد إلا أنها لم تحقق فوائد تعوض هذه المصاريف.
- بالنسبة للتنمية الاجتماعية يشكل الاستثمار الصناعي أحد أهم العوامل المؤثرة في امتصاص البطالة، ومن خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها وجدنا أن التوظيف في القطاع الصناعي يساهم بنسبة هامة في تخفيض معدلات البطالة.
- لا يزال الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أسلفنا الذكر بعيدا عن تحقيق التنمية فهو حسب الدراسة لم يساهم في تخفيض البطالة وله علاقة طردية مع ارتفاع البطالة ويفسر ذلك اقتصاديا كون اغلب المؤسسات تعرضت للحل لأنها لم تستطع مجابهة المنتجات المنافسة، كما أن العديد من هذه المؤسسات تعتبر مصغرة توظف فئة صغيرة جدا من العمال أو تعتمد على التكنولوجيات الحديثة التي لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال، وعند التوغل أكثر في هذا القطاع نجد أن معظم المؤسسات عائلية أو أعمال إضافية لأرباب الأعمال وبالتالي لا تدخل في إحصاء القوة العاملة الحقيقية وبالتالي لم تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- بالنسبة للتنمية البيئية نجد أن كل المؤشرات المفسرة للاستثمار الصناعي ممثلة في القيمة المضافة من القطاع الصناعي التحويلي، القطاع الصناعي الاستخراجي والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في ارتفاع الأضرار البيئية الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة واقع الاستثمار الصناعي في الجزائر وتحليل أهم مؤشرات الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في الجزائر استخلصنا انه قطاع حيوي يتميز بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، كما أن الدولة اهتمت بتطويره في الآونة الأخيرة من خلال تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم المالي لها إلا انه بالرغم من التغيرات العديدة والمجهودات الكثيفة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطويره إلا أن معالم قطاع الصناعة في الجزائر لم تتغير منذ الاستقلال، ولا يزال إلى يومنا هذا قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ولم يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة في الاقتصاد إلا بنسب ضئيلة جدا لا يمكن الاعتماد عليها، حيث أثبتت الدراسة التحليلية المساهمة الضئيلة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب وفيات المؤسسات التي تتعرض لها هذه الأخيرة سنويا خاصة في قطاع الصناعة الغذائية كما أثبتت الدراسة القياسية أيضا أن القطاع الصناعي لا يزال بعيدا عن تحقيق التنمية المستدامة وتمثل مساهمة القطاع نسبة ضعيفة ومحدودة.

خاتمة

بعد الدراسة التي أجريناها على قطاع الاستثمار الصناعي والتنمية المستدامة في الجزائر استنتجنا أن الاستثمار الصناعي يمثل أداة هامة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلد، ومن خلال الدراسة التحليلية والوصفية للفصلين الأول والثاني تمكنا من ضبط كلا المفهومين حيث انتقل مفهوم التنمية من مجرد الاهتمام بتحقيق النمو إلى الاهتمام بطريقة توزيع هذه الدخول وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ومن ثم على ترشيد الاستهلاك والإنتاج بهدف الحفاظ على الموارد البيئية للأجيال المقبلة، فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين مختلف المتفاعلين بها من أفراد وموارد، ومن أجل تحقيق تنمية تخدم المجتمع والبيئة على حد سواء وجب تحقيق أبعادها الثلاثة في إطار السياسات التنموية المنتهجة، ومن اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجأت الدولة الجزائرية إلى الاستثمار الصناعي كونه السبيل الأنجع لتحقيقها ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بهدف التعرف على أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر توصلنا إلى مجموعة هامة من النتائج.

نتائج الدراسة: من خلال الفرضيات والأهداف المحددة في الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية ونتائج فرضيات الدراسة

النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها يمكن استنتاج ما لي:

- يمثل الاستثمار الصناعي تحريك وتوظيف المدخرات في مختلف المشاريع الاستثمارية
- تتسبب كثرة القوانين التشريعات في إعاقة حركة الاستثمار وتطوره
- أدى انتشار وسائل الدعم والتسهيلات والإعفاءات الضريبة إلى زيادة حجم الاستثمارات في الدولة
- ظهرت التنمية المستدامة كنتيجة لتطور الفكر التنموي وتطور وعي سكان العالم بضرورة الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة والحفاظ على البيئة لاستمرار الطبيعة بسلام
- تهتم التنمية المستدامة إضافة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق الرفاهية للأجيال الحاضرة بمراعاة شروط الإنتاج والاستهلاك للموارد الأولية من خلال قيمة وكمية الموارد المستهلكة إضافة إلى ما تخلفه هذه التنمية من انعكاسات على البيئة والطبيعة
- ترتبط التنمية الاقتصادية بالبيئة ارتباطا وثيقا أدى إلى ظهور مجموعة من الآراء المختلفة حول طبيعة هذه العلاقة فمنهم من يرى رواد الأولوية الاقتصادية أن حماية البيئة تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية ويرى رواد

النظريات الداعية إلى الأولوية البيئية أن إجراءات حماية البيئة تساند عملية التنمية الاقتصادية ولا يوجد أي تعارض بين المفهومين

- لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقق وتفاعل أبعادها الثلاثة مع بعض والمتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي

نتائج الدراسة التطبيقية: تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التحليلية أو التطبيقية فيما يلي:

أثر الاستثمار الصناعي على التنمية الاقتصادية: من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرفت القيمة المضافة في القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا جراء الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد بسبب ارتفاع أسعار النفط إلا أنها تراجعت في الفترات الأخيرة بسبب الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط انطلاق من سنة 2014.
- يساهم القطاع الصناعي الإجمالي بنسب هامة في الناتج المحلي الإجمالي وفي القيمة المضافة في القطاع الصناعي تمثل في بداية فترة الدراسة بنسبة 50%، إلا أنها تراجعت خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط على 26%من الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يساهم الاستثمار الصناعي في قطاع الصناعية التحويلية إلا بنسب ضئيلة لا يمكن الاعتماد عليها والتي لا يتجاوز معدلها 5% مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد ريعي إلى يومنا هذا يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات
- عرف الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات هامة نتيجة لتشجيع الدولة للقطاع وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- بالرغم من تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي إلا أنها لم تستطع تحقيق قيمة مضافة هامة في الاقتصاد الوطني لغياب الميزة التنافسية في مختلف الفروع الصناعية وتعرض هذه المؤسسات إلى الحل نتيجة لذلك

أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية: تتمثل أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- حقق الاستثمار في القطاع الصناعي امتصاص البطالة من خلال تطور عدد العمال ومساهمته في التخفيف من حدة البطالة
- حقق الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج سلبية في تحقيق التنمية الاجتماعية

أثر الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية البيئية: كان تأثيره كما يلي:

- يعمل الاستثمار في القطاع الصناعي على تفاقم المشاكل البيئية خاصة قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية التي تتسبب في انتشار الملوثات الهوائية حيث وصل متوسط نصيب الفرد من انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون إلى 3 مليون طن سنويا في الفترة الأخيرة وهي نسبة عالية تؤدي إلى التدهور البيئي
- كما نتج عن انتشار هذه الملوثات ارتفاع الأضرار الناتجة عنها مما يثقل ميزانية الدولة في معالجتها
- حقق قطاع الغابات تطورا نسبيا دل على اهتمام الدولة بتوسيع الغابات وانتشار المساحات الخضراء للمحافظة على البيئة.
- ساهم اسختدام المياه بطرق غير منتظمة في تهديد هذا المورد.
- ساهم أيضا استخدام الأراضي الزراعية عشوائيا إلى تهديد الموارد البيولوجية وارتفاع البصمة البيئية.

نتائج الدراسة القياسية: من خلال الدراسة التي قمنا تم الحصول على النتائج التالية:

- يساهم الاستثمار الصناعي في التنمية الاقتصادية بنسبة ضئيلة لا تعد كافية للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية الاقتصادية حيث كلما ارتفعت القيمة المضافة في القطاع الصناعي بوحدة واحدة ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب0.36 وحدة
- لا تزال نتائج الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي نتائج سلبية في التأثير على التنمية الاقتصادي كونها لم تستطع مجابهة المنتجات الأجنبية المنافسة وكذلك يتعرض الكثير من هذه المؤسسات إلى الحل بسبب عدم مرافقة المشاريع وتشجيعها من قبل الدولة حيث كلما زادت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.03
- يساهم عدد العمال في القطاع الصناعي في تحقيق نسبة مقبولة في امتصاص البطالة فكلما ارتفع عدد العمال في القطاع الصناعي انخفضت حدة البطالة حث تربطهما علاقة عكسية، فكلما زاد التوظيف في القطاع الصناعي بوحدة واحدة، انخفض معدل البطالة ب 1.04 وحدة.
- لم يحقق الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج ايجابية في امتصاص البطالة ويعود السبب في ذلك إلى الأسباب السابقة الذكر إضافة إلى عدم إحداث نتائج انتشارية أمامية أو خلفية لهذا الاستثمار تعمل على جذب العمال إلى القطاع، فبما أنها لم تحقق قيمة مضافة في القطاع لا يمكنها توسيع استثمارات أخرى في ذات المجال أو في المجالات التي تربطها بعلاقة أخرى، كما أنها تتعرض للحل وعدم الاستمرار مما يجعلها تتعرض لخسائر الإنشاء والتأسيس دون تحقيق الاستمرار في النشاط، أيضا

فشل العديد من المؤسسات الصناعية في قطاع الصناعة الغذائية أدى إلى خسائر كبيرة تكبدها القطاع الفلاحي من خلال مضاعفة المنتجات الوطنية ذات الجودة العالية والتي لم تتوفر لها أي أسواق لتصريف منتجاتها كل هذه الأسباب تؤدي إلى عزوف المستثمرين الزراعيين والصناعيين عن الاستمرار في نشاطاتهم مما اثر سلبا على التنمية الاجتماعية حيث كلما زاد الاستثمار الصناعي بوحدة واحدة ارتفع معدل البطالة ب 0.05 وحدة.

- يؤثر الاستثمار الصناعي في زيادة الأضرار البيئية الناتجة عن ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وهو ما يدل على الاعتماد الكبير للقطاع على الطاقات الأحفورية والغياب شبه التام للطاقات المتجددة بالرغم من اهتمام الدولة في الفترات الأخيرة بتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الاستدامة البيئية حيث كلما زاد الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة ازدادت الأضرار البيئية ب 0.0003 وحدة.
- وكلما ارتفع قطاع الصناعة التحويلية بوحدة واحدة حدث ارتفاع في الأضرار البيئية ب 0.0019وحدة
- أما بالنسبة لقطاع الصناعة الاستخراجية فكلما ازداد بوحدة واحدة ارتفعت الأضرار البيئية ب0.015وحدة.

اختبار فرضيات الدراسة: من خلال الدراسة التي أجريناها يمكن اختبار صحة الفرضيات السابقة كما يلي:

الفرضية الأولى: يمثل الاستثمار الصناعي توظيف رؤوس الأموال في مختلف المشاريع الصناعية، وتعتبر التنمية المستدامة نتاج تطور الفكر التنموي والاهتمام بعلاقة البيئة والتنمية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الصناعي عبارة عن تحويل حجم من الأصول إلى عينة صناعية يكون الغرض منها خلق طاقات إنتاجية صناعية جديدة أو توسيع القائمة منها، طما أن مفهوم التنمية تطور بازدياد احتياجات الافراد والمجتمعات لتصبح عملية توفير حاجيات الأفراد مع الحفاض على الموارد للأجيال المستقبلية ومنه الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية: تساهم القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في النتاج المحلي الإجمالي

من خلا الدراسة التي أجريناها توصلنا إلى أن الاستثمار الصناعي يؤثر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي كما أن قطاع الصناعة التحويلية له دور هو الآخر في تحقيق لتنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي وبالتالي تعتبر الفرضية الثانية صحيحة

الفرضية الثالثة: يساهم القطاع الصناعي الجزائري في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التخفيف من حدة البطالة.

يساهم الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث توصلنا من خلال الدراسة أن نسبة العمال في القطاع الصناعي نسبة هامة وصلت في السنوات الأخيرة إلى حوالي 30% من إجمالي المشتغلين في القطاع الاقتصادي وهو ما يساهم في امتصاص اليد العاملة والتخفيف من حدة البطالة والذي يمثل عنصر هام في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تعتبر الفرضية الثالثة صحيحة

الفرضية الرابعة: يؤثر الاستثمار الصناعي في البعد البيئي من خلال انتشار الملوثات الصناعية في البلد نظرا لضعف البنية التحتية وغياب الرقابة.

من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها نستنتج أن الاستثمار الصناعي يؤثر سلبا على البعد الثالث للتنمية المستدامة وهو البعد البيئي، حيث يساهم في ارتفاع الغازات المنبعثة والملوثة للهواء وارتفاع الأضرار البيئية الناتجة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، كما أن الاستخدام العشوائي للمياه والأراضي الزراعية مع سوء تسييرها جعلها مهددة بالنضوب وتناقص هذه الموارد في المستقبل ونعتبر الفرضية الرابعة صحيحة.

الفرضية الخامسة: يؤثر الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

من خلال النتائج التي قمنا بها في الدراسة التحليلية توصلنا إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر كما أنها توظف نسبة هامة من عدد العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا انه تعترضها العديد من الوفيات سنويا ويعود ذك لعدة أسباب أهمها ضعف الميزة التنافسية وعدم القدرة على مجابهة المنتجات المنافسة إضافة إلى عدم دعم ومرافقة هده المؤسسات بعد إنشائها مما جعل من قيمتها المضافة غير مجدية وسالبة في معظم الأحيان ولم تحقق أي تأثيرات و /أو انتشارات أمامية أو خلفية وبالتالي لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي بعيدة عن تحقيق أبعاد التنمية لمستدامة الثلاثة

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعتبر الفرضية الخامسة صحيحة حيث اثر الاستثمار الصناعي في القطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلبا على التنمية المستدامة

الاستنتاجات: من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات نستنتج ما يلي:

- بالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة لتطوير القطاع الصناعي إلا أن هذا الأخير لا يزال متخلفا عن المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني.
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازدهارا ونشاطا هامين جراء تشجيع الدولة لهذا القطاع والمنح المختلفة التي سخرتها له إلا أن عدم مرافقة هذه المشاريع عن طريق الدعم المالي والتكوين والتأهيل بالإضافة إلى عدم جلب التكنولوجيات الحديثة واستخدامها أدى إلى ضعف بنية هذه الأخيرة وعدم قدرتها على مجابهة المنتجات الأجنبية
- سعت الدولة جاهدة إلى حماية البيئة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات وسن القوانين الحمائية، ولكن نظرا لعدم تطبيق هذه القوانين بصرامة متابعتها أدى إلى انتشار العديد من المشاكل البيئية التي أصبحت تهدد الموارد البيئية المختلفة.
- العمل على تحسين البنية الإدارية والحد من انتشار البيروقراطية التي أصبحت تشكل عائقا في وجه الاستثمار

التوصيات والاقتراحات: من خلال نتائج الدراسة التحليلية والقياسية التي قمنا بها ارتأينا أن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الصناعي يتطلب مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها فيما يلي:

- يجب تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية خاصة الصناعات التي تتمتع بالترابطات الأمامية والخلفية مثل الصناعة الغذائية التي تؤثر في القطاع الزراعي تأثيرا هاما
- ضرورة إقحام التكنولوجيا في القطاع الصناعي التحويلي لتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ولتحسين نوعية المنتج من جهة أخرى لتحقيق منتجات نوعية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية
- ضرورة التخفيض من الاعتماد على الموارد الطاقوية الناضبة من خلال تشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج والحد من انتشار التلوث من جهة أخرى.
- الالتزام بمرافقة المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة الناشئ طيلة فترات حياتها ودعمها لتحقيق القيمة المضافة في القطاع الصناعي والمساهمة في امتصاص اليد العاملة والحد من البطالة، إضافة إلى دورها في ترقية

المنتجات المحلية للحد من الواردات وتحقيق منتجات منافسة قد تساهم في التصدير وتحصيل العملة الأجنبية

- تنمية القطاع الزراعي بالموازاة مع الاستثمار الصناعي لتوفير المواد الأولية محليا
- التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في إنشاء وسير الاستثمار الصناعي وضرورة تطبيق آليات الإدارة الالكترونية للحد من هذه الظاهرة
- ضرورة تدخل الدولة في الاستثمار الصناعي للحد من الآثار البيئية السالبة عن طريق ضبط المعايير الاستثمارية المختلفة وإقحام التقنيات العالية للمحافظة على البيئة
- العمل عل تطوير الاستثمار في محطات تصفية المياه وإعادة استعمالها في الأغراض الصناعية
- تشجيع الاستثمار الصناعي في مجال إعادة تدوير النفايات واستغلال هذه الثروة الهامة في تحقيق التنمية المستدامة
- تحسين المناخ الاستثماري الصناعي من خلال الاستمرار بتطوير الأنظمة والقوانين وخاصة تلك التي تتعلق بالصناعة بالإضافة إلى الحد من البيروقراطية وتحسين البيئة الإدارية، تحسين وضعية البنى التحتية وتوفير التحفيزات الجبائية الأزمة التي تساهم في تطوير القطاع بالموازاة مع حماية الموارد البيئية والحد من التلوث.
- تطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وخاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من انتشار البطالة لامتصاص اليد العاملة.
- الاهتمام بتمويل المشاريع الصناعية خاصة تلك التي تحقق قيمة مضافة هامة في الاقتصاد الوطني
- حل مشاكل العقار الصناعي التي تعترض الكثير من المستثمرين
- تنشيط وتحفيز الطرق التمويلية الاسلامية التي تتوافق مع طبيعة المجتمع المسلم
- التوعية والتحفيز للاستثمار من خلال الندوات والملتقيات بضرورة هذا الأخير وبما حث عليه الاسلام من عمل لتحقيق التنمية والحفاظ على الثروات

آفاق البحث: من خلال الدراسة التي منا بها حاولنا أن تكون إضافة علمية بسيطة في مسيرة البحث العلمي، سواء من حيث الموضوع الذي تم اختياره بما انه لا يزال حديثا نسبيا خاصة في الدول النامية، ايضا من حيث شساعته وكثرة الأفكار التي تتضح من خلال قراءته فالتمعن به يوحي إلى الكثير من مواضيع البحث العلمي والتي لا يمكن ان نكمل معالجتها في بحث واحد، على امل التوسع في البحث مني او من مختلف طلاب البحث العلمي ومن اهم المواضيع التي أقترحها والتي بإمكانها ان تكون دراسات هامة وذات قيمة مضافة:

- دعم القطاع الزراعي في إطار تطوير قطاع الصناعة التحويلية وترقيتها
- الميزة التنافسية في قطاع الصناعة الغذائية وأثره على التنمية المستدامة
- واقع الصناعة التحويلية في الجزائر وسبل تعزيزها
- دور الاستثمار في الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة
- تعزيز سبل حماية البيئة في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- أثار الاستثمار الصناعي على البيئة
- آليات مرافقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها" دار الشرق، مصر، الطبعة الثالثة، 2003.
2. ادرينانو بينايون، العولمة نقيض التنمية، دور الشركات غير الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
3. إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، 2007.
4. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر.
5. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
6. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
7. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2003.
8. باسم الجميلي سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى 2006.
9. بتول شكري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، مداخلة في المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19 نوفمبر 2004.
10. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
11. تيودور رموران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاقتصاد السياسي للاستثمار الاجنبي المباشر، ترجمة جورج خوري، مراجعة الدكتور منير لطفي دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1994.
12. ثامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015.
13. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي عمان، الأردن، بدون طبعة ،2010.
14. جو بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، 2004.

15. جون مينارد كينز،النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2010.

16. جيمس جيوارتيني، ريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

17. حدة فروحات، استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، العدد7،2010.

18. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

19. حسن خلف راضي، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية، دار البداية ناشرون وموزعون، همان، الطبعة الأولى 2014.

20. حسن محمد أبو ويد، دراسات في المحاسبة الغدارية، مكتبة عين الشمس القاهرة ، مصر، 1994.

21. حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، مركز البحوث ، الرياض ، 2006.

22. حسين العمر وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع،الكويت، ط01، 2002.

23. حمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية2007، الإسكندرية.

24. حمد فتح الله الخطيب وآخرون، الحكم المحلي و التنمية، 1998.

25. حمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون طبعة، 1999.

26. حمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشاة المعرفة المصرية، 2000.

27. خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

28. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2011.

29. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007.

30. دوجلاس موسشين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر 2000.

31. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 1991.

32. زغدار أحمد، المنافسة – التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

33. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

34. سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، الشروق، 2008، الجزء الأول.

35. شوام بوشامة، تقييم واختيارات الاستثمارات، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2003.

36. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد(2)، الشركة العربية المتحدة التسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط9، 2008.

37. صائب إبراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، 2017.

38. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة وبدون سنة.

39. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، بدون طبعة، 2007.

40. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1997.

41. عادل العطار، الضرورات الموضوعية لتطوير القطاع العام في البلدان النامية، مطبعة الشعب، بغداد 1977.

42. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

43. عبد الرحمان السعدني، ثناء مليجي السيد عودة، مشكلات البيئة دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007.

44. عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015.

45. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، التخطيط الصناعي، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1989.

46. عبد القادر عابد، غازي سفاريني، أساسيات علم البيئة، ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان احمد محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

48. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصاريف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

49. عبد الهادي يفوت، أهمية التصنيع لعملية التنمية، منشورات الاتحاد العربي، بيروت، 1984.

50. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007.

51. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى ، 2016.

52. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002.

53. عمر توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000.

54. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص170.

55. عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.

56. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

57. فاروق محمد السعيد راشد، التنظيم الصناعي والإداري ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،الطبعة الأولى، 2001.

58. فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

59. فوزي يوسف الور، الإشراف والتنظيم الصناعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط02، 1999.

60. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة، الجزائر، بدون سنة.

61. قحطان السيوقي، اقتصاديات المالية العامة ، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989.

62. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، نشر وتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

63. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر.

64. ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان الطبعة 01 2011.

65. محمد ابراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.

66. محمد حامد دويدار وآخرون، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

67. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، 2008.

68. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئية، دار الأمين جمهورية مصر العربية 2006.

69. محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة العربية، بيروت، 1981.

70. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2003.

71. محمد عيسى خلفان، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

72. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، 1992.

73. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2011

74. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.

75. محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2008.

76. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.

77. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، الأردن 2005.

78. مدحت كاظم لقريشي، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر عمان ط01 ، 2001 .

79. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

80. مصطفة بابكر، السياسات البيئية، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 25، جانفي 2004.

81. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

82. منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، القاهرة ، 1997.

83. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، الجزء الأول.

84. موسى نوري شقيري وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

85. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مراجعة و تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر الرياضي، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة.

86. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

87. نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، مصر.

88. هارون العشي، مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية الصناعية، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2018.

89. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

90. يونس إبراهيم حيدر، التحليل الاستراتيجي، أساليبه ونماذجه وأدواته، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الاولى، 2005.

ب- الاطروحات والرسائل:

- **الاطروحات:**

1. أسماء حدانة، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.
2. حطاب موراد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي،جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2016 / 2015 .
3. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2003-2004.
4. عبد الوهاب شنيخر، مخاطر التلوث الصناعي وأساليب معالجته، دراسة حالة القطاع الصناعي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.
5. علي موفق، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
6. فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006.
7. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
8. مخطار سليم، أطروحة دكتوراه، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، 2017-2018، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
9. مصطفى زيروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.
10. معتصم محمد اسماعيل،أطروحة دكتوراه، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سورية أنموذجا- جامعة دمشق، 2015.

11. نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

- **الرسائل:**

1. حمو جميلة، التصنيع في الجزائر وأثره على البيئة، دراسة حالة مؤسسة إنتاج الاسمنت بواد السلي الشلف ECDE ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2011/2010.
2. حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قي تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.
3. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة: 2009-2010 .
4. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENAخلال الفترة 1970-2009، باستعمال معطيات PANEL، رسالة ماجيستسر.

ت- التقارير والمراسيم:

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، 2015.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2005، النسخة الالكترونية.
3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، عرض عام لبيئتنا المتغيرة، 2004-2005.
4. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2005، تحسين مناخ الاستثمار من اجل الجميع تقري عن التنمية في العالم 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.
5. التغيير الحكومي، 28 ماي 2010.
6. التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 /2003/02 – المادة 03.
8. صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع، يونيو 2015
9. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي لدول شمال أفريقيا، المغرب 13 -16 مارس 2001.
10. المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 43.
11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تغيير النموذج المعتمد من اجل بناء صناعة دينامية في خدمة تنمية مطردة ومدمجة ومستدامة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2017/30 المملكة المغربية.
12. المرسوم التنفيذي 175/02 المؤرخ في 2002/05/20 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها.
13. المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الصحافة الجزائرية، رهانات وآفاق، 2020.
14. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تاريخ الاطلاع:2020/12/20.
15. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي,2013.

ث- المجلات والمقالات العلمية

1. بلقاسم العباس، التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، ملتقى حول التنافسية العربية، المهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
2. الحمصي عبده، الصناعات التحويلية السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية –المتوسطية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002
3. بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، 2003.
4. منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، دول التعاون تدخل الثورة الصناعية الرابعة بتأن، دورية التعاون الصناعي في الخليج العربي، دورية ربع سنوية العدد 117 ، يوليو 2017 ، قطر.
5. زاوية رشيدة، فردية إسماعيل، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية المنعقد يومي 02-03ديسمبر 2019جامعة حمة لخضر، الوادي.
6. زرمان كريم التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001 مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع المركز الجامعي خنشلة جوان 2010.
7.
8. زوزي محمد، استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08،2010، جامعة ورقلة، الجزائر.
9. سالمي رشيد، عزي هاجر،واقع وآفاق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة يومي 23-24 افريل 2018، جامعة البليدة.
10. سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.
11. سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008.

12. طالب مريم، تحليل محددات ومكونات وهيكل وشكل المنافسة في النظريات الاقتصادية واستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية الصناعية ، جامعة الشلف، 2010.

13. عازب الشيخ احمد وآخرون، ورقة بحثية بعنوان معوقات إدارة واستغلال العقار الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، 06-07 ديسمبر 2017.

14. عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ظبي، 2014.

15. عبد العظيم الواحد الشكري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2014، دراسة قياسية باستخدام أساليب حديثة، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد4سنة 2016.

16. عروب رتيبة، بوسبعين تاسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يومي 23،24أفريل 2012 جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم

17. عمر حوتية، دعم التحول الرقمي في الصناعات العربية كخيار استراتيجي للتكيف مستجدات الثورة الصناعية الرابعة وتعزيز فرص التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، التصنيع والتنمية المستدامة، مايو 2018، القاهرة، مصر.

18. عية عبد الرحمن، بلقيوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 23 و 24 افريل 2012 ،جامعة مستغانم، الجزائر.

19. محمد عبد الباري، استخدام التكنولوجيا المتقدمة في برنامج التنمية في العالم الثالث، مجلة النفط والتنمية، العدد 66 بغداد، 1980.

20. محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية البشرية، مع إشارة خاصة إلى واقع التمويل الذاتي للتنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 24، العدد94 ،2003

21. مصطفى بودرامة، الطيب قصاص المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية العدد 12، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، وان 2017.

22. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الطاقة والمناجم، الطاقة والتعاون العربي2014 -27 ، ص، ص26 ، 23 ديسمبر2014 ، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة 21

23. محمد مرعي مرعي، دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة، المسؤوليات والآليات، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، 20-24 نوفمبر 2005.

24. الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، وزارة الطاقة والمناجم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي27-29 أكتوبر2014.

25. يحي سعيدي، صورية شني، نظرية التنمية المستدامة، مقالة عدد 03،04، اكتوبر 2005، جامعة المسيلة.

ج- المواقع الالكترونية:

1. 2.547 مليون طن حجم النفايات السنوي بالجزائر-https://www.el-massa.com/dz/news/
2. HTTP://bloq.irvinqwb.com/bloq/2017/02/challenges-of-the-fourth-industra revolution.html.
3. http://www.arab-api.org/course17/c17-htm
4. http://www.pwc.co;/gx/en/industries/industry-4.0html
5. irvina Wladawsky-berqer, the fourth industrial revolution-risks and benefits external URL: accessed in : January,02,2018
6. www. http// urbanobservatory.org/indicators
7. أحمد الشاعر التحول للرقمية، الثورة الصناعية الرابعة، الموقع: https://www.alaraby.co.uk/ اطلع عليه بتاريخ 2020/12/20
8. الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2021/01/26، متاح على الموقع: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/povert
9. سلام محمد ماهر، مستقبل البشرية في حقبة الثورة الصناعية الرابعة، مجلة حوار "شرق-غرب" العدد 13 ماي 2017،2017 اطلع عليه بتاريخ: 16/01/2021، الموقع: https://sharqgharb.net
10. عميش يوسف عميش 2017، الثورة الصناعية الرابعة الموقع: http://ammanxchange.com اطلع عليه بتاريخ: 16/01/2021
11. الكاملي عبد القادر، الثورة الصناعية الرابعة فرصة لنا أم تهديد، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/15، متاح على الموقع: http://www.assisesdelindustrie.dz اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/20
12. مركز تطوير الطاقات المتجددة، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، الجزائر العاصمة، تاريخ الاطلاع http://www.cder.dz2020/12/27

13. المعولي ناصر بن راشد، تسونامي تكنولوجي يجتاح العالم ويعيد هيكلة الحياة، البوابة الإعلامية، وزارة الإعلام، سلطنة عمان، تاريخ الاطلاع: 2021/01/16 على الموقع:
https://omaninfo.om/topics/

14. مغاوري شلبي علي، القاهرة، الثورة الصناعية الرابعة، الدول العربية، مجلة الاقتصاد والأعمال، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/20، على الموقع: https://www.awalan.com/Article/1100/

15. مقال الخبرة الألمانية للقضاء على مشكل النفايات الصناعية في الجزائر، http://www.al-fadjr.com/ar/national/html

16. مقال النفايات ثروة اقتصادية رهينة القوانين والسوق السوداء، تاريخ الاطلاع: جانفي 2021، متاح على الموقع: https://www.annasronline.com/index.php

17. وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz

18. وزارة الصناعة والمناجم، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02 على الموقع:
http://www.mdipi.gov.dz

19. وزارة الطاقة والمناجم، الموقع: www.energ تاريخ الاطلاع: جانفي 2021

20. وكالة الإنباء الجزائرية، ، متاح على الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/66445-4-100-2018، اطلع عليه 2021/03/02

21. الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة www.aprue.org.dz

22. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع: www.andi.dz

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

أ- الكتب

1. Paul A, Samuelsson, Economics, McGraw-Hill Company, New York, 1973.
2. Alain BRUNO et Christian ELLEBOODE ; Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, 2eme édition, 2010, édition Ellipse, PARIS.
3. B.D.G. fortman ; theory of competitive policy, north Holland publishing co, Amsterdam; 1996.
4. Beat burgenmrier, économie de développement durable, de boech 2eme édition, Belgique, 2005.
5. EUROPEAN COMMISSION, A Framework for Indicators for the Economic and Social Dimensions of Sustainable Agriculture and Rural Development, 2001.
6. Freeman,R, Strategic Management, Pitman Publishing, Boston, 1984.
7. Gérard Garibaldi ; l'analyse stratégique ; édition d'organisation, 3eme édition ;France ; 2001.
8. Giacomo D'Alisa, Dimensions of sustainable development: a proposal of systematization of sustainable approaches, Italy, 2007, dsems.

9. Guyonnard F.Marie et Willard Frédirique, le Management environnemental au développement durable des enterprises, Ademe, France.

10. Jean-Paul maréchal, «de la religion de la croissance à l'exigence de développement durable», in le développement durable: perspectives pour le XXIe siècle, éd. collection "des sociétés" Rennes 2005.

11. Loudon, Kenneth & Loudon ,Jane. Management Information System, Prentice Hall International Icn, United State Of America, (2002) .

12. M. Porter, competitive strategy, New York, free press, 1980.

13. Michel bassend, metrobssation crise écologique et développement durable, France, Sn imprimeur 2000.

14. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Glossaire de l'environnement et du développement durable , Alger.

15. Rumen Gechev, Sustainable Development: Economic Aspects. Indianapolis, usa.2005.

16. Smith G, Amold R, Bizzell B, Business Strategy and policy, Houghton Mifflin Pub, 1985.

17. Thierry Ananou, Investissement et caoital, Mémo seuil, Paris 1997.

18. Toladidia, thombiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, l'harmattan, avril 2008.

ب- التقارير

1) banque d'galerie évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2015 p 68.
2) United Nation, Agenda21, chapter 36
3) United Nations -Report of the world Summit for Social development

قائمة الملاحق

بعض المؤشرات الاقتصادية:

الملحق 2: تطور الناتج الداخل

الوحدة: مليون دينار جزائري							
السنة/ التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ن. د.خ	7561984,3	8 501 635,8	9 352 886,41	11 043 703,50	9 968 025,3	11 991 563,9	14 588 531,9
معدل النمو	5,90	1,70	3,4	2,00	1,70	3,60	2,90
السنة / التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ن.د.خ	16 208 698,4	16 643 833,6	17 205 106,3	16 591 875	17 406 826	18 594 112	20 229 000
معدل نمو	3,40	2,80	3,80	3,76	3,20	1,30	1,20
من إعداد الباحثة اعتمادا على الملومات المنشورة في صندوق النقد الدولي، النشرات الاحصائية، السلسلة الاقتصادية							

الملحق 3: تطور عدد السكان خلال الفترة 2005–2018

معدل النمو: النسبة المئوية %							
السنة/ التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تعداد السكان	33149724	33641002	34166972	34730608	35333881	35977455	36661444
النمو في عدد السكان	2,43	1,48	1,56	1,65	1,74	1,82	1,90
السنة / التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تعداد السكان	37383887	38140132	38923687	39728025	40551404	41389198	42228429
النمو فيعدد السكان	1,97	2,02	2,05	2,07	2,07	2,07	2,03
Collections Statistiques N° 197/2016, statistiques économiques; prospectives des comptes économiques; de 1963-2014 + 2018-2015 منشورات البنك الدولي							

الملحق4: تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري 2005-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري							
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة	343 486.20	366 923.00	392099.70	425 925.60	479 462.40	518 782.70	553 154.70
معدل النمو		6.36	6.86	8.63	12.57	8,20	6.63
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة	606 061.80	639 618.80	693758.60	745 238.60	800 794.00	841 645.80	899 186.70
معدل النمو	9,56	5.54	8,46	7,42	7,45	5,10	6.84
sources: Office National des Statistiques, Collections Statistiques, activité industrielle, Alger, Série E : Statistiques Economiques (2005-2018)							

الملحق5: التطور السنوي في معدلات استخدام القدرات الإنتاجية في الفروع الصناعية (%)

السنة/ معدل الاستخدام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المحروقات	45,6	49	48,3	48,2	51,3	48,3	47,7	48,2	49,4	47	51,3	56,4	50,6	46,5
الصناعات المصنعة	44,8	47,1	46,1	45,7	48,6	45,3	46,9	47,7	48,6	45,6	49	54,6	48,9	45,6
كل الصناعات	49,7	53,5	53,4	52,8	55,8	53,2	52,2	52	53,2	53,2	56,4	60,9	55,9	50,7
المناجم والمحاجر	62,5	89,5	93,4	88,7	90,8	90,3	55,2	52,1	56,4	60,3	89,4	79	72,2	49,4
صناعة الحديد والصلب	45,2	46,3	38,6	34,4	37,5	30,9	34,3	36,6	39	33,1	40,8	44,9	31	26,2
مواد البناء والسيراميك	72,1	67,8	74,5	80	96,9	88,3	91,2	90	91,2	92,8	94,3	97	110	91,4
ص، كيميائية وبلاستيكية	45,1	49,2	51,6	51,2	49,6	43,2	40,6	41,9	40,2	35,7	28,8	41,5	40,5	42,7
صناعة غذائية	38,1	48,4	51,9	60,6	64,1	78,7	56,2	52,6	54,9	63,4	67,5	61,6	56,7	71,2
صناعة النسيج	27,5	27,7	28,9	32,1	38,1	38,8	35	23	25,4	22,3	24,3	26,5	23,4	27,1
صناعة الأحذية والجلود	10,1	48,3	48,9	58,6	57,4	55,5	45,1	62,8	61,1	70,3	67,8	64,1	61,2	72,1
صناعة الخشب والورق	17	15,9	18,6	17,6	13,4	24,2	29,1	26,1	24,8	23,5	31,2	34,2	25,3	29,5

Source :ONS , évolution des échanges extérieurs de la marchandise collection statistique, p30 (2005-2018)

الملحق6: تطور عدد م، ص، م الخاصة- الصناعة التحويلية- 2005-2018

2 011	**2 010**	**2 009**	**2 008**	**2 007**	**2 006**	**2 005**	**السنة**
9900	9556	9174	8794	8353	7906	7516	صناعة الحديد والصلب
8225	7854	7498	7154	6748	6369	6138	مواد البناء والسيراميك
2603	2446	2312	2205	2084	1967	1850	صناعة كيميائية وبلاستيكية
19172	18394	17679	17045	16109	15 270	14 474	صناعة غذائية
4727	4493	4316	4291	4152	4019	3881	صناعة النسيج
1718	1677	1650	1667	1628	1558	1523	صناعة الأحذية والجلود
13701	13063	12530	11848	11059	10300	9612	صناعة لخشب والورق
3844	3745	3644	3564	3446	3297	3191	صناعات مختلفة
63 890	61 228	58 803	56 568	53 579	50 686	48 185	مجموع الصناعة التحويلية
116,3	816,5	17,25	17,60	518,8	19,03	6019,	النسبة الى الاجمالي
2 018	2 017	2 016	2 015	2 014	2 013	2 012	السنة
15 318	14 560	13 756	12 816	11 985	11 196	10 350	صناعة الحديد والصلب
12 632	12374	11 782	11 013	10 336	9 708	8 802	مواد البناء والسيراميك
4 768	4358	3 999	3 691	3 398	3 091	2 803	صناعة كيميائية وبلاستيكية
30 590	28616	26 635	24 746	23 075	21 624	20 198	صناعة غذائية
8 217	7810	7 315	6 737	6 178	5 649	5 082	صناعة النسيج
2 212	2177	2 117	2 057	1 951	1 862	1 764	صناعة الاحذية والجلود
20 630	19745	18 887	17 776	16 594	15 602	14 510	صناعة لخشب والورق
5 498	5290	5 106	4 865	4 591	4 305	4 008	صناعات مختلفة
99 865	94 930	89 597	83 701	78 108	73 037	67 517	مجموع الصناعة التحويلية
16	16	16	16	15	16	16	النسبة الى الاجمالي
المصدر: نشرات وزارة الصناعة							

الملحق 7: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة– الصناعة الاستخراجية – خلال الفترة 2005-2018

2 011	**2 010**	**2 009**	**2 008**	**2 007**	**2 006**	**2 005**	**السنة**
106	101	102	94	84	74	64	الماء والطاقة
599	580	563	551	544	531	522	المحروقات
293	272	243	231	215	188	164	خدمات الاشغال البترولية
958	917	867	784	722	657	600	المقالع والمناجم
1 956	1870	1775	1660	1565	1450	1350	المجموع
0	10,5	0,51	20,5	0,53	40,5	50,5	النسبة الى الإجمالي
2 018	2 017	2 016	2 015	2 014	2 013	2 012	السنة
162	158	150	138	122	118	111	الماء والطاقة
1 066	1 050	1 035	1 010	888	766	626	المحروقات
445	430	399	373	351	324	313	خدمات الاشغال البترولية
1308	1249	1 183	1 118	1 078	1 051	1 002	المقالع والمناجم
2981	2887	2767	1491	2439	2 259	2052	المجموع
0,46	0,47	0,00	80,2	0,49	0	90,4	النسبة الى الاجمالي

source: ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de l'entreprise, les années de 2005 a 2018

الملحق 8: صادرات وواردات الاستثمار الصناعي

الوحدة: مليون دينار جزائري ، نسبة التغطية (%)

السنة/ التعيين		2005	206	2007	2008	2009	2010	2011
سلع وسيط								
منتج خام ومواد اولية	الاستيراد	55 103,10	61 227,70	91 894,30	90 525,20	87 200	104 838,70	129 895,10
	التصدير	9 804,60	14 163,40	11 757,40	21 542,30	12 302,30	6977	11 717,10
	التغطية	17,79	23,13	12,79	24	14,1081422	6,65	9,02
منتجات نصف مصنعة	الاستيراد	299 232,80	358 387,20	492 874,50	652 452,70	738 552,80	751 436,30	778 557,00
	التصدير	47 725 ,6	57 385,10	68 842,60	89 308,40	50 258,70	78 567,60	108 993,90
	التغطية	15,94	16,01	13,97	13,69	6,805024637	10,46	14,00
منتجات تجهيز								
تجهيزات صناية	الاستيراد	620 175,10	619 446,40	695 517,90	988 340,80	1 210 590,90	1 282 234,00	1 323 142,60
	التصدير	2 642,70	3 162,60	3 188,90	4 334,50	3 075,40	2 235,00	2561
	التغطية	0,43	0,51	0,46	0,44	0,25	0,17	0,19
إجمالي الصادرات والواردات ونسبة التغطية الإجمالية								
الاجمالي	الاستيراد	975 211,00	1 039 061 ,2	1 280 286,70	1 731 318,60	2 036 343,70	2 138 509,00	2 231 594,70
	التصدير	60 172,90	74 711,10	83 788,90	115 185,20	65 636,40	87 789,60	123 272,00
	التغطية	6,17	7,19	6,54	6,65	3,22	4,11	5,52
السنة/ التعيين		2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سلع وسيطية								
منتج خام ومواد اولية	الاستيراد	142 651,70	146 145,00	152 334,90	156 682,60	171 125,40	169 513,70	221 615,80
	التصدير	13 002,80	8 649,90	8 818,00	10 602,20	9 238,20	8 101,70	10 773,40
	التغطية	9,12	5,92	95,7	6,77	5,40	4,78	64,8
منتجات نصف مصنعة	الاستيراد	824 361,80	897 861,70	1 035 449,00	1 208 774,00	1 125 979,90	1 219 040,50	1 278 884,90
	التصدير	118 126,90	115 349,20	170 819,60	160 421,40	144 628,00	156 415,30	272 369,40
	التغطية	14,33	5,52	5016,	13,27	12,84	12,83	3021,
منتجات تجهيز								
تجهيزات صناعية	الاستيراد	1 323 142,60	1 323 142,60	1 323 142,60	1 715 281,00	1 687 128,90	1 553 019,60	1 922 664,70
	التصدير	2561	2561	2561	1 940,50	5 930,80	8 619,30	10 507,00
	التغطية	0,19	0,19	0,19	0,11	0,35	0,56	50,5
إجمالي الصادرات والواردات ونسبة التغطية الإجمالية								

الاجمالي	الاستيراد	2 231 594,70	2 231 594,70	2 231 594,70	3 080 737,60	3 110 234,20	2 941 573,90	3 423 165,50
	التصدير	123 272,00	123 272,00	123 272,00	172 964,10	159 797,00	173 136,30	293 649,90
	التغطية	5,52	5,52	5,52	5,61	5,14	5,89	88,5
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، المجموعة الإحصائية، النشرات الاقتصادية، 2005-2018								

الملحق 9: **الصادرات والواردات الصناعية نسبة الى الصادرات والواردات**

السنة/ التعيين	**صادرات المصنوعات % من صادرات السلع**	**واردات المصنوعات % من واردات السلع**	**صادرات التكنولوجيا المتقدمة % من صادرات السلع**	صادرات التكنولوجيا المتقدمة % من صادرات السلع المصنوعة
2005	0,95	76,47	0,005	
2006	1,05	75,81	0,005	1,2
2007	0,94	74,88	0,002	1,04
2008	1,04	73,99	0,004	1,18
2009	0,87	79,75	0,001	1,17
2010	0,81	78,43	0,002	0,541
2011	0,9	71,74	0,003	0,34
2012	0,9	67,4	0,001	0,57
2013	0,87	70,13	0,001	0,33
2014	2,03	72,04	0,002	0,23
2015	3,14	73,18	0,002	0,49
2016	3,3	74,62	0,021	0,96
2017	2,67	72,97	0,03	
2018				
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي				

ملحق10: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

الامتيازات الممنوحة للاستثمار: يتلخص الاتجاه العام لجهاز الاستثمار في الجزائر في الصيغة التالية:

- بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبرة.
- تختلف هذه الامتيازات حسب الموقع وطبيعة الاستثمار.

وهي مقسمة إلى ثلاثة أنظمة رئيسية:

- يعنى النظام العام بالمشاريع الاستثمارية الجارية، والتي تقع خارج المناطق المراد تطويرها.
- يهتم نظام مناطق التنمية (أو الاستثنائية) بالمشاريع الاستثمارية الجارية، والتي تقع في المناطق المزمع تطويرها.
- يهتم نظام إبرام اتفاقات الاستثمار بالمشاريع الاستثمارية التي تمثل منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

أولا– الامتيازات المقدمة في إطار النظام العام:

1. مرحلة تثبيت المشروع :

- الإعفاء من الضريبة على السلع و الخدمات غير المدرجة؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة غير المدرجة ؛
- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية.

2. مرحلة الإستغلال:

- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات،من ضريبة أرباح الشركات؛
- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة النشاط المهني.

ثانيا– الامتيازات المقدمة في إطار نظام المناطق المراد تطويرها:

1. مرحلة تثبيت المشروع :

-الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات،

-الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة،

-الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية،

رسوم التسجيل بسعر مخفض (00/0) للعقود التأسيسية و وزيادة رأس المال،

إمكانية التكفل الجزئي أو الكلي من الدولة بالنفقات المرتبطة بأشغال البنى التحتية الضرورية لإنجاز الاستثمار

2. مرحلة الاستغلال :

- الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على النشاط المهني
- الإعفاء لمدة عشر سنوات،من الضريبة العقارية
- إمكانية توفير امتيازات أخرى (تأجيل العجز وفترة الاستهلاك)

ثالثا– الامتيازات الممنوحة في إطار نظام الاتفاقية: يمكن للاستثمارات ذات الصلة بهذا النظام أن تستفيد من كل أو بعض المزايا التالية :

1. **مرحلة تثبيت المشروع (لمدة يصل أقصاها لخمس سنوات):**

- الإعفاء من الرسوم والضرائب المستحقة و الاقتطاعات الجبائية الأخرى على جميع السلع والخدمات المستوردة أو المشتراة محليا،
- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية والإعلانات القانونية
- الإعفاء من رسوم التسجيل،
- الإعفاء من الضريبة العقارية

2. مرحلة الاستغلال (لمدة أقصاها 10 سنوات) :

- الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات

- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني ,زيادة على هذه المزايا ,يمكن للمجلس الوطني للإستثمار أن يقدم تسهيلات وامتيازات إضافية للاستثمارات المنجزة في القطاعات التي تمثل فائدة كبيرة بالنسبة للدولة .

رابعا– الضريبة على أرباح الشركات: تخضع كل الشركات ذات رؤوس الأموال لهذه الضريبة، تمثل نسبة الضريبة المستحقة 25% من الفوائد المحققة في الجزائر وقد تخفض إلى 12.5% ,إذا تم الاستثمار بهذه الفوائد هذه النسبة هي الأضعف في المغرب .

خامسا– الضريبة على النشاط المهني: تدفع هذه الضريبة سنويا وتعنى بمجموع المبيعات المحققة دون ضريبة القيمة المضافة، تحسب قيمتها باعتبار التخفيضات التي أقرها القانون من 30–50%، قيمة الضريبة هو 2% مأخوذة من الفائدة المستحقة.

سادسا– ضريبة القيمة المضافة: تخضع المبيعات المحققة لدفع هذه الضريبة الموجودة في أسعار بيع المنتوجات، تنزع هذه الضريبة حسب مبدأ الحسم ، الذي تحكمه شروط موسعة ، فهي محددة شكلا و زمنا في القانون، يوجد حاليا نسبتين من ضريبة القيمة المضافة، واحدة عادية و تمثل 17% والثانية مخفضة وتمثل 7%، فرض الضريبة يكون فعليا، لكن الحسم لا يسدد حتى جزئيا .

سابعا– الضريبة على العقار: تتشكل قاعدة الضريبة المستحقة لهذا الرسم من القيمة الجبائية المفروضة على الملكية تمثل الضريبة على العقار 3% من الملكية المبنية،كما تشمل 5% من الملكية غير المبنية، والتي تقع في مناطق ليست عمرانية، وتتراوح ما بين 5–10 في المناطق العمرانية حسب المساحة المستغلة، مع نسبة تخفيض تقدر ب 2%.

الملحق11: أهم الهيئات الاستثمارية في الدولة:

أولا– مجلس مساهمات الدولة(CPE) : مجلس مساهمات الدولة هيئة حكومية تم تأسيسها من خلال الأمر رقم 01-04 المؤرخ 20 أوت 2001 بشأن التنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهو مكلف حسب المادة 9 من قانون 01-04 بما يلي:

- تحديد الاستراتيجية العامة لمساهمات الدولة والخوصصة؛
- تحديد وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بمساهمات الدولة؛
- تحديد وإقرار سياسات وبرامج خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- دراسة وإقرار ملفات الخوصصة.

حيث تمارس الدولة دورها كمالك للأصول التي عهدتها إلى مؤسسات تسيير المساهمات عن طريق مجلس مساهمات الدولة.

ثانيا– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): هي هيئة عمومية ذات طابع إداري ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه والإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05-165من 3 مايو 2005 ، حيث تم إنشاؤها وفقا لهذا المرسوم.

1. **مهام الوكالة:** هي أداة الدولة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ب:

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف و وتغيير الأنشطة.
- إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية
- جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا– الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF): تم خلق الوكالة بالموازاة مع الجهود المبذولة من قبل الدولة لتسهيل ظهور سوق ديناميكي وشفاف للعقار الاقتصادي، أفريل 2007 لتعزيز الاستثمار، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) تحت إشراف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، يدير الوكالة مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضوا

1. مهام الوكالة:

- الإدارة والترقية والوساطة والتنظيم العقاري: المهام التي تؤديها في إطار ترقية الاستثمار.
- الوساطة العقارية: التسيير باتفاقية لصالح المالك، مهما كانت الحالة القانونية للعقار.
- الملاحظة والإعلام: تعلم الوكالة الهيئة المحلية الصانعة للقرار المعنية بأية بيانات عن العرض والطلب على العقارات والأراضي، واتجاهات السوق العقاري وآفاقه.
- تنظيم السوق العقاري للمساهمة في ظهور سوق عقاري موجه للاستثمار.

2. **المحفظة العقارية للوكالة:** تتكون المحفظة العقارية للوكالة من:

أ. الأصول الفائضة من المؤسسات الاقتصادية العمومية:

- الأراضي غير المستغلة أو بدون وجهة
- الأراضي المستخدمة خارج الغرض اجتماعي
- أراضي مستقلة أو متصلة بأخرى أوسع تابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وليست ضرورية للنشاط.
- الأراضي التي تغير وضعها القانوني وخارج نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأراضي الموضوعة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية:
- الأصول المتبقية (العقار والأراضي المبنية) التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة
- الأرض غير المخصصة أو غير المستخدمة التي تقع في المناطق الصناعية.

3. أدوات الوكالة: بنك بيانات، تغير الأسعار، ملاحظات حول السوق العقاري.

رابعا– المعهد الجزائري للتقييس (IANOR): تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس كهيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 98-69، 21 فبراير 1998 بصيغته المعدلة والمكمّل بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 11-20 من 25 يناير 2011، يعمل المعهد تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وهو مكلف ب:

- تحضير اشهار ونشر المعايير الجزائرية؛
- المركزية والتنسيق لجميع أعمال التقييس التي باشرتها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض؛
- اعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسلي
- تصريح باستخدام هذه العلامات التجارية، ومراقبة استخدامها في اطار التشريع المعمول به؛
- ترقية الأعمال والبحوث والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الاختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها
- صيانة الدستور والبقاء تحت تصرف الجمهور لأي توثيق أو معلومات تتعلق بالتقييس؛
- التكوين والتحسيس في مجالات التقييس.
- تطبيق الاتفاقيات الدولية في ميادين التقييس التي تكون الجزائر طرفا فيها؛
- إدارة المركز الوطني للمعلومات حول العوائق التقنية للتجارة الذي يندرج تحت غطاء منظمة التجارة العالمية؛
- بالإضافة إلى أن المعهد يشارك في أشغال المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس ويمثل الجزائر عند الاقتضاء.

1. **المهام**: أعطت العولمة التي فرضت نفسها تدريجيا دفعة هامة للتقييس نظرا للتطور الأخير الذي عرفه، أصبحت عولمة الأسواق وإسراع عجلة التقدم التكنولوجي والتقييس والتصديق على المطابقة وسائل لتطوير التبادلات بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، وفي هذا السياق أصبح دور المعهد هو إحياء عملية التقييس وتحقيق أماني الفاعلين الاقتصاديين وتوقع تحول احتياجاتهم، يشكّل المعهد الجزائري للتقييس فريق متعدد التخصصات من ذوي الخبرة حول المهن الرئيسية الأربعة في خدمة الشركات والجماعات ل:

أ. **تحضير نظام المراجع المطلوب من الفاعلين الاقتصاديين**: يعمل المعهد على مساعدة الفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين لوضع نظام المراجع التقييسية التي يحتاجونها لتطوهم الاستراتيجي والتجاري، بتسهيل وصولهم إلى عملية التقييس والمعلومات بضمان خدمات المرافقة.

ب. **مساعدة الفاعلين على الوصول إلى نظام المراجع التقييسية:** يصمم المعهد ويطور مجموعة من المنتجات والخدمات الإعلامية موجهة من خلال دعائم مستنجدا بأحدث التقنيات.

ت. **مساعدة الفاعلين على تطبيق نظام المراجع:** من خلال خدمات التكوين والتدقيق والاستشارة والمرافقة،كذلك يساعد المعهد الشركات على الاندماج في استراتيجياتهم كما هو الحال في حياتهم اليومية، ومقاربة نظام المراجع وخطوات التقدم.

ث. **اقتراح عرض التصديق على المطابقة:** نظرا لكثرة العرض يصبح التصديق على مطابقة المنتوج حجة تجارية وتسويقية اتجاه المستهلكين المطلعين من حين إلى آخر يقترح المعهد التصديق على مطابقة المنتوج بالاعتماد على نظام المراجع التقييسية الجزائرية.

تلزم هذه المهام المعهد في جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيما في جميع المجالات بالإضافة إلى التكنولوجيات الجديدة، بالاعتماد على معايير جديدة، التي تبني عالم الغد.

خامسا– المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI): تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، كهيئة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم" 98-69 المؤرخ 21 فبراير 1998، في إطار إعادة هيكلة المعهد الأم (المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية)، الجزائر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهذا يعني بعدا دوليا في نشاط المعهد، الذي يمارس في إطار قانوني محدد من التشريع الوطني والالتزامات الدولية.

تشمل آفاق العمل أيضا تحديث المعهد من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطوير الإعلام لصالح المتعاملين، في الواقع تبقى المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية ليس متحكما فيها بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني، فضلا عن النظام الوطني للبحث العلمي والتقني الذي ينبغي أن يكون أكثر اتصالا بالمعلومات الموجودة في مكتبة براءات الاختراع التي تحصّل عليها المعهد، في الواقع تمثل هذه المكتبة أرضية خصبة للوصول للمعلومة على حسب التقنية عن طريق تعزيز تدخلها في هذه المحاور الإستراتيجية الستة، سيستمر المعهد في عمله كعامل لتنمية الاقتصاد والشركات الجزائرية وهذا بتسهيل اللجوء للملكية الصناعية التي تشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار، ومن مهامه:

- تحسين الخدمة المقدمة للمستخدمين من خلال تقليص آجال معالجة الطلبات؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات عن طريق الموقع :inapi.org على شبكة الإنترنت؛
- تشجيع اللجوء للملكية الصناعية بغية تشجيع التطور من خلال الابتكار؛
- المساهمة في تحسين المحيط القانوني والمؤسساتي؛ ليكون عضوا رئيسيا في محاربة التقليد.
- يواصل تحوله الداخلي من ثقافة إجراءات إلى ثقافة خدمات.

سادسا– مؤسسة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم الاستشرافي (ECOFIE): هي شركة ذات أسهم تم إنشاءها من طرف الشركة السابقة التي كانت تملك أسهم شركات أخرى وتشرف على أعمالها سنة 1998، وفي أعقاب إعادة تنظيم القطاع العمومي تجارياً الذي حدث في عام 2001 المتعلق بالتنظيم وخوصصة المؤسسات العمومية والاقتصادية، والذي شهد ظهور مؤسسات تسيير مساهمات الدولة بتاريخ 10 فبراير 2004 (القرار رقم 2004/03) حيث قرر:

- تكليف المؤسسة بمهمة جمع ومعالجة المعلومات الاقتصادية والمالية ذات الصلة بالقطاع العمومي التجاري؛
- إنشاء لوحات قيادة المؤسسات العمومية الاقتصادية شهريا تحت غطاء مؤسسات تسيير مساهمات الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية غير المنتسبة لها؛
- تقوم المجموعات المسيرة التابعة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية كل ثلاثة أشهر بعرض النتائج المتوصل اليها؛
- خلق بنك معطيات اقتصادية ومالية على الشركات العمومية؛
- أن تأخذ على عاتقها أية مهمة للتدقيق لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا بأمر من مجلس مساهمات الدولة أو وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- ضمان الأمانة التقنية للجمعيات العامة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية الغير منتسبة؛
- يتألف مجلس الإدارة من ممثل لمصالح رئيس الحكومة، ممثل الوزارة المكلفة بالمساهمات، مدير عام الديوان الوطني للإحصائيات، خبير مختص في المعلومة الاقتصادية يعين من طرف الجمعية، بالإضافة إلى محافظ حسابات ويعين من الجمعية العامة.

سابعا– الديوان الوطني للقياسة القانونية (ONML): تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 86-250 في 30 سبتمبر 1986، يمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، يتمتع بالاستقلالية المالية، وتتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من اعتمادية قياس الأدوات التي تتطلب مؤهل قانوني ولها تأثير مباشر على: (تساوي المبادلات التجارية، الصحة، الأمن، البيئة، نوعية الإنتاج الصناعي) حيث يهدف إلى الحفاظ على الضمان العمومي وحماية الاقتصاد الوطني على مستوى المبادلات الوطنية.